



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم : العلوم الاقتصادية

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص: التحليل الاقتصادي والاستشراف

العنوان:

أثر أزمة الديون السيادية على معدلات نمو العمالة في دول
PIIGS دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1995-2020

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ:

بن جدوسامي

من إعداد الطالبة:

فطوش فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د/ رملي حمزة	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بن جدوسامي	أستاذ محاضر- أ -	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د/ داودي حمزة	أستاذ محاضر- أ -	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا
د/ طويل حدة	أستاذ محاضر- أ -	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا
أ.د/ لعلو بوخاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج	ممتحنا
د/ فلاك ركن الدين	أستاذ محاضر- أ -	جامعة فرحات عباس سطيف 1	ممتحنا

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع والشكر له أولاً وأخيراً على كل نعمه التي أنعمها
على فسبحان الله والحمد لله لا إله إلا والله أكبر

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقني لإعداد هذا العمل، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم
الامتنان وخالص تقديرنا

أتوجه بجزيل شكري إلى الأستاذ المشرف الدكتور "بن جدوسامي" على ما بذله من نصح وإرشاد
وتوجيه ومتابعة وإشراف.

إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل
قراءتها.

إدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة،
كذلك تحية خاصة لجميع الأساتذة على دعمهم ومساعدتهم لنا ونخص بالذكر أستاذتنا الأفاضل.

أساتذتي الذين درسوني في كل الأطوار وكل الأساتذة الذين أنارت لي نصائحهم كثيراً من الزوايا المظلمة
في هذا البحث خالص شكري إلى الأساتذة الأفاضل: بوخاري لحلو، أحميمة خالد، زكرياء جريفي
وكذلك إلى عائلتي والأصدقاء.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في سبيل نجاح هذا العمل

إلى كل هؤلاء خالص شكري وعرفاني...

الإهداء

الحمد لله فالحق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار



أهدي هذا العمل المتواضع إلى سر النجاح والفلاح:

إلى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة التامة، أمي الغالية حفظها الله

إلى الذي حثني على العلم والعمل معلمي وقودتي أبي الغالي حفظه الله.

وأمد الله في عمرهما

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم، إخوتي وأختي الأعزاء.

إلى سندي ... زوجي الكريم

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بكلمة، أساتذتي الكرام.

إلى هؤلاء وبأسى معاني الوفاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

فاطمة

الملخص:

تبحث الدراسة في تأثير أزمة الديون السيادية على نمو العمالة في دول منطقة اليورو (اليونان، إيطاليا، إيرلندا، إسبانيا والبرتغال) من 1995 إلى 2020. بتحديد العوامل المؤدية إلى الأزمة، وتشخيص طبيعتها، وأسبابها. تستخدم الدراسة نهجين متكاملين: التحليلي والتعريف الوصفي. تستخدم طريقة التحليل الوصفي التحليل بالأشكال البيانية والرسومات الرياضية، بينما تستخدم الطريقة الاستقرائية النماذج الاقتصادية والاقتصادية القياسية لتقدير أثر أزمة الديون السيادية على معدلات نمو العمالة في دول العينة. وجدت الدراسة أن تدابير التقشف التي تم اعتمادها من قبل أضعف دول منطقة اليورو للتخفيف من خطر تفاقم الأزمة. أدى ذلك إلى انخفاض مؤشرات الاقتصاد الكلي ومعدلات نمو العمالة، مما يعكس الضرر الناجم عن هذه الأزمة. لذا تعتبر اليونان هي أشد الدول تضرراً، تليها إيطاليا والبرتغال وإسبانيا وإيرلندا. ساعدت الإصلاحات الحكومية في الحفاظ على نمو العمالة لكن دون المستوى المطلوب. تظهر نتائج البحث العلاقة السببية ونتائج على المدى القصير والطويل، حيث تؤثر معظم مؤشرات أزمة الديون السيادية سلباً على معدلات نمو العمالة في بلدان العينة.

الكلمات المفتاحية: الديون السيادية، اقتصاديات بلدان PIIGS، معدلات العمالة، Panel Data

Abstract:

The study investigates the sovereign debt crisis's impact on employment growth in Eurozone countries (PIIGS) from 1995 to 2020. It identifies the factors leading to the crisis, diagnoses its nature, determines its causes, and estimates its extent. The study uses two complementary approaches: descriptive analytical and induction. The descriptive analysis method uses descriptive analysis, supplemented by graphical and mathematical analysis, while the inductive method uses economic and econometric models to quantify government debt impact. The study finds that austerity measures were adopted by the weakest PIIGS countries to mitigate the risk of exacerbating the crisis. This led to a decline in macroeconomic indicators and employment growth, reflecting the damage caused by the crisis. Greece is the most severely affected country, followed by Italy, Portugal, Spain, and Ireland. Government reforms have helped maintain employment growth. The research results show a cause-and-effect relationship in the short and long term, with government debt indicators negatively impacting employment growth rates in the sample countries.

Key Words: sovereign debt, PIIGS countries, employment Rates, Panel Data.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	شكر وتقدير
	الاهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال والرسومات البيانية
أ - د	مقدمة عامة
الفصل الأول: الديون السيادية-عرض للجانب النظري -	
10	تمهيد
11	المبحث الأول: الأزمات المالية، مفهومها، خصائصها، أنواعها
11	المطلب الأول: الأزمات المالية مفهومها وأسبابها
17	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وأهم النماذج المفسرة لها
21	المطلب الثالث: التحليل الفكري لأزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي
24	المبحث الثاني: الديون السيادية، مفهومها، أسبابها والمشاكل الناجمة عنها
24	المطلب الأول: الدين في الفكر الاقتصادي
26	المطلب الثاني: مفهوم أزمة الديون السيادية وأسبابها
35	المطلب الثالث: السياق التاريخي لأزمة الديون السيادية وأبرز المشاكل الناجمة عنها
49	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي حول سوق العمل	
51	تمهيد
52	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سوق العمل
52	المطلب الأول: مفهوم سوق العمل
59	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سوق العمل
60	المطلب الثالث: توازن سوق العمل

فهرس المحتويات

65	المبحث الثاني: العمل، التشغيل والبطالة
65	المطلب الأول: المفهوم الأساسي للعمل
67	المطلب الثاني: تقديم عنصر التشغيل
71	المطلب الثالث: مفاهيم حول البطالة وأسبابها
74	المبحث الثالث: تحليل سوق العمل من منظور النظريات الاقتصادية الحديثة
74	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية لسوق العمل
79	المطلب الثاني: النظرية الكينزية لسوق العمل
84	المطلب الثالث: النظريات والنماذج الحديثة لسوق العمل
89	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لتأثير أزمة الديون السيادية في معدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)	
91	تمهيد
92	المبحث الأول: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في دول PIIGS
92	المطلب الأول: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في اليونان
95	المطلب الثاني: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في إيرلندا
99	المطلب الثالث: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في إسبانيا
101	المطلب الرابع: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في إيطاليا
105	المطلب الخامس: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في البرتغال
108	المبحث الثاني: اتجاهات أزمة الديون السيادية والعمالة في دول PIIGS
108	المطلب الأول: اتجاهات أزمة الديون السيادية والعمالة في اليونان
122	المطلب الثاني: اتجاهات أزمة الديون السيادية والعمالة في إيرلندا
134	المطلب الثالث: اتجاهات أزمة الديون السيادية والعمالة في إسبانيا
144	المطلب الرابع: اتجاهات أزمة الديون السيادية ومعدلات العمالة في إيطاليا
155	المطلب الخامس: اتجاهات أزمة الديون السيادية والعمالة في البرتغال

فهرس المحتويات

169	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر أزمة الديون السيادية على معدلات نمو العمالة في دول PIIGS للفترة (1995-2020)
169	المطلب الأول: التعريف بنماذج متغيرات وعينة الدراسة
175	المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية
189	خلاصة الفصل
191	الخاتمة العامة
196	قائمة المصادر والمراجع
218	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال البيانية

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	التصنيف المالي لمؤسستي موديز ، ستاندرد آند بورز	31
2	التصنيف الائتماني للسندات السيادية الإيطالية	104
3	بعض المؤشرات الاقتصادية لليونان	110
4	تطور إجمالي القوة العاملة وحجم العمالة المشتغلة في اليونان خلال الفترة 2020-2010	114
5	تطور إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان في اليونان للفترة (2020-2010)	116
6	أهم المؤشرات الاقتصادية لإيرلندا	122
7	تطور إجمالي القوة العاملة حجم العمالة المشتغلة في إيرلندا خلال الفترة 2020-2010	127
8	تطور إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق في إيرلندا	129
9	المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة في إسبانيا	134
10	تطور إجمالي القوة العاملة وحجم العمالة المشتغلة في إسبانيا خلال الفترة 2020-2010	138
11	تطور إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان في إسبانيا خلال الفترة (2020-2010)	140
12	أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة في إيطاليا	144
13	تطور إجمالي القوة العاملة وحجم العمالة المشتغلة في إيطاليا خلال الفترة 2020-2010	149
14	تطور إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق في إيطاليا	150
15	المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة في البرتغال	155
16	تطور إجمالي القوة العاملة و حجم العمالة المشتغلة في البرتغال خلال الفترة - 2020 2010	160
17	تطور إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان في البرتغال خلال الفترة (2020-1995)	161
18	القطاعات الأكثر تضررا بالأزمة الصحية العالمية كوفيد-19	163
19	التدابير والإجراءات المطبقة في البرتغال خلال جائحة كورونا	164
20	نتائج تقدير التجانس الكلي	177
21	نتائج تقدير التجانس الكلي باستبعاد متغيرة التضخم	177

178	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت	22
179	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت بعد حذف متغيرة INF	23
179	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي	24
180	نموذج الأثر العشوائي بعد حذف متغيرة INF	25
181	نتائج اختبار مضاعف لاغرانج	26
181	نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي والثابت	27
183	نتائج الآثار الثابتة لبدان عينة الدراسة	28
183	نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج	29
184	نتائج اختبار التجانس لمعاملات الانحدار وفق (2013) Blomquist, Westerlund	30
185	نتائج اختبار Kao و Pedroni للتكامل المشترك	31
186	نتائج تقدير شعاع تصحيح الخطأ PVECM	32

قائمة الأشكال والرسوم البيانية

الرقم	عنوان الشكل والرسم البياني	الصفحة
1	القدرة على تحمل الديون السيادية وفقا لمؤشرات الاقتصاد الكلي	28
2	أهم المحطات التاريخية لأزمة الديون السيادية	39
3	العلاقة المتبادلة بين المتغيرات السكانية وهيكل القوى العاملة	54
4	بعض العوامل المؤثرة على إنتاجية العمل	58
5	منحنى التوازن في سوق العمل	64
6	منحنى دالة الإنتاج عند الكلاسيك	76
7	دالة عرض العمل عند الكلاسيك	76
8	دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك	77
9	توازن سوق العمل الكلاسيكي	78
10	دالة العرض عند كينز	81
11	الطلب الكلي الفعال عند كينز	82
12	توازن سوق العمل عند كينز	82
13	عمليات ضخ السيولة من طرف البنك المركزي الأوروبي و الإيرلندي	98
14	نسبة القروض المتعثرة لدى بنوك التجزئة في ايرلندا	99
15	تطور عائدات السندات الإيطالية لعشر سنوات	103
16	تطور نسب عائدات السندات الحكومية الإيطالية	104
17	تطور عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات خلال الفترة (2000-2018)	107
18	تطور صافي الدين الخارجي في اليونان خلال الفترة (2010-2020)	109
19	تطور معدلات البطالة في اليونان خلال الفترة (1995-2020)	117
20	تطورات المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في اليونان للفترة 2010-2020	118
21	تطور معدلات العمالة والبطالة والقوة العاملة خلال جائحة كورونا في اليونان	119
22	تطور حجم الدين الخارجي في إيرلندا	124
23	تطور حجم الدين العام ونسبته من الناتج الوطني في إيرلندا	126
24	تطور إجمالي القوة العاملة في إيرلندا خلال الفترة 2010-2020	128
25	تطور معدلات البطالة في إيرلندا خلال الفترة (1995-2020)	130
26	تطورات المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في إيرلندا للفترة 2010-2020	131

138	تطور صافي الدين الخارجي في اسبانيا خلال الفترة (2010-2020)	27
141	تطور معدلات البطالة في اسبانيا خلال الفترة (1995-2020)	28
141	تطورات المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في اسبانيا للفترة (2010-2020)	29
147	تطور صافي الدين الخارجي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا خلال الفترة (2009-2020)	30
151	تطور معدلات البطالة في إيطاليا خلال الفترة (2010-2020)	31
152	تطور المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في إيطاليا خلال الفترة (1995-2020)	32
158	تطور صافي الدين الخارجي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البرتغال خلال الفترة (2010-2020)	33
162	تطور معدلات البطالة في البرتغال خلال الفترة (1995-2020)	34
165	تطور المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في البرتغال خلال الفترة (2010-2020)	35

مقدمة عامة

تعرض الاقتصاد العالمي إلى العديد من التقلبات الاقتصادية والاضطرابات التي أصبحت ميزة للنظام الاقتصادي العالمي أدت إلى بروز أزمات مالية اتسمت بالدورية والفجائية، لم يلبث الاقتصاد العالمي أن يتعافى تدريجيا من انعكاسات الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادية متقاربة مثل التي كان يحققها قبل الأزمة ليدخل مرة أخرى في حالة من الانكماش الاقتصادي، لتتعرض العديد من الدول الأوروبية في بداية سنة 2010 لأزمة أقوى منها تمثلت في التراكم الكبير لحجم الديون السيادية انطلاقا باليونان لتنتقل بعدها إلى إسبانيا البرتغال وإيرلندا وإيطاليا ليمتد تأثيرها إلى باقي دول منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي الأمر الذي عمق من حدة وشدة أزمة الديون السيادية في هذه الدول.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر تكتل اقتصادي عالمي يبلغ حجمه حوالي 15.2 تريليون دولار، وهذا الحجم الكبير خلف انعكاسات وخيمة على اقتصاديات الدول الأوروبية في ظل اتحاد اقتصادي ونقدي بين دول الأعضاء لذا فإن أزمة الديون السيادية التي ظهرت في الدول الأضعف لمنطقة اليورو وما صاحبها من تدابير مالية تقشفية، قد ساهمت في تراجع النمو الاقتصادي ومعدلات نمو العملة مقابل الارتفاع القياسي الذي شهده معدل البطالة في دول مثل اليونان، إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، فتراجع معدلات التشغيل جاء كنتيجة حتمية لما خلفته أزمة الديون السيادية فقلد كانت لها العديد من التداعيات الاقتصادية فالإجراءات التي اتخذتها الدول الأوروبية للسيطرة على عجز الموازنة وكبح تفاقم الديون .

انطلقت الأزمة في بعض دول الاتحاد الأوروبي و أصبحت محل اهتمام السياسيين والاقتصاديين، لم يكن هناك توافق في الآراء لرؤساء حكومات الأوروبية حول مشكلة تراكم الديون والركود الاقتصادي الذي أصبح تهديدا لزوال هذا الاتحاد ومنطقة اليورو تحديدا ولقد تسببت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو بتدهور سوق العمل في الدول الأضعف (اليونان، إيطاليا، إيرلندا، إسبانيا والبرتغال) أدى تراجع أداء مؤشرات سوق العمل سبق وحذر منها الاقتصاديين من قبل كونها تضم عدة دول الأضعف اقتصاديا في المنطقة منها اليونان، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا والبرتغال شهدت هذه الدول تراكم كبير لحجم الدين الحكومي مقابل ضعف تعبئة المدخرات المحلية وضعف التحصيل الضريبي، الأمر الذي تسبب في حالة هلع وذعر في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال في الأسواق المالية أدى إلى تدهور التصنيف الائتماني للسندات الحكومية وارتفاع العائد عليها بحيث أصبحت تهدد تفكك منطقة اليورو لتقوم بطرح فكرة الخروج، إلا أن الاتحاد الأوروبي قدم العديد من حزم التقشف والمساعدات المالية بشرط تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية تكون هادفة إلى خفض عجز الموازنة وتحسين وضعية الحساب الجاري وتخفيف عبء تراكم الديون

مقابل وضع قوانين وآليات لحماية العملة المتضررة جراء تفاقم أزمة الديون السيادية تكون هادفة لتحسين أداء سوق العمل في هذه الدول الضعيفة، لكن بالرغم من تضافر جهود البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية فشلت في الوصول إلى هدفها لتنتقل عدوى العجز الناجم عن الأزمة المالية الدولية لباقي الدول منطقة اليورو خاصة الاقتصاديات الهشة (اليونان، إيطاليا، إيرلندا، إسبانيا والبرتغال)، لكن بالرغم من الإجراءات والآليات التي اتخذتها دول (اليونان، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا والبرتغال) من شأنها خفض مستويات الدين الحكومي وتحقيق معدلات عمالة مرتفعة إلا أنها بقيت النتائج المحققة دون المستوى لتصبح عائق يهدد زعزعت استقرار الوحدة النقدية الأوروبية.

1. إشكالية البحث:

من خلال ما تم عرضه تتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:
ما هو أثر أزمة الديون السيادية على معدلات نمو العملة في بلدان PIIGS خلال الفترة 1995-2020؟

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة العلاقة بين الديون السيادية والعمالة من الناحية النظرية؟
 - ما هي انعكاسات أزمة الديون السيادية على معدلات نمو العملة في بلدان PIIGS؟
 - هل المؤشرات الاقتصادية الكلية المفسرة لأزمة الديون السيادية تعبر عن الواقع الاقتصادي لدول العينة منذ بداية انفجارها؟
 - هل ساهمت الإصلاحات الهيكلية المطبقة في بلدان PIIGS في التخفيف من حدة الأزمة والإبقاء على معدلات العملة في مستوياتها الطبيعية؟
 - هل يوجد تأثير معنوي لمؤشرات الديون السيادية على العملة في بلدان عينة الدراسة؟
- ### 2. فرضيات الدراسة:

- حتى نتمكن من معالجة هذا البحث نضع إجابة مبدئية تتمثل في الفرضيات التالية:
- نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم، عجز الموازنة العامة، عجز الحساب الجاري والدين الحكومي هي المؤشرات الأكثر استخداما للديون السيادية.
 - وجود علاقة عكسية بين الديون السيادية ومعدلات العملة، فالديون السيادية في الاقتصاد تعني أيضا عدم القدرة على تحقيق حجم مناسب من العملة التي بدورها تتطلب توفر معدلات نمو مرتفعة في الناتج الداخلي الخام.

- للإصلاحات الهيكلية المطبقة في بلدان (اليونان، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا والبرتغال) دور مهم في استقرار سوق العمل وكبح تفاقم الأزمة.
- للديون السيادية تأثير معنوي على معدلات العمالة في بلدان العينة، ويختلف حجم التأثير باختلاف نوع المؤشر.
- المؤشرات الاقتصادية الكلية كانت أكثر واقعية في تتبع مسار أزمة الديون السيادية منذ انفجارها.

حيث لم تنحصر انعكاسات وتداعيات أزمة الديون السيادية على الاقتصاد اليوناني فقط بل انتقلت آثارها إلى اقتصاديات دول أوروبية خاصة التي لها نفس الخصائص الاقتصادية (الدول الهشة).

3. أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع غاية في الأهمية أثار نقاشا طويلا على الساحة الأوروبية ألا وهو موضوع أزمة الديون السيادية وانعكاساتها على العمالة في الدول الهشة لمنطقة اليورو لغرض معرفة أم المؤشرات الاقتصادية المفسرة لها ومدى تأثيرها على العمالة في دول دراسة الحالة في ظل تحديات ارتفاع معدلات البطالة وكيفية مواجهتها من خلال الإصلاحات الهيكلية التي مست سوق العمل لحماية العمالة وهذا ما يستدعي الوقوف على تلك التدابير والإجراءات المنظمة لسوق العمل في ظل تزايد شدة الأزمة.

تأتي أهمية هذه الدراسة في المخاطر التي تتطوي عليها أزمة الديون السيادية التي مست اقتصاديات الدول الأوروبية خاصة منها الدول الضعيفة PIIGS التي تساندها الدول الأوروبية القوية من أجل بقاء استدامة نموها الاقتصادي واستمرارية عضويتها داخل الاتحاد الأوروبي، مما يشكل خطرا على طرح فكرة خروجها من موطن اليورو، بحكم أن وارداتها وصادراتها مقومة باليورو، فتدهور الوضع الاقتصادي في كل من إسبانيا، اليونان، البرتغال، إيرلندا وإيطاليا، يشكل خطرا على باقي الدول الأوروبية، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي المحتمل أن يسود لفترة طويلة.

4. أهداف الدراسة:

إن الأهداف التي يرمي إليها البحث يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ معرفة أهم الأسباب الرئيسية لأزمة الديون السيادية في دول (اليونان، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا والبرتغال) من خلال الوصول لأدق الأسباب التي ساهمت في انفجارها وحدود الوسائل الكفيلة بحماية العمالة وسوق العمل.
- ✓ إبراز أهم التدابير والإصلاحات المتخذة من قبل حكومات دول عينة الدراسة لحماية سوق العمل في ظل أزمة الديون السيادية.

- ✓ تحليل لمجموعة المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول الأكثر تأثراً بالأزمة كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حجم الدين الحكومي والخارجي ومؤشر عجز الميزانية، معدل الحساب الجاري.
- ✓ إعطاء تفسير قياسي وإقتصادي لمدى تأثر معدلات العمالة بأزمة الديون السيادية في بلدان عينة الدراسة.

5. أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع التي دفعتني إلى إختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فالعوامل الذاتية تتمثل في ميولي إلى البحث في جوانب الديون السيادية، بالإضافة إلى قلة الدراسات التي قامت بالربط بين الديون السيادية وسوق العمل في بلدان العينة. بالإضافة إلى ذلك، توفر أغلب الإحصائيات عن مؤشرات الديون السيادية وسوق العمل في هذه البلدان لأجل التحليل والدراسة كان دافعا آخر لاختيار هذا الموضوع.

أما بالنسبة للدوافع الموضوعية، فتتمثل أولاً في شروط لجنة التكوين في الدكتوراه بعدم الخروج عن مواضيع البحث المقترحة من طرفها، وثانياً تم إختيار وتحديد هذا الموضوع نظراً للظروف الاقتصادية والمالية التي مرت بها بلدان PIIGS وبشكل خاص دولة اليونان والمتمثلة في عدم استقرار مؤشرات الديون السيادية فيها، في مقابل ذلك معدلات بطالة مرتفعة على الرغم من أن هذه البلدان تنتمي إلى منطقة اليورو التي تتميز بتوفر موارد مالية لا بأس بها يمكن استعمالها والاستفادة منها في دعم النمو وخلق فرص عمل إضافية في المنطقة.

6. منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث سوف يتم استخدام منهجين متكاملين ومتناسقين هما المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي (الاستدلالي)، فالمنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات الخاصة بمؤشرات الديون السيادية والعمالة في بلدان (اليونان، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا والبرتغال) في شكل جداول وأشكال بيانية، بالإضافة إلى التحليل الرياضي كلما استدعى الأمر ذلك، أما المنهج الاستقرائي فمن خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي لغرض قياس أثر أزمة الديون السيادية على نمو معدلات العمالة في بلدان العينة باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي المتاحة والمناسبة لنوع دراستنا هذه مع الأخذ بعين الاعتبار فترة الدراسة (1995-2020).

7. حدود الدراسة:

يهدف معالجة الإشكالية محل الدراسة وتحقيق الأهداف، وكذلك حتى يكون تحليلنا دقيقاً وغير متشعب قمنا بوضع حدود وأبعاد لدراسة الموضوع، وتتمثل هذه الحدود فيما يلي:

✓ **الحدود المكانية للدراسة:** تهتم هذه الدراسة بتحليل كيفية بروز أزمة الديون السيادية في دول العينة بالإضافة إلى الأسباب المختلفة لهذه الأزمة وانعكاساتها على معدلات العمالة في دول دراسة الحالة كما تهتم بآثار أزمة الديون السيادية على معدلات العمالة في الدول الضعيفة لمنطقة اليورو اليونان، اسبانيا، إيطاليا، إيرلندا والبرتغال، وكان اختيار هذه الدول لأنها الدول الأكثر تأثراً بأزمة الديون السيادية وانطلقت جذورها الأولى بها.

✓ **الحدود الزمانية للدراسة:** وسيتم اختيار الفترة الزمنية لدراستنا لهذا الموضوع بين (2020-1995) نظراً لما تضمنه من محطات تاريخية هامة ومفصلية لإبراز مكان الإشكال والغموض حول الظاهرة محل الدراسة.

8. الدراسات السابقة:

إلى جانب البحوث العلمية التي تناولتها العديد من المنشورات العلمية والمداخلات التي تمت في مختلف الملتقيات والتي تناولت جوانب الموضوع، توجد عدة دراسات أخرى تناولت موضوع الديون السيادية، نذكر من بينها:

- دراسة لـ خالد رواق، بعنوان "أثر أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة على أسعار صرف العملات الارتكازية (دراسة حالة: الأورو والدولار)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020-2021. تطرقت الدراسة إلى توضيح أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة ومدى تأثيرها على أسعار صرف العملات وبشكل خاص اليورو والدولار. حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة على سعر صرف العملة الأوروبية الموحدة والعملة الأمريكية الدولار، واعتمدت الدراسة في بناء النموذج التحليلي والقياسي على بعض مؤشرات الديون السيادية وهي حجم الديون إلى الناتج المحلي، معدل النمو، التضخم والكتلة النقدية وذلك بتطبيق طريقة التكامل المتزامن لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وقد خلصت نتائج الدراسة التطبيقية أن المتغيرات المستقلة المعبرة عن الأزمة كان لها تأثير مباشر وقوي على أسعار صرف اليورو وعدم تأثيرها على الدولار الأمريكي، وهذا ما تم تناوله في دراستنا في الفصل الثالث حيث سيتم قياس أثر أزمة الديون السيادية على معدلات العمالة في الدول الأضعف لمنطقة اليورو باستخدام النموذج القياسي البانل للفترة 2010-2020.

- دراسة لـ سميرة كنتاش، بعنوان "أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020-2021. تناولت هذه الدراسة مدى مساهمة السياسة الجبائية في التأثير على أداء سوق العمل والتشغيل للفترة 2018-

1991، وقد كان الهدف من الدراسة اظهار نوع الاقتطاعات الجبائية التي قد تساهم في استحداث مناصب عمل جديدة وأيضا تلك التي تحد من زيادة العمالة، بالإضافة إلى تحليل التغير في أداء سوق العمل عند ربطه بآليات تحول السياسة الجبائية في الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام طرق الانحدار الخطي، وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية بين معدل النشاط والنفقات الجبائية.

- دراسة لـ ليلى عشوب، بعنوان "آليات واستراتيجيات التصدي للأزمات المالية العالمية -دراسة حالة أزمة الديون السيادية الأوروبية 2010"، السنة الجامعية 2019-2020. هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أهم الاستراتيجيات والآليات اللازمة على الدول اتخاذها للوقاية من الأزمات المالية وكذا معالجتها من خلال التركيز على أزمة الديون السيادية الأوروبية باعتبارها واحدة من أهم وأخطر الأزمات بعد الأزمة المالية العالمية وذلك باتباع المنهج التحليلي والتاريخي لسرد وتحليل موضوع الدراسة، وفي هذا السياق توصلت الدراسة إلى أن تداعيات الأزمات المصرفية على الاقتصاديات قد خلقت تكاليف مالية متعددة، الأمر الذي دفع إلى محاولة تطوير مؤشرات إنذار مبكر لمثل هذه الأزمات نظرا لأهميته في تحديد المخاطر وكيفية إدارتها، كما استخلصت هذه الدراسة التحليلية القياسية لأزمة الديون السيادية الأوروبية بأن الأزمة لم تكن نتيجة أسباب مالية بل لأسباب اقتصادية لم تكشف عنها الدول الأوروبية فمؤشرات الإنذار المبكر في الدراسة كانت أكثر قدرة على التنبؤ باحتمال وقوع أزمة ديون سيادية.

- دراسة لـ أحميمة خالد، بعنوان "إشكالية الديون السيادية الأوروبية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية-دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير النفطية"، السنة الجامعية 2019-2020. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول إشكالية أزمة الديون السيادية الأوروبية وآثارها على الدول العربية النفطية وغير النفطية بهدف الوصول إلى الأسباب التي ساهمت في ظهورها وتحديد مدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية النفطية وغير النفطية، وفق المنهج التحليلي الوصفي خلصت الدراسة إلى أن التدابير النقشفية المتخذة في منطقة اليورو لمواجهة تفاقم الأزمة كان لها أثرا سلبيا على المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية والجزائر، لتأتي الدول الأقل تأثرا بالأزمة المتمثلة في الأردن والمغرب.

-Samah EL CHEIKH, "Le rôle des Crédit Default Swaps dans les crises de la dette souveraine-Une application au cas de la zone euro", THÈSE DE DOCTORAT, Université Côte D'azur, France, 2019.

كان الهدف من هذه الدراسة هو التطرق للأسباب الكامنة وراء تفاقم أزمة الديون السيادية للفترة 2007-2015، ثم قياس مخاطر الائتمان للدين السيادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM). تم التوصل إلى أن مخاطر أزمة الديون السيادية ساهمت في تدهور متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى

وجه التحديد زيادة معدل البطالة، ومستوى الدين والعجز المستمر للميزان التجاري، ولقد أدى تدهور التصنيف الائتماني لليونان في انتشار مخاطر عدم التسديد لدول منطقة اليورو. وبناء على نتائج الدراسة القياسية تبين أن لليونان تأثيرا مباشرا على منطقة اليورو مقارنة بباقي بلدان عينة الدراسة.

-Bénédicte Serbini, Gestion des crises de dette souveraine : Vers une révision des seuls de vote des clauses d'action collectives, Thèse de doctorat, non publiée, Université du sud, Touloun-var, France, 2010.

تناولت هذه الدراسة التحليلية الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية وكيفية إدارتها منذ بداية القرن التاسع عشر وأهم العوامل والمخاطر الناجمة عن السداد التي ساهمت في تفاقمها، ضف إلى ذلك إجراءات إعادة هيكلة الديون السيادية بالإشارة للعديد من الأزمات المالية. توصلت الدراسة إلى فشل إدارة أزمة الديون السيادية خاصة في البلدان الناشئة لم تلقي بنتائج إيجابية في ظل تلك الإجراءات التقليدية لإعادة هيكلة الديون مع تسارع ظاهرة العولمة المالية منذ التسعينات انطوى عليها العديد من التكاليف ومخاطر التخلف عن السداد ما انعكس سلبا على سوق رأس المال الدولي. بناء على ما سبق فلقد جاءت دراساتنا لتسليط الضوء على أثر أزمة الديون السيادية على معدلات نمو العملة في دول PIIGS، من خلال عرض وتحليل للمؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة وانعكاساتها على العملة في دول (اليونان، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا والبرتغال) والتي أدت إلى إحداث خلل وتقلبات في سوق العمل في هذه الدول الهشة التابعة لمنطقة اليورو، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة سوف يتم إجراء دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1995-2020).

9. صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي تم مواجهتها بشكل رئيسي في قلة المراجع الأكاديمية المتخصصة بموضوع دراساتنا خصوصا باللغة العربية، بالإضافة إلى تناقض وتضارب المعطيات الإحصائية في العديد من المؤشرات الاقتصادية وغيابها في أغلب الفترات، مما دفعنا إلى تحديد فترة الدراسة القياسية من سنة 1995 وإلى غاية 2020.

10. تقسيمات الدراسة:

من أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول والتي تتضمن ما يلي:

الفصل الأول ويتضمن خلفية نظرية حول أزمة الديون السيادية وذلك من خلال ثلاثة مباحث تناول في المبحث الأول الأزمات المالية مفهومها، خصائصها، وأنواعها، من خلال التطرق

إلى مفهوم الأزمة المالية والتحليل الفكري لأزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي، أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه الديون السيادية، مفاهيمها، أسبابها والمشاكل الناجمة عنها.

أما الفصل الثاني فهو إطار نظري ومفاهيمي لسوق العمل حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم العامة حول سوق العمل، وفي المبحث الثاني إلى تحليل سوق العمل في النظريات التقليدية، أما المبحث الثالث فسيتم فيه تحليل سوق العمل من منظور النظريات الاقتصادية الحديثة.

الفصل الثالث يتضمن دراسة تحليلية قياسية لأثر أزمة الديون السيادية على معدلات العمالة في دول PIIGS، من خلال ثلاث مباحث. يهتم المبحث الأول بتطور أزمة الديون السيادية في دول العينة، بينما المبحث الثاني فسنتناول فيه تحليل اتجاهات أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في دول عينة الدراسة، في حين المبحث الثالث والأخير فيعتبر جوهر الدراسة، وسوف يتم فيه إجراء دراسة قياسية لأثر أزمة الديون السيادية على معدلات نمو العمالة على طول الفترة (1995-2020).

وفي الأخير، سوف نرفق بحثنا هذا بخاتمة عامة مع أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات، بالإضافة إلى المصادر والمراجع.

الفصل الأول: الديون السيادية، عرض للجانب النظري

تمهيد:

شهد النظام الاقتصادي الدولي العديد من الأزمات التي تميزت بالتكرار والدورية خاصة فيما تعلق بأزمات الديون السيادية، والذي حظي باهتمام كبير من قبل حكومات دول العالم والمؤسسات الدولية على حد سواء. ولغرض التخلص من الاختلالات التي كانت تواجهها الدول، ولتجسيد أهداف التنمية أيضا كانت تلجأ إلى التمويل بالاقتراض الخارجي، هذا الأخير أوقع إقتصاديات هذه البلدان في فخ الديون السيادية محدثا عرقلة في مسيرة التنمية التي باشرتها هذه البلدان، وعمقت العجز في العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي. إذ لم تتوقف على المشكلة الاقتصادية فحسب بل مسّت مختلف الأنظمة المالية، الاجتماعية والسياسية أيضا وجعلت المهتمين بالشأن الاقتصادي يركّزون على الأسباب من خلال كتابات وتفسيرات العديد من الاقتصاديين حول موضوع الديون السيادية، نظرا للانعكاسات والآثار الوخيمة المترتبة على إقتصاديات الدول.

وقد ظهرت مشكلة الديون السيادية في القرن الثامن عشر عندما واجهت عدّة دول حالات الإفلاس وتراكم لديونها الخارجية نتيجة عدم القدرة على السداد، لكنها تفاقمت أكثر في فترة الستينات والسبعينات إلى أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر.

سوف نعرض في هذا الفصل بعض المفاهيم المرتبطة بالأزمات المالية وأزمة الديون السيادية بشكل خاص، وهذا من خلال التطرق إلى أهم الأسباب المؤدية لها وأهم النظريات المفسرة لها. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الأزمات المالية، مفهومها، خصائصها وأنواعها

المبحث الثاني: الديون السيادية، مفهومها، أسبابها والمشاكل الناجمة عنها

المبحث الأول: الأزمات المالية، مفهومها، خصائصها وأنواعها

لا تزال الأزمات المالية تعصف بدول العالم وقد تسارعت الأزمات أكثر من السابق إذ لم تتمكن مبادئ الفكر الرأسمالي من منع وقوعها ووقف الآثار الوخيمة على الاقتصاد الدولي. وعلى الرغم من بروز اتحادات إقتصادية إلا أنها لم تستثني هذه التكتلات.

سنتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم المهمة والمرتبطة بالأزمات المالية وأيضاً أنواعها وأسبابها وأهم النظريات المفسرة لها.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية

أولاً. مفهوم الأزمة: تعددت تعاريف الأزمة المالية باختلاف وجهات نظر وآراء الاقتصاديين، الباحثين والمفكرين.

تعني كلمة الأزمة لغوياً الشدة، وهي تعني أنه عادة ما يكون فيها الحل صعباً وغير سهل. كما أن أصل كلمة الأزمة (crisis) يوناني، وتكتب بـ "krisis". أيضاً ظهرت عدة مرادفات لكلمة الأزمة في القرن الرابع عشر ميلادي، وهي:

✓ الواقعة: وتعني المصادمة في الحرب أو النازلة من ظروف الدهر.

✓ الحادثة: جمعها حوادث وهي الشيء الذي يظهر أول مرة، نقيض القديم.

✓ الكارثة: جمعها كوارث وتعني الشيء المسبب للغم .

✓ الأزمة: هي جمع إزم أو أزم و أزمات و أوازم، بمعنى الضيقة .

فكلمة الأزمة Crisis مشتق من الكلمة اليونانية Krisis وهي لحظة القرار moment of

Decision في التراجيديا الاغريقية القديمة، وهي تعبر عن نقطة تحول تاريخية، إذ تكون "

القرارات الإنسانية عندها لها القدرة على القيام بتغييرات جوهرية مستقبلاً¹.

أما اصطلاحاً فهي عبارة عن التغير غير المتوقع الذي يؤثر على عدة متغيرات ذات العلاقة بالقوى، ومن أبرز نتائجها حدوث عدم الاستقرار². كما تعبر الأزمة عن حدث أو حالة مفاجئة

¹ منها مزهر محسن، أثر القصور في المعايير والأدوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 107، المجلد 24، 2018، ص 294.

² رجال إيمان، طويل حدة، أزمة الديون السيادية في اليونان: قراءة في عمق الأزمة، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، ص222.

لمجموعة من الأحداث يمكن أن تؤدي إلى انعكاسات سلبية تهدد قدرة الأفراد والشركات على البقاء في ظل عدم وجود المعلومات، مما ينجر عنه صعوبة في اتخاذ القرار نتيجة تصاعد الأحداث³.
ثانيا. مفهوم الأزمات المالية:

هناك تنوع كبير في تحديد مصطلح الأزمات المالية، فلقد عرف التاريخ العديد من الأزمات وهي ليست بظاهرة جديدة على الاقتصاد كونها تتميز بالتكرار والانتشار السريع.
فمن المنظور المالي، يقال أن الأزمة عبارة عن لحظة مزاجية تحدث على مستوى سوق يتميز بالاستقرار إلى حد كبير، أي لحظة غير عقلانية في سوق عقلائي. وأول من استخدم مصطلح "الوفرة غير العقلانية" الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي Alan Greenspan ثم تبناه لاحقا الاقتصادي Yale Robert Shiller (2000) كعنوان كتاب⁴.

من المنظور الاقتصادي، تعني الأزمة " تلك الاضطرابات الحادة والمفاجئة في سعر الأصل المادي المالي و حقوق الملكية (المشتقات المالية)، كما تعبر عن الانخفاض السريع في سوق المال ثم تنتقل العدوى إلى الاقتصاد الحقيقي في شكل تراجع الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة مما يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي⁵. ففي ظل الأزمة تكون الشركات والمصارف عاجزة على احتوائها نتيجة غياب مؤشرات الإنذار المبكر لديها، الأمر الذي يجعلها عرضة لآثارها السلبية، وفي هذا السياق تطرق الاقتصادي Kindelberger (1996) إلى خمس مراحل لحدوث الأزمة وهي كالآتي⁶:

- ✓ المرحلة الأولى، تعبر عن تحسن جميع المؤشرات والبيانات اقتصاديا واجتماعيا خاصة ما يخص الاستهلاك، الادخار والاستثمار.
- ✓ المرحلة الثانية، وصول جميع البيانات لمرحلة الذروة وتكون بداية بارتفاع حجم المديونية للأفراد والمستثمرين مقابل ارتفاع حجم المخاطر.
- ✓ المرحلة الثالثة، بداية تشكل فقاعة مالية تترجم في شكل ارتفاع الأصول المالية بشكل جنوني.

³ عمر إقبال توفيق المشهداني، ماهر علي حسين الشام، الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق، مجلة تنمية الرافدين، العدد 117، المجلد 37، 2018، ص23.

⁴ MICKY LEE, BUBBLES AND MACHINES Gender Information and Financial Crises, University of Westminster Press, London, First published 2019, p 01.

⁵ عبد المحسن ميرغني عبد الله، الأزمات المالية وكيفية الاستعداد لها، مجلة دراسات وبحوث، العدد 73، سبتمبر 2014، ص5.

⁶ Michele Patricia Akiobe Songolo, La crise des subprimes: vers un meilleur encadrement des risques financiers et juridiques liés à la titrisation des créances, Thèse Doctorat en droit, université LAVAL, Québec, Canada, 2019, p51-52.

✓ المرحلة الرابعة، مرحلة فجوة السيولة وتتمثل في انفجار تلك الفقاعة، وهنا يتم انهيار أسعار تلك الأصول لتعود إلى وضعيتها الأولى.

✓ المرحلة الخامسة والأخيرة، تبدأ حالات الإفلاس والإعسار المالي من طرف الهيئات المالية وكبرى المؤسسات، ومن هنا تبدأ بوادر الأزمة، إذ تختلف من ناحية نوعها وتأثيرها والمدى الزمني. فهناك أزمة مصرفية تمس الائتمان والسيولة والإجراءات التنظيمية والتشغيلية، أزمة سعر الصرف (الأزمة النقدية) تشمل تقلبات سعر صرف العملات وأيضاً أسعار الفائدة. أما بالنسبة لأزمة البورصة فتتطوي على مخاطر أسعار الأصول المالية ومخاطر السوق.

فالأزمة المالية هي ذلك " الاضطراب في السوق المالية يصاحبه انخفاض مفاجئ في أسعار الأوراق المالية وأسعار الصرف مقابل ارتفاع في أسعار الفائدة عليها، مقابل انهيار في أسعار الأصول الحقيقية مثل قطاع العقارات، وهذا الانخفاض راجع إلى تراجع عوائد الأصول أو الزيادة الكبيرة في تكاليف المدخلات أو ارتفاع في أسعار الفائدة الأجنبية الحقيقية مما يؤدي إلى ركود اقتصادي حاد".⁷

كما تعرف الأزمة المالية على أنها فشل النظام المالي لدولة ما أو مجموعة من الدول في أداء مهامه في الاقتصاد، ومنه تراجع حاد في أسعار الأصول المالية وتدهور العملة، لتنتقل عدوى تلك الآثار إلى الاقتصاد تترجم في شكل انخفاض الإنتاجية وارتفاع مستويات البطالة، لذا فإن الأزمة تعبر عن تلك الاضطرابات التي تؤثر على النظام المالي والاقتصادي⁸. فالأزمة تشير إلى الاختلال في مكان وزمان محدد بينما تعبر الدورة الاقتصادية كونها تتميز بالدورية في حدوثها خلال فترات زمنية لاقتصاد ما يكون في مراحل مختلفة منها الركود، الكساد، الانتعاش الرواج. الأزمة المالية كذلك تعني الانهيار غير المتوقع والحاد في أسعار الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج أو أصول مالية مثل العقود المستقبلية أو العملات الأجنبية⁹. بحيث تتميز بفشل البنوك وانخفاض حاد في الائتمان والتجارة أو انهيار البورصة مما يسبب اضطراب شديد في الأسواق المالية والنقدية، مما ينتج عنه آثار سلبية على الاقتصاد.

⁷ Marc Peter Radke, Explaining Financial Crises, PETER LANG, Bern2006, Germany , p14.

⁸ مايج شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، العراق، 2015، ص304.

⁹ وسن إحسان عبد المنعم، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول المتقدمة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد8، العدد 4، الجزائر، 2016، ص23.

إذن من التعاريف المذكورة نستخلص الآتي:

- لا يوجد تعريف موحد للأزمة، فالاضطرابات المالية تنتقل إلى أزمات مالية أي لا يوجد تحليل لآلية انتقال اضطرابات النظام المالي إلى النظام الاقتصادي ككل.
- يمكن تعريف الأزمات المالية على أنها "تلك التقلبات والاضطرابات الاقتصادية والمالية، التي تترجم في ركود اقتصادي حاد يصاحبه انهيار في الأسواق المالية نتيجة تدهور أسعار تلك الأصول المالية والحقيقية".

ثالثاً. أسباب الأزمات المالية

توجد عدة عوامل تسهم في زيادة حدة وتأثير الأزمة المالية وهي:

• عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي :

يؤدي انخفاض شروط التبادل التجاري الدولي بالنسبة لعملاء البنوك في مجال التصدير والاستيراد إلى عدم قدرتهم على سداد التزاماتهم المالية، بحيث تشير بيانات البنك الدولي أن 75% من الدول النامية حدثت فيها الأزمة المالية و شهدت¹⁰:

✓ انخفاض في شروط التبادل التجاري بنسبة 10% قبل حدوث الأزمة المالية وهو مؤشراً مهماً جداً في تعميق الأزمة وانتشارها خاصة في الدول النفطية بسبب الاعتماد الكبير على صادرات المحروقات، فهي معرضة للتقلبات في التبادل التجاري الدولي في كل مرة.

✓ تقلبات أسعار الفائدة على المستوى العالمي بمثابة العوامل الخارجية لحدوث الأزمة في دول العالم الثالث فحدوث تقلبات تؤثر على تكلفة الاقتراض وجذب رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، كما تشكل أسعار الصرف الحقيقية مصدر خارجي يهدد استقرار الاقتصاد.

✓ تلعب التقلبات في معدل التضخم عنصراً مهماً في تحفيز دور القطاع المصرفي من ناحية قدرة منح القروض والسيولة للعملاء، لذا فإن ارتفاع معدل التضخم يعتبر من مسببات ظهور الأزمة وانتقالها إلى القطاع لتحدث ركود اقتصادي.

✓ عدم استقرار أسعار العملات يؤدي إلى حدوث تقلبات تمس الاقتصاد كونها تسبب في حدوث عدة أزمات مالية، منها أزمة جنوب شرق آسيا 1987، بحيث أن الارتفاع في

¹⁰ وليد بيبى، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية - دراسة حالة دول شمال إفريقيا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 10-11.

أسعار الصرف يؤثر على قطاع التجارة الخارجية من ناحية ارتفاع الأرباح أو في شكل ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

• **اضطرابات القطاع المالي:** يعد القطاع المالي عنصر مهم في الاقتصاد من ناحية السيولة لتشجيع عمليات الإقراض والاستثمار بين أصحاب العجز والفائض وتحريك عجلة النمو الاقتصادي، ففي ظل قيام الدولة بصفقات مالية¹¹ وسعيًا منها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لابد أن تكون قادرة على مواجهة مختلف التقلبات على مستوى الاقتصاد الدولي لتجنب الأزمات المالية في ظل التحرير المالي والانفتاح، حيث¹²:

✓ تؤدي عمليات التوسع في منح القروض إلى ظهور اختلال بين خصوم وأصول المصارف والبنوك لانخفاض نسبة الاحتياطي من السيولة لمواجهة عمليات السحب الفورية، في حالة ارتفاع مستويات أسعار الفائدة العالمية (تكون أكثر جاذبية) مقابل انخفاض أسعار الفائدة المحلية أو في حالة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وسعر صرف ثابت يشجع البنوك على القيام بعمليات الاقتراض من البنوك الأجنبية، ومثالا على ذلك أزمة العملة في المكسيك عام 1994 نتيجة تطبيق عمليات التوسع النقدي وفق معدل صرف ثابت قابلها انخفاض في حجم احتياط العملات الأجنبية، مما أدى ظهور خلل بين خصوم وأصول المصارف اضطرت خلالها الحكومة المكسيكية من قبل المصرف المركزي على تخفيض قيمة العملة وحدثت الأزمة. وفي هذا الإطار يرى ويكسل Knut Wicksell (1898-1906) أن النظام الرأسمالي ومن خلال عمليات التوسع والانكماش التراكمي الذي يؤثر على الاقتصاد الكلي، يؤدي إلى عدم الاستقرار الذي لاحقا ما سينتهي بحدوث انكماش تراكمي سيؤدي إلى مشاكل في النظام المالي¹³.

✓ من المعروف أن البنوك تقوم بمنح الائتمان طويل الأجل لفترة قصيرة الأجل وهذا ما يسمح بتوزيع المخاطر للمستثمرين في حالة عدم توفر الائتمان، مما يعرض

¹¹ عمار محمود حميد، محمد حسين كاظم، سرمد عبد الجبار هدايب، فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 108، المجلد 24، الجزائر، 2018، 332-333.

¹² نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص17، 18، 19.

¹³ Daniel Detzer, Hansjörg Herr, Theories of Financial crises an overview, Institute for international Political Economy Berlin, Berlin School of economics and law, Working Paper, No.32,2014, P 1-3.

المصارف لخلل في التدفقات المالية، وبذلك يؤدي بالدائنين إلى سحب أموالهم مبكرا وهذا يساعد على فشل البنك، وبذلك يحدث ما يسمى بالذعر المصرفي كما يرى الاقتصاديين (Friedman and Shwartz,1963)، (Kindleberger,1978) ¹⁴.

✓ أن التحرير المالي ينطوي على العديد من المزايا لاقتصاديات الدول التي تتبناه، لكن هناك مخاطر وانعكاسات سلبية تلحق الضرر بتلك الاقتصاديات في حالة عدم وجود سياسات وقائية في ظل تدفقات رؤوس الأموال الخارجية والسماح بدخول مؤسسات مالية أجنبية إلى الداخل، مما يخلق نوع من الضغط للبنوك.

✓ يؤدي التدخل الحكومي في القطاع المالي من ناحية منح القروض والودائع إلى المساهمة في حدوث الأزمات المالية، حيث تفرض الدولة على المصارف وضع أسعار فائدة أقل من السائدة في السوق، مما يعرضها إلى عدم القيام بالدور الملائم في استخدام تلك القروض نظرا لما يترتب عليها من انتشار المحسوبية خاصة لدى الطبقة السياسية التي تستغل ذلك الانخفاض في أسعار الفائدة، وبالتالي الأمر الذي يعرقل عمل البنوك والمصارف في أداء منح القروض.

✓ زيادة تدفقات رؤوس الأموال وانخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل تؤدي إلى حدوث طفرة إئتمانية نتيجة حدوث انهيار في أسعار الأصول. كما أن حدوث صدمات خارجية نتيجة التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال يؤدي زيادة إلى توسيع محفظة الائتمان وارتفاع أسعار الأصول وهذا ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية 2007-2008¹⁵. وبالتالي عندما تقوم المصارف بمنح القروض دون التحقق من قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم نتيجة تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة نحو الداخل، ينتج عنه تراكم ديون تلك المصارف المشكوك في سدادها وتنخفض القيمة الاسمية للعملة المحلية ما يؤدي في النهاية إلى عودة خروج الأموال نحو الخارج و تحدث الأزمة المالية " أزمة عملة" ¹⁶.

¹⁴ Franklin Allen, Ana Babus, Elena Carletti, Financial Crises: Theory and Evidence, European University Institute, June 8, 2009, p9.

¹⁵ Saktinil Roy, David M. Kemme, The run –up to the global financial crisis: A longer historical view of financial liberalization capital inflows and assets bubbles, International Review of Financial Analysis 69 (2020), p2.

¹⁶ غزاري عماد، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، جامعة المدية، الجزائر، ص

✓ يساهم ضعف الإشراف الرقابي لحكومات الدول ومدى التزامها بتطبيق السياسات الوقوع في مشاكل اقتصادية ومالية في ظل غياب الإفصاح والشفافية وتفشي الفساد الإداري تتفاعل كل هذه العوامل لتؤدي في نهاية المطاف إلى بروز أزمة مالية حادة¹⁷. و بالتالي فإن البيانات الغير كفؤة تعمل على انخفاض قيمة أصول المصارف وتعمق الهلع والذعر في أوساط المستثمرين¹⁸.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات وأهم النماذج المفسرة لها

تميزت الفترة ما بين 1945-1987 بتعدد الآراء والشروحات النظرية المفسرة للصدمات والأزمات التي أصابت الاقتصاد الرأسمالي منها " نظرية منسكي ونظرية الطلب الفعلي لكينز والنظرية المدرسة النقدية " المفسرة للأزمات بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان النقدي، وهذا ما سنبحث في هذا المحور آراء لبعض المفسرين للأزمات سنستعرضها في هذا المبحث الآتي¹⁹:

أولاً. نظرية مينسكي Minisky's Theory:

يعارض مينسكي عمل النظام الرأسمالي كونه المسبب الرئيسي للأزمات المالية، ففي ظل هذا النظام يتميز القطاع المالي بالضعف والهشاشة **Banking Panic** و يختلف هذا الضعف حسب الدورة الاقتصادية للبلد وهذا ما يؤثر سلباً على الاقتصاد ككل. فبعد مرحلة الكساد يكون التعامل مع المصارف بحرص من ناحية تمويل أنشطتها دون تحمل مخاطر كبيرة، وفي مرحلة النمو تكون هناك توقعات ايجابية بشأن ارتفاع الأرباح لدى الشركات لذا تحصل على المزيد من القروض لتمويل أنشطتها سعياً منها على سدادها مستقبلاً دون مشاكل. ثم تنتقل عدوى تلك التوقعات الإيجابية إلى البنوك والمصارف فتقوم هي الأخرى بالتوسع في منح الودائع والقروض دون التأكد من عملية استرجاع تلك القروض لكن في ظل التوقعات المستقبلية للشركات على ارتفاع حجم الأرباح ترتفع في نفس الوقت المخاطر الائتمانية، وعند حدوث أزمة مالية للاقتصاد يرتفع الخطر على النظام المالي من ناحية القدرة على الإقراض فتصبح الشركات عاجزة عن تسديد ديونها، وبذلك تنتج أزمة مالية وتنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي.

¹⁷ غزالي عماد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

¹⁸ Itay Goldstein, Assaf Razin, Three Branches of Theories of Financial Crises, Foundations and Trends in Finance , Volume 10, Issue 2, 2015, p 3-5.

¹⁹ فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، 2009، ص 6.

وتفترض نظرية مينسكي أن النظام الرأسمالي يتسم بعدم الاستقرار، وهذا ما يعرض القطاع المالي للاضطرابات والتقلبات خلال مراحل الدورات الاقتصادية المختلفة، حيث تحدث الأزمة المالية حسب افتراضاته بعد مرور مرحلة الركود الاقتصادي، وحينها تفضل الشركات توسيع أنشطتها في ظل التوقعات المتفائلة (ارتفاع الأرباح) حول قدرتها على سداد القروض مستقبلا، وتنتقل عدوى التفاؤل لدى المصارف من خلال التوسع في تقديم الائتمان المصرفي دون القيام بالتحوط من مخاطر عدم التسديد. وخلال هذه الفترة يكون الاقتصاد معرض للخطر المعنوي، ففي حالة حدوث أزمة سيولة غير متوقعة أو إفلاس لإحدى المصارف الكبرى، يؤثر ذلك على عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها وتحدث الأزمة التي سرعان ما تتحول إلى أزمة اقتصادية تترجم في ركود اقتصادي حاد²⁰.

قام منسكي بتقسيم هذه فرضية عدم الاستقرار المالي إلى شقين:

- **الشق الأول:** كلما زادت فترة الرواج والازدهار كلما أدى ذلك إلى انتقال الاقتصاد الرأسمالي من نظام مالي أكثر استقرار إلى نظام مالي غير مستقر.
- **الشق الثاني:** يعتمد النظام الرأسمالي على التمويل، فالبعض منها تساعد على تحقيق الاستقرار المالي والأخرى غير ذلك، أي أن فرضية منكسي متعلقة أساسا بطبيعة النظام الرأسمالي²¹.

كما قام منسكي بتقديم تعريف حول فرضية عدم استقرار النظام المالي، وعرفه على أنه " عملية التغييرات السريعة والمفاجئة في أسعار الأصول نسبة إلى سعر الإنتاج الحالي"²².

ثانيا. نظرية المباريات Game Theory:

تتعلق بقرار المستثمر الذي غالبا ما يتبعه المستثمرين الآخرين في نفس المنحى والاتجاه، وهو ما يسمى بـ "لاعبو الحلبة الاقتصادية" أي المضاربين، المستثمرين وغيرهم. فمثلا إذا قام مستثمر بناء على توقعاته بشراء أصل معين، فمن المتوقع أن ترتفع قيمته مستقبلا وبذلك يكون قادر على الحصول على دخل، عندها يقوم المستثمرون الآخرون باتخاذ نفس الاتجاه لكن في بعض

²⁰ زايري بلقاسم، الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الإسلامي و النظام الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل خلال الفترة 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي بغيرادية معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية، ص 14-15.

²¹ Hayman P. Minsky, "The Financial Instability Hypothesis", Working Paper, N°74, The Levy Economics Institute of Bard College, May 1992, pp7-8.

²² ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013، ص 27.

الأحيان قد يكون توقعه خاطئ وهذا ما أكدته بعض النماذج الرياضية منها نموذج **Paul Krugman** لتفسير أزمات العملة، فمثلا في ظل نظام الصرف الثابت قد تحافظ العملة على استقرارها لفترة طويلة، وفي نفس الوقت يمكن أن يحدث تدهور في قيمة العملة نتيجة توقعات المستثمرين والمضاربين بانخفاض قيمتها.

ثالثا. أنواع الأزمات المالية:

هناك عدة أنواع للأزمة المالية، لكن في العادة تتضمن أزمة سعر صرف، وأزمة مصرفية، وأزمة مديونية، وكل أزمة حسب طبيعتها وأسبابها كما قد تختلف من اقتصاد لآخر. ويمكن التمييز بين هذه الأزمات في الآتي²³:

- **أزمة مصرفية Banking crisis**: تمثل إحدى أنواع الأزمات المالية كونها تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد نتيجة السحب الفوري للودائع بشكل مفاجئ، مما يؤدي في النهاية إلى عدم قدرة المصارف لمواجهة السحب الفوري، وعندها تتدخل الدولة لتقديم المساعدات المالية واجتتاب انهيار النظام المصرفي. وتنقسم الأزمة المصرفية الى نوعين من الأزمات: أزمة سيولة تتمثل عندما يقوم المصرف بعمليات الإقراض بمعدلات مرتفعة من الودائع والاحتفاظ بنسبة قليلة منها لمواجهة السحب الفوري اليومي، وفي هذا الطرف لا يمكن للبنك أو المصرف مواجهة تلك السحوبات المفاجئة عند حدوث الأزمة. وأيضا أزمة ائتمان وتحدث عندما تحتفظ المصارف بالودائع في شكل قروض خوفا منها لمواجهة عمليات السحب غير المتوقعة²⁴.

إن فالأزمة المصرفية، هي حالة عدم قدرة البنوك على سداد التزاماتها للزبائن، حيث يكون إجمالي الخصوم أكبر من الأصول. وكمثال على ذلك الأزمة العالمية في سنة 2007، على إثر وقوع أزمة سيولة مصرفية أدت إلى إفلاس المصارف وإنهيار النظام المالي ككل في الولايات المتحدة، وبعدها انتقلت العدوى لباقي دول العالم.

- **أزمة سعر الصرف Exchange rate crisis**: هي عبارة عن انهيار حاد ومفاجئ في العملة الوطنية لبلد في ظل إطار صرف ثابت أو معوم أو مدار. ففي حالة نظام صرف ثابت فإن الأزمة ستؤدي إلى تراجع وانخفاض في احتياطي الصرف الأجنبي ثم تتبعها مباشرة عملية

²³ هيثم عيسى، وآخرون، الاقتصاد الدولي، المركز العربية للتعبير والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سوريا، 2013، ص302.

²⁴ ليلي عبد الكريم محمد الهاشمي، تضبيب مؤشرات الاستدامة المالية باستخدام نموذج Patrol كاستراتيجية للتحوط من الأزمات المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والسنتين، العراق، نيسان 2021، ص 262.

تخفيض العملة والهدف منها الحفاظ على ثبات قيمة العملة الوطنية وعدم هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، أما في حالة إلتحاق الدولة بنظام صرف من فتحدث أزمة العملة ويحدث تراجع سريع في قيمة العملة في ظل آلية العرض والطلب (عدم التحكم فيها)، كما تجدر الإشارة أنه في حالة قيام بلد ما بربط عملته بعملة أخرى بغية الحفاظ على سلامة قيمة العملة قد تكون في هذه الحالة الأكثر تأثراً بأزمة العملة، ومثالاً على ذلك قبل الأزمة الآسيوية في عامي 1997 و 1998 قامت المصارف باقتراض الدولار من سوق رأس المال الدولي ما أدى إلى انهيار عملات بلدان تلك المصارف ومنه ارتفاع حجم الديون المقومة بالدولار مقابل مشاكل الوساطة، وعدم القدرة على السداد ساهمت بدورها في تباطؤ حاد لاقتصاديات دول جنوب شرق آسيا. كما تحدث أزمة العملة أيضاً عند قيام المصرف المركزي بتوجيه إجراءات متعلقة بتخفيض قيمة العملة نتيجة المضاربة عليها، مما يؤدي الى ضعف أداء دورها في الاقتصاد كأداة مبادلة إذ يفوق نسبة التدهور 25%²⁵.

- **أزمة مديونية Debt crisis:** تتمثل في عجز البلد على سداد ديونه الخارجية، مما يترتب عليه إعادة جدولة الديون فقد يكون الدين خارجياً أو محلياً، حيث يكون الدين الخارجي إذا تم منحه لمقرض أجنبي بينما يكون الدين محلي تجاه الأجانب أو المواطنين، وفي هذه الحالة تطبق عليه قوانين وطنية، وفي الغالب تكون كل الديون المحلية بالعملية المحلية عكس الديون الخارجية التي عادة ما تكون مقومة بالعملية الصعبة.
- **أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات):** يؤدي ارتفاع أسعار الأسهم والسندات عن قيمتها الفعلية إلى انتشار ما يسمى " الفقاعة" نتيجة هجمات المضاربة الحادة مما يؤدي إلى حدوث الأزمة على مستوى السوق المالي. والهدف من هذه المضاربة شراء الأصل بهدف الربح وليس بسبب زيادة الدخل لكن سرعان مع تعود الأسعار وخلال فترة زمنية إلى قيمتها الحقيقية فتتدهار أسعارها مما يسبب حالات من الهلع والذعر في أوساط المستثمرين²⁶.

²⁵ نغم حسين نعيمة، تبارك نعمان علي، الصناديق السيادية ودورها في الأزمات المالية مع " إمكانية استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث، العدد 1، كانون الثاني، 2022، الجزائر، ص 285.

²⁶ عكاش مسيفة، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر -03-، 2012-2013، ص 51.

المطلب الثالث: التحليل الفكري لأزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي

بعد بروز عدة أنواع للأزمات المالية اختلفت الآراء والتوجهات من طرف الاقتصاديين والمنظرين في تفسير الأزمات المالية في ظل النظام الرأسمالي، خاصة في الفترة (1945-1987). يرى المفكر الاقتصادي فريش (R-Frisch) والذي حاول التمييز بين آليات انتشار الأزمات المالية والدوافع المرتبطة بها، أن الدوافع تعتبر من العوامل المسببة للأزمات، بينما آليات انتشارها هي التي تسيطر على شدة الأزمة من حيث العمق والشدة.

وعموماً فإن العوامل التي أدت إلى انفجار الأزمات خارجياً واضحة منذ بداية الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الحاضر، لكن آلية انتشار هذه الأزمات داخلياً تحدث عند القيام بعمليات التوسع في تقديم القروض المصرفية لمختلف القطاعات من أجل تمويل الأنشطة الاستهلاكية والاستثمارية والتي يرافقها ارتفاع التضخم، وبذلك يفقد الائتمان التوازن بين جانب الأصول والخصوم، وفي هذه الحالة تتدخل الجهات المسؤولة عن السياسة النقدية ويصبح منح القروض مقيد لترتفع أسعار الفائدة، ويكون هناك تراجع للقطاع الاستهلاكي من قبل المؤسسات والأفراد مما يؤدي إلى تراجع القدرة الإنتاجية وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة في أوساط العمال وعندها يحدث الركود، وحسب Frisch فإن تقنين الائتمان هو سلوك فعال لنشر الأزمة داخلياً²⁷.

نستعرض فيما يلي بعض التحليلات الفكرية لأزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي:

أولاً. النظرية الكلاسيكية:

عجز الكلاسيكيون من بينهم آدم سميث (Adam Smith) عن إيجاد تفسيرات لمختلف التقلبات المتكررة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في تلك الفترة، استندت هذه النظرية على قانون ساي الذي يفترض أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي في ظل التوظيف التام، أي استحالة حدوث ركود اقتصادي والذي ينتج عنه أزمات إفراط الإنتاج. وحسب افتراضات الكلاسيك، فإن حدوث أزمة تكون عبارة عن أزمة إفراط جزئية لأن الفترة التي عاش فيها الكلاسيك لم تظهر مثل هذه الأزمات حتى بعد وفاة ريكاردو برقع قرن²⁸. وفي ذات السياق عارض الاقتصادي (Roubert Maltus) قانون ساي وفكرة التشغيل الكامل، وقام بتوضيح إمكانية حدوث أزمات إفراط الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي، وأرجع أسباب حدوث البطالة في الأجل القصير

²⁷ محمد طاقة، حسين عجلان، المآزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (02) Issue، العدد (20) Volume، 2009، بغداد، العراق، ص 12-13.

²⁸ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 166-167.

إلى ضعف الطلب الكلي، كما انتقد فكرة قانون ساي والتي مفادها أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي، مبررا ذلك بوجود عجز في الاستهلاك كون هذا الأخير أقل من الادخار لدى الأفراد، وهذا ما يحدث أزمة إفراط في الإنتاج نتيجة غياب التوازن بين كمية السلعة المطلوبة وعرضها. يرى (Maltus) و من أجل معالجة الأزمة لابد من تصحيح العجز في الاستهلاك بالرغم من صعوبة تساوي استهلاك الأفراد مع الأرباح، مقابل صعوبة تساوي الاستهلاك لدى العمال مع قيمة ما ينتجون، ويفترض أنه لابد من عناصر أخرى مثل أصحاب الأراضي، رجال الدين، العمال في قطاع الخدمات والأمن بغية تصحيح هذا العجز في الاستهلاك للوصول إلى التوظيف التام بين العرض الكلي والطلب الكلي، وبذلك يتم حل أزمة إفراط الإنتاج²⁹.

ثانيا. النظرية الماركسية:

أشارت هذه النظرية إلى مفهوم فائض القيمة، حيث ركزت على العمل ونادى ماركس بضرورة تساوي المنتج مع كمية العمل اللازمة لإنتاجه، لكن في الواقع فإن العامل يشتغل لفترة أكبر من الأجر المدفوع له، وبالتالي فإن قيمة المنتج الذي قام بإنتاجه يفوق أجره، وهذا الفرق يسمى " فائض القيمة" الذي يؤدي إلى زوال الاقتصاد الرأسمالي في فترة ما³⁰، كونه يزيد من غنى الأغنياء مقابل تدهور الأوضاع الاجتماعية للفقراء. كما يرى ماركس بأن النقابات العمالية تسعى إلى تحسين وضعية العمال من خلال رفع الأجور مقابل ساعات أقل من العمل وهذا ما قام باقتراحه عام 1864 أمام جمعية العمال الدولية في إنجلترا على ضرورة التخلي عن نظام الأجور مقابل حيازة الدولة للملكية الفردية لعناصر الإنتاج³¹.

ثالثا. النظرية الكينزية:

بعد بروز أزمة الكساد العظيم سنة 1929 ظهرت انتقادات ضد النظرية الكلاسيكية وفي مقدمتها النظرية الكينزية ومؤسسها "جون مينارد كينز"، التي جاءت بفرضيات منها استحالة بروز أزمات مالية في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة فرضية (التعديل التلقائي)، لذا قدم كينز مكانم الضعف

²⁹ صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019-2020، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 66-67.

³⁰ ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 66.

³¹ بتينا بيبين جريفز، السياسة الاقتصادية: آراء لليوم وللغد، الطبعة الثانية، مصباح الحرية، حزيران 1979، نيويورك، ص 26، متوفر على الموقع: <http://www.misbahalhurriyya.org> / تاريخ الإطلاع

لمختلف الفرضيات الكلاسيكية وآليات لتجنب تلك الأزمات. أجمعت هذه النظرية أسباب حدوث الأزمات نتيجة وجود علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل، أي أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك لكن بنسبة أقل مقابل زيادة الادخار لأن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بجزء من دخلهم مقابل إنفاقهم لتلبية الحاجات الضرورية فقط، وهذا ما يؤثر على ارتفاع أسعار الفائدة بسبب تراجع الطلب على السلع وتراجع النشاط الإنتاجي لأسباب نفسية مرتبطة بالمستهلكين نتيجة تفضيلهم للادخار على الاستهلاك، مما ينتج عنها انخفاض *الكفاية الحدية لرأس المال (معدل الربح المتوقع)، لينتشر الخوف لدى المستثمرين وبذلك ينخفض بدوره الاستثمار والتشغيل، وكل هذه العوامل تسهم في بروز الأزمة الاقتصادية.

كما يفسر كينز حالة الكساد بوجود علاقة بين مضاعف الاستثمار والتشغيل وعلاقة الكفاية الحدية بسعر الفائدة ، ووفقا لتوقعات المستثمرين تظهر بوادر الكساد من خلال تراجع حجم الاستثمار الذي ينعكس على تدني الأجور وارتفاع معدلات البطالة، وبذلك مضاعف الاستثمار يكون له الأثر السلبي على الدخل، فسلوك الأفراد حول زيادة مدخراتهم المالية مقابل اقتنائهم للحاجات الضرورية فقط سيعمل على تراجع الطلب الكلي الفعال، كما تلعب توقعات المستثمرين السلبية في فترة الركود على تراجع النمو الاقتصادي والذي يترجم في تدني الكفاية الحدية لرأس المال وانخفاض أسعار الفائدة³².

رابعاً. النظرية النقدية:

مع ظهور الركود التضخمي في الدول المتقدمة في السبعينيات بسبب ارتفاع أسعار النفط، عجزت النظرية الكينزية عن إيجاد حل لهذه الظاهرة الجديدة التي لم تظهر سابقاً، لتظهر انتقادات من قبل النقديون وعلى رأسهم الاقتصادي (Milton Friedman). ففي السابق عند ظهور مثل الركود الاقتصادي يتراجع التضخم مقابل ارتفاع البطالة نتيجة تراجع النشاط الإنتاجي وتسريح العمال، وبذلك يحدث انكماش في الاقتصاد، لكن بوصول المستوى العام للأسعار إلى سعر معين تبدأ في الارتفاع تدريجياً كفترة جديدة للانتعاش لتتراجع البطالة نتيجة تحفيز الاستثمار والنشاط الإنتاجي وترتفع الأرباح. هذه الوضعية التي كانت سائدة قبل السبعينات في الاقتصاد الرأسمالي. وبحسب ميلتون فريدمان فإن السياسة النقدية والمالية الانكماشية تؤدي إلى خفض المستوى العام

³² ليلي عشوب، آليات واستراتيجيات التصدي للأزمات المالية العالمية دراسة حالة أزمة الديون السيادية 2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2019-2020، ص26.

للأسعار، وفي المقابل يفترض كينز أن السياسة النقدية والمالية التوسعية ستعمل على تحفيز الطلب الكلي مقابل ارتفاع طفيف للأسعار³³.

وبحسب النقديون ترجع أسباب حدوث الأزمات لعوامل نقدية مرتبطة بالنقد وأسعار الفائدة والائتمان، وهذا ما توصل إليه فريدمان خلال أزمة الكساد العظيم سنة 1929 ، حيث رأى فريدمان أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قادرة على تفادي هذه الأزمة في حالة قام البنك الفدرالي الأمريكي بتخفيض الرصيد النقدي المتداول، أما بالنسبة لأزمة الركود التضخمي فيرى أن الحل المناسب لمعالجة هذه الأزمة، القيام برد فعل معاكس للتضخم عن طريق تخفيض الكتلة النقدية في الاقتصاد بعيدا عن تدخل الحكومة في الاقتصاد³⁴.

من خلال التفسيرات التي قدمها أهم المفكرين الاقتصاديين، كان هناك اهتمام بالتقلبات التي تمس الاقتصاد الكلي الحقيقي والتي ساهمت في إحداث أزمات مالية واقتصادية، فالبعض يرجعها إلى تراجع الطلب الكلي أو انخفاض الإنفاق الكلي، والبعض الآخر يرجع أسبابها إلى الإفراط في الإنتاج. وقد لوحظ من خلال هذه التفسيرات الإهمال الواضح للقطاع المالي ودوره في عدم استقرار الاقتصاد الحقيقي.

المبحث الثاني: الديون السيادية، مفهومها، أسبابها، والآثار الناجمة عنها

توجد عدة محاولات فردية من طرف بعض الاقتصاديين لتحديد مضمون الدين السيادي، بالإضافة إلى عديد المحاولات التي قدمت من طرف الهيئات الدولية، ومع ذلك لا يوجد تعريف موحد ودقيق لمفهوم الديون السيادية. فيمايلي نستعرض مفهوم الديون السيادية وأسباب ظهورها وانتشارها بالإضافة إلى الآثار المترتبة عنها.

المطلب الأول: الدين في الفكر الاقتصادي

تم تناول موضوع الدين العام من قبل عديد المدارس الاقتصادية والفكرية، كل حسب منهجه وزاوية رؤيته:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

عارض الكلاسيكيون اللجوء للاستدانة الخارجية كونها تؤدي لتحقيق عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق دفع الفوائد واللجوء لطبع النقود ومنه ظهور التضخم، كما يرى الكلاسيك أن الاقتراض الخارجي يمهّد إلى هدر الموارد الإنتاجية بالتوسع في الانفاق الحكومي . ولقد بالغ

³³ ودان بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص71.

³⁴ صليحة جعفر، مرجع سبق ذكره، ص71.

الكلاسيك في مخاطر القروض فليس بالضرورة أن تؤدي القروض إلى تحمل تكاليف وأعباء في الميزانية العامة فيمكن أن تكون موجهة إلى مشاريع منتجة تساهم في رفع مستويات الدخل القومي وتحقيق قيمة مضافة مقابل التخلص من الديون الخارجية³⁵.

ثانيا. النظرية الكينزية:

يؤيد كينز فكرة تمويل العجز عن طريق القروض، فهناك من يفضل الديون الداخلية على الديون الخارجية لما تنطوي عليه هذه الأخيرة من أعباء وسلبات، لكن هذا لا يعني أن الديون الداخلية ليست لها مخاطر وسلبات. يرى بعض الاقتصاديين أن الديون الخارجية هي الحل الأمثل لمواجهة التقلبات الاقتصادية، لكن في الحقيقة الديون الخارجية تعالج المشاكل آتيا وسرعان ما تظهر عدة مشاكل اقتصادية وخيمة، كما يرفض كينز فكرة تحمل أعباء الديون الخارجية للأجيال اللاحقة حيث يمكنه تحمل أعباء الفوائد والأقساط لتلك الديون³⁶.

ثالثا. النظرية النقدية الحديثة:

في سبعينيات القرن العشرين انتقدت هذه النظرية دور المدرسة الكينزية في تنامي حجم الدين العام ونادت بمعالجة العجز المتراكم في الموازنة عن طريق تخفيض الانفاق العام، ركزت هذه النظرية على إبعاد دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية³⁷. جاءت المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) عن طريق ميلتون فريدمان ومؤيديه، ثم المدرسة الكلاسيكية الجديدة New Classics التي تبنت مواقف متشددة لعجز الموازنة العامة والدين الحكومي. يرى ميلتون فريدمان أن زيادة الطلب بتدخل الحكومة له أثر سلبي قصير المدى وسرعان ما يخلف تقلبات اقتصادية تؤثر سلبا على تخصيص الأمثل للموارد، لذا فتوازن الموازنة هو الأفضل مع تدخل ضيق للحكومة، ففي حالة تطبيق سياسة مالية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق التدخل الحكومي فإن هذا سيؤدي لعدم الاستقرار، والاقتراض الحكومي له أثر سلبي في إزاحة الموارد عن القطاع الخاص **Crowding Out Effect** وهذه نظرية ستاتيكية لأن الموارد بعد انفاق القرض ليست كما كانت من قبل، ويرى فريدمان ومؤيديه بما فيه الكلاسيك الجدد أن زيادة الانفاق الحكومي عن طريق الاقتراض تؤدي إلى رفع سعر الفائدة لينخفض طلب القطاع الخاص على الائتمان وأيضا

³⁵ لعاطف عبد القادر، سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2005-1994، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسينة بن بوعلي - الشلف، 2005-2006، ص9.

³⁶ لعاطف عبد القادر، مرجع سابق، ص10.

³⁷ حسام عبد العال عبد العال شعبان، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، الجزء الأول، 2018، ص264.

الاستثمار، حيث يقترن الاقتراض الحكومي بالتيسير النقدي. ويمكن للاقتصاد حسبهم أن يتحرك على مسار آمن من التوسع دون انطلاق موجات تضخمية، كما يرى الكلاسيك الجدد أن الدين الحكومي عبارة عن ضريبة مؤجلة حيث تلجأ الحكومة إلى زيادة الضرائب لسداده³⁸.

رابعاً. الفكر الاقتصادي الإسلامي

دلّت نصوص الفقهاء على جواز لجوء الدولة للاقتراض العام ومنها الامام الغزالي: " ولسنا ننكر جواز الاستقراض ووجوب الاقتصار عليه إذا دعت المصلحة إليه"، وقال الامام الشاطبي " والاستقراض في الأزمان إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر أو يرتجى"، ويرى بعض المحدثين أنه إذا لم تجد الحكومة من المال ما يفي بحاجاتها فلها أن تطلب من أهالي البلاد القروض الحسنة بدون فوائد، وإذا لم يفي بحاجاتها فلها أن تأمر البنوك بإقراضها بدون فوائد جزءاً من ودائع الافراد لديها - فإذا لم تكف موارد الدولة الإسلامية يمكن أن تلجأ إلى الاقتراض لتغطية الانفاق العام³⁹، فقد روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم - أنه اقترض من ربيعة المخزومي مبلغ أربعين ألف عند غزوة حنين كما اقترض من صفوان من أمية مائة درع، وهناك عدة شروط للاقتراض العام في النظام المالي الإسلامي منها: أن يكون الاقتراض عند الحاجة، مع القدرة على السداد، ورد قيمة القرض وهذا لا يوجد فيه شبهة الربا⁴⁰، لذا أقرت الشريعة الإسلامية تحريم القرض بفائدة، وقال تعالى: ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (سورة البقرة آية: 275) ولجأت إلى القروض العامة غير الربوية لتمويل الانفاق الاستهلاكي الغير إنتاجي مثل الانفاق على الحروب التي لا تخلق عوائد مالية أو ربحية⁴¹.

المطلب الثاني: مفهوم أزمة الديون السيادية وأسبابها

أولاً. تعريف أزمة الديون السيادية:

يعد هذا مصطلح شائعاً في الأدبيات الاقتصادية، حالياً هناك ثلاث طرق لتحديد الديون السيادية والتي تتضمن الديون الخارجية والحكومية، الأولى تركز على العملة التي يتم إصدار الدين

³⁸ أحمد إريهي علي، نظرية الدين الحكومي، قسم الدراسات والبحوث، البنك المركزي العراقي، 2020، ص-16

15 .

³⁹ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (التوظيف-القروض)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، الجزائر، جوان 2013، ص 305 .

⁴⁰ محمد المومني، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، الجزائر، جوان 2014، ص 281.

⁴¹ أحيممة خالد، إشكالية الديون السيادية الأوروبية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية - دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير النفطية-، مرجع سبق ذكره، ص 38.

بها، الثانية تركز على مبدأ أن الديون المستحقة لغير المقيمين، والثالثة تركز على مكان صدور الدين.

قدّم كل من **Reinhart et Rogoff (2009)** تعريفاً للديون السيادية والتي تعبر عن عدم تسديد فائدة القروض خلال تاريخ الاستحقاق ومن ثم عجز الحكومة على تسديد ديونها للغير، وأهم مؤشر يعكس حدوث اضطراب اقتصادي الذي ينذر بحدوث أزمة ديون سيادية هو الدين الخارجي⁴².

تقوم حكومات الدول بالاقتراض داخليا وخارجيا إما بعملتها المحلية أو بعملات أجنبية لذا يعرف الدين السيادي على أنه " ظاهرة مالية على مستوى العالم، حيث تلعب أوراق الدين الحكومي مكونا مهما من مجموع الأصول من خلال مهام البنك المركزي لتوفير السيولة والتأثير على أسعار الفائدة. تحدث أزمة الدين السيادي عندما تعلن الحكومة عن عدم قدرتها على تسديد التزاماتها، وتقاس شدة الأزمة بمدى ارتفاع سعر الفائدة على القروض الجديدة أو الفرق بين سعر الفائدة على ورقة الدين العام في دولة والعائد على الدين الحكومي المرجعي⁴³.

كما يعرف الدين السيادي على أنه " دين مترتب على دولة ذات سيادة مرتبط بملاءتها المالية، مقوم بعملة غير عملتها المحلية غالبا عبارة عن عملة دولية"⁴⁴. أما في حالة كان الدين مقوم بالعملة المحلية فيسمى دينا حكوميا، عرفه البنك الدولي بأنه " ذلك الدين الذي التزمت به الدولة في فترة محددة عند تاريخ محدد يشمل الأصول المالية الدين المحلي والخارجي مثل الودائع بالعملات الأجنبية بخلاف الأسهم، القروض المصرفية، فالدين الحكومي يتألف من المبلغ الإجمالي للدين العام مخصوما منه رأس المال للأصول المالية لدى الدولة".

يمكن أن تكون أزمة الديون السيادية ناتجة عن دين محلي والذي يشمل جميع الديون التي تتعاقد عليها الدولة محليا وتخضع للتشريعات المحلية، كما يمكن أن يكون دين سيادي خارجي يتضمن تلك الديون المتعاقد عليها في الخارج وتخضع للتشريعات الأجنبية.⁴⁵ لذا تظهر بوادر أزمة الديون السيادية عند تراكم ديون الدولة إلى معدلات عالية نتيجة عدم قدرتها على الوفاء

⁴² Samah EL CHEIKH, Le rôle des Crédit Default Swaps dans les crises de la dette souveraine. Une application au cas de la zone euro, THÈSE DE DOCTORAT, Université Côte D'azur, Droit et science politique Economiques et de Gestion, 2019, P58.

⁴³ أحمد ابراهيم علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الثانية، محافظة بغداد، ريف جنوب الغرب، القصر الأوسط، حي الربيع، 2021، ص251.

⁴⁴ سفيان خوجة علامة، قايد مريم، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة - العدد 03 -، الجزائر، مارس 2018، ص80.

⁴⁵ Mme Isseu DIOP, Impact des événements de crédit sur le risque pays : une étude empirique des pays émergents, THÈSE DE DOCTORAT, Sciences de l'homme et de la société Sciences de gestion, L'UNIVERSITE PARIS-SACLAY, 2016, P20.

بالالتزاماتها تجاه الغير. وفي نفس السياق، لقد توسعت عمليات الإقراض الخارجي منذ بداية الرأسمالية، حيث قامت باستخدامها الدول المتقدمة تجاه دول العالم الثالث لتحقيق أغراضها ومثالا على ذلك أزمة الديون السيادية في بعض الدول الأوروبية، فمن أهم مصادر تسديد تلك الديون⁴⁶:

✓ تشجيع الصادرات للحصول قدر كبير من العملة الأجنبية ومنه الحيازة على احتياطات أجنبية قادرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية تجاه الغير.

✓ كلما كان المناخ الاستثماري أكثر استقرار كلما ساهم ذلك في جذب المستثمر الأجنبي وبالتالي زيادة تدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل.

✓ الحصول على قروض جديدة تكون موجهة للاستثمارات لتحقيق التنمية الأمر الذي يساعد على تحقيق قيمة مضافة وبالتالي القدرة على تسديد تلك الديون.

كما تمثل الديون السيادية سندات تصدرها الدولة بالعملة الصعبة وتقوم ببيعها للمستثمرين الأجانب فهي عبارة عن نوع من أنواع الاقتراض. لذا يستوجب على الدولة تسديد التزاماتها التي هي عبارة عن سندات بالعملة الصعبة في ظل توافر تدفقات نقدية أجنبية تسمح لها بالوفاء من أجل كسب ثقة المستثمرين خارج الدولة، وكذا الحفاظ على الجدارة الائتمانية⁴⁷. وتتطوي استدامة الديون السيادية من خلال مدى قدرة البلد على تحمل تلك الديون مقابل مدى التزامها بالتسديد خلال فترة الاستحقاق، ويتم مراعاة بعض المتغيرات الاقتصادية⁴⁸:

✓ وضعية الموازنة العامة.

✓ تحديد قيمة سعر الصرف، فكلما كانت قيمة العملة منخفضة ساهم ذلك في تحقيق فائض مالي لخدمة الدين.

✓ انخفاض معدلات الفائدة، الأمر الذي ينعكس على تكلفة الاقتراض (أكثر جاذبية).

وبذلك نجد أن تغير هيكل الديون السيادية كان منذ بداية التسعينات، وتغيرت بذلك تكاليف تحمل عبء تلك الديون نتيجة عدم سداد ديونها الخارجية تجاه المستثمر، مما ينعكس سلبيا على تراجع احتياطي النقد الأجنبي أو تدهور قيمة العملة الوطنية⁴⁹.

ثانيا. أسباب اللجوء للاستدانة:

⁴⁶ Marcos Arruda, Translated by Peter Lenny, External Debt Brazil and the International Financial Crisis, Pluto Press LONDON • STERLING, VIRGINIA in association with and Transnational Institute (TNI)28, 2000, p 5-7.

⁴⁷ بالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، عدد 2013/13، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص60.

⁴⁸ Mme Isseu DIOP, Op cit, P33.

⁴⁹ Bénédicte Serbini, Gestion des crises de dette souveraine : Vers une révision des seuls de vote des clauses d'action collectives, Thèse de doctorat, non publiée, Université du sud, Touloun-var, France, 2010, p.10-15

يعد اللجوء إلى الاستدانة من بين الإجراءات التي تلجأ إليها حكومات الدول، فهناك من تحقق فائضا والأخرى تسجل عجزا يتم تمويله عن طريق اللجوء إلى الاقتراض الخارجي من أجل إنعاش النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار قام الاقتصاديون بصياغة نماذج تفسر مبررات اللجوء إلى الاستدانة إلى فجوتين كالاتي⁵⁰:

✓ **فجوة الموارد المحلية:** تلجأ الدول إلى الدين الخارجي لتغطية العجز في عدة مجالات منها الاستثمار والاستهلاك وذلك من أجل المحافظة على سيرورة النمو الاقتصادي، وقد تواجه حكومات الدول تحديات تكون في شكل الحفاظ على معدل نمو اقتصادي أدنى في ظل الأوضاع المالية، أو تسعى لرفع معدل النمو عن طريق جمع الفائض الاقتصادي من مختلف القطاعات، والأمر الآخر هو اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتمويل ذلك العجز للحفاظ على نمو الناتج المحلي الاجمالي وتعبئة المدخرات المحلية.

✓ **فجوة التجارة الخارجية:** يتم اللجوء إلى الاستدانة نتيجة تراجع الموارد المالية الناتجة عن الميزان التجاري عندما تكون قيمة الواردات خلال مدة محددة أكبر من قيمة الصادرات، والفرق يمثل العجز في الميزان التجاري ويسمى " فجوة التجارة الخارجية" والذي لابد أن يمول عن طريق التمويل الخارجي.

ثالثا. أسباب اللجوء للاستدانة الخارجية:

ساهمت التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي في تفاقم أزمة المديونية من خلال جملة من العوامل الداخلية والخارجية وذلك حسب طبيعة اقتصاديات الدول، لكن هناك بعض العوامل تشترك فيها معظم الاقتصاديات نذكرها على النحو الآتي⁵¹:

❖ **أسباب داخلية:** تتمثل في:

- إرتفاع واستمرار العجز في ميزان المدفوعات بسبب قيام الدول بتقدير نظام صرف مبالغ فيه **Over valued currency** ولا يعبر عن المبلغ الفعلي، مما ينجم عنه هروب رؤوس الأموال نحو الخارج وإرتفاع تكلفة الاستيراد.

- ضعف تحصيل الأموال نتيجة انخفاض معدلات الادخار لدى الأفراد مما يساهم في تراجع القدرة الإنتاجية⁵².

⁵⁰ عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص404-405.

⁵¹ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)، معهد الدراسات المصرفية، دار الحامد للنشر والتوزيع، مطبعة الأجيال، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2004، ص49.

- تساهم القرارات المركزية المتعلقة بتطبيق السياسات (مالية، تجارية، نقدية) في تعميق الاختلال الهيكلي في اقتصاد ما في ظل عدم تشابه البيانات ونقص الشفافية والإفصاح، مما ينتج عنه الاستغلال الغير عقلاني للموارد كدعم أسعار الطاقة الذي يسهم في انتشار الفساد والتهريب.

- عجز الدول في تحقيق التنمية وتحقيق الأهداف المسطرة، جعلت كبرى شركات الدول تحقق خسائر كبيرة ساهمت في عجز موازنات الدول بدلا من المساهمة في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك أثقلت ديونها الخارجية من ناحية الوفاء بتسديد ديونها الخارجية.

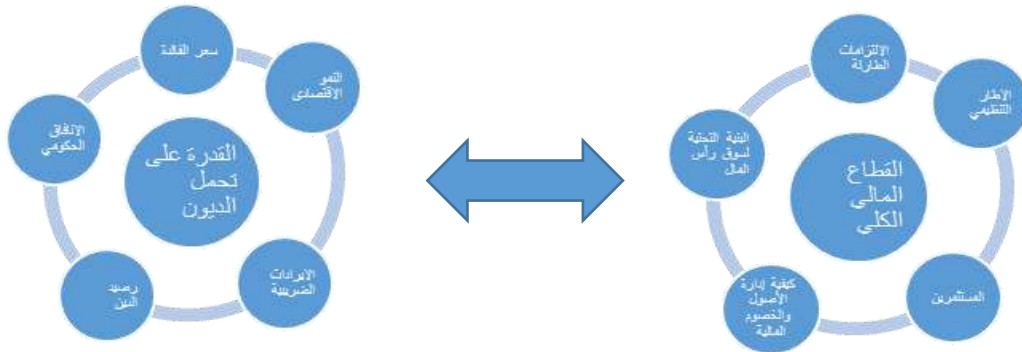
❖ أسباب خارجية: تتمثل في:

- تلعب مستويات أسعار الفائدة المرتفعة دور مهم في ظهور أزمة المديونية التي تخطت في بعض البلدان قيمة الائتمان الذي تحصلت عليه، وقد تحملت البلدان عبء المبالغ التي تحصلت عليها إضافة إلى الارتفاع في أسعار الفائدة⁵³.

- تدهور شروط التبادل التجاري يساهم هو الآخر في تعميق حدة تراكم الديون.

- من ناحية انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية خاصة في البلدان النفطية، يظهر هذا الأثر في عجز ميزان المدفوعات وبالتالي الاتجاه نحو ارتفاع حجم الديون⁵⁴.

وبين الشكل رقم (01) أدناه القدرة على تحمل الديون السيادية وفقا لمؤشرات الديون السيادية: الشكل رقم(01): القدرة على تحمل الديون السيادية وفقا لمؤشرات الاقتصاد الكلي



Source: Udaibir S. Das, Maria A. Oliva, and Takahiro Tsuda, Sovereign Risk: A Macro-Financial Perspective, ADBI Working Paper Series, No. 383 October 2012, P4 .

⁵² Esraa Sadeq Kadhim, Ghufraan Hatem Alwan, *Journal of Economics And Administrative Sciences*, Volume 26, Issue 121, 2020, P 338.

⁵³ محمد إبراهيم مقداد، مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 16، الجزائر، 2016، ص229.

⁵⁴ محمد إبراهيم مقداد، مازن أحمد أبو حصيرة، مرجع سبق ذكره، ص229.

ولقد أدت آثار الركود التضخمي في الدول المتقدمة إلى تراكم حجم الديون لدول العالم الثالث، ترجم ذلك في شكل عجز مستمر في ميزان المدفوعات بسبب تراجع تنافسية صادراتها مقابل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الذي تأثر بارتفاع مستويات التضخم والبطالة في الدول الرأسمالية⁵⁵.

وترجع أسباب التخلف عن سداد الدين السيادي إلى بعض المؤشرات منها⁵⁶:

- ✓ التقلبات في شروط التجارة الدولية وتقلبات أسعار الفائدة.
 - ✓ تراجع مستويات النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
 - ✓ الحروب والنزاعات الأهلية.
 - ✓ تدهور قيمة العملة إذ تكون الديون السيادية مقومة بالعملة الأجنبية وتعتمد إيراداتها على فرض الضرائب على السلع غير القابلة للتداول.
- وفي هذا السياق اقترح الاقتصاديين بعض النقاط الأساسية لمحاولة التنبؤ بالتخلف عن سداد الدين السيادي منها⁵⁷:

- ✓ تدابير الملاءة المالية مثل الديون العامة والخارجية من ناحية القدرة على السداد.
 - ✓ تدابير السيولة مثل الديون الخارجية قصيرة الأجل وخدمة الدين بما يتعلق بالاحتياطي الأجنبي أو الصادرات.
 - ✓ المتغيرات الاقتصادية الكلية النمو الاقتصادي، سعر الصرف التضخم وغيرها.
 - ✓ الأنظمة السياسية والمؤسسية التي تنفذها الدول استعدادا لتسديد ديونها.
- وبالتالي يمكن للاقتراض أن يكون مفيدا إذا تم توجيه القروض نحو الاستثمارات والمشاريع التي تشجع النمو والتنمية، ومع ذلك يؤدي تراكم الديون إلى تعرض الاقتصاد لصدمات وارتفاع تكاليف إعادة التمويل مما ينتج عنه في النهاية أزمات ديون سيادية حادة⁵⁸.

رابعا. أهم المحددات المعتمدة لتصنيف الديون السيادية

يعبر التصنيف الائتماني عن رأي وكالة التصنيف الائتماني في تقييم قدرة البلد على سداد الالتزامات المالية بشكل كامل وفي تاريخ محدد، وتوجد محددات تعتمد عليها وكالات الجدارة الائتمانية العالمية لإصدار تصنيفاتها للديون السيادية نذكرها بعضها كالآتي⁵⁹:

⁵⁵ سعيد علي محمد العبيدي، أنمار عطا الله مصطفى الراوي، مرجع سبق ذكره، ص360.

⁵⁶ Ricardo Correa , Horacio Sapriza, Sovereign Debt Crises, Board of Governors of the Federal Reserve System, International Finance Discussion Papers, Number 1104, May 2014, P5-7.

⁵⁷ Paolo Manasse, Nouriel Roubini, Axel Schimmelpfennig, Predicting Sovereign Debt Crises, IMF Working Paper, Fiscal Affairs Department , November 2003, P10.

⁵⁸ Wee Chian Koh, M. Ayhan Kose, Peter S. Nagle, Franziska L. Ohnsorge, Naotaka Sugawara, Debt and Financial Crises , Policy Research Working Paper 9116, January 2020,P25.

- المحددات الديموغرافية والتعليمية والهيكلية: وتشمل:
 - ✓ الكثافة السكانية.
 - ✓ عدد السكان في المناطق الحضرية من المجموع.
 - ✓ تفاصيل الأقليات العرقية والدينية واللغوية.
 - ✓ نسبة الأشخاص المؤهلين لدخول الثانوية والجامعات.
 - ✓ إجراءات والتدابير المتعلقة بمخرجات التعليم وقياسها وفقا للمعايير الدولية.
 - ✓ الظروف المعيشية بالنسبة للنمو الاقتصادي لكل فرد، وحجم الانفاق الاستهلاكي وإجراءات المرتبطة بالقدرة الشرائية.
 - ✓ توزيع الدخل والثروة.
 - ✓ وضعية البنية التحتية.
 - ✓ عدد الوفيات والمواليد ومتوسط العمر الى جانب وضعية الخدمات الصحية.
- تحليل سوق العمل: يشمل هو الآخر:
 - ✓ تطور اجمالي القوة العاملة.
 - ✓ نسبة العمل إلى اجمالي القوة العاملة.
 - ✓ توزيع العمالة حسب القطاعات والتطورات خلال سنوات.
 - ✓ معدل البطالة من حيث الجنس والعمر والمناطق.
 - ✓ تطور معدلات الأجور ومستوياتها بالساعة الاسمية في القطاعين.
 - ✓ تطور متوسط الهامش بين تكلفة الضرائب الاجمالية على الأجر بالساعة لصاحب العمل وأجر الساعة الإجمالي الممنوح للعامل.
 - ✓ وصف المحددات الرئيسية للأجور.
- الهيكل الإنتاجي والتجارة: يشمل:
 - ✓ تطور معدل النمو الاقتصادي.
 - ✓ توزيع نسب الناتج المحلي في جميع المجالات.
 - ✓ معدلات ونسب الاستهلاك للمحروقات في الناتج المحلي.
 - ✓ قيمة الصادرات والواردات في الناتج المحلي والتغير عبر الزمن.

⁵⁹ بن سويسي حمزة، دور وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الأزمات المالية وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الجزائري، مجلة الحقيقة، العدد 38، الجزائر، 2016، ص502-503.

الفصل الأول: الديون السيادية- عرض للجانب النظري

✓ قيمة السلع الأساسية التي تفوق 5 % من إجمالي الصادرات والواردات مقابل توزيع هذه الأخيرة جغرافيا.

• ديناميكية القطاع الخاص :

- ✓ اتجاهات العمل الحر.
- ✓ معدل خلق الوظائف واتجاهاتها.
- ✓ النسب المئوية للاقتصاد الكلي في مختلف القطاعات.
- ✓ نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي وتطوراتها السنوية.
- ✓ معدل العائد على رأس المال العامل في قطاع الأعمال.
- ✓ البحوث التجارية وبراءات الاختراع وحجم الانفاق على التنمية.
- ✓ تقدير حجم قطاعات السوق ذات الملكية العامة للدولة ووصف طريقة الخصخصة.

• جانب العرض والطلب :

- ✓ حجم العرض الكلي والطلب كنسبة من الناتج.
- ✓ حجم الانفاق كنسبة من الناتج المحلي، إضافة إلى حجم الانفاق الاستهلاكي.
- ✓ نسبة الحساب التجاري من الناتج المحلي.
- ✓ إجمالي المدخرات المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ إجمالي الاستثمار المحلي بين القطاع العمومي والخاص كنسبة من الناتج المحلي.
- ✓ التغيرات في حجم الانفاق الاستهلاكي والحكومية سنويا.

جدير بالذكر أيضا، أن وكالات التصنيف الائتماني تستخدم مجموعة من الاحرف والاشارات والتي تعبر كل منها عن الحالة الاقتصادية لبلد ما من ناحية المخاطر ودرجة الأمان والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(01): التصنيف المالي لمؤسستي موديز، ستاندرد آند بورز

تعريف الدرجة الائتمانية	Moody	&P
تسمى سندات الحافة الذهبية لقدرتها العالية لدفع الفائدة أصل المبلغ وضمانات القوة	Aaa	AA
سندات النوعية العالية قدرة قوية لدفع الفائدة وأصل المبلغ	Aa	A
قدرة لدفع الفائدة وأصل المبلغ، عناصر الضمان تتغير وتتأثر بتغير الظروف الاقتصادية بسندات الدرجة الاستثمارية	A	

الفصل الأول: الديون السيادية- عرض للجانب النظري

لها قدرة على دفع الفائدة وأصل المبلغ، ومركزها قد تضعف بتغير الظروف الاقتصادية	Baa	BB
ذات درجة نوعية منخفضة للفائدة وأصل المبلغ وطبقا لأجل السند على الرغم من توفر درجة النوعية والحماية لعناصر الضمان	Ba B	B
ذات درجة مضاربة لأصل المبلغ والفائدة المرتفعة على الرغم من امتلاكها لدرجة النوعية والحماية	Caa Ca	CC C
تقترب من سندات الدخل في حالة عدم دفع الفائدة وتسمى سندات المضاربة الى حد ما	C	
سندات النكول واحتمالات الإفلاس عالية للجهة المصدرة وتسمى بسندات الخردة.	D	

المصدر: رواق خالد، فريد بن عبيد، أثر الجدارة الائتمانية للديون السيادية على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 02 (2021)، ص488.

خامسا. وكالات التصنيف الائتمانية:

في منتصف القرن 19 ظهرت مؤسسات متخصصة تقدم خدمات البيانات حول الجدارة الائتمانية من خلال تقديم تقييم حول مستويات المشاكل المرتبطة بإقراض المؤسسات والحكومات. وفي بداية القرن العشرين تأسست وكالات التصنيف الائتماني مما ساهم في تطور وتوسع صناعة التصنيف الائتماني⁶⁰. ولقد بدأت عملية التصنيف الائتماني بوجود أول إشارة رئيسية عندما قام "مودي جون" في سنة 1909 بتصنيف سندات شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة، بعد ذلك انتشرت عملية التصنيف الائتماني وشملت شركات أخرى التي قامت بتقييم الحكومات والمؤسسات والسندات، على سبيل المثال في سنة 1916 تأسست شركة « Standard and Poor's » لتقييم الأداء المالي وفي سنة 1922 تأسست شركة « Fitch Ratings » ومنذ ذلك الحين ظهرت عدة شركات أخرى تعمل في هذا المجال⁶¹. وتكمن أهمية وكالات التصنيف الائتماني فيما يلي⁶²:

- ✓ مساعدة المتعاملين في اتخاذ القرارات في الأسواق المالية.
- ✓ تشجيع المنافسة بين مختلف المؤسسات من أجل حيابة التقييط الجيد.

⁶⁰ رابح أمين المانسبغ، أنيس هزلة، متطلبات تحسين أداء نشاط التقييط بوكالات التصنيف الائتماني الدولية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، (2022)، ص50.

⁶¹ رابح أمين المانسبغ، أنيس هزلة، المرجع السابق، ص50

⁶² هشام طراد خوجة، صلاح الدين سوايم، وكالات التصنيف الائتماني أسلوب لتحوط من الأخطار امام حاجز تطور الأسواق المالية الناشئة-دراسة حالة سوق دبي للأوراق المالية للتصنيف الائتماني-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 02، الجزائر، (2021)، ص886.

✓ تجنب الأزمات المالية والحد منها.

✓ توفير مناخ استثماري في الأسواق المالية يسوده الشفافية والافصاح.

هذا ويوجد حوالي 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة، لكن هناك وكالتين فقط تحتكران 80% من سوق التصنيف العالمي، وهما وكالة موديز ووكالة ستاندرد آند بورز، تأتي وكالة فيتش التي تسيطر على 14% من سوق التصنيف العالمي الذي يقدر بحوالي 250 مليار دولار، وبقيت الوكالات الأخرى تتنافس على حصة سوقية لا تفوق 6% من حجم السوق⁶³.

وبشكل عام، قبل أن تقرض دولة ما يتم إحتساب المخاطر المالية والاقتصادية المتعلقة بقدرتها على سداد ديونها، وتقييم المصدقية والالتزام بالمعايير الدولية، ويؤثر تصنيف الدين السيادي للدولة على تكاليف الاقتراض من خلال تأثيره على سعر الفائدة على القروض. فكلما كان مستوى التصنيف منخفض إزداد احتمال عجز الحكومة عن الاستدانة في المستقبل مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة على القروض.

سادسا. تسوية الديون السيادية :

دعت المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى ضرورة الإصلاح على مستوى السياسات من خلال رفع كفاءة الانفاق وتقييده، وإلغاء أنظمة الدعم الذي يشجع على الاسراف، وإلغاء الإعفاءات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وتطبيق القواعد اللازمة لتحسين الوضع المالية العامة، وكل ذلك من شأنه أن يخفف من تراكم الديون السيادية وتجنب الأزمات، فمن الصعب أن يتم إعادة هيكلة الديون في ظل عدم توافر الشفافية والافصاح⁶⁴.

المطلب الثالث: السياق التاريخي لنشأة الديون السيادية وأبرز المشاكل الناجمة عنها

أولا. السياق التاريخي لنشأة الديون السيادية

تعرضت العديد من الدول لمخاطر عدم السداد والتي كانت منذ القدم في شكل حروب، حيث كان هناك تاريخ طويل من مشاكل عدم القدرة على سداد الديون، وبشكل خاص في الدول النامية.

• تاريخ أزمات الديون السيادية: وشملت:

✓ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية (قبل سنة 1939):

كانت أزمات الديون السيادية تحدث بصفة متكررة على مدار القرنين الماضيين. منذ دولة المماليك والامبراطوريات القديمة ارتبطت أساسا بتكاليف الحروب والتقلبات في أسعار السلع

⁶³ رواق خالد، فريد بن عبيد، أثر الجدارة الائتمانية للديون السيادية على اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 02، الجزائر، (2021)، ص486 .

⁶⁴ David Malpass, Shaping tomorrow's debt restructuring system, World Bank Blogs, <https://blogs.worldbank.org/voices/shaping-tomorrows-debt-restructuring-system>, May10, 2023, 12:11 .

الأساسية، أما في وقتنا الحاضر ارتبطت الديون السيادية أكثر بالقطاع المالي والمصرفي، ودليل على ذلك تخلفت فرنسا على سداد ديونها السيادية ثماني مرات بين سنة 1500 إلى 1800 وبالتالي حدثت خلال هذه الفترة الموجة الأولى من حالات التخلف عن السداد في البلدان المتقدمة خلال الحروب النابليونية عندما شهدت النمسا وفرنسا وهولندا وبروسيا والسويد من بين الأوائل التي تخلفت عن سداد ديونها الخارجية لتصبح الاقتصاديات المتقدمة بؤرة لمشاكل الديون السيادية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى خاصة أوروبا نتيجة القروض الممنوحة في تلك الفترة⁶⁵ بينما تخلفت اسبانيا عن السداد ثلاث عشرة مرة بين سنة 1500 و 1900 ولقد شهدت فترة المرتبطة بالكساد الكبير والحرب العالمية الثانية بعدما كان هناك توسع في الإقراض والتدفقات الرأسمالية الكبيرة مثلت الفترة الأخيرة من التخلف عن السداد في أوروبا الغربية خلال القرن العشرين والدول النامية ففي فترة السبعينات أصبح الإقراض في الدول النامية في شكل قروض مصرفية مشتركة على عكس الفترات السابقة عندما كان اصدار السندات أداة للاقتراض الرئيسية.

تعود اتفاقيات الاقتراض الدولي للفترة من سنة 1000 إلى 1400 حين قام المصرفيون الايطاليون بتقديمها إلى ادوارد الثالث في حرب المئة عام ما بين 1337-1443 تميزت هذه القروض بفترة استحقاق طويلة الأجل بمعدلات فائدة مرتفعة، بعد سنة 1650 قامت الدول بتوسيع التحصيل الضريبي للحصول على الإيرادات العامة من أجل تحقيق المنفعة العامة حيث كان الدين العام المحلي المصدر الأساسي تم استخدام الديون السيادية لتمويل مشاريع البنية التحتية، الموانئ، التعليم، المياه والصرف الصحي⁶⁶.

حيث اهتم الاقتصاديون والمؤرخون وعلماء القانون بموضوع الديون السيادية ومشاكل التخلف عن السداد الى فترة ما قبل 1914 أي خلال الحقبة الأولى من العولمة المالية، حيث تميزت الفترة 1870-1914 بظهور حاملي السندات ومختلف الإجراءات التي يلتزم بها الدائنون والمدينون في الزيادة السريعة لتدفقات رؤوس الأموال وعلى رأسها لندن التي كانت مركز لتدفقات رؤوس الأموال بنسبة 62 % من حجم الاستثمار الأجنبي سنة 1914، بريطانيا 43 %، فرنسا 20 % وألمانيا 20 %، كانت تدفقات رؤوس الأموال في شكل ديون سيادية (قروض) تضمنت عدم القدرة على الوفاء بالتزامات المالية في عدة دول مدينة منها تونس سنة 1868 الإمبراطورية العثمانية سنة 1875 اسبانيا 1877 الأرجنتين 1890 البرتغال 1892 مصر 1876 خلال الفترة السابقة، أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط والبلقان تميزت بتطور القطاع الزراعي

⁶⁵ Kris James Mitchener Christoph Trebesch, SOVEREIGN DEBT IN THE 21ST CENTURY, WORKING PAPER 28598, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge June 2022 , P6.

⁶⁶ S. Ali Abbas, Alex Pienkowski, Kenneth Rogoff, Sovereign debt : a guide for economists and practitioners, Oxford University Press, First Edition, 2020, P8-12.

الموجه للتصدير في انتشار العولمة المالية واندماج الأسواق المالية الدولية لكن واجهت هذه الدول تحديات من أجل الاندماج في تلك الأسواق في ظل عدم كفاية الموارد المالية المحلية لتغطية النفقات باللجوء الى الاقتراض الخارجي تزامن ذلك بمحاولة مواكبة ظاهر العولمة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي تميزت بارتفاع حجم الدين الخارجية من بينها الدولة العثمانية نتيجة الانفاق العسكري في تلك الفترة لكن خلال الفترة السابقة 1875 واجهت مشاكل بسبب عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية⁶⁷. والواقع أن بروز المديونية في عدة بلدان لم تظهر في فترات متقاربة زمنياً، وإنما في فترات متباعدة أدت ببعض الدول إلى إعادة جدولة ديونها والبعض الآخر تعرض للاستعمار سنعرض تجارب بعض الدول من خلال ما يلي:

- **الديون الخارجية للدولة العثمانية:** خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ارتفعت حجم الديون الخارجية للدولة العثمانية بسبب ارتفاع الانفاق العسكري للحفاظ على قوتها والسيطرة على حدودها حيث لجأت إلى الاقتراض الخارجي من أجل الحصول على قروض لتمويل مشاريع البنية التحتية وذلك بمعدلات فائدة تتراوح ما بين 6 % الى 9 %، لكن مع حلول سنة 1875 عجزت الدولة العثمانية عن الوفاء بالتزامات المالية وتراكت ديونها الخارجية تم إنشاء مجلس لتسيير الديون العامة تحت سيطرة الدول الأوروبية مما أدى إلى ضعف الدولة العثمانية⁶⁸.
- **الديون الخارجية لبلدان أمريكا اللاتينية:** شهدت دول العالم الثالث ارتفاع في حجم المديونية الخارجية في بداية القرن التاسع عشر، خرجت دول أمريكا اللاتينية من الاستعمار بأوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية مما دفعها للحصول على قروض بمعدلات فائدة تتراوح ما بين 5.9 % إلى 10 % من أجل تمويل المشاريع والاستثمارات في مختلف المجالات (المناجم، الزراعة). ففي سنة 1825 عجزت دول أمريكا اللاتينية عن تسديد ديونها لكن بالرغم من ذلك استطاعت الحصول على قروض جديدة، قامت بريطانيا باستثمارات في دول أمريكا اللاتينية سنة 1880 في شكل اكتتاب في سندات الدولة وأيضا فرنسا وأمريكا سنة 1913⁶⁹.

- **الديون الخارجية المصرية:** قامت بعض البلدان المدينة والدائنة منذ القدم بإيجاد أدوات أو طرق من أجل التخلص من أعباء الديون الخارجية في حالة عدم القدرة على السداد تعد مصر اول من قامت بإصدار سندات في فرنسا وبريطانيا كأداة للقيام بمشاريع تنموية في مصر في عهد الباشا

⁶⁷ Ali Coşkun Tunçer, Sovereign Debt and International Financial Control: The Middle East and the Balkans, 1870–1914, Palgrave Studies in the History of Finance, Publisher Palgrave Macmillan UK, 2015, P2-9.

⁶⁸ بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة-، 2007-2008، ص 67.

⁶⁹ بن الطاهر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 68.

إسماعيل خلال الفترة ما بين 1863-1879 تمثلت هذه المشاريع في انشاء قناة السويس والمدارس و الري، لكن في سنة 1873 تعرض الاقتصاد الى ركود اقتصادي وعجز الخديوي عن تسديد ديونه انتهت باحتلال بريطانيا لمصر⁷⁰.

- **الديون الخارجية لتونس:** بدأت الاستدانة الخارجية التونسية سنة 1830 فمعظم قروضها كانت متأتية من فرنسا وبقيت في مجال معقول إلى غاية 1859 إذ لم تتجاوز خدمة الدين الخارجي 10 % من مداخل تونس الاجمالية، بحلول سنة 1867 تغيرت شروط الإقراض مما أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية لتونس سجل مخزون الديون من 160 مليون فرنك بعدما بلغ 12 مليون في سنة 1859 أعلنت تونس عن تسديد ديونها سنة 1867 انتهت باحتلال فرنسا لتونس سنة 1881 نتيجة السيطرة بعض أعضاء لجنة مراقبة المالية من بينهم فرنسيين ايطاليين، والانجليز⁷¹.

- **أزمة الكساد العظيم:** طوال عشرينات القرن الماضي شهد الاقتصاد الأمريكي توسع بين عامي 1920 و 1929 حيث قام العديد من المستثمرين والتجار بضخ مدخراتهم والاستثمار في الأسهم ليصل سوق الأسهم إلى ذروته في أوت سنة 1929⁷² لترتفع بورصة نيويورك "وول ستريت" إلى أعلى مستويات لها نجم عنها خسارة بحوالي 200 مليون دولار للمستثمرين و إفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد، مقابل انخفاض في أسعار الفائدة من 5.2 % إلى 2.6 % خلال الأزمة مقابل انخفاض الودائع البنكية بنسبة 30 % و افلاس حوالي 1000 بنك والتي تمثل 10 % من مجموع البنوك في الولايات المتحدة، وهذا بعدما أقل مؤشر "داونجونز" لمتوسط الصناعة عند 381 نقطة في 2 سبتمبر 1929 لينخفض في 2 أكتوبر خلال نفس السنة بـ 49 نقطة واستمر في الانخفاض اليوم الموالي بـ 43 نقطة كانت نقطة بداية لانفجار أزمة الكساد الكبير، لينعكس ذلك سلبا على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية فمثلا تعرضت العملات لتقلبات نتيجة تدهور قوتها الشرائية

⁷⁰ Holger Schier, Towards A Reorganisation System For Sovereign Debt , An International Law Perspective, Martinus Nijhof Publishers, Leiden- Boston, 2007, P5.

⁷¹ عنتر حساني، المديونية الخارجية والتنمية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة نيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الخروبة، 2006-2007، ص 82

نتيجة تسجيل عجز في ميزان المدفوعات واحتياطي الذهب، لتمتد انعكاسات الأزمة نحو الدول الأوروبية⁷³.

أحد أسباب الكساد الكبير الذي امتد بين عامي 1929 و 1933 تعود إلى انخفاض كمية السلع والخدمات المنتجة في الولايات المتحدة بمقدار الثلث وارتفعت معدلات البطالة إلى 25 % من إجمالي القوى العاملة وخسرت سوق الأسهم 80 % من قيمتها وفشل حوالي 7000 بنك مما أدى إلى انهيار كبير في سوق الأسهم سنة 1929 فهناك العديد من الخبراء قدّموا عدة تفسيرات مختلفة للكساد الكبير فالبعض منهم أرجع السبب إلى الإنتاج المفرط للسلع الأساسية وعمليات المضاربة المالية والبعض يرجعها إلى سياسة الحماية التجارية في تلك الفترة في الولايات المتحدة ما يعرف تعريفه سموت هاولي سنة 1930 زادت من تكلفة السلع المستوردة أدت إلى انتقام الشركاء التجاريون الرئيسيون للولايات المتحدة⁷⁴، لذا يشير الكساد الكبير إلى أطول وأكبر ركود اقتصادي في تاريخ الأزمات عالمياً تفاقم الانكماش الاقتصادي وانتشر الذعر المصرفي نتيجة عمليات المضاربة على الأصول المالية فخلال انفجار أزمة الكساد أعلنت العديد من المؤسسات إفلاسها وارتفعت معدلات البطالة وانخفض بذلك الاستهلاك مقابل تراجع أسعار السلع والخدمات، كما فشلت البنوك عن سداد مستحققاتها للزبائن⁷⁵.

- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) وحتى الثمانينات:

تميزت هذه المرحلة بعدة تغيرات تضمنت إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وفقاً لما جاءت به اتفاقية "بريتون وودز" تم وضع أسعار صرف ثابتة قابلة للتحويل في حدود معينة، وشجع تحرير التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، وإنشاء مؤسسات مالية تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي منها البنك الدولي لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وصندوق النقد الدولي، ولقد تميزت هذه الفترة في حصول معظم البلدان النامية على استقلالها سعت إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة

⁷³ ركي أحسن، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على اقتصاديات الدول العربية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014-2015، ص35.

⁷⁴ David C. Wheelock, The Great Depression: An Overview , <https://www.stlouisfed.org/-/media/project/frbstl/stlouisfed/files/pdfs/great-depression/the-great-depression-wheelock-overview.pdf> at 2023/06/07 at 16:31.

⁷⁵ TROY SEGAL, The Great Depression: Overview, Causes, and Effects, september 25,2022, https://www.investopedia.com/terms/g/great_depression.asp, 2023/06/17,19:03 .

أدت الى بلوغ حجم الديون حوالي 8 مليار دولار سنة 1955 لترتفع في الستينات تحديدا سنة 1967 بقيمة 36 مليار وسنة 1970 بمقدار 66 مليار دولار⁷⁶.

• مرحلة الثمانينات وحتى الوقت الحاضر (مرحلة الأزمة):

تميزت هذه الفترة بارتفاع حجم الديون في البلدان النامية خلال عقد السبعينات، مقابل تسجيل عجز في المالية العامة في أوائل الثمانينات لتظهر ملامح الأزمة في بولندا في سنة 1981 نتيجة عدم قدرتها على سداد الفوائد لقروضها الخارجية لكنها لم تنتشر انعكاسات لباقي الدول، لتتكرر الأزمة في المكسيك في سنة 1982 ليتبين أنها هي الأخرى عاجزة عن سداد التزاماتها الخارجية، فمنذ هذا التاريخ ضعفت ثقة المصارف بالملاءة المالية للبلدان المدينة ترجمت باتخاذ المصارف إجراءات تجاه البلدان المدينة النامية منها⁷⁷:

- تطبيق سياسة انكماشية للقروض الائتمانية المقدمة للدول النامية.
- رفع حجم المخصصات والاحتياجات لدى هذه المصارف من أجل تجنب الديون المشكوك في سدادها.

ولقد تعرضت الدول النامية لمشاكل المديونية الخارجية منذ بداية السبعينات بعد انهيار نظام بريتن وودز وحرب الفيتنام سنة 1981 التي استنزفت الاحتياطيات النقدية للولايات المتحدة الأمريكية حدث اضطراب في سوق الصرف الأجنبي وانخفضت قيمة الدولار ففي ظل تحرير حركة رؤوس الأموال، توسعت المؤسسات المالية الدولية في منح الائتمان لدول العالم الثالث تزامنت بإعلان هذه الدول عدم قدرتها على سداد ديونها الخارجية ومثالا على ذلك المكسيك في سنة 1982 والعديد من الدول، ولقد واجهت البلدان النامية عدة مشاكل عمقت من حدة مشكلة المديونية منها ارتفاع سعر الفائدة، ارتفاع في أسعار النفط، العجز في الموازنة العامة، انخفاض معدل الادخار، هروب رؤوس الأموال⁷⁸. وتأتي دول أمريكا اللاتينية خاصة البرازيل والمكسيك والأرجنتين وفنزويلا وصلت نسبة المديونية خلال الثمانينات 40 % من اجمالي مديونية الدول النامية، تليها الدول الآسيوية بنسبة 34 % بينما الدول الافريقية قدرت بـ 14 %، وأما في دول الشرق الأوسط وأوروبا سجلت مديونيتها 12 % من اجمالي مديونية الدول النامية فعند تتبع تطور شروط الاقتراض الخارجي نجد كيف اتجهت أسعار الفائدة نحو الارتفاع فبع أن وصل متوسط

⁷⁶أياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابته، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العدد الثاني، العراق، 2008، ص4.

⁷⁷أياد حماد عبد، مرجع سابق، ص4.

⁷⁸المركز الديمقراطي العربي، المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، يوم 8 سبتمبر 2021 على الرابط <https://democraticac.de/?p=77228> تاريخ الاطلاع 2023/06/17 بتوقيت 22:23

سعرها في أوائل السبعينات 5.3 % ليصبح سنة 1981 11.6 % لينخفض معها متوسط مدة الاقتراض انخفضت من 20 سنة في بداية المدة الى 14 سنة في نهاية المدة⁷⁹.

• أزمة الرهن العقاري Mortgage Crisis

يرجع تاريخ انفجار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة إلى سنة 2007، أدت إلى إحداث أزمة سيولة لدى المؤسسات المالية والمصرفية، قامت الشركات العقارية بإقراض المواطنين الذين لديهم معدلات ائتمان ضعيفة توسعت هذه الشركات في تقديم قروض ائتمانية عالية المخاطر والتي تمكن الأفراد من فرض معدلات فائدة أعلى في حالة التخلف عن السداد كانوا يستدينون المال بمعدلات فائدة 2% إلى 3% ويقترضونه بمعدل فائدة 8 % بهامش ربح كبير بلغ 5%، وهذا ما ساعد على نمو قطاع العقارات ففي بداية سنة 2001 قام الاحتياطي الفدرالي بتطبيق سياسة نقدية توسعية لزيادة المعروض النقدي في السوق انعكس التوسع الائتماني بعدها على قدرتها المالية الأمر الذي سمح بالاقتراض بشروط ميسرة⁸⁰ ليرتفع متوسط أسعار المنازل في الولايات المتحدة إلى 40 % بين عامي 2000 و 2006 لتبدأ بالانخفاض بحلول سنة 2006 توجه المستثمرين والأفراد إلى الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية عندما بدأت أسعار المنازل ترتفع عن طريق عمليات الرهن العقاري الذي ينطوي على مخاطر عالية⁸¹، تضاعفت ديون الرهن العقاري تقريبا بين 2001 و 2007 وارتفع مبلغ ديون الرهن العقاري للأسرة أكثر من 63 % الذين اعتقدوا بأن أسعار المنازل ستستمر في الارتفاع، فمن خلال التوسع في منح الائتمان وارتفاع أسعار المنازل أحدث طفرة في قطاع البناء والعقار لينخفض في منتصف سنة 2006⁸²، وهذا نتيجة قيام البنك الاحتياطي الفدرالي بتخفيض أسعار الفائدة 11 مرة بين عامي 2000 و 2001 من 6.5 % الى 1.75 % مكن هذا الانخفاض الكبير في التوسع الائتماني خاصة للفئات ذوي الدخل الضعيف ففي

⁷⁹ مشير الوردي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة قياسية اقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006، ص 48-49.

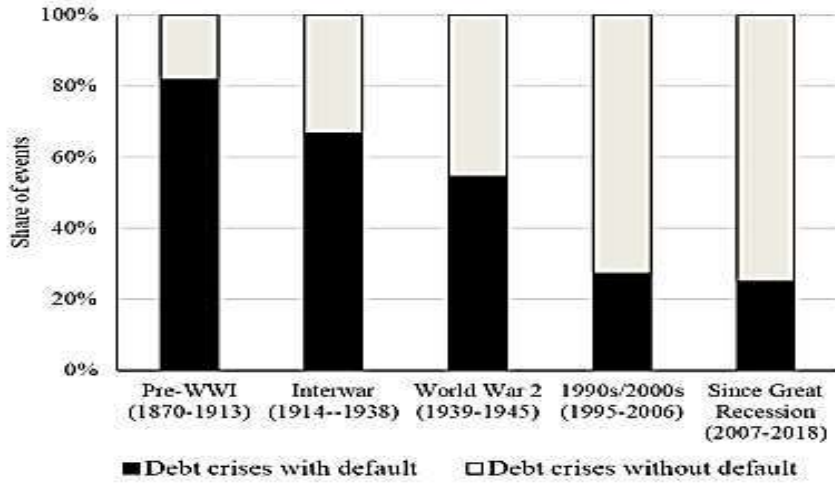
⁸⁰ Aviva Aron-Dine, Chad Stone, and Richard Kogan, HOW ROBUST WAS THE 2001-2007 ECONOMIC EXPANSION?, Center Budget and Policy Priorities, Revised April 22, 2008, P3-4.

⁸¹ Michael Mah-Hui Lim, Subprime Mortgage Crisis—Causes and Consequences, The Levy Economics Institute, Working Paper No. 532, 2008, P2.

⁸² Nidhi Gupta, Ms Sugandha, Abroad overview of sub prime crisis its causes and the repercussions, International Journal of science Technologie, Vol.No4, special Issue No.01, September 2015, P 735

حالة التخلف عن السداد يمكن للمصارف استعادة الممتلكات وبيعها بأكثر من المبلغ الأصلي للقرض⁸³.

الشكل رقم(02): أهم المحطات التاريخية لأزمة الديون السيادية



Source: Kris James Mitchener Christoph Trebesch, SOVEREIGN DEBT IN THE 21ST CENTURY, WORKING PAPER 28598, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge June 2022, P16.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أنه قبل الحرب العالمية الأولى كان أكثر من 80 % من أزمات الديون السيادية نتيجة تخلف العديد من البلدان عن سداد ديونها لتتخفف هذه النسبة ما بين الحربين العالميتين فقبل الحرب العالمية الثانية سجلت أكثر من 70 % في كل من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة لتتخفف إلى حوالي 30 % في التسعينات لتواصل الانخفاض في العصر الحديث حوالي 25 %.

2- مراحل أزمة الديون السيادية : تعبر أزمة الديون السيادية عن الوضعية التي يواجه فيها البلد ارتفاع في حجم الديون وتكون غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما ينجم عنه توقفها عن السداد ويمكن إتباع مراحل أزمة الديون السيادية وفقاً للمراحل الخمسة الآتية⁸⁴:

- **المرحلة الأولى:** هناك عدة عوامل تساهم في تراكم الدين فيمكن أن يترتب عن عجز وضعية المالية العامة بسبب ضعف الإيرادات الضريبية أو ارتفاع حجم الانفاق الحكومي فاستمرار هذه الوضعية يسهم في ارتفاع الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

⁸³ Brian Duignan, Financial Crisis of 2007-2008, last Updated : May 22 , 2023, <https://www.britannica.com/money/topic/financial-crisis-of-2007-2008> , 19/06/2023 , 20:13.

⁸⁴ رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة على أسعار صرف العملات الارتكازية (دراسة حالة: الأورو والدولار)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020-2021، ص51

- **المرحلة الثانية:** يؤدي تراكم حجم الديون إلى مستويات عالية إلى حالة عدم استقرار الأسواق وضعف ثقة المستثمرين الذين يحملون سندات تلك الدولة، بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالسداد، وهذا ما يدفعهم إلى المطالبة بمعدلات أعلى من العائد على السندات لهذه الدولة من أجل التحوط من المخاطر المتوقعة، وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة على الإصدار الجديد لسندات جديدة.
 - **المرحلة الثالثة:** تؤدي مستويات الدين المرتفعة للدولة إلى ارتفاع تكلفة خدمة الدين من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع معدلات الفائدة على إصداراتها الجديدة من السندات مما يؤدي في نهاية المطاف زيادة الانفاق الحكومي بصورة أكبر ومن ثم زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة.
 - **المرحلة الرابعة:** في ظل ارتفاع تكلفة الاقتراض تسعى الدولة للتحكم في حجم الانفاق الحكومي عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية مثل رفع معدلات الضرائب أو اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد، أو تختار الدولة تطبيق سياسات التقشف من خلال خفض مستوى الانفاق الحكومي للتحكم في العجز المالي، إلا أن هذه السياسة تؤدي إلى انخفاض النمو ودخول الدولة في حالة من الركود الاقتصادي.
 - **المرحلة الخامسة:** فمن خلال الأوضاع الاقتصادية الصعبة تصبح الدولة عاجزة عن خدمة ديونها مما يؤدي عزوف المستثمرين لشراء سندات الأمر الذي قد يوقف الدولة عن سداد التزاماتها لتصل في نهاية المطاف الإعلان عن الإفلاس.
- 3-المشاكل الناجمة عن الديون السيادية :** يمكن أن نحصرها فيما يلي⁸⁵:
- عدم قدرة الدولة على تحمل تكاليف المنفعة العامة مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية.
 - ارتفاع معدلات التضخم وانحيار قيمة العملة المحلية مقابل تدهور الناتج وتراجع مستويات الأجور
 - ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة.
 - تراجع احتياطات النقد الأجنبي والتدفقات النقدية للدولة.
 - حدوث انكماش اقتصادي نتيجة ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد مما يؤدي إلى حالة من الضبابية وعدم اليقين في الاقتصاد الكلي⁸⁶.
 - خفض التصنيف الائتماني نتيجة ضغوطات التمويل المصرفي⁸⁷.

⁸⁵ البنك الدولي، الفصل الخامس: إدارة الدين السيادي، تاريخ الاطلاع 2023/06/17 على 15:17 الرابط التالي: <https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-5-managing-sovereign-debt>

⁸⁶ Leonardo Martinez, Francisco Roch, Francisco Roldan and Jeromin Zettelmeyer, Sovereign Debt, IMF Working Paper, June 2022, P16.

- انسحاب المستثمرين من السوق لضعف ثقتهم في الأصول المالية في تلك البلد مقابل ارتفاع احتياجات إعادة التمويل للبنوك⁸⁸.
 - إجراءات التقشف المالي وارتفاع معدلات الضرائب لمواجهة الأزمة تعمل على تراجع معدل النمو الاقتصادي.
 - زيادة احتمالية المخاطر السيادية والاقتصادية في البلد تؤثر بدورها على التدفقات النقدية.
- أما فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن حجم المشكلة حيث تجد الدول نفسها مدينة نتيجة عدم سيطرتها على العجز المستمر في ظل تراكم الديون تحاول الدولة تطبيق سياسة مالية توسعية والتي تؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي مما يحد من عدم قدرتها على مواجهة الأزمة فالهدف من تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي (Debt Sustainability) هو تقييم قدرة البلد على خدمة الدين، ويتم تقييم استمرارية القدرة على تحمل الديون الخارجية وفقا لمؤشرات المديونية مقارنة مع مقاييس القدرة على السداد كما توضحه المعادلة التالية⁸⁹:
- مؤشر الدين = المديونية / القدرة على السداد

حيث:

✓ مؤشرات المديونية الخارجية: تتمثل في رصيد الدين او خدمة الدين والذي يتم قياسه عن طريق القيمة الاسمية للدين.

✓ خدمة الدين الخارجي: عبارة عن مجموع استهلاك الدين ومدفوعات الفائدة.

✓ مقاييس القدرة على السداد: تشمل اجمالي الناتج المحلي او الصادرات او الإيرادات

الحكومية.

ومن أجل معرفة مدى تحمل قدرة البلد على تسديد الديون الخارجية هناك بعض المؤشرات تساعد في اكتشاف وتقييم ثقل الدين، حيث يتم الاستعانة بهذه المؤشرات لتجنب المخاطر المحتملة للدين الخارجي ومن ثم معرفة الاتجاهات وتحديد نقاط الضعف فهي تمثل أحد أدوات نظام الإنذار المبكر لتجنب حدوث الأزمات، ويمكن الاعتماد على خمسة مؤشرات الدين الخارجي وهي كالآتي⁹⁰:

⁸⁷ Udaibir S. Das, Maria A. Oliva, and Takahiro Tsuda, opcit, P10.

⁸⁸ Udaibir S. Das, Maria A. Oliva, and Takahiro Tsuda, opcit, P12.

⁸⁹ عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث والدراسات، الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019، ص406.

⁹⁰ منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، مصر، أكتوبر 2020، ص 86-87.

• **نسبة الدين خدمة الدين إلى الصادرات:** يعبر هذا المؤشر عن نسبة تحول الصادرات إلى خدمة الديون ومدى تأثير خدمة الدين في حالة انخفاض غير متوقع للصادرات، وتلعب الديون قصيرة الأجل دور مهم في خدمة الدين ويتحدد مستوى هذا المؤشر عن طريق أسعار الفائدة وأيضا بفترة تاريخ استحقاق الديون، فكلما ارتفع حجم الديون قصيرة الأجل انعكس ذلك على زيادة حجم المديونية.

• **مؤشر نسبة احتياطي الدولة إلى إجمالي الديون:** يعبر عن قدرة الدولة على تجنب الأزمات لوجود علاقة بين الاحتياط و الديون قصيرة الأجل يعبر عنه بنسبة مئوية من قيمة الديون الخارجية كنسبة مئوية من معدل تراكم الاحتياط⁹¹ ، يمثل حجم احتياطات الدولة وقدرتها على سداد ديونها الخارجية تلجأ إليه السلطات النقدية من قبل البنك المركزي لحماية العملة المحلية من الانخفاض المفاجئ في قيمتها.

• **مؤشر الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الرئيسية كونها لها علاقة بالناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل الوضع الاقتصادي لبلد ما، فكلما ارتفعت هذه النسبة يعبر ذلك على اعتماد الدولة على الديون الخارجية في تمويل القطاعات الاقتصادية (الاستثمار، الاستهلاك...الخ)، لكن هذا المؤشر لا يعبر بصورة واضحة عن قدرة الدولة على تسديد ديونها الخارجية في الأجل الطويل لأن ذلك يعتمد على مدة الاستحقاق، الشروط التي تملئها الجهات المقرضة للقروض، نوع و معدل الفائدة على الإقراض، وقيمة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

• **مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخيل الحكومية:** يعبر عن قيمة خدمة الدين من ناحية الإيرادات الميزانية المحلية أي تحصيل الضرائب، يقوم هذا المؤشر بقياس حجم الاستدانة في الاقتصاديات المفتوحة على الخارج كما يعبر عن الاضطرابات التي قد تواجه حكومات الدول في السياسة الجبائية والمالية تجاه خدمة الديون.

4-آلية تسوية الديون السيادية :

لهذا نادت العديد من الدول والمؤسسات الدولية بضرورة البحث عن وسائل جديدة تكون جذرية وفعالة للقضاء على الديون السيادية وذلك عن طريق تبني وسائل حديثة لتسوية الديون السيادية وهي كالآتي⁹²:

⁹¹ International Organization of Supreme Audit Institutions, Indicateurs de la Dette, publiées par l'Organisation internationale des institutions supérieures de contrôle des finances publiques (INTOSAI), Novembre 2010, P11.

⁹² صلاح حامد، تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية والوسائل المستحدثة لتسويتها دراسة تطبيقية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، الجزء الأول، يناير 2016، ص353-344.

أولا مبادلة الدين بأصول الملكية: تقوم الدولة المدينة بتحويل دينها السيادي إلى أسهم وسندات لصالح الدولة والمؤسسات الدائنة، حيث تمثل الأسهم جزءا من ملكية أصل من أصول الدولة الإنتاجية المملوكة لها، كما أن الدول الأخرى لها الحق في امتلاك جزء من هذه الأصول لإدارة المشروعات ولقد طبقت تركيا والمكسيك والبرازيل هذا النوع ويمكن أن تتم المبادلة وفقا لصور أخرى:

- 1- **مبادلة الدين بالأسهم للقطاع الخاص:** يتم خصم جزء من الدين ومبادلته بالعملة المحلية يتم استخدامه في شراء أسهم في شركات أو يتم انشاء مشاريع إنتاجية يستفيد فيها كلا الطرفين.
- 2- **مبادلة الدين بالسندات:** يتم تحويل أصل الدين إلى أوراق مالية "سندات" يتم إعادة جدولتها مقابل ضمانات وتمويل السندات الجديدة من خلال الدائنين من أجل ضمان تسديد أصل الدين المقترض أو جزء منه، وبالتالي استبدال الديون بسندات جديدة بمبالغ أقل من الدين الأصلي وسعر فائدة منخفض. وللإشارة فإن الصورة الأولى كأداة لتسوية الديون السيادية والقائمة على مبادلة الدين بالأسهم للقطاع الخاص تكون أكثر فعالية في حالة تم تطبيقها على أحسن وجه بينما تكون أداة تهديد إذا تم تملك الأصول العامة للدولة فهذا يمنح لتلك الدول فرض هيمنتها كأحد أشكال الإمبريالية الجديدة فما هي إلا استعمار في ثوب عصري عن طريق بوابة المديونية.
- ثانيا **مبادلة الديون ببعض الإصلاحات الاقتصادية:** تقوم المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي بتتبع المسار الاقتصادي للبلد لمختلف القطاعات الاقتصادية منها التعليم والصحة والخدمات ليتم تخفيض عبء الديون بما يتوافق والإصلاحات التي تطبقها الدولة.
- ثالثا **شرط الرجوع المحدد:** وفقا لهذه الطريقة تقوم الدولة باللجوء إلى البنوك أو أحد المستثمرين من أجل الحصول على تمويل مشاريع معينة مقابل تعهدا بسداد المبلغ عند دخول المشروع حيز التنفيذ إلا أن تسديد الدين يكون عن طريق العوائد التي يحققها هذا المشروع ولا يكون له الحق في الحصول على ملكية الأصول أو إدارة المشروع.
- رابعا **تحويل الديون الخارجية الى دين داخلي:** تقوم الدولة ممثلة في وزارة المالية بإصدار سندات بالعملة الأجنبية تكون مقومة عادة بالدولار قابلة للتحويل للعملة المحلية وتعرضها في سوق الأوراق المالية المحلية أو الدولية حيث حصيلة بيع هذه السندات يتم استخدامها في تسديد الديون الخارجية لها لتتولى بعدها تسديد الدين الذي ينتج عن هذه السندات بالعملة المحلية. تساعد هذه الطريقة على سداد الدين الخارجي بالاعتماد على حصيلة بيع تلك السندات لتقوم بعدها بتسديد بالعملة المحلية كونها أصبحت دينا محليا. ففي حالة فشل الدولة في سداد ديونها السيادية تلجأ الى مؤسسات غير رسمية، أو مؤسسات رسمية منها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير نذكرها فيما يلي:

- نادي باريس: يتم عقد 8 اجتماعات دورية في باريس يناقش الدائنون (ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وضعية الديون الخارجية للدول المدينة بصفة ثنائية الأطراف يمثلها وزير المالية ووفدا يتكون من مسؤولين من وزارة المالية والبنك المركزي فالديون التي يضمنها أو يصدرها نادي باريس لا تتعامل مع القطاع الخاص إلا في حالة ضمان الحكومة لسداد القرض حيث يتم التعامل بالديون متوسطة وطويلة الأجل⁹³، تضاعفت ديون البلدان النامية في الفترة ما بين 2007 و 2017 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من 327 مليار دولار إلى 722 مليار دولار، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 132 مليار دولار إلى 342 بليون دولار وبالتالي ارتفعت خدمة الدين إلى الصادرات في البلدان النامية من 8.7 % سنة 2011 إلى 15.4 % سنة 2016 ، ويتم اتخاذ إجراءات بعد المناقشات من خلال إعادة جدولة الديون فيمكن أن يتم تخفيض حجم بعض الديون أو تمديد فترات الاستحقاق وتحويلها من ديون مستحقة عاجلة إلى ديون تدفع آجلا كما قد تكون في شكل تخفيض معدلات الفائدة على الدين أو تقديم قروض جديدة وفق مجموعة من الشروط⁹⁴.

- صندوق النقد الدولي: يمكن أن تلجأ الحكومات العاجزة عن سداد ديونها لهيئات رسمية كصندوق النقد الدولي والذي يقوم بتقييم الوضعية المالية للبلد وقدرته على السداد، ففي حالة كانت المشكلة ترجع إلى أسباب اقتصادية مثل عجز ميزان المدفوعات أو مشاكل في تقلبات سعر الصرف للعملة يقدم قروض مقومة بالعملة الصعبة في كل دفعات مقابل بدون تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، بينما في حالة عدم القدرة عن الوفاء بالالتزامات المالية في هذه الحالة تضعف الإيرادات المالية وتحدث تقلبات في سعر صرف العملة المحلية فإن الصندوق يفرض على الدولة تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي وفقا للشروط المنصوص عليها. ففي شهر نوفمبر 2001 قدم صندوق النقد الدولي اقتراح بخصوص إعادة هيكلة الديون السيادية⁹⁵ وفي ذات السياق يوصي صندوق النقد الدولي ببعض الإجراءات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار منها⁹⁶:

⁹³ Patrick Imam, The Paris Club and Official Bilateral Debt, International Monetary Fund, October 2018, PP5-7 ;

⁹⁴ Olivier Blamangin and others, The Paris Club How sovereign debts are restructured, and why an alternative is necessary, French Debt and Development Platform – PFDD, March 2020, PP41-45, <https://dette-developpement.org/IMG/pdf/parisclub.pdf>

⁹⁵ JÜRGEN KAISER, Resolving Sovereign Debt Crises Towards a Fair and Transparent International Insolvency Framework, <https://library.fes.de/pdf-files/iez/10263.pdf> , August 2013, P12.

⁹⁶ Martin Muhleisen, Mark Flanagan, Three Steps to a debt Crisis, IMF Blogs , <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2019/01/18/blog-three-steps-to-avert-a-debt-crisis> , 21/06/2023,

- قيام المقترضين بتحديد خطط دقيقة للإنفاق من المالية العامة حتى يبقى الدين على مسار يمكن الاستمرار في تحمله والنظر في العائدات التي يمكن أن تحققها المشروعات عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية.
- تقييم أثر القروض الجديدة على وضع الديون السيادية قبل منح قرض جديد للمقترض الأمر الذي يسمح بحماية المقرض والمقترض في اتفاقيات تتسبب في مشاكل مالية مستقبلاً.
- إعداد تقارير شاملة عن الدين تتمتع بالشفافية.

خلاصة الفصل الأول:

بناءا على ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- موضوع الديون الخارجية بصفة عامة والديون السيادية خاصة يعتبر من القضايا التي أثقلت كاهل دول العالم كونها مرتبطة بتراكم الديون الخارجية.
- تدهور مؤشرات الديون مثل تراكم حجم الديون، عجز الحساب الجاري وعدم الاستقرار المالي تعتبر مؤشرات فعالة لعدم قدرة تلك الدول على خدمة ديونها الخارجية والوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في ظل الاضطرابات الاقتصادية التي تزيد من حدة أزمة الديون السيادية سواء في دول العالم.
- أزمة الديون السيادية هي نتاج حتمي تضطر من خلاله الدول إلى الاستدانة الخارجية عن طريق طرح سندات حكومية مقومة بالعملة الأجنبية نتيجة ضعف الإيرادات المالية محليا من أجل تغطية العجز وتلبية احتياجات الاقتصاد بالموارد اللازمة.
- استطاعت الدول المتقدمة استخدام فخ المديونية كأداة ضغط ضد الدول النامية ومن هنا يتطلب الأمر معرفة أسباب انفجار أزمة الديون السيادية في الدول الأوروبية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

والمفاهيمي لسوق

العمل

تمهيد:

كما سبق وذكرنا في الفصل السابق، فإن أزمة الديون السيادية تؤثر على عدة قطاعات إقتصادية وتؤدي إلى حدوث اضطرابات وتقلبات ينجر عنها تباطؤ اقتصادي حاد وحالة من الضبابية حول استقرار اقتصاديات الدول، الأمر الذي يسهم في انتشار حالة عدم الثقة والشك من طرف المستثمرين خاصة، ولما لها من أثر بليغ يهدد استمرارية عملية الإنتاج والحفاظ على النمو اقتصادي مستدام. وفي ظل تعرض اقتصاديات الدول إلى أزمات الديون السيادية تسعى إلى الاهتمام بسوق العمل بشكل يحفظ توازنه، وفي هذا الإطار يشير العديد من الاقتصاديين على أن العمل عنصر إنتاجي مهم يساهم في العملية الإنتاجية، لذلك فإن حالات الاختلال في هذا السوق تعتبر مصدرا لاختلال باقي الأسواق.

في هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى سوق العمل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سوق العمل.

المبحث الثاني: العمل، التشغيل والبطالة.

المبحث الثالث: تحليل سوق العمل من منظور النظريات الاقتصادية الحديثة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سوق العمل

ينطوي سوق العمل على أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد الكلي سواء في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل، سنحاول في هذا المبحث عرض بعض المفاهيم والأفكار المتعلقة بهذا السوق من خلال التطرق لآراء المفكرين الاقتصاديين.

المطلب الأول: مفهوم سوق العمل Labor Market

أولاً: تعريف سوق العمل

بما أن العمل يتطلب نشاط جسدي وعضلي يساهم في إنتاج مختلف السلع والخدمات بما يحقق تلبية الاحتياجات الضرورية في المجتمع، فسوق العمل اقتصاديا هو ذلك الإطار الذي يجمع الطالبين للعمل والعارضين عليه لذا لا بد من توضيح المفهوم المناسب له.

ويعرف سوق العمل بأنه ذلك الحيز المسؤول عن توزيع العمال على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة، كذلك يمثل مؤسسة تنظيمية تتأثر قوى الطلب على العمل والعرض حيث تتم عمليات البيع والشراء لخدمات العمل ومنه تحديد سعر تلك الخدمات ويمكن أن يعرف اقتصاديا تلك التفاعل بين قوى العرض والطلب على خدمات العمل (السلعة محل التبادل في سوق العمل) والتي يتحدد من خلالها مستوى الأجور والتوظيف¹.

ويتميز سوق العمل عن غيره من الأسواق بما يلي²:

- غياب المنافسة الكاملة: لا يوجد أجر محدد للأعمال التي تشابهه، وهذا راجع إلى عدم معرفة العمل بمناصب العمل يكون الأجر فيها مرتفع من جهة، وعدم قيامهم بالتنقل للبحث عن العمل جغرافيا أو مهنيا.
- سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى وإن تشابهت فترجع لأسباب عنصرية منها الجنس، اللون، أو أسباب مثل السن والثقافة.
- تأثير عرض العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم: يتضمن ظروف العمال من ناحية الإجازات، الأجر، علاقات العمال، الضمان الاجتماعي... الخ، ما يتعارض مع عرض العمل الذي يتأثر بالعوامل الاقتصادية في الإنتاج.
- تأثير سوق العمل وعلاقته بالتقدم التقني: وهذا ما يؤثر على البطالة من ناحية:
 - التخلي عن بعض مناصب العمل، لتحل الآلة الصناعية محل العامل.
 - اكتساب خبرات جديدة ومؤهلات علمية عالية تسهل التحكم مع هذه الآلات الصناعية.

¹ شلالى فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر 2001-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص12

² شلالى فارس، مرجع سابق، ص12.

ثانياً: أنواع أسواق العمل:

تحدد أسواق العمل تبعاً للصفة التي تمثلها، فهناك الأسواق المحلية والأسواق الإقليمية أو القطرية، والأسواق العالمية أو الدولية. ترتبط هذه الأسواق بقواسم مشتركة بالرغم من اختلافها من ناحية الحجم وهي كالآتي¹:

- **الأسواق العالمية:** عبارة عن أسواق واسعة تتمثل بكافة دول العالم وباقتصاديات جميع الدول.
- **الأسواق الإقليمية:** تتمثل بأسواق دول إقليم معين، وهي أقل اتساعاً من الأسواق العالمية كالسوق الأوروبية.
- **الأسواق الوطنية:** هي أسواق وطنية تتضمن كل المؤسسات والمنشآت المتواجدة داخل الدولة وهي الأصغر مقارنة بالأسواق سابقة الذكر، فمنها من يعمل بشكل غير رسمي (سوق سوداء) أما باقي النشاطات التي تشملها أسواق العمل يصدر عنها عدة عناصر:
 - ✓ **التشغيل:** من حيث المدة المحددة، التكاليف، الأرباح والخسائر.
 - ✓ **البطالة:** من ناحية حجمها، وانعكاساتها الوخيمة على الفرد والمجتمع.
 - ✓ **الأجور:** من ناحية ارتفاعها أو انخفاضها.

ثالثاً: مؤشرات واتجاهات سوق العمل

أسهل طريقة لتبني سياسة تشغيلية تعمل وتفسر وتحلل أداء سوق العمل وتحديد مستويات العمالة بما يتماشى مع التطور الاقتصادي هي الاستعانة ببعض المعايير ومؤشرات متعارف عليها دولياً تساعد أصحاب القرار في معرفة آليات وتوجهات القوى العاملة، ومؤشرات سوق العمل سواء (كمية أو نوعية) تساعد في معرفة نقاط ضعف هذا السوق مع تطوير أدوات أو سياسات تساعد على تحسين ظروف العمال وذلك اعتماداً على كم كبير من المعلومات والاحصائيات. وهنا يمكن جمع بعض المؤشرات ببعضها البعض كما يلي²:

1. مؤشرات التشغيل والبطالة:

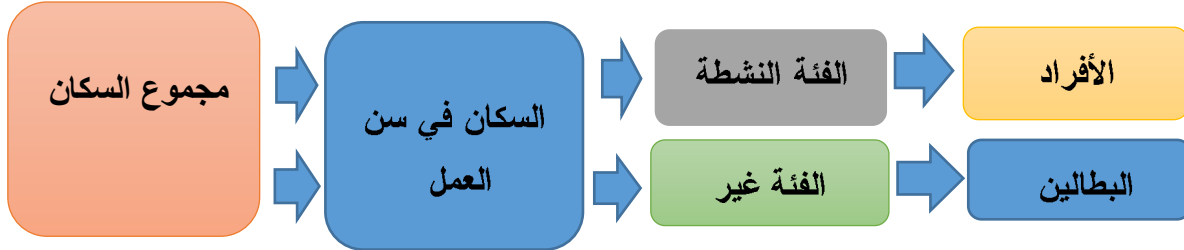
¹ الزهرة فلاح، أثر التكلفة النسبية على طلب العمالة المؤهلة والعمالة غير المؤهلة في المؤسسة الإنتاجية- دراسة حالة- أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، -2017
2018، ص 57.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

تستخدم هذه المؤشرات للحكم على أداء منظومة السوق بتحليل العلاقة المتبادلة بين المؤشرات المعبرة عن السكان وهيكل القوى العاملة المبينة في المخطط البياني رقم حيث تقسم القوة العاملة إلى قسمين هما: المشتغلين والبطالين.

الشكل رقم(03): العلاقة المتبادلة بين المتغيرات السكانية وهيكل القوى العاملة

سوق العمل



المصدر: كنتاش سميرة، أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص104

وكما هو موضح في الشكل أعلاه تقوم الدول (المنظمات والشركات الدولية) بغية دراسة سوق عمل معين بجمع البيانات عن طريق الدراسات الاستقصائية للعائلات من ناحية المستوى الاجتماعي، أو من حيث عدد السكان، وأيضا من خلال الوثائق الإدارية والمؤسسات المتواجدة في السوق. ويتم وصف هيكل القوى العاملة من خلال حساب المعدلات التالية:

أ. معدل النشاط الاقتصادي الخام¹(TA):

يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن، لكن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأنه تم إدماج أفراد لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل، لذا تم اللجوء إلى معدل النشاط الصافي ويتم حسابه عن طريق:

$$TA = 100 \times \frac{PA}{PT}$$

حيث:

PA: عدد السكان النشطين

PT: عدد السكان

ب. معدل النشاط الاقتصادي الصافي²:

¹عبد الكريم البشير، دلالات البطالة والعمالة ومصادقتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد5، العدد 6، الجزائر، 2009، ص181 .

²عبد الكريم البشير، مرجع سابق، ص182 .

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

يعبر هذا المعدل عن حجم القوى العاملة للسكان في سن العمل، فهو مقياس أكثر دقة للتعبير عن حالة النشاط الاقتصادي يمثل بالصيغة الآتية:

$$TA = 100 \times \frac{PA}{PAT}$$

حيث:

PA: عدد السكان النشطين اقتصاديا.

PAT: عدد السكان فوق 15 سنة.

جـ. معدل الشغل ومعدل التشغيل (العمالة):

قامت منظمة العمل الدولية بتعريف فئة العاملين " كل شخص يعمل ولو ساعة واحدة على الأقل¹ في الأسبوع أو اليوم و يعبر معدل الشغل TO عن عدد المشتغلين من كل 100 فرد مقيم ومقلوبه عبارة عن معدل الإعالة أي عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، تكمن أهمية هذا المؤشر كونه يقيس نسبة السكان المشاركين في الإنتاج²، نعبر عليه بالصيغة الرياضية الآتية:

$$TO = 100 \times \frac{PO}{PT}$$

حيث:

PO: عدد المشتغلين.

PT: عدد السكان.

وتعبر حجم قوة العمالة على الأشخاص الذين يحسبون على انهم يؤدون عمالة مدفوعة الأجر أو يسعون بنشاط للحصول على أجر³.

أما معدل العمالة TE يعبر عن معدل السكان المشتغلين فعلا من نسبة السكان في سن العمل (قد يعملون أو لا يعملون)⁴. ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$TE = 100 \times \frac{PO}{PAT}$$

¹ Marcia Quintslr, Séminaire « Emploi et chômage : un nouveau regard sur la pertinence et les fondements conceptuels des statistiques », Methode d'approche des recommandations internationales concernant les statistiques de la population active, de l'emploi et du chômage: compte rendu de l'expérience du Bresil, 18e Conférence Internationale de Statisticiens du Travail Genève, 24 novembre 2008 - 5 décembre 2008, Organisation Internationale du Travail, P8.

² Ceren Inan, Dynamique démographique de la population active occupée en France, Thèse du doctorat en Démographie, Université Montesquieu – Bordeaux IV, France, 2009, P 26.

³ Joyce Jacobsen, Gilbert Skillman, labor markets and employment relationships A comprehensive approach, Blachwell Publishing, first published, 2004, P2.

⁴ كنتاش سميرة، أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص 104 .

د. معدل البطالة:

هو عدد الأفراد غير المشتغلين عن العمل راغبين في العمل ومستعدين له ولم يجدوا العمل في سن 15 سنة فما فوق مقسم على عدد الأفراد النشطين في الاقتصاد في سن 15 سنة فما فوق مضروباً في 100¹.

نظراً لأهميتها وتأثيرها اقتصادياً تعتبر معدلات البطالة أفضل مقياس للتعبير بدقة عن سوق العمل فهو يعبر عن النشاط والحالة الاقتصادية في العمل وهو يضم نسب العمال القادرين على العمل (في سن العمل) الذين ليس لهم عمل أو يبحثون عنه لكن هذا المؤشر غير كافٍ لتحليل وتقييم سوق العمل فهناك مؤشرات أخرى منها الدخل، ساعات العمل، والعمالة غير الرسمية والعمالة الناقصة وظروف العمل، كما توجد هناك مؤشرات التمييز في المهنة².

$$TC = 100 \times \frac{PC}{PAT}$$

حيث:

PC: عدد العاطلين عن العمل

PAT: عدد الأفراد الفئة النشطة

2. مؤشرات الأجور وتكاليف التعويض:

الأجر هو عبارة عن ثمن العمل التي يحدد في الغالب المسبق أي قبل مزاولة العمل كما قد يتحدد في السوق، أما المشرع الجزائري وفي قانون 90-11³ فقد اعتبر العامل بأنه ذلك الشخص الذي يبذل مجهوداً يدوياً أو فكرياً مقابل أجر في إطار التنظيم ولحساب الموظف⁴. وهناك نوعان من الأجور:

¹ وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسنوات (2015-2018)، جمهورية العراق، مديرية الحسابات القومية، 2019، ص2. الاطلاع على الموقع : https://cosit.gov.iq/documents/national_accounts/national_income/reports/eco_and_social.pdf

² Rafael Diez De Medina, Indicateurs Cles Du Marche Du Travail, Chef Statisticien et Directeur Département de statistique Bureau International Du Travail Genève, 9ème édition, P18, sur site Web: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_498930.pdf

³ قانون 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، رقم 17، سنة 1990.

⁴ حياة قويدر، مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد الخدمات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص41.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

- **الأجر الإسمي:** هو مقدار النقود أو مبلغ مالي مقبوض للعمل المقدم ، ويحسب عن طريق قسمة مجموع الأجور السنوية للعامل على معدل حجم المشتغلين السنوي. أي هو عبارة عن قسمة الأجر الاسمي على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (أحد مقاييس الأسعار).
- **الأجر الحقيقي:** يمثل ذلك المقدار ما يمكن أن يشتريه العامل من حاجياته بمقدار أجره الإسمي كما يمثل تلك النسبة من الأجر بالنسبة للمستوى العام للأسعار¹ من هنا يعبر رياضيا عن هذين المؤشرين بالعلاقيتين الآتيتين:

$$\text{الرقم القياسي للأجر الاسمي} = \frac{\text{متوسط أجر الساعة في الفترة المقارنة}}{\text{متوسط أجر الساعة في فترة الأساس}} \times 100$$

$$\text{الرقم القياسي للأجر الحقيقي} = \frac{\text{الرقم القياسي للأجر الاسمي}}{\text{الرقم القياسي لتكاليف المعيشة}} \times 100$$

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى التغير في مستوى الأجور خلال مدة زمنية محددة مقارنة بمدة زمنية أخرى، ويتم الاعتماد عليه أيضا في معرفة تغيرات الأجور لنفس القطاع أو النشاط الاقتصادي، فهو مؤشر ضروري لتحليل وتقييم المستوى المعيشي للعمال وظروف العمل الملائمة مقابل ذلك الأجر في حالة تم ربطه بالتضخم².

يقصد بمؤشر تكاليف التعويض المالي للعاملين بأنه التكلفة التي يتحملها صاحب العمل عند توظيفه للعامل، حيث يهتم هذا المؤشر بمعرفة اتجاه وهيكل ومستوى تكاليف التعويض المالي، ويفيد هذا المؤشر في معرفة تغيرات هيكل تكلفة التشغيل وعلاقتها بالوضع الاقتصادي السائد خاصة من جانب المفاوضات من أجل وضع سياسات مرتبطة بالأجر، وتعد تكلفة ساعة العمل عنصر مهم لدى الشركات من حيث التنافسية³ ، نتيجة إحتوائها على بعض تكاليف التعويض⁴ وهي:

- العطلات الرسمية.
- أجر إضافي للعمل الإضافي.
- علاوة نهاية السنة.
- المشاركة في استحقاقات صاحب العمل.

¹ حياة قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 41-42 .

² عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، منظمة العمل العربية، ورشة العمل الإقليمية التجريبية حول "تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، سلطنة عمان، مسقط، 8-12 ديسمبر 2007، ص 33

³ عادل لطفي، مرجع سابق، ص 36 .

⁴ Bruno Van der Linden, Travail, chômage et politiques d'emploi, LIDAM – Institut de Recherches Economiques et Sociales & Economics School of Louvain Université catholique de Louvain, 2022, P11.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

- المنافع العينية للاستخدام الخاص (سيارات الشركة، الهاتف المحمول وغيرها).

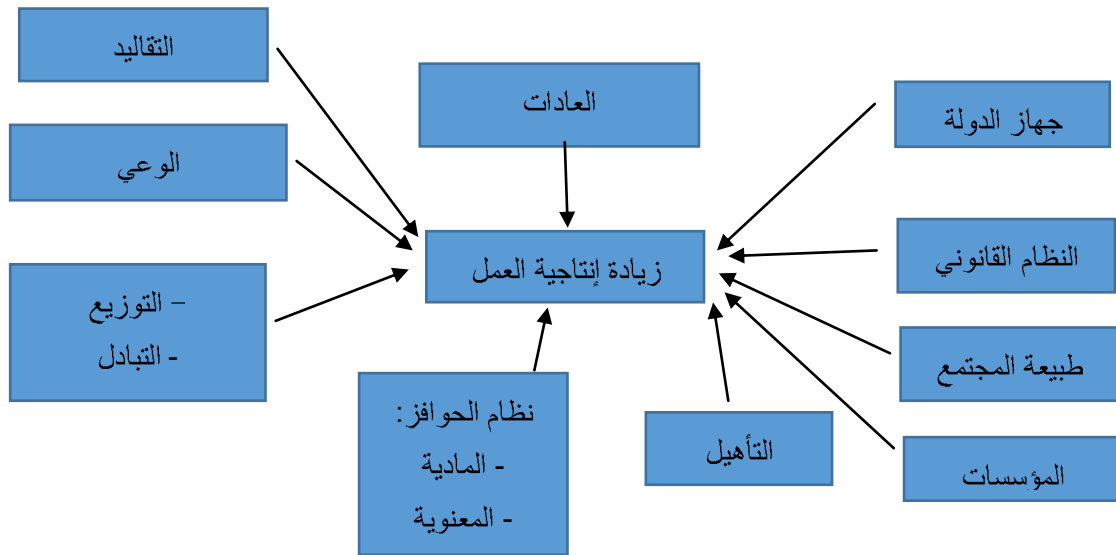
- **مؤشر إنتاجية العمل:** يعرف هذا المؤشر على أنه الناتج عن ساعة عمل العامل وهي ناتج قسمة الناتج المحلي (GDP) حول نشاط معين على إجمالي عدد ساعات العمل لكل العمال خلال سنة مقاسا بالأسعار الثابتة، وبسبب تعقد عملية الإنتاج فإن هذه القياسات ليست بالضرورة مؤشر عن فعالية العمل¹، يقيس هذا المؤشر إنتاجية العامل في اقتصاد ما أو على صعيد نشاط اقتصادي محدد (التعليم، الصناعة، التجارة... الخ)، وتتأثر إنتاجية العمل بعدة عوامل تكنولوجية، طبيعية، مادية (مواد الإنتاج، نمط توزيع الدخل...)، تنظيم العمل وغيرها وغالبا ما يتم عرض مؤشر إنتاج العمل كمؤشر معدل نمو الناتج المحلي لكل ساعة عمل². يشمل هذا المؤشر مقياسين هما:

- إنتاجية العامل على مستوى الاقتصاد الكلي = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{إجمالي عدد العاملين}} \times 100$

- إنتاجية العامل على مستوى النشاط الاقتصادي = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي لنشاط ما}}{\text{إجمالي عدد العاملين}} \times 100$

وهناك بعض العوامل المباشرة وغير مباشرة تؤثر في زيادة مؤشر إنتاج العمل نوضحها فيما يلي:

الشكل رقم (04): بعض العوامل المؤثرة على إنتاجية العمل



المصدر: محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات الطاقة، مكتبة الجامعة، الشارقة، عمان، 2008، ص171

¹ حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، المعهد العربي للتخطيط، العدد السادس عشر، أبريل 2003، السنة الثانية، الكويت، ص14.

² Bruno Van der Linden , OP.cit

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

من خلال الشكل رقم (04) أعلاه، يتضح أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل فمن هذه العوامل ما تؤثر إيجاباً ومنها ما يؤثر سلباً، نذكر أهمها فيما يلي:

- العادات والتقاليد.

- نظام الحوافز والتأهيل.

- أجهزة الدولة وطبيعة النظام القانوني.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سوق العمل:

تختلف العوامل والأنظمة التي تؤثر في سوق العمل وذلك باختلاف سلوكيات وأصحاب القرار من ناحية تحديد الأجور أو مزايا الوظيفة أو الكفاءة في إنهاء هذه الوظيفة بما يتضمن الخبرات والمعارف ومن العوامل المؤثرة في سوق العمل ما يلي¹:

1- العوامل الجغرافية: يحدد الحيز الجغرافي لسوق العمل والموقع الذي يمارس فيه العمال عملهم يشمل موقع سكن العامل ومكان المؤسسات العارضة للعمل (المنشأة) ومن هنا يتم الأخذ في الحسبان قضايا الايواء والخدمات الاجتماعية لتحسين ظروف العمال وعائلته.

2- العامل الديمغرافي: يؤثر النمو السكاني على توازن سوق العمل بحيث كلما ارتفع عدد السكان ارتفعت معدلات البطالة وهنا يحدث خلل في سوق العمل، كما يحدد عدد السكان حجم اليد العاملة في سوق العمل كونه يمثل جانب العرض الذي يطلب من قبل المنشآت وأصحاب العمل والتي تمثل جانب الطلب على اليد العاملة.

3- النظام الاقتصادي: يتعرض النظام الاقتصادي إلى مراحل أو دورات اقتصادية عبر الزمن ففي حالة الرخاء الاقتصادي ترتفع مستويات الإنتاجية والنتائج المحلي، وترتفع معدلات التشغيل والتوظيف إلى سوق العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بينما في حالة الركود الاقتصادي تحدث تقلبات واختلالات في التوازن الاقتصادي الكلي، مما ينعكس على أسواق العمل بحيث تكون غير قادرة على استيعاب العمالة الموجودة حالياً والعمالة الوافدة أيضاً.

4- النظام التكنولوجي: بحيث يؤثر على تغيير هيكل الطلب على اليد العاملة عن إحلال العنصر البشري محل الآلات التي تدخل في الإنتاج ما يضر بالوظائف عن طريق التخلي عن اليد العاملة ففي الوقت الذي تخفض التكنولوجيا فرص العمل وظهور أنواع البطالة، غير أنها تغير ظروف العمل فيمكن أن تؤدي إلى زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل من خلال زيادة الإنتاج بأقل التكاليف.

¹ الزهرة فلاح، المرجع نفسه، ص 58-59.

5- النظام الاجتماعي والثقافي: يؤثر الجانب الاجتماعي والثقافي من ناحية العادات والتقاليد والسلوكيات في ذلك المجتمع مثل التأثير على تخفيض عدد ساعات العمل يوميا، تقليص سن التقاعد، ومنه يرتفع الطلب على اليد العاملة الموجودة في أسواق العمل.

6- النظام التربوي والتكويني: تكمن مهمة سوق العمل في قدرته على استيعاب أكبر قدر ممكن من القوى العاملة مع خلق بيئة ملائمة لدمجها والاستفادة منها، بما يحقق زيادة الإنتاجية والدخل وتحسين الظروف الاجتماعية للعامل، فكلما كانت مخرجات نظام التعليم مؤهلة وكفؤة كلما كانت قادرة على تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي¹.

إضافة لهذه العوامل توجد عدة متغيرات أخرى تؤثر على سوق العمل منها: الهيئات المنظمة للعمل، أرباب العمل، النقابات وسياسات الحكومية².

المطلب الثالث: توازن سوق العمل

تتم دراسة هذا السوق عن طريق تحليل جانب الطلب والعرض لعنصر العمل، فمن جانب الطلب يتم دراسة سلوك صاحب العمل (المنشأة)، أما من جانب العرض يدرس سلوك العامل (الباحث عن العمل) والتفاعل بين قوى عرض العمل والطلب عليه في السوق يحدد بعض شروط العمل ومستوى التشغيل والأجور، مع كيفية توزيع الوظائف.

أولاً: عرض العمل:

• مفهوم عرض العمل:

يقصد به الكمية المقدرة من العمل مقابل عدد ساعات العمل التي تعرض حسب فئات معينة من الأجور الحقيقية، وثمان العرض هذا هو مجموع السلع والخدمات يستفيد منها العامل، وتحدد أجرة العامل عند تقاطع خطي العرض والطلب³. كما يعرف عرض العمل على أنه عدد العمال الراغبين في العمل عند معدل الأجر السائد⁴.

• قانون عرض العمل: يعبر هذا القانون على أن كمية العمل المعروضة التي يقدمها العامل تزداد مع زيادة الدخل لكن عند مستوى معين من الأجور، ففي بعض الأحيان وعند مستوى

¹ فاطمة بومزراق، يعقوب المسوس، مدى ملائمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل (دراسة ميدانية بالمركز الجامعي أحمد زبانة غليزان)، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 266.

² ANDRZEJ KLIMCZUK, Labor Markets , The Wiley-Black Encyclopedia of social Theory chapter labor Markets, Publisher :Wiley –Black, London, November 2017, P2. <http://dx.doi.org/10.1002/9781118430873.est0200>

³ عبد العزيز مهنا، البطالة والعمالة الكاملة، الطبعة الثانية، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1950، ص 35 .

⁴ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص 77 .

أجر معين فإن ارتفاع الأجر يؤدي إلى انخفاض كميات العمل التي يرغب العامل تقديمها، ففي الحالة العادية تكون العلاقة موجبة بين مستوى الأجور وكمية عرض العمل، لكن في بعض الأحيان تتحول الى علاقة سلبية بسبب أن العامل عند أجر معين يفضل أوقات الراحة عن العمل¹.

• **العوامل المحددة لعرض العمل:** يتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية نوجزها في ما يلي²:

- **حجم السكان وهيكله:** يعمل معدل نمو السكان على جعل كثافة السكان في تزايد ومن خلالها تتحدد كمية العمل (حجم العمالة) في سوق العمل، فهناك عوامل تؤثر على حجم السكان وهيكله منها: عوامل اقتصادية، العادات والتقاليد السائدة، المعتقدات الدينية وسن الزواج.

- **العادات والظروف الاجتماعية والدينية:** وهي تختلف من مجتمع لآخر منها سن العمل، سن التقاعد، مشاركة المرأة في الاقتصاد، أنظمة وقوانين ساعات العمل.

- **نقابة العمال:** كلما كانت نقابة العمال لها تأثير على المؤسسات والشركات أي قوة تفاوضية أكبر كلما أثرت على عرض العمل بشكل أكبر.

- **الهجرة:** يعتبر Lewis (1954) و Harris & Todaro (1970) واضعي أسس النظرية الكلاسيكية أن الهجرة ظاهرة لعدم التوازن الاقتصادي³، تؤثر الهجرة على عرض العمل الذي يتحدد في السوق عن طريق عرض اليد العاملة والتي ينطوي عليها آثار سلبية وإيجابية ففي حالة هجرة اليد العاملة من البلد الأصلي إلى البلد المستقبل تخلف آثار سلبية خاصة إذا كانت هجرة للكفاءات بحيث تمثل هذه الفئة فائض عرض العمل في الدول المستقبلية⁴.

- **مستوى الأجر:** تشير النظرية الاقتصادية أن لارتفاع الأجور تأثيرات متعارضة على عرض العمالة فتأثير الاستبدال يغري كل عامل بالعمل فترات أطول بسبب الأجر المرتفع لكل ساعة يعملها، ويعمل تأثير الدخل في اتجاه معاكس، لأن الأجر الأعلى يعني أنه في وسع

¹ حياة بن قويدر، المرجع السابق، ص 44 .

² مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص247 .

³ سيد علي، ستي حميد، ظاهرة الهجرة الدولية محاولة نمذجة حالة الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد01 ، الجزائر، 2017، ص13 .

⁴ عبد القادر دربال، العلاقات بين التجارة الخارجية، التنمية، المؤسسات والهجرة، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD، الجزائر، السداسي الرابع 2017، ص209 .

العمال تحمل تكلفة المزيد من ساعات الفراغ والاستمتاع به وقد يميل منحني العرض إلى الداخل حين يبلغ الأجر نقطة معين¹.

ثانياً: الطلب على العمل

يعرف الطلب على العمل على أنه عدد الوحدات (عامل / ساعة) من العمل تطلب عند الأجر المحدد خلال مدة زمنية محددة، والواقع أن الطلب على العمل له أهمية أكبر من جانب العرض²، فمستوى التوظيف يتحدد وفقاً لطلب المؤسسات والمنشآت أكثر مما يتحدد بعرض العمل.

ولقد قسمت النظريات الاقتصادية فيما يخص تحديد جانب الطلب على العمل إلى:

- وفقاً للكلاسيك فإن الطلب على العمل يتحدد مثله مثل أي سلعة، وبالتالي فهو يرتفع عند انخفاض السعر (الأجر) وينخفض عند ارتفاع السعر مثل أي طلب آخر.

- أما بالنسبة لكينز يرى أن أصحاب المشروعات يطلبون العمل من أجل استخدامهم في الإنتاج الموجهة للتصدير، فسبب زيادة طلب العمال لا يكون بسبب انخفاض الأجور وإنما يتوقعون زيادة أكبر في الإنتاجية وهنا ستؤثر مرونة الطلب السعرية على مرونة الطلب على العمل.

• **قانون الطلب على العمل:** يعبر عن على العلاقة العكسية الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي، أي كلما زاد معدل الأجر الفعلي بافتراض ثبات العوامل الأخرى فطلب العمل من طرف المنشآت والمؤسسات يتحدد وفقاً للأجر الحقيقي والإنتاجية.

• الطلب على العمل في الأجل القصير والطويل:

- في الأجل القصير يكون رأس مال المؤسسة ثابتاً أي يمكن تغيير الوحدات المنتجة من السلعة بتغيير العاملين، ويسمى الناتج الإضافي من استخدام وحدة إضافية من العمل بالناتج الحدي للعمل، ويزداد إلى حد معين جراء زيادة في وحدات العمل ثم يبدأ بالتناقص، بسبب ما يعرف بقانون تناقص العوائد الحدية³. يتحقق التوازن في المؤسسة في الأجل القصير عند الشرط $MPL = W / P$

حيث: MPL الإنتاجية الحدية للعمل، W الأجر النقدي، P مستوى الأسعار.

¹ بول سامويلسون، ويليام نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الأولى، 2001، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص 273.

² منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995، ص 34.

³ عيسى شقوب، فتحة زرزي، العوامل المؤثرة في الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، مجلة المؤسسة، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 101.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

- في المدى الطويل يمكن للمنتج تغيير كميات رأس المال (K) والعمل (L) معا بحيث يحقق المستوى الأدنى من تكلفة الإنتاج وحد أقصى من الربح¹ ويكون شرط التوازن للمؤسسة هو: الإنتاجية الحدية لرأس المال = الإنتاج الحدي للعمل / العمل، أي:

$$\frac{MPK}{R} = \frac{MPL}{W}$$

• العوامل المؤثرة في الطلب على العمل:

طلب العمل هو العنصر الذي يسيطر في السوق والذي يحدد مستويات التشغيل، لذلك لابد من تناول بعض العوامل المؤثرة على العمل كونه يمثل أحد الجوانب الأساسية في تحديد حجم الأيدي العاملة في الحاضر والمستقبل وفقا للتغيرات والظروف الاقتصادية الراهنة، وفي ضوء ذلك يمكن أن نوجز أهم العوامل المؤثرة في الطلب على العمل فيما يلي²:

- التغيرات في الأجور: هناك علاقة سلبية بين عدد العمال والأجور كلما ارتفع الأجر فإن عدد العمال المطلوبين ينخفض (مع ثبات العوامل الأخرى) والعكس صحيح. بحيث يترتب على تغيرات الأجور تأثيرين:

✓ ارتفاع مستوى الأجر يؤدي إلى زيادة تكاليف المؤسسات وترتفع أسعار منتجاتها فينخفض الإنتاج وبالتالي ينخفض الطلب على العمل وهذا ما يسمى أثر الإنتاج.

✓ زيادة الأجور تجعل المنشأة تتبنى أسلوب الإنتاج ذو كفاءة رأسمالية بمعنى إحلال رأس المال مكان العمل لأنه أقل تكلفة نسبيا يسمى أثر الاحلال.

- أسعار عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال): تتأثر أسعار رأس المال بعوامل الإنتاج الأخرى والتي بدورها تؤثر على الطلب المحلي من القوى العاملة. تشير النظريات الاقتصادية بأن أثر أسعار رأس المال على الطلب من العمالة موجبا ويرجع ذلك إلى الزيادة في استخدام رأس المال أكثر من العمل سيؤدي لزيادة الإنتاجية الحدية للعامل³.

- معدل حجم التكوين الرأسمالي: زيادة حجم التكوين الرأسمالي عنصر مهم في خلق فرص العمل، فالمزيد من الاستثمارات ينتج عنها زيادة فتح خطوط إنتاج ومنشآت جديدة، لكن هذه العلاقة ليست

¹ حياة بن قويدر، مرجع سابق، ص 46 .

² نورين مولود، العوامل المؤثرة على العلاقة بين الأجور والتعليم دراسة قياسية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي واحصاء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، -2011-2012، ص 19-20 .

³ عيسى شقبق، مرجع سابق، ص 101 .

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

بمرونة تامة لأن جزء من هذا التكوين الرأسمالي يتضمن تحسين في التقنيات الحديثة في الإنتاج، وبالتالي هناك جزء من الاستثمار مولد للنمو الاقتصادي لكن يساهم في خلق فرص عمل¹.

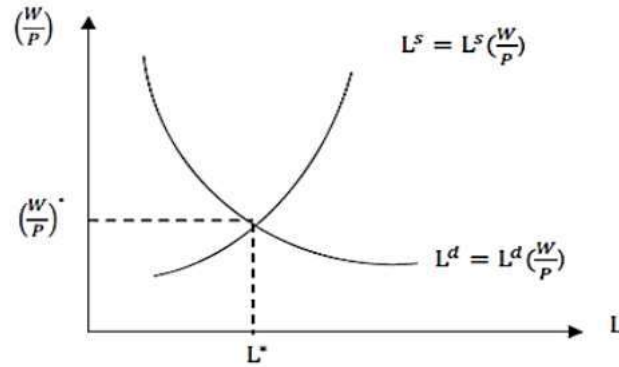
- **معدل النمو الاقتصادي (حجم الإنتاج الكلي):** يعرف على أنه تلك الزيادة الفعلية في كمية السلع والخدمات في الدولة²، وحسب النظرية الاقتصادية وفقاً لقانون أوكن (Okun's Law) توجد علاقة موجبة متجه من النمو إلى معدل التشغيل³.

كما تؤثر الإنتاجية في الطلب على العمل فكلما زادت الإنتاجية انخفض الطلب على اليد العاملة، ولذلك فإن بعض القطاعات التي تزداد فيها إنتاجية العمل يقل فيها طلب العمل ويكون أكبر لدى القطاعات التي تتميز بضعف الإنتاجية مثل القطاع الزراعي وقطاع الأشغال⁴.

ثالثاً: التوازن في سوق العمل

يتفاعل كل من العرض والطلب على العمل في السوق، في ظل ظروف لا تسمح بالتوازن في هذا السوق كتجزئة السوق وتدخلات نقابات العمال وانخفاض مرونة الأجور وتكلفة رأس المال البشري وغيرها، حيث يتحقق التوازن من خلال تساوي جانبي العرض والطلب وبدروه تتحدد كمية العمل التوازني وفق الأجر التوازني كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(05): منحنى التوازن في سوق العمل



المصدر: محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص102

¹ عماد الدين أحمد المصباح، محمد عبد الكريم المرعي، العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 02، الجزائر، 2014، ص14.

² إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية- التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص276.

³ عماد الدين أحمد المصباح، ص13.

⁴ حدو محمد، أثر سياسات سوق العمل النشطة على التشغيل في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 2000-2018، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019-2020، ص42.

من خلال الشكل أعلاه، يتحقق توازن العمل عند معدل الأجر الحقيقي $(\frac{W}{P})^*$ ومستوى الاستخدام L^* ، حيث عنده يتحقق مستوى الاستخدام التام، إذ ينعلم وجود البطالة بين العمال عند معدل الأجر الحقيقي، وتتوفر فرص العمل لكل من يرغب في العمل عند معدل الأجر الحقيقي التوازني، ماعدا العمال الذين هم في حالة البحث عن العمل¹.

المبحث الثاني: العمل، التشغيل والبطالة

يطرأ على سوق العمل عدة تقلبات، على اعتبار أن عنصر العمل عنصر مهم في النشاط الاقتصادي، حيث تسعى دول العالم إلى مواجهة تحديات التشغيل والقضاء على البطالة في ظل الموارد الاقتصادية المتاحة باستخدام عناصر الإنتاج التي تساهم بدورها في العملية الإنتاجية ومنه في الناتج المحلي الإجمالي، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم المتعلقة بالعمل، التشغيل والبطالة.

المطلب الأول: المفهوم الأساسي للعمل

أولاً: تعريف العمل

تتعدد وجهات النظر والتوجهات فيما يتعلق بمفهوم العمل، قبل الانتقال للتعريف الاقتصادي للعمل يجب أن نناقش مفهوم العمل من الناحية اللغوية، فالعمل لغة هو فعل يقوم به الإنسان سواء كان صنعا أو مهنة، كما يقول بيرغسون " أنه لا يمكن تطوير عقل الانسان إلا بسبب حاجته لصنع الأدوات وهذا يحمل دلالات على المتصوفة الذين ينظرون للعمل على أنه جوهر الوجود².

أما العمل كمصطلح فلسفي فيعني جهد الإنسان الإرادي ونشاطه (أي التعب والمشقة) لعمل نافع ليس للتسلية، وبالمعنى الديني أيضا التعبد والقيام بالفرائض أو المستحبات الدينية وقد تضمنت في الدين الإسلامي المعنى الديني والاجتماعي والسلوكي³.

كما عرف كولسون في سنة 1924 العمل قائلاً بأنه: " العمل أو النشاط الذي يقوم به الفرد باستخدام القوة الجسدية لإنتاج السلع والخدمات⁴، يعبر العمل عن النشاط الانساني باستخدام الجهد العقلي والعضلي يهدف إلى توفير حاجياته الضرورية الآنية و ضمان المستقبل الآني¹.

¹ بن جدو سامي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في بلدان المغرب العربي: الجزائر، المغرب وتونس نموذجا - دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه علوم في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2017/2018، ص70.

² ربيعة جعفر، الزهرة باعمر، مفهوم العمل لدى الأستاذة الجامعية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، حزيران، العراق، 2018، ص709.

³ ربيعة جعفر، الزهرة باعمر، مرجع سابق، ص709.

⁴ سعاد منصوري، العمل والمبادرة المحلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص58.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

إذن العمل هو " حركة أو نشاط يقوم به الإنسان لتحويل المادة من صورتها غير النافعة إلى الصورة النافعة التي يريدها حسب وسائله وغاياته مستخدماً قواه الجسدية والعقلية معا مؤثراً في الطبيعة ومتأثراً بها"².

وكذلك يعرف العمل بأنه النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدمه الفرد خلال مدة معينة، ويعتبر مصدر أساسي لإنتاجية المجتمع وتطويره، ويعتبره الاقتصادي آدم سميث ودافيد هيوم أساس ثروة الأمم وخلق كل ما هو ضروري لحياة الأمة ورفاهيتها³.

ويقصد بالعمل اقتصادياً الجهد العقلي أو العضلي الإرادي المبذول في إنتاج السلع والخدمات، وقد حظي هذا العنصر الإنتاجي بدراسة معمقة فقد اعتبرته بعض المدراس الاقتصادية بأنه محدد للقيمة⁴.

أما مفهوم العمل في الاقتصاد الإسلامي فمرتبط بمفهوم الكسب والمعاش. يقول الشيباني: (إنه الاكتساب لطلب العيش، وطلب الحلال، وتحصيل المال بما يحل من الأسباب) أما الغزالي فقال: (أشغال الخلق وهي معاشهم)⁵.

وبذلك، يلعب عنصر العمل دور مهم كونه مصدر للإنتاج والثروة، فلقد تطورت المجتمعات والحضارات وتفرعت منه عدة مفاهيم مثل: التشغيل، علاقات العمل، البطالة. وتكمن أهمية العمل في النشاط الاقتصادي سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو خلق القيمة المضافة (مصدر للثروة) أو باعتباره مورد بشري، أو عن طريق المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي. ويتجلى دوره فيما يلي⁶:

✓ يعتبر العمل عنصر انتاجي مثل الأرض، رأس المال، التنظيم.

¹ قشاش محمد، مفهوم ومكانة العمل في المجتمع، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، الجزائر، 2017، ص 1145.

² قشاش محمد، مرجع سبق ذكره، ص 1146.

³ فاطمة عبد الله محمد عطية، عوامل زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الإسلامي، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة-جامعة الأزهر، العدد الثالث عشر، مصر، يناير 2015، ص 33.

⁴ فاطمة عبد الله محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁵ مقتدر حمدان عبد المجيد، مفهوم الكسب والعمل في الفكر الاقتصادي الإسلامي، تاريخ النشر 23/05/2020 الاطلاع 22/08/2022 على الموقع التالي: <https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/a457bf6d->

⁶ عويسي وردة، الاستثمار الزراعي وأثره على سوق العمالة في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014-2015، ص 128.

✓ العمل له دور مهم في خلق قيمة مضافة حيث يساهم العاملون في إنتاج مختلف السلع والخدمات والتي بدورها تضمن لهم دخل عند أجر معين، إذ أن إجمالي عوامل الإنتاج تعبر عن الدخل القومي.

ثانيا: أنواع العمل: للعمل عدة أنواع نذكر منها ما يلي¹:

- **نظام الرق:** أن يكون شخص تحت ملكية وتصرف شخص آخر، وهناك نوعين لنظام الرق، النوع الأول يكون من أجل الإنتاج وهنا يستخدم الشخص المملوك في قطاع الزراعة والصناعة، وتعود ذلك للحرب الأهلية الأمريكية سنة 1865 بعدما استعمرتها الدول الأوروبية، والنوع الثاني يرتبط بالأعمال المنزلية.
- **نظام العمل المأجور:** وهو نظام مطبق حاليا عالميا، يعبر عن حرية العامل بحيث يحصل هذا العامل على أجر مقابل الجهد المبذول عن طريق عقد عمل يتضمن مدة العمل ويشمل أيضا على حقوق وواجبات العامل والعمولة التي يتلقاها.
- **أنواع عمل أخرى** منها نظام الخمس يعبر عن القيام بعمل مقابل خمس ما ينتجه وهو شائع أكثر في المجال الفلاحي، كما يوجد نوع آخر يسمى العمل بالمكافأة والذي يمنح للعامل مكافأة مقابل انجاز مهمة محددة.

المطلب الثاني: تقديم عنصر التشغيل

أولا: مفهوم التشغيل

يعرف البعض الشغل بأنه عبارة عن نشاط مأجور أو هو منصب عمل في حد ذاته. وللشغل علاقة وطيدة بعنصر الأجر سواء تعلق الأمر بالنشاط أو بمنصب العمل، وانطلاقا من تعريف العمل يمكن استخلاص تعريف الشغل على أنه " كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء بشكل دائم، مؤقت أو موسمي"².

أما بالنسبة لتعريف التشغيل فيتضمن تعريفين، التعريف التقليدي ومن خلاله يعرف على أنه " تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين"، أما التعريف الذي أطلق عليه حديثا التشغيل " لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل ويعطي له حق المشاركة والتمثيل في

¹ أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص-57.

² محمد ادريوش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر- محاولة تحليل-. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

مختلف التنظيمات والحق في الضمان الاجتماعي، وله الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب والتقاعد حسب الشروط التي يوضحها القانون¹.

وعموما يمكن القول أن الشغل يمكن اعتباره المهنة بحكم أنه يتم عن طريق نشاط مهني يحصل العمال على تربص أو تكوين من أجل اكتساب مهارة وخبرة تكتسب عن طريق ممارسة خلال مدة محددة.

ثانيا: الفرق بين سوق التشغيل وسوق العمل:

في بعض الأحيان يحدث تداخل ما بين مفهومي العمل (Travail) والتشغيل (Emploi)، فكل من الشغل والعمل مترادفان لغويا لكن مختلفان في المعنى والاصطلاح، فالتشغيل مرتبط أساسا بالموارد البشري والقوى العاملة، ويركز على الفئات من ناحية اشتغالها، بطالتها ومدى توزيعها في عالم الشغل، كما يمثل التشغيل استخدام العامل في منصب عمل شاغر على أفضل صورة، أما بالنسبة للعمل فيكون في حيز اجتماعي موسع كونه المرجع الأساسي للثروة والفائدة². ويمكن أن ميز بين مفهومي التشغيل والعمل فيما يلي³:

✓ أن التشغيل يشير مجموعة من الإجراءات تسبق التوظيف، بينما العمل يمثل المهام المطبقة بعد مرحلة التوظيف.

✓ التشغيل عبارة عن بعد معياري يتحكم في أداء اليد العاملة في سوق العمل دخولا وخروجا، بينما يمثل العمل بعدا اجرائيا، كونه عامل للإنتاج، مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى ك رأس المال والعامل التقني.

وبالتالي فإن التشغيل عامل إدماج، أما العمل فهو عامل انتاج، لذا يسبق التشغيل العمل حسب دور ووظيفة كل منهما. وتكمن أهمية التشغيل فيما يلي⁴:

✓ تعزيز توفر وتنوع مختلف السلع والخدمات يحصل عليها الفرد ويستمتع بها، وذلك عن طريق القدرة الإنتاجية.

✓ يساهم في رفع وتحسين الناتج عن طريق تحسين الأداء الاقتصادي.

¹سعدية زايدي، سياسات التشغيل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، الجزائر، ديسمبر 2017، ص187.

² العايب عبد الرحمان، البطالة واشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي -حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 7 .

³ محمد ادريوش دحماني، مرجع سبق ذكره ، ص 44

⁴ فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص65.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

- ✓ حصول الأفراد على حماية مالية ودعم ثقتهم مستقبلاً، كما يهدف إلى تحقيق العدالة في المجتمع وتقليل الفوارق العنصرية وتلبية الطلب المتزايد على فرص العمل.
- ✓ يعد العمل مساهماً رئيسياً حيث يعزز تحقيق النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للأفراد.
- ✓ يسمح بضمان الوظيفة والدخل وكذا تأمين الحاجات الأساسية وتحسين ظروف الأفراد. أما المؤسسات فتستفيد هي الأخرى من العنصر البشري لتعزيز أدائها وزيادة إنتاجيتها عن طريق توظيف المهارات والكفاءات.
- ✓ تحقيق استقرار العمل واستمرارية العمال في وظائفهم ، فالاستقرار الوظيفي يوفر حماية العمال من أي تعسف.
- ✓ تكوين وتطوير القوى العاملة يساهم في تحقيق التأهيل المهني واكتساب مهارات لأداء الوظائف بفاعلية عن طريق فرص التكوين والتدريب لتمكين العاملين من تحسين قدراتهم وأدائهم في السوق.

ثالثاً: أنواع التشغيل: يتضمن التشغيل عدة أنواع مختلفة نذكر منها:

أولاً: من ناحية فرص العمل¹:

- التشغيل الدائم:

يتمثل التشغيل الدائم في علاقة عقد عمل غير محددة الفترة بين العامل وصاحب المؤسسة، يتم تأسيس هذا النوع من التشغيل نظراً لطبيعة الأنشطة التي تتطلب الاستمرار في العمل، مثل الأنشطة في القطاع التجاري والصناعي وباقي الأنشطة التي تفرض على المؤسسات العاملة اللجوء إليه.

- التشغيل المؤقت:

يشير إلى عقد عمل محدد زمنياً بين العامل وصاحب العمل، ويكون منتشر في بعض القطاعات التي لها خصوصيات مميزة كالقطاع الزراعي والأشغال العمومية وخدمات السياحة والفندقة.

ثانياً: من ناحية الهيئة المشتغلة²:

- التشغيل العام:

¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة والتشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص38-39.

² عباس الحميري وآخرون، إدارة المدنية والوظيفة العامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ص104.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

يتمثل التشغيل العام في إنشاء مناصب جديدة من طرف الإدارات العامة، ويشار إلى التشغيل العام بمصطلح " الوظيفة العمومية".

- التشغيل الخاص:

عن طريق إنشاء مناصب جديدة من طرف الهيئات الخاصة كالتعليم والصحة والتجارة وغيرها.

- التشغيل المختلط:

يتمثل في إنشاء مناصب جديدة من طرف المؤسسات تشترك ملكيتها كل من الدولة والقطاع الخاص وذلك من خلال تنفيذ عدة عقود من الشراكة.

- الفئة المشتغلة (المستخدمون)¹:

تشمل الفئة العاملة السكان المشتغلون وهم جميع الأفراد من كلا الجنسين الذين تجاوزوا (عادة 16 سنة أو أكثر) ويعملون في إنتاج السلع والخدمات خلال مدة قصيرة، والتي قد تكون لمدة أسبوع واحد أو يوم واحد، ويتم تصنيفهم ضمن إحدى الفئات التالية:

✓ **العمل بأجر:** يشمل الفئة بنوعين من العمال، النوع الأول يتمثل في العمال القائمين على العمل وهم الأشخاص الذين يشغلون وظائف مقابل أجر خلال فترة زمنية محددة وعادة ما يتم مكافأة الأشخاص الذين أنجزوا أعمالهم خلال هذه الفترة بأجور نقدية، ومن الممكن أيضا أن تقدم لهم مكافآت أو أجور عينية مثل الطعام أو الإقامة أو التدريب، بينما النوع الثاني يشمل الأشخاص الذين يحملون وظيفة لكنهم غير مشغولون حاليا بالعمل، يتعلق ذلك بالأشخاص الذين سبق لهم أن عملوا في وظيفتهم الحالية، ولكنهم اضطروا للاستغناء عنها مؤقتا، بالرغم من انقطاعهم عن العمل خلال الفترة المرجعية فإنهم لا يزالون مرتبطين رسميا بوظائفهم ويتم تحديد هذا الارتباط وفقا لعدة معايير مثل استمرار تلقي الأجور، وجود ضمان للعودة إلى العمل بعد انتهاء حالة الطوارئ وغيرها.

✓ **العمل لحسابهم الخاص ولا يستخدمون أحدا:** الأشخاص الذين أدوا بعض الأعمال خلال الفترة المرجعية بهدف الربح أو تحقيق دخل لأسرتهم، يعملون بشكل مستقل سواء كانوا بمفردهم داخل مؤسساتهم الخاصة التي يمتلكونها دون توظيف أي عاملين آخرين، أو في صورة أنشطة اقتصادية حرة مثل التجار المستقلين أو الحرفيين.

✓ **العمل لحسابهم الخاص ويستخدمون آخرون:** يتمثل في الأشخاص الذين يعملون في مشروع يكون لهم ملكية ويشغلون عاملا أو أكثر، سواء بمقابل أو بدونه، قد يكونون أفرادا من الأسرة أو خارجها أو يعملون في مشروع قائم على أساس الشراكة في الملكية.

¹ منظمة العمل الدولية، قاموس المصطلحات الاقتصادية-نوع الجنس، العمل، والاقتصاد غير المنظم، بيروت، 2009، ص16-17.

✓ العمل لدى الأسرة (أو لدى الغير): الأشخاص الذين يعملون لدى أحد أفراد أسرته بدون مقابل، أو في أي نشاط يشترك فيه جميع أفراد الأسرة لإنجازه، بالإضافة الى ذلك يشمل ذلك الأشخاص الذين يقدمون أعمالاً وخدمات خيرية في المجتمع بدون مقابل.

المطلب الثالث: مفاهيم حول البطالة

أولاً: تعريف البطالة

هناك صعوبة بين الاقتصاديين في تعريف البطالة، ومع ذلك فإن التعريف الأكثر شيوعاً هو "وجود رغبة لدى العامل للعمل عند مستوى معين من الأجور"¹. وتحدث البطالة عندما يكون الشخص ما على استعداد وقادر على العمل ولكنه لا يملك وظيفة مدفوعة الأجر².

وبحسب المكتب الدولي للعمل (BIT): تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص يتراوح سنهم ما بين 16 و59 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات (بدون عمل، الباحث عن العمل)³. لذا مصطلح البطالة في معناها الاقتصادي تحدث في حالة وجود مشاكل في سوق العمل أي "اختلال بين قوى العرض والطلب في السوق"⁴، ومنه البطالة الوضعية لا يستخدم فيها المجتمع القوة العاملة أو الموارد الاقتصادية استخداماً كاملاً أو بشكل أمثل، وبالتالي تتضمن بعدين⁵:

- البعد الأول: عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، وهو ما يمثل البطالة السافرة.
 - البعد الثاني: يتمثل في الاستخدام الغير كفء للعمالة وهو يشير الى استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من حد أدنى معين.
- وبالتالي البطالة تعني الأشخاص الذين هم في سن العمل والباحثين عنه ولديهم الرغبة والقدرة عليه عند الأجر السائد⁶.

• معدل البطالة:

¹ عاصم بن طاهر عرب، اقتصاديات العمل نظرية عامة، ط2، مكتبة ملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 86.

² Reserve bank of Australia, Unemployment: Measurement and Types, available at 2023/01/05: <https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/pdf/unemployment-its-measurement-and-types.pdf>

³ Bureau international du travail, Dollo, Christine. Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES?: (l'exemple du chômage). Diss. Aix-Marseille 1, 2001, p266.

⁴ زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداداة البطالة، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2003، ص75.

⁵ دموش وسيلة، السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2001-2014، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2017-2018، ص16.

⁶ شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص08.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

هو المقياس الأكثر استخداماً لقياس رفاة اليد العاملة ومقياس لحالة الاقتصاد بصفة عامة يعبر عن الأشخاص في سن العمل يكونوا بدون عمل أو خارج القوة العاملة¹. ويعني معدل البطالة عدد العاطلين عن العمل الذين الباحثين عنه ومستعدين ولم يجدوا عمل في سن 15 سنة فما فوق يقسم على عدد السكان النشطين اقتصادياً في سن 15 سنة فما فوق مضروباً في 100².

فنظراً لأهميتها وتأثيرها اقتصادياً يعتبر معدل البطالة أفضل مقياس للتعبير بدقة عن سوق العمل، فهو يعبر عن النشاط والحالة الاقتصادية في العمل وهو يضم نسب العمال القادرين على العمل (في سن العمل) الذين ليس لهم عمل أو يبحثون عنه، لكن هذا المؤشر غير كاف لتحليل وتقييم سوق العمل فهناك مؤشرات أخرى منها الدخل، ساعات العمل، والعمالة غير الرسمية والعمالة الناقصة وظروف العمل، كما توجد هناك مؤشرات التمييز في المهنة³. ويعطى معدل البطالة بالصيغة التالية:

$$TC=100 \times \frac{PC}{PAT}$$

حيث:

PC: عدد العاطلين عن العمل.

PAT: عدد الأفراد النشطين.

ثانياً: أنواع البطالة

يمكن أن تصنف البطالة لعدة أنواع نذكر منها:

✓ البطالة الإجبارية: يتضمن هذا النوع من البطالة الأفراد الذين لا عمل لهم، الراغبين والباحثين عن عمل عند مستوى أجر معين في سوق العمل⁴.

✓ البطالة الإرادية: هي حالة تعطل العامل بمحض إرادته حين يختار الفراغ. ويعتبر قرار التعطل عن العمل اختياري وليس إجباري من قبل صاحب العمل⁵.

¹ Byrne David, Storbl Eric,(2001), Defining unemployment in developing countries: The case of Trinidad and Tobago, working paper, CREDIT Research paper, No01 /09, The University of Nottingham, Centre for Research in Economic Development and International Trade (CREDIT), Nottingham.

² وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسنوات (2015-2018)، جمهورية العراق، مديرية الحسابات القومية، 2019، ص2 بالاطلاع على الموقع : https://cosit.gov.iq/documents/national_accounts/national_income/reports/eco_and_social.pdf

³ Rafael Diez De Medina, Indicateurs Cles Du Marche Du Travail, Chef Statisticien et Directeur Département de statistique Bureau International Du Travail Genève, 9ème édition, P18, sur site Web: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_498930.pdf

⁴ أحمد ماهر، تقليل العمالة، الدار الجامعية للطبع والنشر، مصر، 2000، ص302.

⁵ محمد طاقة آخرون، اقتصاديات العمل، اثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص49.

- ✓ البطالة المقنعة: تعبر عن زيادة القوى العاملة عن ما تحتاجه العملية الانتاجية، ففي حالة تم تسريح نسبة زائدة من هذه القوى العاملة لن تتأثر عملية على الإنتاج¹.
- ✓ البطالة الهيكلية: ترتبط بوجود خلل أحد عناصر الإنتاج مثل تغير هيكل الكمية المطلوبة، وأيضا يمكن أن تكون بفعل إدخال تقنية تكنولوجية حديثة في الإنتاج².
- ✓ البطالة الدورية: تنشأ عن اختلاف النشاط الاقتصادي وفقا لمراحل الأزمة الاقتصادية³.
- ✓ البطالة الاحتكاكية: تتمثل في تعطل جزء من القوة العاملة بصفة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل (تطور تكنولوجي، انتقال من منطقة الى أخرى، التخرج من مراحل التعليم الى سوق العمل ...) لا تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات الاقتصادية كونها ترتبط بعوامل مؤقتة⁴.
- ✓ البطالة الموسمية: تظهر في بعض القطاعات يكون فيها الطلب متزايد على القوى العاملة في وقتها أو مثل القطاع السياحي والزراعي، ويقل الطلب على القوى العاملة في هذه القطاعات بعد نهاية موسمها وهنا ترتفع معدلات البطالة⁵.

ثالثا: أسباب البطالة:

- تتعدد أسباب البطالة باختلاف آراء الاقتصاديين، فالبعض منهم يرى أن البطالة ترجع إلى التدخل الحكومي في تسيير شؤون سوق العمل، والبعض الآخر يرجع أسبابها إلى طبيعة قوانين العمل وإجراءات التعويض عن البطالة، ومنهم من يرجعها إلى وجود قوانين طبيعية لا علاقة لها بطبيعة النظام الاقتصادي للدولة مثل النمو الديمغرافي والتقدم التكنولوجي التقني. وبالرغم من ذلك يتفق الكثير من الاقتصاديين على جملة من العوامل التي تؤدي إلى بروز البطالة أهمها⁶:
- ✓ ارتفاع النمو الديمغرافي للسكان ينتج عنه تقلبات في سوق العمل، ففي حالة التشغيل الكامل في سوق العمل، فإن ارتفاع النمو الديمغرافي وعدد السكان الراغبين في العمل يؤدي إلى حدوث اختلال بين عرض العمل والطلب عليه مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، فلا بد من أخذ هذا العامل بعين الاعتبار.

¹ - أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص303.

² Gonzalez-Demichel, et autre, une modélisation du lien entre croissance et emploi, note de conjoncture, INSEF, France, 2000, p41.

³ - وضاح نجيب رجب، نفس المرجع، ص73.

⁴ - صحراوي جمال الدين، الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد عمومي والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر، 2018-2019، ص67.

⁵ - صحراوي جمال الدين، مرجع سابق، ص68.

⁶ - حدو محمد، مرجع سبق ذكره، ص59.

- ✓ تراجع النشاط الاقتصادي وضعف الجهاز الإنتاجي، باعتبار أن العمل عنصر مهم في خلق الإنتاج وبالتالي تحسين مستويات الإنتاج والنمو الاقتصادي يستلزم المزيد من توظيف اليد العاملة في العملية الإنتاجية ومنه انخفاض البطالة.
- ✓ ضعف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستخدمة لدعم العمالة ومحاربة البطالة في سوق العمل.
- ✓ الاستعمال المتزايد للتكنولوجيا والتقنيات كثيفة رأس المال من قبل المنتجين والتخلي عن عنصر العمل في العملية الإنتاجية، يؤدي إلى تسريح العاملين، ففي حالة عدم وجود توافق بين الاستخدام التكنولوجي والتقنيات المتطورة مع الوضعية الاقتصادية ينتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة.

المبحث الثالث: تحليل سوق العمل من منظور النظريات الاقتصادية الحديثة

إهتم الاقتصاديين بتحليل وتفسير التطور الهيكلي لسوق العمل وفقا لتقاطع منحنيات العرض والطلب وذلك من أجل تحديد مستويات الأجور والتشغيل، ولقد اختلفت التفسيرات المتعلقة بسوق العمل نتيجة تعدد النظريات التي سعت لإيجاد تفسير لحالة عدم التوازن في سوق العمل بناء على الافتراضات المتعلقة بهيكله وآلية عمله.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية لسوق العمل

أولاً: سوق العمل عند الكلاسيك

تناول الكلاسيك تحليل سوق العمل من خلال العناصر الرئيسية الآتية:

- ✓ تمثل العمالة الكاملة جزء أساسي في التحليل الكلاسيكي وهي تتميز أي اقتصاد حر، وفي حالة عدم التوازن يتم تصحيح الاختلالات في سوق العمل عن طريق خفض الأجور ما ينتج عنه ارتفاع الطلب على العمال ومنه إعادة ضبط سوق العمل من جديد وفقاً لمرونة الأسعار والأجور¹.

- ✓ استبعاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن العرض يخلق الطلب مساو له، فالتوازن الاقتصادي العام عند الكلاسيك هو توازن التوظيف التام².

- ✓ تعتمد كمية الإنتاج على العمل بحيث يركز الكلاسيك على التحليل قصير الأجل³.

¹ Oana Simona Hudea: Classical, Neoclassical and New Classical Theories and Their Impact on Macroeconomic Modelling, Procedia Economics and Finance, N 23, Elsevier, 2015, P 310.

² رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطار مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، عدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص 165-167.

³ شعيب بونوة، زهرة يخلف، مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 155.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

✓ عدم وجود اختلال في العرض الكلي والطلب الكلي بحيث كل وحدة طلب يقابلها وحدة عرض تلقائياً أي عدم حدوث أزمات، كما يوجد تجانس في وحدات العمل مثل ساعات العمل وعدد العمال وغيرها¹.

ثانياً: توازن سوق العمل

يتحقق التوازن عند تلاقي عرض العمل والطلب عليه في السوق، وتتحرك أسواق العمل التنافسية نحو التوازن وفق العملية التي يجريها العمال وأرباب العمل على الأجر الذي يسعون إليه أو يعرضونه، ويرتبط الأثر طويل الأمد على الأجور عكسياً مع مرونة العرض والطلب في سوق عمل معينة².

2-1- دالة الإنتاج وحجم العمل

تتطوي دالة الإنتاج عن علاقة كمية الإنتاج فعلاً بعنصر العمل ورأس المال، لكن هناك عوامل أخرى من بينها التكنولوجيا، العادات والتقاليد، قام الاقتصاديين بالتعبير عنها بعبارة "مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة"، لذا قام الكلاسيك بتحليل دالة الإنتاج بفرض أن عنصر رأس المال سيكون ثابت بينما عنصر العمل يبقى متغير في الأجل القصير، وتكون دالة الإنتاج دالة في عنصر العمل³.

$$(Y) = f(L)$$

2-2- خصائص دالة الإنتاج⁴:

▪ $Y' = \frac{\Delta Y}{\Delta L} > 0$ بمعنى أن العلاقة حجم الإنتاج وعنصر العمل علاقة موجبة طردية (إنتاجية العمل موجبة).

▪ $Y'' = \frac{d^2 Y}{d^2 L} < 0$ بمعنى أن حجم الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص (مردودية الإنتاج متناقصة).

والشكل الآتي يمثل دالة الإنتاج:

¹ شعيب بونوة، زهرة يخلف، نفس المرجع السابق، ص155.

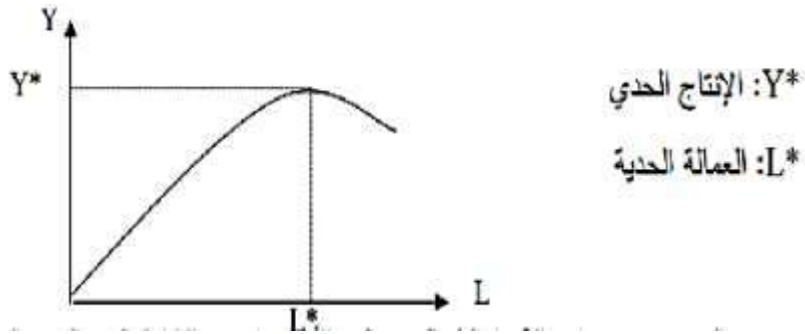
² Ray Marshall, Labor Standards, human capital and economic development, EPI working paper no 271, economic policy institute, USA, February 2005. PP20-25.

³ إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص253.

⁴ محمد البخاري، الاقتصاد الكلي المعمق - الجزء الأول -، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص44.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

الشكل رقم(06): منحنى دالة الإنتاج عند الكلاسيك



المصدر: محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي - الجزء الأول-، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 44.

2-3- عرض العمل:

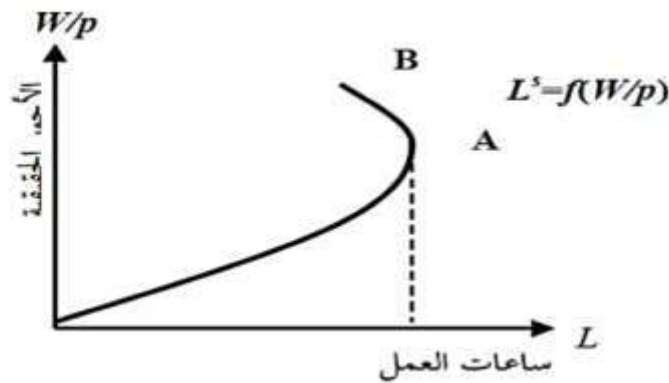
يرى الكلاسيك أن هناك علاقة طردية بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي (Taux de salaire réel) ويعني معدل الأجر الحقيقي من وجهة نظر العامل: القوة الشرائية للأجر الاسمي، نرسم لمعدل الأجر الاسمي W وإلى المستوى العام للأسعار P وإلى معدل الأجر الحقيقي W فإن هذا الأخير نعبر عنه كما يلي:

$$w = \frac{W}{P}$$

$$L_s = f^s\left(\frac{W}{P}\right)$$

ودالة عرض العمل تكون على الشكل:

الشكل رقم(07): دالة عرض العمل عند الكلاسيك



Source :Bernard Bernier, YVES Simon, Initiation a la macro économie, 8ème édition, DUNOD , 2001, P325.

فمن خلال الشكل أعلاه يلاحظ من الشكل البياني لدالة عرض العمل عند الكلاسيك العلاقة الطردية بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي، فكلما ارتفع عرض العمل حسب الكلاسيك ارتفع الأجر الحقيقي.

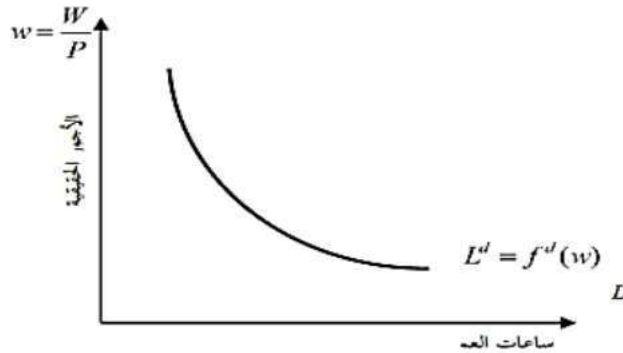
2-4- الطلب على العمل

ينتج الطلب على العمل من قبل المنتجين، ويرتبط أيضا بمعدل الأجر الحقيقي كما بالنسبة للعرض ولكن بعلاقة عكسية كما هو موضح:

$$L^d = f^d(W) = f^d\left(\frac{W}{P}\right)$$

ويكون شكل دالة الطلب بيانيا:

الشكل رقم(08): دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك



Source :Bernard Bernier, YVES Simon, Initiation a la macro économie, 8ème édition, DUNOD , 2001, P326.

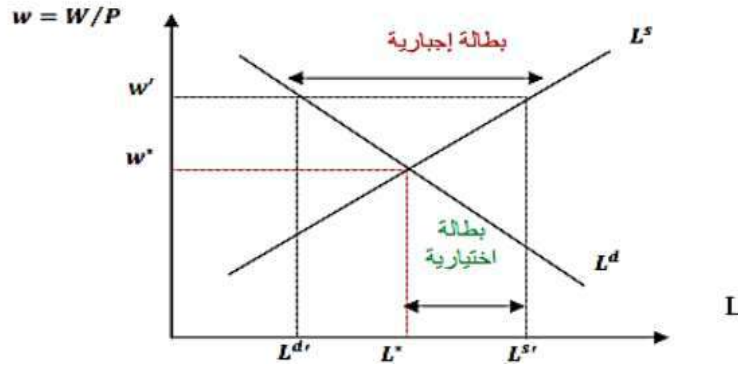
يوضح الشكل أعلاه دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك يوضح الشكل البياني العلاقة العكسية بين الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي، فكلما ارتفع الطلب على العمل من قبل المؤسسات والمنشآت على اليد العاملة ينخفض الأجر الحقيقي مقابل هذا الطلب.

ثالثا: التوازن عند الكلاسيك

إذا كان السوق يتميز بالمنافسة التامة فإن التقاطع بين منحنيات عرض العمل والطلب عليه يحدد الأجر الحقيقي، وعند هذا المستوى من التوازن يجد كل شخص راغب في العمل فرصته¹، يمكن توضيح ذلك بيانيا:

¹ عبد الزهرة فيصل يونس، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، 2017، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ص236 .

الشكل رقم(09): توازن سوق العمل الكلاسيكي



المصدر: محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق-الجزء الأول، دار هوميه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص48.

يلاحظ من الشكل أعلاه، وجود ثلاث مستويات للأجر الحقيقي، كل مستوى يعكس حالة من حالات سوق العمل وهي كالآتي:

- عند مستوى الأجر أقل من المستوى التوازني يكون حجم الطلب أكبر من حجم العرض، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في العمال القادرين والراغبين في العمل بقدر المسافة $L^* - L^{s'}$ يؤدي بالمنتجين الى التنافس للحصول على العاملين، مما يؤدي بالأجور الحقيقية الى الارتفاع لتأثرها بارتفاع الأجور الاسمية.
 - عند مستوى الأجر الأعلى من المستوى التوازني، يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه، وهذا ما يعني أن سوق العمل يعاني من فائض العمال القادرين والراغبين فيه (بطالة)، وعند هذا الفائض $(L^{d'} - L^{s'})$ يقوم المنتج بتخفيض الأجر الاسمي الذي يؤدي إلى تخفيض الأجر الحقيقي.
 - عند مستوى الأجر التوازني w/P_0 ، يعبر هذا المستوى عن السعر التوازني الذي ينتج من خلال تقاطع منحنى العرض والطلب على العمل حيث يكون السوق في حالة استخدام تام، وكل شخص يرغب في العمل يمكنه الحصول عليه عند أجر معين¹.
- إنّ ما يؤخذ على هذا التحليل هو الافتراض الذي يستند إليه والقاضي بمرونة الأجور الحقيقية الذي لا يمكن إثبات صحته عبر الدراسات التاريخية المتعاقبة، وبالعكس فإن بعض الاقتصاديين يعتقدون أن جزءا من أسباب زيادة البطالة يعود الى عدم مرونة الأجور الفعلية².

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص44

² عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سبق ذكره، ص239.

رابعاً: البطالة عند الكلاسيك

يفترض الكلاسيك حرية عمل الأسواق وفق آلية العرض والطلب، بحيث ينظر للبطالة على أنها ظاهرة تعمل على عرقلة سوق العمل¹، ولقد إحتل عنصر العمل مكانة أساسية في تحليل الكلاسيك، فالعمل عبارة عن سلعة كباقي السلع يتم تبادلها ويحدد وفقاً لقانون العرض والطلب في تحديد السعر أي الأجر، فكلما ارتفعت الكمية المعروضة من العمل انخفض الأجر وإذا قلت الكمية ازداد سعرها، بمعنى مستوى الأجور يتحدد وفق لآلية العرض والطلب على العمل، فكلما تعمل مرونة الأسعار على تحقيق التوازن في سوق السلع فإن المرونة في الأجور تضمن التوازن في السوق أي التشغيل الكامل، لذا فإن الكلاسيك لا يؤمنون بظاهرة البطالة ففي حالة وجودها تكون بطالة اختيارية تحدث نتيجة عدم عمل الأفراد عند مستوى الأجر السائد تظهر البطالة الاجبارية في حالة وجود عجز في السوق فعند ارتفاع مستوى الأجر الحقيقي للعامل عن المستوى التوازني ما ينتج عنه انخفاض في أرباح أرباب العمل لكن العلاج يتم من خلال خفض الأجور بحيث يكون هناك منافسة بين البطالين من أجل حصولهم على عمل و يرغبون في العمل عند أجر أقل وهذا ما يؤدي في النهاية (خفض الأجور) وانخفاض تكلفة الإنتاج وبالتالي تحقيق أرباح لرجال الأعمال ومنه رفع الإنتاج يقابلها زيادة الطلب على اليد العاملة إلى غاية اختفاء ظاهرة البطالة².

يمكن القول أن وضعية التشغيل الكامل تتوقف على مدى مرونة الأجور والأسعار وفقاً لآلية العرض والطلب في السوق. افتراضات المدرسة الكلاسيكية حول عدم وجود بطالة اجبارية لا يمكن أن يطبق على أرض الواقع، فأزمة الكساد العظيم خلفت آثار وخيمة منها ظهور البطالة الاجبارية، وباعتبارها أن خفض مستوى الأجور سيؤدي إلى القضاء على البطالة، لكن العكس صحيح لأن انخفاض هذا الأخير سيخلف انخفاض في الطلب وتراجع القدرة الشرائية ينتج عنه تكديس للسلع عند المنتجين وهذا ما يؤدي إلى تسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة.

المطلب الثاني: سوق العمل في النظرية الكينزية

أولاً: سوق العمل عند كينز

بمجيء كينز ومن خلال التفسيرات التي قدمها لسوق العمل، استطاع أن يجعل الفرضيات التي جاء بها الكلاسيك تنهار حيث قدم عدة فرضيات تركز على ثلاث نقاط أساسية الآتية³:

¹ Neva R. Goodwin, Julie A. Nelson, Frank Ackerman, Thomas Weisskopf, Theories of unemployment, Global Development and Environment Inst, November 2006, P2.

² رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة، 1998، ص185.

³ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص102.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

- أنها تحلل الدخل والاستخدام عن طريق الطلب الكلي الفعال، وتبرهن على أن هذا الطلب قد لا يكون كافياً لتصفية السوق من الإنتاج الكلي، وأن مستوى التوازن الاقتصادي للاستخدام والإنتاج والدخل قد يكون فيما هو دون مستوى الاستخدام التام.
- أنها تقلل من أهمية سياسة مرونة الأجور والأسعار باعتبارها عوامل توجه الاقتصاد وتنص على جمود الأجور في الإطار المؤسسي، مثل القوانين والمراسيم المحددة للأجور، وفي النقابات المعارضة لتخفيض الأجر.
- أن الاقتصاد لا يعمل تلقائياً كما يعتقد الكلاسيك وأن تدخل الدولة ضرورة لإعادة الاقتصاد لوضعه الصحيح.

ثانياً: توازن سوق العمل عند كينز

✓ الطلب على العمل عند كينز:

لا يختلف كينز عن الكلاسيك فيما يخص المنافسة التامة، إذ يهدف المنتج إلى تعظيم الأرباح تحت قيد دالة الإنتاج، أما دالة الطلب على العمل عند كينز فهي نفس النموذج المطبق عند الكلاسيك للأجل القصير، ففي ظل المنافسة التامة لا يمكن لأي منتج التأثير على الأسعار، ويكون شرط التوازن الاستمرار في الإنتاج وعرض كميات إضافية من السلع حتى تساوي التكلفة الحدية للسلعة مع الإنتاج الحدي للعمل، بمعنى:

$$w = MC(MPL)$$

فشرط تعظيم الربح في الاقتصاد في حالة المنافسة الكاملة يمكن كتابته كما يلي:

$$P = MR = MC$$

$$MC = W(MPL)$$

$$w = \frac{W}{P}$$

حيث أن:

MC: التكلفة الحدية لإنتاج السلعة

MPL: الناتج الحدي للعمل

ω : الأجر الحقيقي

وعليه تصبح دالة الطلب على العمل مرتبطة عكسياً بالأجر الحقيقي بميل سالب، بسبب العلاقة العكسية بين كمية العمل المطلوبة والأجر، وطبيعة دالة الإنتاج أي¹:

¹ فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2013، ص 213.

$$N_d = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

✓ عرض العمل عند كينز:

بالرغم من تشابه دالة الطلب على العمل عند كينز والكلاسيك، إلا أن ذلك غير مماثل لعرض العمل، فالفرق بين دالة عرض العمل عند كينز والكلاسيك يتمثل في نقطتين أساسيتين هما:

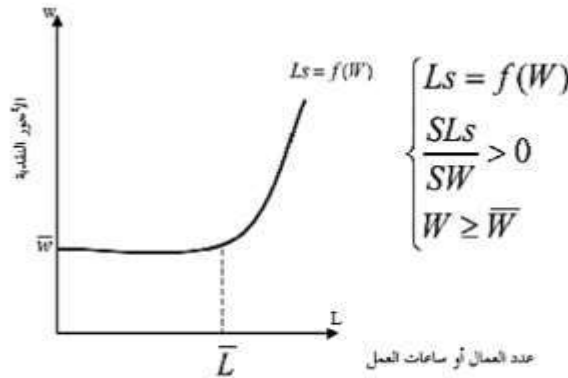
- عرض العمل عند كينز يتحدد وفقا لمعدل الأجر الاسمي وليس الحقيقي على عكس الكلاسيك.
- يرى كينز بأنه يوجد حد أدنى للأجر الاسمي لا يمكن أن ينخفض تحته معدل الأجر، وهذا راجع الى دور النقابات والمنظمات التي تدافع عن حقوق وحماية العامل.

وتمثل دالة عرض العمل وفق العلاقة التالية:

$$N_s = f(W)$$

والشكل الآتي يوضح دالة العرض عند كينز:

الشكل رقم(10): دالة العرض عند كينز



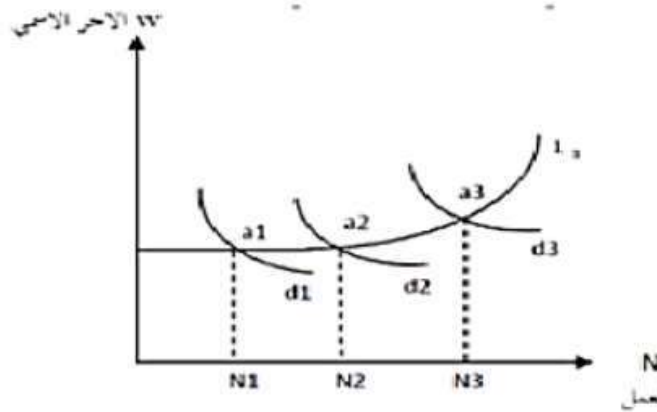
المصدر: محمد شريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص272.

يلاحظ من خلال منحنى عرض العمل عند كينز أنه يتكون من جزئين، الجزء الأول ومعناه أن من أجل معدل الأجر الاسمي $\bar{W}$ يعرض العمال كمية من العمل تقدر بالمسافة $(0 - \bar{L})$ ، أما الجزء الثاني ومعناه عندما يتم توظيف كل الراغبين في العمل بمعدل اجر اسمي $\bar{W}$ ، ففي حالة أردنا زيادة عدد العمال يجب رفع معدل الأجر الاسمي .

يبقى جانب العرض على العمل لا نهائي المرونة كون أن العامل لا يقوم بعمل، وبالتالي معدل التشغيل لا يتحدد بعرض العمل وإنما بالطلب عليه، ومنه فإن الطلب الكلي يحدد مستوى الناتج والعمالة كما هو موضح في الشكل الآتي¹:

¹ محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية " نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص93 .

الشكل رقم(11): الطلب الكلي الفعال عند كينز

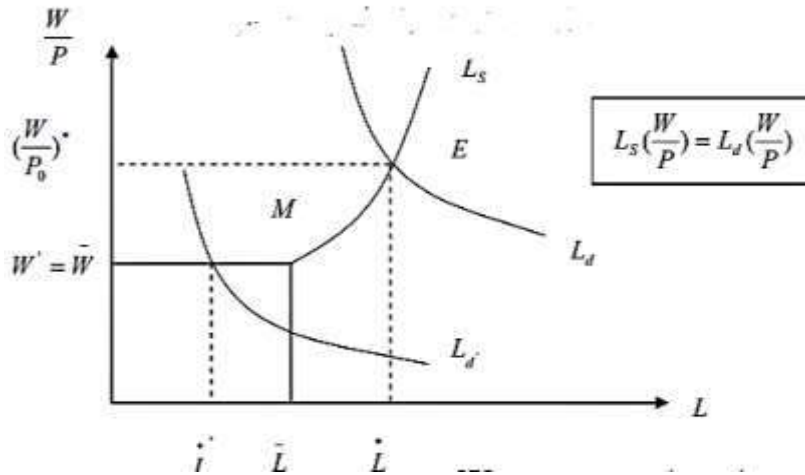


المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص42.

ثالثا: التوازن في سوق العمل¹

بيانيا نحدد توازن سوق العمل عن طريق التقاطع بين منحنى عرض العمل والطلب عليه مع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار. ويمكن التعبير عن العمل بدلالة الأجر الحقيقي كما يظهره الشكل (12) أدناه:

الشكل رقم(12): توازن سوق العمل عند كينز



المصدر: محمد شريف المان، مرجع سابق، ص278.

¹ حدو محمد، أثر سياسات سوق العمل النشطة على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3-الجزائر، 2019-2020، ص104-105.

يتحدد حجم عرض العمل الأقصى ($\bar{L}$) في ظل وجود حد أدنى للأجور عندما يكون معدل الأجر الاسمي السائد مساو لمعدل الأجر الأدنى المضمون عند $\bar{W} = W$ ، عندما يكون طلب العمل أكبر من العرض الأقصى $\bar{L} < L_d$ فإن توازن هذا السوق يكون في النقطة المتصاعدة ومن أجل مستوى أسعار عام (P) وفقا للنموذج الكينزي فإن هذا التوازن هو توازن التشغيل غير الكامل والبطالة الناجمة عبارة عن بطالة لا إرادية يقاس حجمها بالفرق $\bar{L} - L^*$ ، يكون حجم العمل ومعدل الأجر الاسمي والحقيقي للتوازن كما يلي:

$$\bar{L} < L^*, \bar{W} < W^*, \frac{\bar{W}}{P} < \frac{W^*}{P}$$

فحسب الشكل رقم (12) الذي يعبر عن توازن سوق العمل عند كينز نجد أن هناك حالتين للتوازن:

• التوازن عند مستوى التشغيل الكامل:

يكون عن طريق التقاطع بين منحنى الطلب والعرض في الجزء العلوي، في النقطة E والتي تعبر عن توازن الأجر الحقيقي $(\frac{W}{P_0})^*$ ومستوى العمل التوازني المطلوب عند L^* .

• التوازن عند مستوى التشغيل غير الكامل:

يتحدد مستوى الأجر في النقطة $\bar{W} = W$ ، وكمية العمل عند L^* ، لكن بما أن العمال يرغبون في العمل عند مستوى الأجر الحقيقي $\bar{W} = W$ والذي يكون مساو عند النقطة $\bar{L}$ فهذه المسافة تسمى بالبطالة الإجبارية عند كينز والتي ترجع أسبابها إلى تقلص طلب العمل من طرف المؤسسات بسبب تراجع الاستثمار والإنتاج.

رابعا: البطالة عند كينز:

رفض كينز الفكرة التي جاء بها الكلاسيك حول حالة التوظيف الكامل الذي يتحقق عن طريق مرونة الأسعار والأجور في ظل غياب نقابات العمال وعدم تدخل الدولة، أوضح هذه الفكرة استنادا إلى الواقع بحيث يعارض العمال انخفاض الأجور، فانخفاض الأجور لا يخفض تكلفة الإنتاج وتحقيق الربح فقط بل تؤدي إلى تراجع الكمية المطلوبة، ومنه كساد السلع، تراجع مناصب العمل وظهور البطالة¹.

لذلك ركز كينز في تحليله على الطلب الكلي المحدد للعرض الكلي وهذا ما يتعارض مع الكلاسيك، أي أن زيادة عدد مناصب العمل يستوجب تحفيز الطلب الكلي الفعال والذي يتكون من القطاع العائلي الاستهلاكي وقطاع الأعمال الاستثماري، لذا فمشكلة البطالة ترجع أسبابها إلى تراجع الطلب الكلي. وفي ذات الطرح، نادى كينز بضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عن طريق خفض الضرائب وأسعار الفائدة لخفض تكلفة الإنتاج مقابل زيادة الانفاق العام التي تعمل

¹ زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 279.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

على رفع الأجور ومنه التأثير على الطلب الإجمالي بتوفير فرص عمل وانخفاض معدلات البطالة، وفي حالة ظهور التضخم وتحقق التوازن التام لابد من خفض الطلب الكلي¹.

المطلب الثالث: النظريات والنماذج الحديثة لسوق العمل

ظهرت نظريات حديثة تتعلق بسوق العمل والبطالة تناولت التفسيرات التي تطرقت إليها النظريات التقليدية بالتعديل عن طريق إدخال فرضيات أكثر واقعية تكون قادرة على تفسير الظواهر في السوق.

أولاً: نظرية التدفق والمخزون في سوق العمل Stock & Flow Theory of Labor

تشير النظرية إلى أن هناك نسبتان يحددان معدل البطالة وهما²:

- **معدل مشاركة السكان في القوى العاملة:** والذي يمثل نسبة عدد المشاركين في القوى العاملة إلى عدد السكان مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. ويؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض معدل البطالة.

- **معدل العطالة بين المؤهلين للعمل والقادرين عليه:** عبارة عن نسبة عدد العاطلين والمتعطلين عن العمل إلى عدد العاملين في القوى العاملة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كما يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع معدل البطالة.

لذلك فإن تغير معدل البطالة يتحدد بتغير أحد هاتين النسبتين أو كليهما. وبحسب هذه النظرية فإنه وبالرغم من اهتمام الرأي العام بمستوى البطالة ومعدلاتها فإن معرفة محددات انتقال الأفراد بين العمالة والبطالة يعد أمراً ضرورياً للتوصل إلى علاج مشكلة البطالة، فقد تكون البطالة مرتفعة بسبب العوائق التي تواجه مجموعة ما في حصولها على العمل متى فقدوا وظائفهم الأصلية، أو نتيجة صعوبة بقائهم في وظائفهم الحالية (طوعاً أو كرهاً) متى ما ظهرت وظائف أخرى، أو أنهم يدخلون في القوى العاملة ويخرجون منها مرات متعددة، الأمر الذي يعني تأثر تدفق حركة المخزون من العاملين في سوق العمل، لذا من المتوقع حدوث انخفاض أو ارتفاع في معدل البطالة بسبب هذه الحركة. ويمكن أن نوضح بصورة محددة أن معدل البطالة U يكون في وضعية تتوازن فيها تدفقات العمال الداخلة مع الخارجة. يمكن قياسه في هذه الحالة بالعلاقة :

$$U = \frac{1}{1 + E} \times 100$$
$$= \frac{(P1 + P2)P3 + (P1)(P4)}{(P1 + P2)P5 + (P2)(P6)}$$

¹ Pavlina. R. (2008), Keynes's Approach to Full Employment Aggregate or Targeted Demand?, The Levy Economics Institute of Bard College, Working Paper, No. 542, PP: 6-7 .

² فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 239-241 .

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

حيث تعبر مكونات البسط والمقام لهذا المقدار كما يلي:

P_1 : نسبة الداخلين إلى القوى العاملة ممن لديهم وظائف.

P_2 : نسبة الداخلين إلى القوى العاملة وليس لديهم وظائف ويبحثون عنها.

P_3 : نسبة الذين يتحولون من عاطلين إلى عاملين.

P_4 : نسبة الذين يتحولون الى غير المشاركين في القوى العاملة.

P_5 : نسبة الزيادة في الذين يتركون أعمالهم اختياريا أو اجباريا ويصبحون عاطلين.

P_6 : نسبة الذين يتركون القوى العاملة (كالمقاعد).

ثانيا: نظرية البحث عن العمل Theory of Labor Job Search

يمكن تلخيص هذه النظرية من حيث إفتراضاتها وأهدافها في النقاط الرئيسية التالية:

- تهتم هذه النظرية بالبحث عن العمل في ظل عدم توافر البيانات اللازمة لسوق العمل، تتمثل في عدم توفر المعلومة لدى باحث العمل أو اختلاف تكلفة البحث عن العمل بين الأفراد الراغبين في العمل¹. والفكرة الأساسية لهذه النظرية حول عقلانية المتعاملين الاقتصاديين، ويرى (Stigler) عام 1962 أن العاطل عن العمل يزاوئ البحث عن العمل مادامت التكلفة الحدية لفترة البحث عن العمل أكبر من المكاسب المتوقعة. بمفهوم آخر يحدد العاطل عن العمل مستوى الأجر بناءً على تكاليف البحث عن العمل².

- تفترض نظرية البحث عن العمل صعوبة توافر البيانات في السوق، فلا بد من المعرفة التامة حتى يتم اتخاذ القرار وفقا للبيانات، وتعتبر هذه العملية مكلفة كونها تتطلب تكاليف الإنفاق على البحث والتقل من طرف العمال³.

- البحث عن العمل يتطلب أولا البحث عن المعلومة، فعدم التوصل لتلك المعلومات حول عروض العمل في السوق تؤدي إلى زيادة تحمل تكلفة البحث وهنا يقارن الباحث عن العمل بين تكلفة البحث عن العمل و ما تخلفه من عوائد مالية متوقعة، ففي ظل عروض الوظائف يختار الأفضل وأيضا يقرر هل يبحث عن العمل أم لا ؟⁴ ويتم اتخاذ القرار على مستويين في حالة⁵:

¹ -Muriel Maillefert, L'économie de travail, Studyrama, 2004, p37.

² Lamia Benhabib, Chomage des jeunes et intégralités d'insertion sur le marché du travail algerien: analyses multidimensionnelles et expérimentation, thèses de doctorat, sciences économiques, école doctorale organisation marché institutions, université Paris-Est CRETEIL, 2017-2018, P26 .

³ . Joachim Moller, Lutz Arnold, Theory of Job Search. Unemployment-Participation Tradeoff and Spatial Search with Asymmetric Changes of the Wage Distribution, Alisher Aldashev , Mannheim, November 14, 2007, P2.

⁴ Bruno Van der Linden, Job Search Theory, FNRS & Université catholique de Louvain, Belgium, November 8, 2021, Economic School of Louvain (UCLouvain), P11-12.

⁵ Pierre Cahuc, André Zylberberg, Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage, op.cit, p.55.

- يسمى الشخص غير نشط في سوق العمل في حالة ما إذا كانت كانت لفرصة البحث عن العمل أقل عائد من عدم البحث عنها والعكس صحيح.
 - يمارس العامل نشاطه عندما يكون الأجر الذي يحصل عليه أكبر من مستوى الأجر الذي كان يريد الحصول عليه أثناء قيامه بالبحث عن العمل.
- وفق هذه النظرية ترجع أسباب البطالة إلى ترك العمال وظائفهم من أجل البحث عن فرص عمل أفضل وفقاً للأجر السائد، أي أن نوع البطالة التي تظهر هي عبارة عن بطالة اختيارية، فهي تساعد رجال الأعمال في البقاء على وظائف عمل شاغرة بصفة مؤقتة لتوفير العناصر الملائمة لخلق مناصب للعاملين¹.

ثالثاً: نظرية تجزئة سوق العمل Segmentation Theory of the labor Market

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين P.B. doering و M.Piore، وكان ذلك بعد الدراسات التي قاما بها حول الاقتصاد الأمريكي، ويعتبر هذان الإقتصاديان من الأوائل الذين قاموا بتطوير معنى السوق الداخلي. وتهدف نظرية تجزئة سوق العمل إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن أسباب تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات أخرى. وحسب هذه النظرية هناك نوعين من الأسواق حسب درجة التوازن التي يتميز بها السوق. وترجع أسباب هذه التجزئة لأسباب تاريخية وإلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار والتغيرات التقنية².

رابعاً: نظرية اختلال سوق العمل Disequilibrium Theory of Labor

ظهرت نظرية اختلال سوق العمل من خلال كتابات الفرنسيين J.C.Benassy و E.Malinvaud في تفسير ارتفاع معدل البطالة في الاقتصاديات المتقدمة خلال السبعينات من القرن 19، وتركز هذه النظرية على تحليل سوق السلع وسوق العمل في ظل ثبات الأسعار والأجور في المدى القصير نتيجة عدم التغير اللازم لتحقيق التوازن، وحسب هذه النظرية يحدث اختلال في سوق العمل نتيجة وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، وهذا ما يؤدي إلى حدوث بطالة اختيارية³. وتنص هذه النظرية على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وهذا راجع إلى أسباب لا تتعلق بالأوضاع الاقتصادية مثل الحد الأدنى للأجر، ومنه فإن عدم مرونة

¹ عبد الغاني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، العدد 2012/10، جامعة ورقلة، الجزائر، ص178.

² علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص55.

³ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص246-248.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

الأجور والأسعار تؤدي لحدوث خلل في السوق بسبب زيادة كمية العمل المعروضة، أي أن هناك فائض في اليد العاملة وهذا ما ينتج عنه بطالة إجبارية.

تتفق نظرية اختلال سوق العمل مع افتراضات كينز بما يتعلق بوجود بطالة إجبارية، وتتعارض مع افتراضات الكلاسيك والتي تعترف بوجود بطالة اختيارية واحتكاكية، إلا أن نظرية اختلال سوق العمل لم تتوقف على تفسير اختلال سوق العمل وإنما تطرقت إلى تحليل البطالة عن طريق تداخل العلاقات بين سوقي العمل والسلع، الأمر الذي ينتج عنه نوعين من البطالة¹:

- **البطالة الكلاسيكية:** سميت بهذا الاسم لأنها تشبه البطالة عند الكلاسيك والتي تعود أسبابها نتيجة اختلال الأجور وارتفاعها عن أجر التوازن.
- **البطالة الكينزية:** وسميت أيضا بذلك الاسم بسبب التماثل بينها وبين البطالة الكينزية، ويكون كل منهما في حالة عدم التوازن نتيجة ضعف الطلب الفعال ونقص التشغيل مع وجود فائض عرض في سوق السلع وأيضا سوق العمل، ومنه البطالة تحدث نتيجة ضعف الطلب وليس نتيجة ارتفاع الأجور مما ينجر عنه ضعف وقلة الاستثمارات في هذه السلع وبذلك ينخفض الطلب على اليد العاملة.

خامسا: نظرية الأجور الكفوة Efficient Wage Theory

يمكن أن تكون كفاءة الأجور تفسير آخر لاستمرار البطالة، حيث أن زيادة الأجر عن التوازن يحسن إنتاجية الموظفين وجهدهم، وبالنسبة لصاحب العمل الذي يريد تعظيم الربح فالأمر يستحق دفع أجور أعلى لأن إنتاجية الموظفين تزداد بسرعة أكبر من تكاليفه، والعلاقة بين الأجور والإنتاجية تكون أكثر أهمية من بعض الفروع الأخرى، لذلك تسهم أجور الكفاءة في تقسيم أسواق العمل وبالتالي تقرر الشركات تحفيز جهود الموظفين عن طريق رفع الأجور². جدير بالذكر أن نظرية الأجور الكفوة تركز على علاقة استقرار معدلات الأجور النقدية وإنتاجية العامل. ومن أهم افتراضات هذه النظرية نذكر³:

- يرى أرباب العمل ضرورة رفع معدل الأجر عن قيمته التوازنية في سوق العمل من أجل رفع الإنتاجية وتحفيز العمال.

¹ لينا خالد ادريس دحلان، البطالة النسائية في قطاع غزة الواقع والأسباب وسبل العلاج، مذكرة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، برنامج اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، 2012-2013، ص 36-37.

² Dagmar Brožová, Modern labour economics: the neoclassical paradigm with institutional content, Procedia Economics and Finance 30, 2015, P54.

³ فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب مرجع سبق ذكره، ص 210.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

- تفترض النظرية أن هناك تناسق بين أرباب العمل والعامل في ظل تحقيق عوائد لكل طرف في سوق العمل، أرباب العمل هدفهم هو تعظيم الربح، بينما العمال هدفهم اشباع رغباتهم واحتياجاتهم.
- ترى هذه النظرية أن العمال الذين لديهم إنتاجية عمل ومهارة أقل تكون تكلفة أجورهم لكل وحدة انتاج مرتفعة، أي أنهم معرضون للبطالة مقارنة بالعمال الذين يملكون مهارات ومؤهلات عالية.

سادسا: قانون آرثر أوكن (Arthur Okun Law)

في سنة 1962 إهتم أوكن (Arthur Okun) بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي الذي يقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي والبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، ليكون أول من اكتشف العلاقة السلبية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة¹، وهذا بناء على دراسة تجريبية أجراها على طول الفترة 1947-1960. خلصت دراسته في نتائجها إلى وجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الولايات المتحدة، فزيادة نمو الناتج المحلي بنسبة 3% يعمل على خفض البطالة بنسبة 1%، أي كلما ارتفع حجم الإنتاج أثناء مرحلة الانتعاش يساهم بدوره في تشغيل يد عاملة جديدة في سوق العمل والعكس صحيح³.

إنّ قانون أوكن كذلك يعبر عن وجود علاقة رياضية خطية بسيطة بين الفجوة في معدلات البطالة عن مستواها الطبيعي والفجوة في الناتج. ويمكن التعبير عن قانون أوكن بالصيغة التالية:⁴

$$\frac{(Y_p - Y)}{Y_p} = \beta (U - U_n)$$

حيث:

Y_p : الناتج المحتمل (ناتج العمالة الكاملة)

Y : الناتج المحلي الحقيقي.

U_n : معدل البطالة الطبيعي، يحدث بسبب عوامل هيكلية مثل المهارات الغير متطابقة، وهي الفرق بين الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على عمل عند معدل الأجر السائد وأولئك الأشخاص الذين لديهم الرغبة والقدرة في الحصول على وظيفة.

U : معدل البطالة الفعلي، يعبر عن عدد العاطلين عن العمل من إجمالي القوة العاملة.

¹ Abdesslem Guider, Ridha Noura, Faouzi Sboui, La relation croissance-chômage en Tunisie : validation de la spécification non linéaire de la loi d'Okun, Région et Développement, n° 47-2018, PP28-29.

³ Gaëtan Stephan, La déformation de la loi d'Okun au cours du cycle économique, THÈSE / UNIVERSITÉ DE RENNES 1 sous le sceau de l'Université Européenne de Bretagne, Centre de Recherche en Economie et Management Faculté des Sciences Economiques, 2014, P46.

⁴ زكرياء جرفي، المرجع السابق، ص18.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسوق العمل

β: يمثل معامل أوكن يقيس معدل انخفاض البطالة عندما يتجاوز الإنتاج مستوى معين.
ففي حالة استقرار فجوة أوكن (الفرق بين الناتج الحقيقي الممكن والناتج الفعلي) تتطوي عدة خصائص من بينها ما يلي¹:

- من أجل تخفيض معدل البطالة لابد من تخفيض فجوة أوكن من خلال زيادة معدل النمو الفعلي عند حد معين من الناتج الحقيقي الممكن.
- تسمح هذه العلاقة بتقدير معدل النمو المناسب لتخفيض معدل البطالة عند مستوى معين أو تقدير البطالة نتيجة انخفاض معدل النمو الفعلي.

خلاصة الفصل:

- من خلال ما سبق التطرق إليه تم التوصل إلى جملة من النتائج التالية:
- هناك تنوع واضح للمفاهيم التي تعبر عن مختلف مؤشرات سوق العمل.
 - ينطوي سوق العمل على عدة خصائص تميزه عن بقية الأسواق الأخرى.
 - يصبح سوق العمل أكثر اضطرابا وتقلبا نتيجة علاقته بعوامل غير اقتصادية تؤثر على جانبي العرض والطلب على القوة العاملة في السوق.
 - نتيجة للاختلالات في سوق العمل، جاءت الكثير من النظريات من أجل تحليل وتفسير سوق العمل، حيث افترض الكلاسيك أن سوق العمل في وضعية التوازن الكامل وأنه لا وجود للبطالة الاجبارية.
 - قدمت النظرية التي جاء بها جون ماينارد كينز والتي تعترف بوجود بطالة اجبارية تحدث نتيجة ضعف الطلب الكلي الفعال.
 - بالنسبة للنظريات الحديثة كان لها أثر عميق في تحليل واقع سوق العمل، وعموما فإن الاقتصاديين قاموا بتقديم تفسيرات واستراتيجيات للعودة الى توازن سوق العمل في حالات اقتصادية مختلفة.

¹ محمد لموتي، أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015-2016، ص43.

الفصل الثالث:

أزمة الديون السيادية
ومعدلات نمو العمالة في
بلدان PIIGS خلال
الفترة (1995-2020)

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

تمهيد :

ساد الاعتقاد بأن الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو أنها ستختفي بمرور الوقت إلا أن الواقع قد خالف تماما هذه التوقعات، فقد انقسم الاتحاد إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع مجموعة الدول الشمالية وتتضمن: النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا ومجموعة الدول الجنوبية بما فيها: اليونان، أيرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، والتي يشار إليها اختصارا بدول الـ«PIIGS».

لم يتعافى الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حتى انفجرت أزمة الديون السيادية انطلقت شرارتها الأولى من اليونان نتيجة الاختلال في ميزانية الدولة بحيث لم يكن هناك إفلاس للمؤسسات الاقتصادية والمالية فقط بل ان الدولة عانت من الإفلاس وتفاقت حدة الأزمة سنة 2010 وسرعان ما انتقلت عدوى تلك الأزمة الى بعض الدول الهشة والضعيفة التابعة لمنطقة اليورو وهي: إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، أيرلندا، الأمر الذي هدد انهيار أكبر كتكتل اقتصادي عالمي نتيجة عبء هذه الدول التي تعد الحلقة الأضعف في المنطقة لاتصاف اقتصاداتها بالاختلال وعدم الاتزان، رغم الحلول والمقترحات من طرف قادة الاتحاد الأوروبي بوجه الخصوص من أجل محاصرة هذه الأزمة وعدم السماح بالتوسع.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى موضوع الديون السيادية ومعدلات العمالة في بلدان العينة من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في دول PIIGS
- المبحث الثاني: اتجاهات أزمة الديون السيادية والعمالة في دول PIIGS
- المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر أزمة الديون السيادية على معدلات نمو العمالة في دول PIIGS خلال الفترة (1995 - 2020)

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

المبحث الأول: الجذور التاريخية للديون السيادية في دول PIIGS

في السنوات الأخيرة ازداد التباعد بين دول منطقة اليورو بدلا من التقارب، توسعت الهوة الاقتصادية بين دول المنطقة، حيث شهدت تدفقات رؤوس الأموال حركة واسعة بين المؤسسات المالية من البلدان المتقدمة الى بلدان الجنوب، مما أدى إلى ارتفاع التضخم والأجور في الدول ذات العملات الأضعف نتيجة دعم الطلب المحلي في هذه الدول الضعيفة، لذا ترتب على انخفاض الفوائد على القروض تسهيل عمليات الاقتراض بشروط أفضل، مؤديا إلى نمو في التوسع الائتماني وذلك منذ سنة 1999 لغاية 2008، فمثلا تدهور العجز في الميزان التجاري في هذه الدول التي عرفت نمو مفرط في التحويلات الائتمانية وفي زيادة الاستهلاك، إذ ارتفعت في اليونان من 3% سنة 1998 إلى 15% سنة 2008، وبذلك وجدت هذه الدول الهشة نفسها أمام مصدر واحد للجوء اليه من أجل بيع سندات ككشكل من أشكال الاقتراض وهذا في ظل سياسة مالية ونقدية غير منسقة في منطقة اليورو.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في اليونان

بدأت الأزمة في نهاية سنة 2009 وبداية سنة 2010، عندما تراكم الدين الحكومي في ثلاث دول من منطقة اليورو هي اليونان وإيرلندا والبرتغال والتي ما لبثت حتى إمتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى حيث أصبحت خطرا بوصولها إلى إيطاليا واسبانيا، واللذان يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب في اقتصاد منطقة اليورو.

أولا: تاريخ اليونان الاتحادي وطبيعة اقتصادها

وفي هذا الصدد سنقوم بعرض دراسة حول الخلفية التاريخية والاقتصادية لليونان في ظل التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي.

أ. إنضمام اليونان للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي

بقيت اليونان في فترة انتقالية ما بين (1975-1980) لتجنب الصدمات جراء انضمامها، ففي 01 جانفي 1981 انضمت اليونان رسميا للجماعة الأوروبية، وشملت المجموعة الأوروبية عشر دول وأصبحت اليونان لها ممثل مشارك في مجلس الوزراء الأوروبي وعضوا في المفوضية الأوروبية، كما حازت على نواب يونانيون منتخبون في البرلمان الأوروبي، وأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية¹. استفادت اليونان من الآليات الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي تمثلت في إعانات تمنح للدول العضو الأمر الذي أتاح لليونان تغطية عجز ميزانيتها، ومضاعفة الدخل السنوي للفرد الواحد بـ 8 مرات، بلغ سنة 1981 قيمة 4000 دولار ليصبح

¹ Jean –Pierre Faugère, « Economie Européenne », presse de Science, Paris, 1999, PP52-53.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

32000 دولار سمح لليونان بالمشاركة ضمن الدول المتقدمة في التصنيف العالي وفق برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والذي صنفها في المرتبة الـ25 على 177 دولة، لكن بعد انضمام عشر دول جديدة للاتحاد الأوروبي سنة 2004، ظهرت تقلبات اقتصادية في اليونان حيث أن هذه الدول معدل الدخل السنوي للفرد الواحد لا يتجاوز 25000 دولار أي أقل بكثير من الدخل السنوي في اليونان، إذ تحولت من بلد مستفيد من الإعانات الممنوحة لها لبلد مساهم فيها، وهذا التحول تزامن مع انتهاء الألعاب الأولمبية بأثينا والذي تداينت فيه اليونان كثيرا لتحضيرها دون أن ننسى الانعكاس السلبي لانتهاء هذه الألعاب على السياحة في هذا البلد¹.

تمكنت الحكومة اليونانية من الانضمام كعضو في الاتحاد النقدي الأوروبي بتاريخ 1 جانفي سنة 2001 كونها خطوة جاءت ضمن تحقيق المزيد من التقارب الاقتصادي والاجتماعي وفقا لمعايير نصت عليها معاهدة ماستريخت، لكن اليونان لم تلتزم بتلك المعايير نتيجة تزايد حجم الانفاق العام وتراكم حجم الديون، هذا الانضمام جاء نتيجة الاحصائيات والأرقام البيانية المضللة التي أخفتها اليونان حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي².

أ. طبيعة الاقتصاد اليوناني:

يعتمد الاقتصاد اليوناني بشكل كبير على قطاع الخدمات الذي يساهم بنسبة 68.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 كما تشكل تجارة التجزئة والسياحة والنقل والتخزين والاتصالات الحصة الأكبر، إذ تشكل نسبة الخدمات كثيفة المعرفة 6.8% من مجموع القيمة المضافة في الاقتصاد. كما بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 3.6% وهو أعلى معدل بين دول الاتحاد الأوروبي حيث تستخدم حوالي 12% من مجموع القوى العاملة كما لعب قطاع البناء دورا حاسما في التنمية الذي تقلص إلى حد كبير خلال أزمة الديون السيادية التي شهدتها اليونان³.

واجه الاقتصاد اليوناني أزمة عجز مزدوجة (تراكم الدين العام والفساد الإداري) منذ بداية الأزمة المالية العالمية أظهر الاقتصاد اليوناني معدل نمو مرتفعا بعد انضمامها لمنطقة اليورو وكان هناك انعكاسات وخيمة لهذا النمو المفرط على عدة متغيرات اقتصادية كلية منها العجز المرتفع في

¹ لشكندالي رضا، الاضداد التوسعي بين تناهيات الازمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 19، 01 سبتمبر 2010 ص19.

² Yannis Valinikis, Greece's European Policy Making, Hellenic Observatory European Institute, GreeceSE Paper No.63, October 2012, PP13-14 .

³ Esther KRAMER, ECONOMIC, SOCIAL AND TERRITORIAL SITUATION OF Berlin, Germany, European Parliament, Brussels, May 2013, P34

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

الحساب الجاري والذي يتم تمويله قبل الأزمة على الإعانات الدولية ولا سيما إصدار السندات وأذون الخزانة التي عمقت من تراكم تلك الديون، الأمر الذي دفع باليونان لزيادة الاقتراض الخارجي وتراكم حجم الديون أظهر اليونان كحلقة ضعيفة في منطقة اليورو خاصة في سياق الأزمة المالية العالمية تطلب إعادة تقييم المخاطر الائتمانية لها والتي كانت نقطة بداية لانفجار أزمة الديون السيادية اليونانية¹.

ثانيا: أسباب انفجار أزمة الديون السيادية في اليونان:

حيث يشير خبراء الاقتصاد إلى مجموعة من العوامل المتجذرة في الاقتصاد اليوناني أدت إلى انفجار هذه الأزمة منها²:

- الإسراف المالي والفساد الإداري.
- نظام ضريبي عقيم وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
- توجيه الديون الخارجية إلى الاستيراد الموجه نحو الاستهلاك بدل توجيهها نحو مشاريع إنتاجية ذات قيمة مضافة.
- التوسع الكبير في الانفاق العام وارتفاع معدلات الاستهلاك بصورة عشوائية.
- ضعف تنافسية المنتجات اليونانية مقابل ضعف النظام المصرفي والبنكي.
- الخيارات السياسية الخاطئة مقابل المشاكل التنظيمية والسياسية في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو.

فالمشكلة التي تعاني منها اليونان أساسا داخل اقتصادها أي تاريخيا كان هناك ضعف الدولة في تسيير مواردها، بالإضافة إلى قدرة مواطنيها بممارسة التهرب الضريبي بشكل واسع ناهيك عن الثغرات الكثيرة في الانفاق الحكومي العام³، وفي ذات السياق تم مناقشة المسائل الإحصائية عدة مرات وأكثر من أي دولة أخرى بين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والسلطات الإحصائية اليونانية، حيث كانت هناك تحفظات بشأن نوعية الديون اليونانية وأرقام العجز، الأمر الذي أدى إلى إعادة تصنيف سندات الأسهم القابلة للتحويلات وسندات الديون الحكومية⁴.

¹ George Economakis, Valeriu Frunzaru, Ioannis Zisimopoulos, The economic crisis and industrial relations: Greece and Romania in comparison, Journal of Economics and Business, Vol. XIX - 2016, No 1, PP55-56 .

² Serdar Ozturk , Ali Sozdemir , Effects of Global Financial Crisis on Greece Economy, Procedia Economics and Finance 23 (2015), P569.

³ أيمن عبد خضر، خالد عبد الحميد عبد المجيد، أزمة اليونان (أزمة اليورو) والدروس المستفادة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73 (2013)، ص 314.

⁴ Bitzenis Aristidis, Makedos Ioannis, The absorption of a shadow economy in the Greek GDP, Procedia Economics and Finance 9 (2014), P34.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

ومن سماته يمكن حصرها فيما يلي¹:

- الارتكاز على التصدير بشكل قوي خصوصا في القطاعات النسيجية والسياحية والسكر في الأسواق المالية.
- انخفاض الكفاءة الإنتاجية لغالبية المؤسسات الأمر الذي يجعلها معرضة للتقلبات الخارجية واختلال في الطلب.
- ارتفاع حجم ديون المؤسسات ومنه تعرضها إلى عدم القدرة على التسديد التزاماتها.
- ضعف التخطيط الاستراتيجي للشركات طويل المدى مما جعل الاقتصاد اليوناني يعاني من صعوبة في ديناميكية الاقتصاد العالمي.
- تنوع المهارات وزيادة نشاط الخدمات ذات القيمة المضافة.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في أيرلندا

أولاً: طبيعة الاقتصاد الأيرلندي:

شهد الاقتصاد الأيرلندي تحولات اقتصادية من اقتصاد زراعي فبعد حصول أيرلندا على الاستقلال من بريطانيا طبقت أيرلندا في الخمسينيات جملة من الإصلاحات الهيكلية ركزت على الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتدريب وشجعت الاستثمار الأجنبي لتشهد توسع في قطاع التصنيع للتحول بعدها إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخدمي والإسكان والوساطة المالية والعقارات في فترة أواخر التسعينيات إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين²، ولقد تأثرت أيرلندا بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 أدى إلى تراجع الطلب المحلي بنسبة 16%، وتراجع حجم الاستثمارات بنسبة 40% وانخفضت أسعار العقارات بنسبة 40% بحلول سنة 2010 طبقا لتقارير اللجنة الأوروبية فالقطاع المالي أكثر تأثرا انخفضت الأسهم المالية إلى أكثر من 70%، وقد خسرت البنوك حوالي 35 مليار يورو ما يعادل 20% من الناتج المحلي الإجمالي³.

¹ صالح رحيمة بوصد بيع، مروي رحمان، الأزمة اليونانية بين الانتشار الأوروبي، الملتقى الدولي حول واقع التكتلات التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، المركز الجامعي الولي، 26-27 فيفري 2012، ص 2-3.

² Faster Capital، أيرلندا الهزة الاقتصادية الأيرلندية: ترك PIIGS خلفه، متاح على موقع الأنترنت :

<https://fastercapital.com/arabpreneur/> بتاريخ 2024/03/26

³ خالد أحيمية، لخضر مرغاد، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وأثارها على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثامن، 2017، ص 242.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

كانت أيرلندا واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في الاتحاد الأوروبي حيث دفع النمو السريع للصادرات والإنتاج والتوظيف إلى وصفها "نمر أوروبا الاقتصادي"¹ 'Celtic Tiger' تحول خلالها هيكل الاقتصاد من اقتصاد قائم على الزراعة والصيد إلى اقتصاد قائم على الصناعة والخدمات، حيث تعتبر ثالث أصغر اقتصاديات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي قبل أيسلندا ولوكسمبورغ²، ليسجل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لها نحو 6% خلال الفترة (1996-2006) انتهجت خلالها الحكومة الأيرلندية التوجه نحو إلغاء القيود و سياسات الانفتاح التجاري نحو العالم الخارجي شجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت ملاذ ضريبي للشركات الأمريكية والأجنبية على حد سواء، إذ بلغ معدل الضريبة للشركات نسبة 10% في الثمانينات ليرتفع إلى 12.5% في سنة 2003، لكن بعد سنة 2000 شهدت انخفاض في معدلات نمو الصادرات نتيجة الإفراط من في منح الائتمان والقروض خاصة قطاع العقارات ارتفعت أسعار العقارات ثلاث أضعاف بين 1994 و 2006 لتبلغ ذروتها في سنة 2007 حاول المستثمرون الخروج من السوق للتخلص من الأصول مما ساهم في انهيار أسعار البنوك الأيرلندية في سنة 2008 وجهت كل من إسبانيا وأيرلندا الكثير من قروضها للاستثمار في قطاع العقارات ومثالا على ذلك في سنة 2006 قيام صحيفة Irish Times بشراء موقع الويب العقاري MyHome.ie بقيمة 50 مليون أورو إلى جانب موقع الويب Newaddress.ie الذي يهدف إلى تسهيل الأمر لأصحاب المنازل مما ساهم في خلق فقاعات سكنية كبيرة تراوحت الزيادة بين 115% و 160% بين عامي 1997 و 2007 على الرغم من أن حجم الاقتصاد الإسباني يبلغ سبعة أضعاف ما هو عليه في أيرلندا⁴.

ثانيا: أسباب انفجار الأزمة في أيرلندا

¹ Rory O'Donnell, IRELAND'S ECONOMIC TRANSFORMATION Industrial Policy, European Integration and Social Partnership, Working Paper No.2, December 1998, Center for west European studies, PP03-04.

² Antoin E.Murphy, The Celtic Tiger-An Analysis of Ireland's Economic Growth Performance, EU WORKING PAPERS, European University Institute, Italy, No 16 /2000, P16.

³ عبد المجيد مرغيت، الاتحاد النقدي الأوروبي : أصوله- أدائه- ومشكلاته، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، لجزائر، يومي 08/07 ملي 2013، ص 06.

⁴ Julien Mercille, The political Economy and Media Coverage of the European Economic Crisis the case of Ireland, series Routledge Frontiers of Political Economy, Routledge, 2014, PP16-30.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

من بين أهم العوامل التي أدت بلوغ الأزمة ذروتها بعدما تلقت خطة إنقاذ في سنة 2010 من طرف الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ما يلي¹:

- عدم تنظيم المصرفيين لعمليات الإقراض.
 - عمليات المضاربة خاصة على العقارات.
 - غياب الرقابة وضعف الإجراءات التنظيمية.
 - انفجار فقاعة عقارية مصرفية مقابل عجز مالي لإنقاذ المصارف والبنوك.
 - قاعدة ضريبية ضيقة وتراجع معدلات التحصيل الضريبي.
 - ضعف الإنتاج والاستثمار مقابل تراجع التنافسية وانحيار الطلب المحلي.
 - بروز ملامح لحدوث أزمة اجتماعية نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة لنظام الرعاية الاجتماعية (الإسكان، سوق العمل، المعاشات التقاعدية...).
- ففي سنة 2013 ارتفعت السندات الدولية في البنوك والمصارف الإيرلندية خلال الفترة (2007-2003) من 15 مليار دولار إلى 100 مليار دولار مقابل التوسع في منح قروض المرتبطة بالرهن العقاري ففي بداية سنة 2008 شهد قطاع البناء انهيار غير مسبوق، انتشر الذعر المصرفي والهلع في أوساط المستثمرين الدوليين بشأن إمكانية تعرض البنوك الإيرلندية للقروض الاستثمارية العقارية، لم تستطع البنوك جمع الأموال في أسواق السندات، فبعد انهيار بنك ليمان براذرز طالب المصرفيين الإيرلنديين المساعدة من الحكومة².
- واجه الاقتصاد الإيرلندي أعنف حالات الركود ففي غضون ثلاث سنوات فقط هبط الناتج الحقيقي بنسبة 8 % وهبط معدل العمالة بنسبة 15 % منذ سنة 2008 ومن أبرز ملامح بروز أزمة الديون السيادية الإيرلندية ما يلي³:
- انهيار أسعار المساكن إلى النصف.

¹ OWEN PARKER, DIMITRIS TSAROUHAS , CRISIS IN THE EUROZONE PERIPHERY The Political Economies of Greece, Spain, Ireland and Portugal, Building a Sustainable Political Economy: SPERI Research & Policy, Palgrave Macmillan, 2018, PP 32-33.

² Karl Whelan, Ireland's sovereign debt crisis, UCD Centre for Economic Research Working Paper Series No.WP11/09, University College Dublin, May 2011, pp 8-9

³ صندوق النقد الدولي (كريستين لاغارد)، أيرلندا والاتحاد الأوروبي - عزيمة مشتركة وصير واحد، دبلن، 8 مارس مارس 2013، ص02.

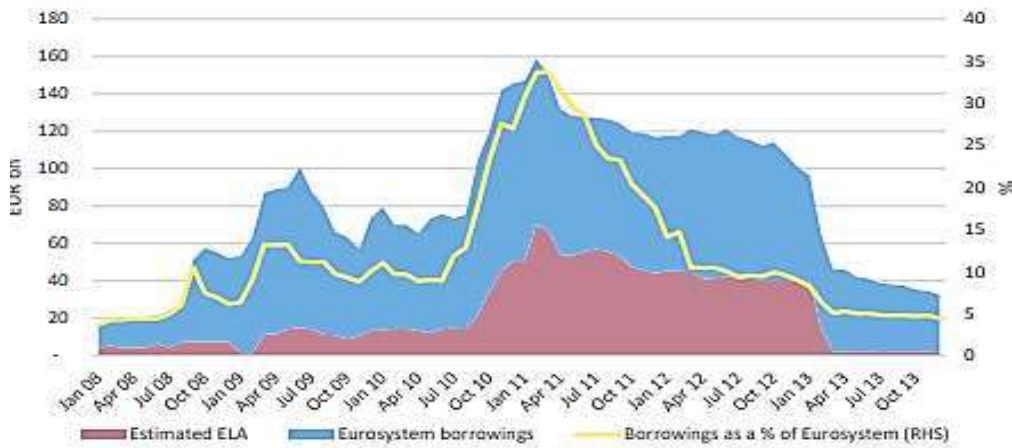
الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العملة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

- انهيار النظام المصرفي.
- ارتفاع عبء الضرائب بلغ 40% من الناتج وتراجع الإيرادات.
- ارتفاع الدين الحكومي بدرجة كبيرة بلغت 100% من إجمالي الناتج لمدة لم تتجاوز خمس سنوات.

وبالتالي فإن انفجار الأزمة الإيرلندية كانت كأزمة ديون خاصة في السوق العقاري الذي شهد توسع لغاية سنة 2007 ، حيث كانت بداية الأزمة بهذا القطاع لتنتقل بعدها نحو قطاع البنوك والمصارف، حيث أصبح بنك أنجلو إيرميش يواجه مخاطر عدم القدرة على السداد وعندها قررت الحكومة تأمينه كما قامت بتخفيض ديون البنوك وتحويلها إلى ديون حكومية¹. يوضح الشكل التالي عمليات ضخ السيولة من طرف البنك المركزي الأوروبي والإيرلندي للفترة 2008-2013.

الشكل رقم(13) : عمليات ضخ السيولة من طرف البنك المركزي الأوروبي والإيرلندي



SOURCE: Patrizia Baudino, Diarmuid Murphy and Jean-Philippe Svoronos , The banking crisis in Ireland, FSI Crisis Management Series No 2, Financial Stability Institute , 2020, P30.

ويوضح هذا الشكل عمليات التوسع الائتماني المقدمة من طرف البنك المركزي الأوروبي والإيرلندي ومساهمته في ظل تزايد شكوك المستثمرين بشأن ملاءة المصارف المحلية مما أدى إلى فقدان الثقة في تدفقات السيولة، وكانت نقطة البداية لتلقي المساعدات في نهاية شهر سبتمبر 2008 وبذلك تضاعف اعتماد البنوك الإيرلندية على عمليات البنك المركزي الأوروبي إلى 43 مليار يورو، وبحلول سنة 2009 سجلت نسبة القروض المتعثرة للبنوك (NPL) 32% أي حوالي 85 مليار يورو، كما بلغ معدل التخلف عن السداد لقروض المؤسسات صغيرة الحجم 26%، بينما

¹ Zied Akrouf, Crise de la dette souveraine en Europe, revue assurance et gestion de risque, vol 80 , France, Avril 2012, p163.

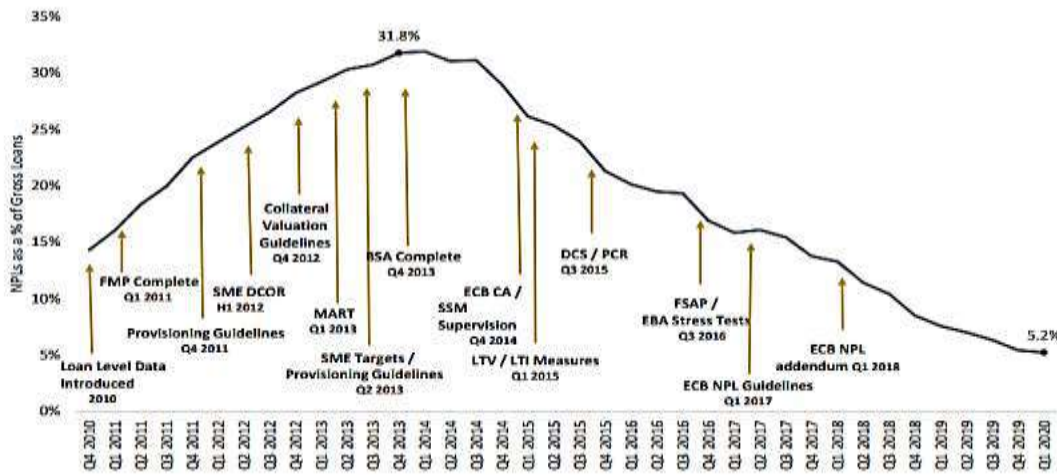
الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

وصلت نسبة الرهون العقارية السكنية إلى 12.9% ، وقد تم اللجوء لضخ السيولة وفق شروط الإصلاحات الهيكلية التي طالب بها البنك المركزي الأوروبي إيرلندا باتخاذها.

ويوضح الشكل الآتي نسبة القروض المتعثرة لدى بنوك التجزئة في إيرلندا خلال الفترة (2010-2020) ، ويتضح من خلال الشكل بداية ظهور بوادر أزمة الديون السيادية في إيرلندا في بداية هذه الفترة وذلك راجع إلى عمليات التوسع الائتماني الذي قامت به، مما نتج عنه تراكم حجم القروض المتعثرة لدى بنوك التجزئة لتسجل بداية انخفاضها في بداية سنة 2014 نتيجة حزم الإنقاذ والمساعدات المالية التي تحصلت عليها إيرلندا لمواجهة تداعيات الأزمة.

الشكل رقم(14): نسبة القروض المتعثرة لدى بنوك التجزئة في إيرلندا



Source: Central Bank of Ireland regulatory returns

المطلب الثالث: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في اسبانيا

أولاً: طبيعة الاقتصاد الاسباني:

يعد الاقتصاد الاسباني خامس أكبر اقتصاد في أوروبا بعد ألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا والرابع في منطقة اليورو. حيث تميزت اسبانيا في الستينات بالانفتاح الاقتصادي وفق تحرير تدريجي خلال فترة الثمانينات حققت معدلات نمو اقتصادي إيجابية و تدفقات كبيرة لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من 1986-1998، إذ بلغ النمو الاقتصادي 3.1% وبالتالي انتقلت اسبانيا نحو اقتصاد السوق. استطاعت إسبانيا استيفاء المعايير الاقتصادية للانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي لتعلن انضمامها سنة 1999¹، ولقد شهدت عائدات السندات الحكومية

¹ William Chislett , The Internationalization of the Spanish Economy, Published by the Real Instituto Elcano, Madrid and Buendía, July 2002, PP60-64 .

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

الاسبانية لأجل عشر سنوات انخفاض من 500 نقطة أساس سنة 1995 إلى حوالي 25 نقطة أساس في سنة 1999 ، كما سجلت بقيت البلدان الأضعف في منطقة اليورو (اليونان، البرتغال، إيرلندا، إيطاليا) انخفاض في عائدات السندات خلال تلك الفترة، اضطر الاتحاد النقدي الأوروبي منح تصنيف ائتماني مشترك مما أدى إلى تراجع معدلات إعادة التمويل¹.

تحتل اسبانيا المرتبة 51 عالميا من ناحية الحجم والمرتبة 30 من حيث عدد السكان كما تحتل المركز الثامن في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ساهمت بناتج محلي اجمالي بلغ 7% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، سجلت اسبانيا أعلى تصنيف للديون السيادية على الإطلاق في ديسمبر 2001 قامت وكالة موديز الوكالة الدولية للتصنيف الائتماني برفع تصنيف السندات الاسبانية المقومة باليورو والعملات الأجنبية من Aa2 إلى Aaa وهذا ما يشير على قدرة اسبانيا على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة خلال الفترة 2000 و 2002 (إيجابية)، والحفاظ على القدرة التنافسية (قدرة البلد على خلق قسمة مضافة) حققت نجاحا في إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية حيث انضمت إلى الاتحاد الأوروبي بملاءة مالية إيجابية².

ثانيا: اندلاع الأزمة في اسبانيا

وتجدر الإشارة أن اسبانيا من بين الاقتصاديات المتقدمة في منطقة اليورو سجلت خلالها في فترة قصيرة فائض في الميزانية العامة 1.9% من الناتج في سنة 2007 إلى عجز الميزانية بـ 11.1% من الناتج في سنة 2009 فخلال عامين فقط تغير الوضع نتيجة انفجار الفقاعة العقارية بسبب انخفاض معدلات الفائدة وتراجع العوائد المالية الأمر الذي خلف ركود اقتصادي إلى جانب فقاعة الإسكان، وسرعان ما أعلنت عن تدابير تقشفية سنة 2010 " إعلان الاتحاد الأوروبي صندوق الطوارئ لمنطقة اليورو" لمواجهة العجز المالي وارتفاع معدلات البطالة في سنة 2009 إلى 18.7 % والتي تزامنت مع أزمة الرهون العقارية³، مقابل ارتفاع تكاليف العمالة الاسبانية بأكثر من 30% خلال الفترة 2000-2008، حيث بلغت حجم الاستثمارات سنة 2007 في قطاع البناء 15.7% من الناتج ، مقارنة مع الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا نسبة

¹ Mario Gruppe , Carsten Lange, Spain and the European sovereign debt crisis, European Journal of Political Economy, 2014(34), PS4.

² William Chislett , opcit P19-20.

³ المتداول العربي، الأزمات الاقتصادية التي واجهت إسبانيا وخطرها على منطقة اليورو، 03/12/2015 ، تاريخ الاطلاع 2023/03/10 على الموقع: <https://www.arabictrader.com/ar/news/economy/46375/>

⁴ Alvaro Cencini, The sovereign debt crisis: The case of Spain, Cuadernos de Economia, 2017(40), P9.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

قدّرت 9%¹. ولقد أجبرت الأزمة المالية وارتفاع أسعار الفائدة في العديد من اقتصاديات الدول الأوروبية إلى ركود حاد من بينها الاقتصاد الإسباني في سنة 2009 انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة منذ سنة 1993 خلال عامي 2008 و2009 بنحو -3.7%، كما خسر سوق الأسهم الإسبانية أكثر من 35% في سنة 2008، لذا تعرض الاقتصاد الإسباني لمشاكل كبيرة². فالعامل الأساسي وراء الأزمة الخانقة التي تعاني منها إسبانيا مردها أن الديون السيادية تعود إلى إلغاء العلاوة على المخاطر في إسبانيا الأمر الذي أدى زيادة تدفقات الاستثمارات نحو إسبانيا دون احتساب المخاطر المترتبة لهذه الاستثمارات، ساهمت في ارتفاع الطلب المحلي والتضخم في الأسعار وارتفاع تكلفة المعاشات وارتفاع الدين العام، ناهيك عن طبيعة السياسة النقدية لمنطقة اليورو والتي لم تتماشى مع طبيعة الظروف الاقتصادية في إسبانيا، ففي مطلع الألفية سجلت أسعار الفائدة معدلات سلبية شجعت على التوسع في منح القروض (الأفراد والشركات) وجهت أغلبها لشراء العقارات، النتيجة فقاعة عقارية ومديونية هائلة على كاهل المقترضين من أفراد ومؤسسات، فارتفعت نسبة المديونية لدى المواطنين من 68% عام 2000 إلى 130% عام 2007 من مجمل دخل الفرد وللمؤسسات ارتفعت نسبة المديونية من 50% عام 2000 إلى 131% في عام 2007³.

المطلب الرابع: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في إيطاليا

أولاً: طبيعة الاقتصاد الإيطالي: شهدت إيطاليا منذ الحرب العالمية الثانية في ظل اقتصاد رأسمالي تحولت من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على الصناعة أهمها (السياحة، الحديد والفولاذ، المنسوجات المواد الكيماوية) ولقد بلغ ناتجها المحلي في تلك الفترة ليساوي الناتج الإجمالي في بريطانيا وفرنسا لتبدأ بتحضير انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في ظل تبني ميزانية حكومية صارمة وفق تدابير واصلاحات هيكلية، وبحلول سنة 1995 انضمت العملة الإيطالية (الليرة) إلى الاتحاد النقدي الأوروبي⁴.

¹ William Chislett, The Way Forward for the Spanish Economy: More Internationalisation, Posted on 15 Jan 2010, REAL INSTITUTO ELCANO, AT 2023/03/11

<https://www.realinstitutoelcano.org/en/work-document/the-way-forward-for-the-spanish-economy-more-internationalisation-wp/>

² Mario Gruppe , Carsten Lange, PS5

³ مازن محمود، الاقتصاد الإسباني يفاجئ ويغرد خارج سرب منطقة اليورو، اتحاد للصارف العربية، تاريخ الاطلاع: 2023/03/12 على <https://uabonline.org/ar/>

⁴ الفصيلة العامة لدولة قطر في ميلانو -الجمهورية الإيطالية، الاقتصاد والاستثمار، متوفر على موقع الانترنت: <https://milan.consulate.qa/> بتاريخ 2024/03/26

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

تعد إيطاليا ثالث أكبر اقتصاد رأسمالي في منطقة اليورو، يتميز ببنية تحتية متطورة و يشكل نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الحصة الأكبر حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، احتلت إيطاليا المرتبة السابعة كأكبر اقتصاد في سنة 2008، وقد كان انضمامها للاتحاد الأوروبي سنة 1957 هذه المكانة جعلت إيطاليا أكثر تهديدا بأزمة اليورو¹.

فخلال منتصف سنة 1990 حافظت العديد من دول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وفرنسا على عائدات السندات لمدة عشر سنوات تراوحت بين 5-8 %، بينما قامت إيطاليا والبرتغال واليونان بدفع تكاليف اقتراض أعلى بكثير تراوحت بين 11-18 %²، تمتلك إيطاليا أكبر رصيد للدين العام في منطقة اليورو باستثناء اليونان، ففي سنة 2007 سجلت أكبر دين عام بنسبة 103.6 % من الناتج وثالث أكبر ديون في العالم، مما ساهم في تراكم الديون السيادية خلال فترات سابقة لكن بالرغم من ذلك استطاعت تحقيق نتائج إيجابية نسبيا في الأزمة لم تكن مضطرة لمساعدة البنوك كما بقي سوق العقارات والبناء مستقرا³.

ثانيا: اندلاع الأزمة في إيطاليا

ولقد أدى تراكم الديون لليونان والبرتغال والمشاكل الداخلية للحكومة الإيطالية إلى زيادة عبء ديونها التي مثلت 119 % من الناتج المحلي و 25 % من ديون منطقة اليورو في سنة 2010 ليزداد الأمر سوء بعد تخفيض تصنيف ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني لإيطاليا في 20 سبتمبر سنة 2011⁴، لذا شهدت إيطاليا ركود اقتصادي على فترتين الأولى خلال 2009-2008، ثم الفترة 2012-2014 تميز بتراجع نمو الناتج بنسبة 9 % تقريبا منذ بداية الأزمة مقابل 1.7 % في منطقة اليورو⁵. كما ارتفعت تكاليف الاقتراض في سنة 2011 وسجلت زيادة في معدل الفائدة بنسبة 5.7 %، مما أدى إلى تضرر سوق السندات السيادية لمدة عشر سنوات في إيطاليا بعدد من الصدمات ليسجل أقل من 200 نقطة أساس في سنة 2011 وبلغ ذروته في سنة 2012 بأكثر من 500 نقطة كما هو مبين في الآتي:

¹ عبد اللطيف دريش، تقارير اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أوت 2012، ص 5-6.

5.

² David M. Henningsen , The Origins of the Italian Sovereign Debt Crisis, Claremont Colleges, CMC Senior Theses, 2012, P4.

³ Zied Akrou, Crise de la dette souveraine en Europe, Insurance and Risk Management, vol. 80(1), University of the Witwatersrand, Johannesburg, April 2012, P 164 .

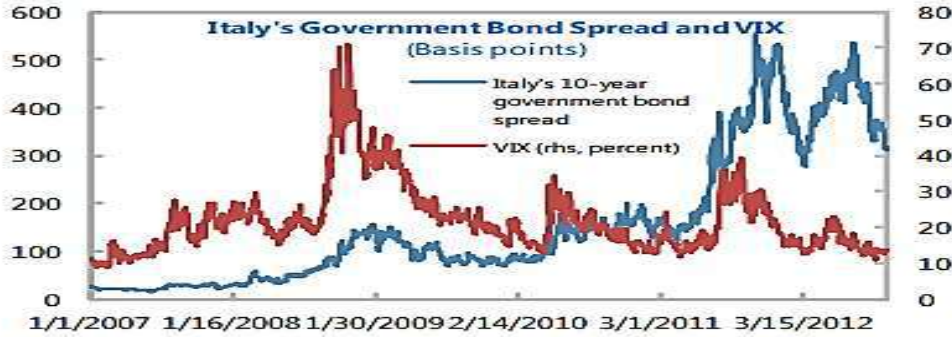
⁴ Mohamed Ali Trabelsi, The Impact of The Sovereign Debt Crisis on The Eurozone Countries, Munich Personal RePEc Archive, No. 76974, 2017, P 2

⁵ Charles Trottman, Italie : le chemin escarpé des réformes, Institut de l'entreprise , Paris, P 5, sur site web : <https://docs.google.com/viewer?url=https%3A%2F%2Fwww.institut>

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

الشكل رقم(15): تطور عائدات السندات الإيطالية لعشر سنوات



Source: Edda Zoli, Italian Sovereign Spreads : Their Determinants and Pass-through to Bank Funding Costs and Lending Conditions, IMF Working Paper, April 2013, P9.

وبالتالي كان لآثار أزمة الديون السيادية في اليونان باعتبارها الحلقة الأضعف في منطقة اليورو ومصدر لانفجار الأزمة انعكاسات أيضا على تكلفة التمويل للمصارف الإيطالية وشروط الإقراض تجاوزت أسعار الصرف في البنوك وعائدات السندات الحكومية الإيطالية مقابل نظيرها في بقية دول الأوروبية فمثلا ارتفع معدل الإقراض بشكل حاد وانخفض معدل نمو الائتمان لمدة 12 شهرا للقطاع الخاص غير المالي من 3.5 % في نوفمبر 2011 الى -0.9 % في ديسمبر 2012، إذ يعبر المؤشر VIX عن رغبة المستثمرين في المخاطرة¹.

ومن مظاهر أزمة الديون السيادية الإيطالية تراجع النمو الاقتصادي للفرد والذي سجل نسبة 103 % قبل الأزمة وتحديدًا سنة 2007 ليتراجع إلى 92 % سنة 2017، كما ارتفعت نسبة الديون السيادية بمقدار 30 نقطة مئوية أي من 100 % سنة 2007 (قبل الأزمة) إلى 130 % سنة 2017، وبالتالي هناك شكوك تدور حول قدرة إيطاليا على مواصلة خدمة ديونها السيادية بالنظر إلى العوائد للسندات الحكومية الإيطالية لمدة عشر سنوات².

حيث يوضح الجدول الآتي التصنيف الائتماني للسندات السيادية الإيطالية من طرف وكالات التصنيف الائتماني لتقييم الجدارة الائتمانية وهي: ستاندرد آند بوورز، موديز، فيتش، DBRS، وذلك الفترة ما بين (2011-2020) .

¹ Edda Zoli, Italian Sovereign Spreads: Their Determinants and Pass-through to Bank Funding Costs and Lending Conditions, IMF Working Paper, April 2013, PP5-8.

² Oliver Holtemöller, Tobias Knedlik and Axel Lindner, On the Risk of a Sovereign Debt Crisis in Italy, Intereconomics, 2018, P316 .

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

جدول رقم(02): التصنيف الائتماني للسندات السيادية الإيطالية

تاريخ التصنيف الائتماني		ستاندرد آند بوررز		موديز		فيتش	DBRS
3 فيفري 2011		A	A+	Aaa2	A	/	/
13 جانفي 2012		BBB+		A3	Baa2	A-	A (High)
6 مارس 2013		BBB		/		BBB+	A (Low)
14 فيفري 2014		BBB -		Baa2		BBB+	/
5 أوت 2016				Baa2		BBB+	A (Low)
13 جانفي 2017		BBB		/		BBB	BBB (High)
25 ماي 2018		BBB		Baa2	Baa3	BBB	/
29 أبريل 2020		BBB		/		BBB	BBB (High)

Source: <http://www.worldgovernmentbonds.com/credit-rating/italy/>

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أنّ وكالة "فيتش" أبقت على الجدارة الائتمانية لإيطاليا عند تصنيف « BBB » وهذا راجع إلى عدم وضوح سياسة الموازنة العامة لتبقى مهددة لتخفيض ائتماني آخر في ظل النظرة المستقبلية التشاؤمية للقدرة الائتمانية في إيطاليا ، وهذا ما يشير إلى العديد من نقاط الضعف في الهيكل الاقتصادي الإيطالي من بينها عجز الموازنة العامة وارتفاع حجم الديون ضف إلى ذلك المخاطر السياسية والمصرفية¹، والشكل الآتي يوضح تطور نسب عائدات السندات الحكومية الإيطالية:

الشكل رقم(16): تطور نسب عائدات السندات الحكومية الإيطالية



Source: <https://tradingeconomics.com/italy/government-bond-yield#>.

¹ صحيفة لشرق الأوسط، "فيتش" تبقي على التصنيف الائتماني لإيطاليا، متوفر على موقع الأنترنيت:

بناريخ 2024/03/26 <https://aawsat.com/home/article/1605001>

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أنّ عائدات السندات الحكومية سجلت أعلى نسبة لها سنة 2011 حيث بلغت في شهر نوفمبر 2011 نسبة 7.07% لتواصل انخفاضها تدريجياً نسبة 1.2% سنة 2015 و 0.8% سنة 2019 و 0.5% سنة 2020، ليعاود الارتفاع إلى أعلى نسبة منذ أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى 4.1% سنة 2023.

المطلب الخامس: الجذور التاريخية لأزمة الديون السيادية في البرتغال

أولاً: طبيعة الاقتصاد البرتغالي:

عرف الاقتصاد البرتغالي العديد من التغييرات على مدى العقود القليلة الماضية، حيث تحول تدريجياً من اقتصاد مغلق قائم على الزراعة والصناعة إلى إزالة القيود والتوجه نحو اقتصاد السوق مع الثورة السياسية التي مرّ بها سنة 1974. وقد إنضمت البرتغال خلال التسعينات إلى الاتحاد النقدي الأوروبي شهر جانفي 1999 مقابل تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة منها. يعتمد الاقتصاد البرتغالي بالدرجة الأولى على القطاع الخدماتي حيث ساهم هذا الأخير بنسبة 75.3% من القيمة المضافة بمعدل عمالة وصلت إلى 70.1% في سنة 2018، ثم قطاع الصناعة التحويلية (قطاع السيارات، الإلكترونيات، الطاقة، المستحضرات الصيدلانية) لتسجل البرتغال نمواً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1995 و 2020 قدر بـ 13.5% إلى 18.1% وأقل نمواً بـ 16.5% من المتوسط في الاتحاد الأوروبي لنفس الفترة، ينظر لهذا القطاع الواعد أداة تساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، وهو ما جعل المفوضية الأوروبية توافق على خطة الانتعاش والمرونة للتخطيط حتى عام 2026 التي وضعتها البرتغال لتشجيع التصنيع المحلي من خلال الاستثمار في الهيدروجين النظيف وإزالة الكربون¹. يرتكز الاقتصاد البرتغالي على قطاع الخدمات بدرجة أولى فمنذ بداية سنة 2000 إلى غاية 2007 ظهرت بوادر أزمة الديون السيادية وترجمت في بداية الأمر بضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة².

وتجدر الإشارة إلى أن اقتصاد البرتغال يعد من بين أضعف اقتصاديات دول منطقة اليورو فأزمتها ترجع لعقود من الزمن، فخلال الفترة 1995-2001 شهدت البرتغال طفرة اقتصادية تحسباً للدخول كعضو في منطقة اليورو وبدأت أسعار الفائدة تنخفض تدريجياً إلى أن اقتربت من

¹ Ministry of Foreign Affairs, Permanent mission of Portugal to the United Nations, available at <https://onu.missaoportugal.mne.gov.pt/en/about-portugal/economy-in-2024/03/27>

² خالد رواق، مفتاح صالح، أثر أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة على أسعار صرف العملات الارتكازية دراسة حالة العملة الأوروبية الموحدة اليورو للفترة 2009-2016، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 11(01)، 2021، ص232.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

الصفراء، وأسفر الائتمان الميسر لارتفاع مستويات الانفاق الاستثماري والعائلي في ظل التوسع المالي ساهم في نمو اقتصادي قوي وانخفاض البطالة، لكن أغلب الانفاق الحكومي نحو قطاعات غير تنافسية مثل (الرعاية الصحية، الاتصالات والكهرباء)، مع مرور الوقت تجاوزت الأجر الاسمية نمو إنتاجية العمل وضعفت القدرة التنافسية، مقابل عجز مستمر في الحساب الجاري نتيجة زيادة حدة المنافسة من دول أوروبا الشرقية والوسطى خاصة في صناعة المنتجين الرئيسيين وهما الأحذية والمنسوجات¹، لكن ابتداء من الفترة 2002-2007 الاقتصاد توقف نمو الناتج بمتوسط 1.1 %، مع ارتفاع في معدل البطالة من 5.5% إلى 8.7% في المقابل تفاقم العجز في الحساب الجاري وارتفعت نسبة الدين العام من الناتج إلى 68.4 % في سنة 2007. في سنة 2010 أعلنت الحكومة البرتغالية عن برنامج لضبط الموازنة والذي يستهدف ترشيد الانفاق الحكومي و خفض العجز المالي، بلغ عائد السندات السيادية البرتغالية لأجل 10 سنوات 6.285 % ففي ظل حالة عدم الاستقرار السياسي في الفترة ما بين سنة 2009 و 2010 انخفض التصنيف الائتماني للديون السيادية إلى درجة أصبحت غير آمنة (غير استثمارية) بلغ العائد عليها 8.76 % وفي النهاية طلبت البرتغال المساعدات المالية في 7 أبريل 2011 بقيمة 52 مليار يورو بقيمة 26 بليون يورو من صندوق النقد الدولي وفق شروط أهمها خفض عجز الموازنة العامة إلى 3 % بحلول سنة 2013 وتقليص نسبة الدين².

ثانياً: انفجار الأزمة في البرتغال

فالمشكل الرئيسي الذي كان يعاني منها الاقتصاد البرتغالي ليست بسبب فقاعة العقارات أو النظام المالي بل تكمن في مشاكل هيكلية فمثلاً النمو الاقتصادي في الفترة 2007-2011 لم يتعدى 1% ضف إلى ذلك ضعف المنافسة للسلع والخدمات على المستوى الدولي³، كما سجلت عجز الموازنة والدين الحكومي مستويات قياسية خلال نفس الفترة فلقد احتلت المرتبة الأولى قبل اليونان من حيث أعلى عجز في الحساب التجاري من الناتج سنة 2010، فنتيجة معاناة اقتصادها

¹ Shaan Gurnani, The Financial Crisis in Portugal: Austerity in Perspective, 2016, The Libraries Student Research Prize, PP2-3.

² Afonso, António; Verdial, Nuno, Sovereign Debt Crisis in Portugal and Spain, EconPol Working Paper, No. 40, ifo Institute - Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, Munich, 2020, PP6-7.

³ بن عاشور أم الخير، مناقر نور الدين، أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاديات المتوسطة دراسة قياسية قياسية للفترة 1995-2015، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، 2017، ص 24.

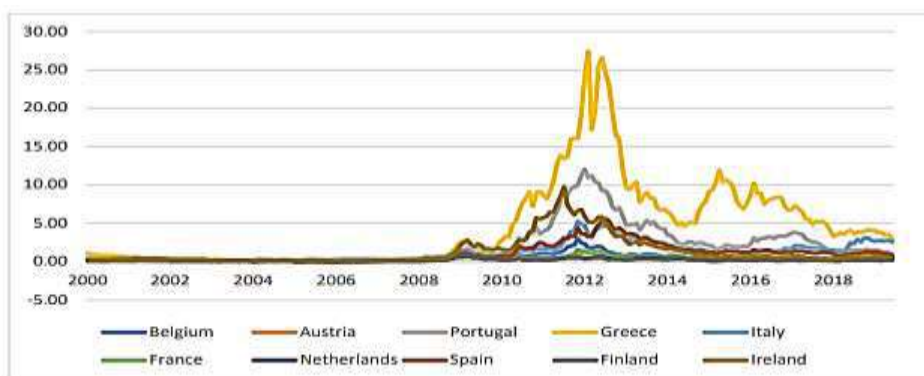
الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

من تباطؤ في النمو وانخفاض الإنتاجية الأمر الذي دفعها لزيادة الاستيراد من الخارج، تسبب ذلك في عجز التدفقات النقدية الأجنبية وعدم قدرتها على الوفاء بتسديد ديونها السيادية¹.

فمع انخفاض تكاليف الائتمان وتراجع المدخرات المحلية بلغ الدين الحكومي في سنة 2010 نسبة 100.2 % من الناتج وديون القطاع الخاص 247% من الناتج ما يعني اعتمادها بشكل كبير على التمويل الخارجي أدى إلى التوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال، لذا كانت تعاني من عجز مزدوج (الحساب الجاري والضرائب)، فمضت انضمامها لمنطقة اليورو لم يكن هناك تقارب في مختلف المؤشرات الاقتصادية تحوز على أدنى دخل للفرد في المنطقة².

فخلال الفترة 2008-2012 ارتفعت عائدات السندات الحكومية خاصة في الدول الأكثر هشاشة، فهذه العوائد خلفت حالة من الذعر المالي مما أدى إلى خروج المستثمرين من الأسواق خوفا من تجنب مخاطر عدم السداد والتزاماتهم المالية، ومع بداية الأزمة قام البنك المركزي الأوروبي بالتخفيض التدريجي لأسعار الفائدة، ليصل لأدنى مستوى تاريخي عند 0 في سنة 2016، من خلال تطبيق إجراءات نقدية غير تقليدية للحفاظ على أهدافه المسطرة المتمثلة في استقرار النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي³.

الشكل رقم(17): تطور عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات (2000-2018)



Source: Afonso, António; Verdial, Nuno , Sovereign Debt Crisis in Portugal and Spain, EconPol Working Paper, No. 40, ifo Institute - Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, Munich, 2020, P6.

¹ بعورج لمياء، الاقتصاديات الأوروبية في مواجهة الازمة المالية وأزمة الديون السيادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 02، لجزائر، 2017، ص438.

² International Monetary Fund, IMF Executive Board Concludes 2016 Article IV Consultation with Portugal, Washington, D. C. 20431 USA, September 22, 2016, PP5-6.

³ Afonso, António; Verdial, Nuno , opcit, p7.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

وخلاصة القول، ساهم الركود الاقتصادي في البرتغال منذ نهاية التسعينات إلى غاية سنة 2010 في انخفاض الإيرادات وفي نفس الوقت ارتفع الانفاق الحكومي، فمثلاً ارتفع عجز ميزانية الحكومة البرتغالية من 2.9% سنة 2007 إلى 11.4% في سنة 2010، حيث أشار وزير المالية البرتغالي آنذاك في مارس 2012 في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن " كان الدافع وراء الأزمة في البرتغال قرار الحكومة البرتغالية في سنة 2008 توسيع الميزانية بقوة تامة استجابة للأزمة المالية"، والملاحظ أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها البرتغال من خلال اعتمادها برامج اقتصادية، استطاعت استعادة مصداقيتها ودليل على ذلك انخفاض عائدات السندات البرتغالية من حوالي 3.4% سنة 2014 بعد أن بلغت نسبة 18.3% في عز أزمته في جانفي 2012 وهذا ما يدل على أن البرتغال ملتزمة ببرامجها الاقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام¹. فهو عبارة عن اقتصاد مغلق تسود فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 99.7% وتوظف حوالي 87.1%، فمنذ الفترة 2007 إلى غاية سنة 2013 انخفضت عمليات الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 13.1% مقابل ارجع حجم الاستثمارات لهذا القطاع بنسبة 79% لنفس الفترة، مما يدل على أن هذا القطاع تأثر بشكل كبير منذ بروز أزمة الديون السيادية في البرتغال سنة 2011².

المبحث الثاني: اتجاهات أزمة الديون السيادية والعمالة في دول PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

تقتضي دراسة سوق العمل في دول (اليونان، إيطاليا، إيرلندا، إسبانيا والبرتغال) دراسة عدة نقاط مرتبطة بتلك المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة، ولأجل هذا الغرض سنتطرق إلى ثلاث نقاط رئيسية تشمل الأولى تطور مختلف بعض مؤشرات الاقتصادي الكلي المفسرة للأزمة الديون السيادية في حين تخص الثانية تطور إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان والتي تعبر حسب تعريف البنك الدولي عن معدل العمالة إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق ومن ثم علاقتها بالمتغيرات المفسرة للأزمة وفي الأخير سنتطرق لأهم النقاط التي جاءت في سياق إصلاح سوق العمل والحفاظ على معدلات العمالة من خلال الإصلاحات الهيكلية وخطط الإنقاذ في دول محل الدراسة.

¹Shaan Gurnani, OPCIT, P15.

² Cabral-Cardoso, C., Cortez, M.C. and Lopes, L. (2016), "Venture capital and the financial crisis in Portugal: the VC managers' viewpoint", *Journal of Small Business and Enterprise Development*, Vol. 23 No. 4, pp. 1036-1037.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

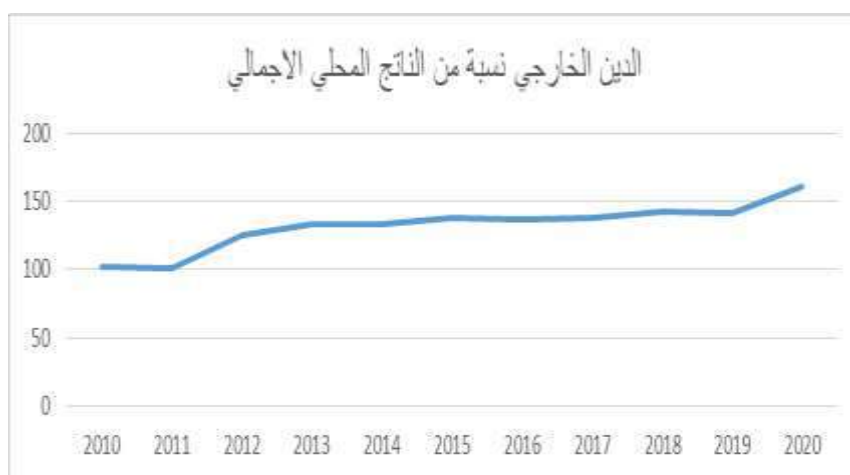
المطلب الأول: اتجاهات أزمة الديون السيادية والعمالة في اليونان

أولاً: أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة

بعد أن قمنا بالتطرق إلى تحليل الأزمة التي انفجرت في اليونان سنتناول في هذا العنصر أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على انفجارها وتحليلها للفترة 1995-2020 مع تسليط الضوء أكثر على التحليل فترة انفجار أزمة الديون السيادية باعتبارها المحور الرئيسي. والشكل الآتي يوضح

تطور صافي الدين الخارجي في اليونان خلال الفترة (2010-2020):

الشكل رقم (18) : تطور صافي الدين الخارجي في اليونان خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: بالاعتماد على المواقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=GR><https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/tec00127/default/table?lang=en><https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.DOD.TOTL.GD.ZS?end=2020&locations=GR&start=2009><https://tradingeconomics.com/greece/current-account-to-gdp>

جدول رقم(03): أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة في اليونان خلال الفترة (1995-2020)

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	2.09	2.86	4.48	3.89	3.07	3.91	4.13	3.92	5.79
العجز في الميزانية GDP%	-9.7	-8.2	-6.1	-6.3	-5.8	-4.1	-5.5	-6.0	-7.8
الدين الحكومي % GDP	99	101.3	99.5	97.4	98.9	104.9	107.1	101.5	104.9
الحساب الجاري GDP %	-2.2	-3.3	-3.7	-2.8	-3.6	-7.7	-7.2	-6.8	-8.5
التضخم	9.79	7.63	6.55	5.10	3.62	1.59	3.47	3.34	3.45
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	5.06	0.59	5.65	3.27	-0.33	-4.30	-5.47	-10.14	-7.08
العجز في الميزانية GDP%	-8.8	-6.2	-5.9	-6.7	-10.2	-15.1	-11.3	-10.5	-9.1
الدين الحكومي % GDP	102.9	107.4	103.1	102.6	109.4	126.7	147.5	175.2	161.9
الحساب الجاري GDP %	-7.7	-8.9	-11.5	-15.2	-15.1	-12.3	-10.1	-8.8	-3.5
التضخم	3.06	2.24	3.49	3.42	4.34	2.56	-0.17	0.95	-0.27
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	-2.51	0.47	-0.19	-0.48	1.09	1.66	1.80	-9.01	/
العجز في الميزانية GDP%	-13.4	-3.6	-5.9	0.2	0.6	0.9	1.1	-10.2	/
الدين الحكومي % GDP	178.4	180.2	77	180.8	179.2	180.5	186.2	205.6	/
الحساب الجاري GDP %	-1.4	-0.7	-0.8	-1.7	-1.9	-2.9	-1.5	-6.6	/
التضخم	-2.04	-1.93	-0.29	-0.57	0.28	-0.16	0.24	-0.83	/

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

من خلال هذه المؤشرات الاقتصادية المفسرة لأزمة الديون السيادية في اليونان في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي لليونان:

حقق الاقتصاد اليوناني خلال الفترة بين عامي 1995 و 2007 معدلات تراوحت ما بين 2.09 % و 5.79 % فيما حقق لأول مرة خلال فترة الدراسة معدل سلبي نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008 قدر بـ -0.33 % ، فلقد سجلت معدلات سلبية فمثلا بين عامي 2015 و 2016 نتيجة الإصلاحات التي جاءت لترشيد النفقات العامة والتدابير التقشفية آنذاك ضف إلى ذلك الإجراءات التي فرضت على اليونان من طرف الترويكا مثل التدابير المفروضة على البنوك والمصارف، الأمر الذي خلف ضعف في المناخ الاستثماري وتراجع الطلب المحلي أيضا، ليواصل بمعدلات سلبية إلى غاية سنوات 2017، 2018 و 2019 شهدت تحسن خلال ثلاث سنوات على التوالي: 1.09 %، 1.66 %، 1.80 % ، ولقد أسفر شمول اليونان بخطة الدعم التي تم تقديمها من طرف الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي في تحسين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترات، ليعاود التدهور مرة أخرى في سنة 2020 بسبب تداعيات الأزمة الصحية العالمية التي ساهمت في تحقيق معدلات نمو سلبية في الاقتصاد اليوناني.

2- العجز في الميزانية:

شهدت اليونان ارتفاع في العجز المالي منذ منتصف التسعينيات بلغ سنة 1995 ما يعادل - 9.7 % كنسبة من الناتج الإجمالي ويرجع العجز المالي خلال المدى الطويل إلى عجز الإيرادات العامة على تغطية النفقات نتيجة التهرب الضريبي وميزانية الانفاق العسكري الضخمة التي بلغت خلال الفترة 1995-2009 حوالي 40 مليار يورو وغيره، حيث سجل أدنى معدل سلبي في سنة 2000 وهو تاريخ انضمام اليونان لمنطقة اليورو بلغ -4.1 % قامت اليونان خلالها بمحاولة استيفاء شروط الانضمام حسب معاهدة ماستريخت التي تنص على ألا يفوق عجز الموازنة العامة نسبة 3 % من إجمالي الناتج

ما يعكس إرادتها السياسية في تلك الفترة لتحقيق معايير التقارب والاستفادة من المزايا الاقتصادية للتكامل الاقتصادي لكنها لم تستفد من فترات النمو التي سبقت انضمامها لليورو، بالرغم من محاولاتها لتخفيف العجز المالي لجأت إلى الاقتراض الخارجي في بيئة تميزت بالفساد الحكومي وغياب الشفافية والافصاح المالي، قامت اليونان باتخاذ جملة من الإصلاحات شملت اصلاح قوانين

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

الاستثمار و العمل على خلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار ومحاولة ترشيد النفقات العامة سعياً منها لتخفيض العجز المالي والملاحظ أن اليونان سجلت أعلى معدل سلبي سنة 2009 قدر بـ -15.1 % والذي يعبر عن ضخامة الديون السيادية التي تفاقمت حديثاً لتتذر بحدوث أزمة مالية واقتصادية حادة عمقت العجز المالي في اليونان خلال هذه الفترة لتنتقل عدى الأزمة لدول PIIGS الأضعف في منطقة اليورو.

3- الدين الحكومي:

منذ منتصف التسعينات وتحديداً سنة 1995 بدأ تراكم الدين الحكومي في اليونان حيث سجل سنة 1995 نسبة تقدر بـ 99% من الناتج الإجمالي ليواصل الارتفاع إلى غاية انفجار أزمة الديون، إذ بلغت 126.7% و 147.5% خلال عامي 2009 و 2010 لتتذر بانفجار أزمة حادة في اليونان والتي سرعان ما امتدت تداعياتها لباقي دول الـPIIGS، وتعود أسباب الارتفاع الكبير لحجم الدين الحكومي إلى ارتفاع سعر الفائدة خلال الفترة (1980-2007) بلغت نسبتها 65.6 % عمقت من عبء الدين المفرط في اليونان، و في المقابل فإن تراكم مدفوعات الفائدة يظهر عندما يكون سعر الفائدة الذي يتم دفعه لخدمة الديون الحكومية أكبر من معدل نمو الناتج الإجمالي فترتفع نسبة الدين إلى الناتج¹.

ففي ظل التراكم الكبير للديون اليونانية نتيجة تداعيات أزمة الديون، انفجرت بعدها الأزمة الصحية العالمية والتي خلفت تداعيات سلبية وخيمة سجلت تراكمات ضخمة لحجم الدين الحكومي في اليونان منذ بداية الجائحة قدر بـ 186.2 % و 205.6% خلال عامي 2019 و 2020 على التوالي.

وبالتالي اليونان لم تأخذ بعين الاعتبار القوانين المعمول بها تبعاً لميثاق الاستقرار والتي تنص على أن نسبة الدين العام لا يفوق 60% من الناتج. حيث تزامنت هذه الفترة ومنذ سنة 1993 بدخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ ودخول اليونان منطقة اليورو، ولقد ساهم التفاقم لحجم الديون في إشعال فتيل أزمة الديون السيادية في اليونان ضف إلى ذلك تصريحات الحكومة التي زادت من حالة عدم اليقين والمخاوف المثيرة بشأن موثوقية الإحصاءات المالية، يمكننا القول بأن دول الاتحاد الأوروبي تأخرت في قراءة وضعية اليونان قبل الانضمام وفشلت في دعم اليونان مع تصاعد الأزمة في البلاد.

¹ بولجبال أميرة، مرجع سبق ذكره، ص47.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

4- الحساب الجاري:

استمر عجز الحساب الجاري في اليونان منذ سنة 1995 حيث قدر بـ -2.2% ليسجل أكبر نسبة عجز خلال سنوات 2006، 2007، 2008، 2009 على الترتيب . في بداية سنة 2007 قدر بـ -11.5%، -15.2%، -15.1% و -12.3%، مما أدى إلى تراجع تنافسية الصادرات الوطنية اليونانية والتي تعتمد بدرجة أكبر على مداخل القطاع السياحي كما أنها لم تشهد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية، مما ساهم في تعميق عجز الحساب الجاري بحيث ان اليونان وباقي دول PIIGS لا يمكنها تخفيض قيمة عملتها أو رفع معدلات الفائدة لجذب رؤوس الأموال باعتبارها عضو في منطقة اليورو ومنه انخفاض الاحتياطات الأجنبية من العملة الصعبة. والملاحظ أن هناك تراجعت في عجز الحساب الجاري إلى غاية سنة 2020 مما يدل على التحسن الطفيف لوضعية ميزان المدفوعات والحساب الجاري بعد أزمة الديون السيادية، وبالتالي عجز الحساب الجاري مؤشر فعال للتنبؤ بالأزمة.

5- التضخم:

سجلت اليونان و منذ سنة 1995 أعلى معدل للتضخم بلغ 9.79% ، لكن الملاحظ من الجدول أعلاه أنها استطاعت السيطرة على معدل التضخم خلال الفترات الموالية لتستوفي بذلك شروط معاهدة ماستريخت التي تنص على أن ألا يتجاوز معدل التضخم 1.5 % من إجمالي الناتج حيث بلغ معدل التضخم سنة 2000 معدل قدر بـ 1.59 % ليعاود الارتفاع مرة أخرى إلى غاية انفجار أزمة الديون سجل معدل سلبي قدر -0.17 % سنة 2010 ليبقى يتراوح بين معدلات سلبية إلى غاية الأزمة الصحية العالمية سنة 2020. وترجع معدلات التضخم السالبة إلى حالة الركود الاقتصادي في اليونان والتي أسهمت في تراجعها، مما يعني التراجع في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد وانحسار التضخم ليكون تحت الصفر بمعدل سلبي نتيجة تراجع المستوى المعيشي في السنوات الماضية بعدما تضررت اليونان بشدة من الأزمة المالية العالمية تليها أزمة الديون السيادية وتبعات النقش على وخطط الإنقاذ الثلاثة بقيمة 289 مليار يورو بين عامي 2010 و 2018 بالرغم من ذلك هشاشة الاقتصاد اليوناني لا تزال واضحة جدا.

ثانيا: تطور حجم العمالة المشتغلة في اليونان

عرفت الفترة (2010-2020) انخفاض تدريجي لمعدلات التشغيل مباشرة بعد الأزمة لترتفع تدريجيا بحلول سنة 2016 نتيجة قيام اليونان باتخاذ عدة إجراءات تحفيزية لتوسيع التشغيل من خلال برامج خطط الإنقاذ المالي.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

فمن خلال الجدول الآتي نلاحظ أن انخفاض في حجم القوة العاملة للفترة (2010-2020) من 5075825 مليون إلى 4643796 مليون شخص، وهذا راجع أساساً إلى شيخوخة المجتمع اليوناني أما معدل إجمالي معدل التشغيل إلى عدد السكان والذي يعبر حسب تعريف البنك الدولي إلى نسبة التوظيف في بلد ما أي ربع سكان اليونان يمكنهم القيام بالعمل. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(04): تطور إجمالي القوة العاملة وحجم العمالة المشتغلة في اليونان خلال الفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي القوة العاملة	5075825	4983604	4927758	4867433	4812543	4788983
العمالة المشتغلة (بالمليون)	/	4,054300	3,694900	3,513100	3,536200	3,610600
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
إجمالي القوة العاملة	4774947	4753621	4727112	4735274	4643796	
العمالة المشتغلة (بالمليون)	3,673500	3,752600	3,828000	3,911000	3,875400	

المصدر: من اعداد لطالبة بالاعتماد على:

- <https://www.statista.com/statistics/276414/employment-in-greece>
- <https://fr.statista.com/statistiques/798464/grece-population-active/>
- <https://www.statista.com/statistics/276414/employment-in-greece/>

فمن خلال الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاض طفيف في عدد العمال من 4 مليون عامل في سنة 2011 إلى 3.8 مليون عامل في سنة 2020، ويرجع هذا إلى انخفاض مناصب الشغل المستحدثة (هجرة الكفاءات والشباب نحو شمال أوروبا) ومحدودية فرص العمل الذي تزامن مع الركود الاقتصادي في اليونان¹، كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها اليونان من خلال

¹ Yannis Markovits , Diana Boer, Rolf van Dick, Economic crisis and the employee: The effects of economic crisis on employee job satisfaction, commitment, and self-regulation, European Management Journal(32) 2014, P420.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

التكشف المالي لم ينعكس بشكل كبير في الحد من ارتفاع معدلات البطالة وخلق مناصب شغل جديدة¹، ولقد ظل سوق العمل اليوناني يواجه تحديات مرتبطة بتحسين المهارات والحفاظ على الإصلاحات في مؤسسات سوق العمل فمع بداية جائحة كورونا سارعت اليونان لتقديم الدعم للموظفين ما يعادل 2.4 % من الناتج سنة 2019، كما قدرت اعانات البطالة 1.4 % من الناتج لنفس الفترة، وهذا في سياق دعم الدخل والعمالة الذي من شأنه تخفيف حدة هذه الأزمة الصحية².

ومن خلال ماسبق يتضح بأنه كان لأزمة الديون السيادية أثر سلبي على ارتفاع معدلات البطالة من 12.7 % سنة 2010 إلى 27.5 % سنة 2013، مقابل انخفاض حجم العمالة من 4.4 مليون في سنة 2010 إلى 3.5 مليون سنة 2013 سعت الحكومة اليونانية إلى اعتماد إصلاحات كبيرة لإصلاح الاختلالات في سوق العمل عن طريق تخفيض تكاليف اليد العاملة وتعزيز القدرة التنافسية³ خلفت الأزمة مشاكل هيكلية خطيرة تسببت في انخفاض العمالة إلى 53.3 % وفقدان حوالي مليون وظيفة في الفترة 2008-2014 بالرغم من البرنامج التي وضعتها اليونان خلال الفترة 2010-2013 المتعلقة بالإصلاحات الضريبية ورفع الأجور تدريجيا (إصلاح الحد الأدنى للأجور) ونظام الرعاية الاجتماعية⁴.

وبصفة عامة تسبب أزمة الديون السيادية في إحداث صدمة قوية مست تخفيضات كبيرة في معدلات الأجور والوظائف، مما أدى إلى تراجع الرفاه الاجتماعي ففي سنة 2014 مثلا كانت هناك إجراءات لصالح العاطلين عن العمل شملت ما يلي⁵:

- تدريب مهني لحوالي 8000 عاطل عن العمل مثلا تكوين تقنيات تكنولوجية حديثة.
- إعانات للمؤسسات لدمج 5000 العمال العاطلين عن العمل لمدة 12 شهرا.
- برامج محددة للتكوين موجهة لحوالي 16000 عاطل عن العمل الإنقاذ المالي التي انتهجتها خلال السنوات 2010، 2012، 2018.

¹ Sotiria Theodoropoulou , Severe pain, very little gain: internal devaluation and rising unemployment in Greece, Unemployment, internal devaluation and labour market deregulation in Europe, https://www.etui.org/sites/default/files/Chapter%201_1.pdf

² Tim Bulman, REJUVENATING GREECE'S LABOUR MARKET TO GENERATE MORE AND HIGHERQUALITY JOBS, ECONOMICS DEPARTMENT WORKING PAPERS No. 1622 , Organisation for Economic Co-operation and Development , 2 October 2020, P14.

³ Theodora Kosma Evangelia Papapetrou Georgia Pavlou Christina Tsochatzi Pinelopi Zioutou, Labour market adjustment and labour market reforms in Greece during the crisis: microeconomic evidence from the third wave of the wage dynamics survey, Working paper, Bank of Greece, June2017, P4.

⁴ Paraskevi - Viviane Galata, Manolis Chrysakis , Active Labour Market Policies in Greece: Challenges and responses during the economic crisis, e-Publisher, 2016(06) , P9 .

⁵ Paraskevi - Viviane Galata, Manolis Chrysakis ,Opcit , P16.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

بعد الركود الاقتصادي التي خلفته أزمة الديون السيادية بدأ الاقتصاد اليوناني يشهد نمو في سنة 2016 و 2017، وهذا ما يوضحه الجدول حيث نلاحظ انخفاض عدد العمال منذ بداية أزمة الديون السيادية سنة 2010 قدر بـ 3.39 مليون عامل ليشهد ارتفاع طفيف و تعافي تدريجي منذ الفترة 2015-2016 ليستمر في الارتفاع إلى غاية 3,88 مليون عامل سنة 2020، مما يدل على تزايد استحداث بعض مناصب شغل معظمها مؤقتة، إلا أنها لم تصل للمعدل المنشود لكن للإشارة سجلت اليونان مراتب متدنية من حيث المؤشرات أداء سوق العمل ضمن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (سنة 2017)، مقابل احتلالها المركز الثاني بعد اسبانيا من ناحية الأشخاص في سن العمل الذين يعيشون بدخل منخفض¹. والجدول الموالي يوضح اجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق:

جدول رقم(5): تطور إجمالي نسبة التشغيل في اليونان خلال الفترة (1995-2020)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	46.36	46.66	46.50	46.82	46.58	46.85	46.52
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	47.12	47.77	47.94	47.97	48.59	48.70	48.95
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	48.28	46.63	43.17	39.49	37.72	38.03	38.89
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	/	/
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	39.61	40.54	41.50	42.60	42.32	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS>

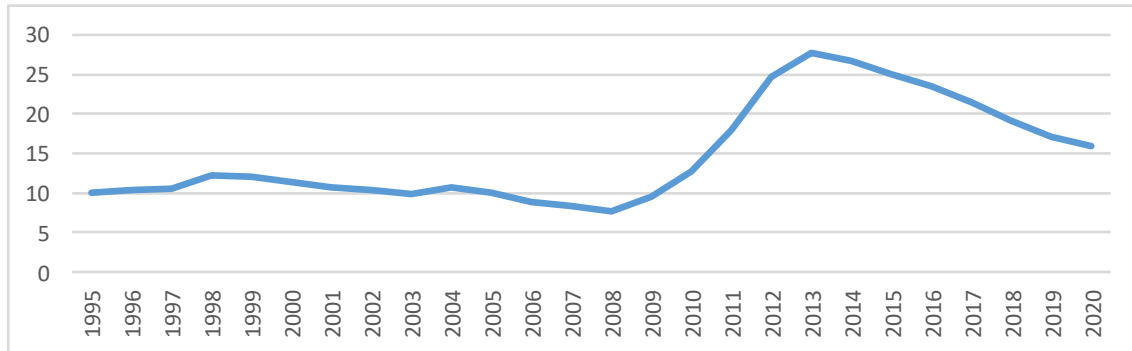
¹ Paul Swaim, Pascal Marianna, OECD Employment Outlook 2017, June 2017, Labour market developments in Greece, P2 .

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

حيث يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان إجمالي نسبة التشغيل في اليونان بقيت عند مستويات متقاربة منذ سنة 1995 إلى غاية سنة 2010 لتبدأ في الانخفاض التدريجي نتيجة تأثر سوق العمل اليوناني بأزمة الديون السيادية ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة المرتفعة حيث بلغت حسب قاعدة بيانات البنك الدولي سنة 1995 معدل 10.12 % من إجمالي القوة العاملة وفي سنة 2010 و 2020 على التوالي 12.72 % و 15.9 % من إجمالي القوة العاملة، وهذا ما يعكس تداعيات كلا من أزمة الديون السيادية والازمة الصحية العالمية على معدلات البطالة وسوق العمل اليوناني. والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم(19): تطور معدلات البطالة في اليونان خلال الفترة (1995-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EXEL

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.NE.ZS>

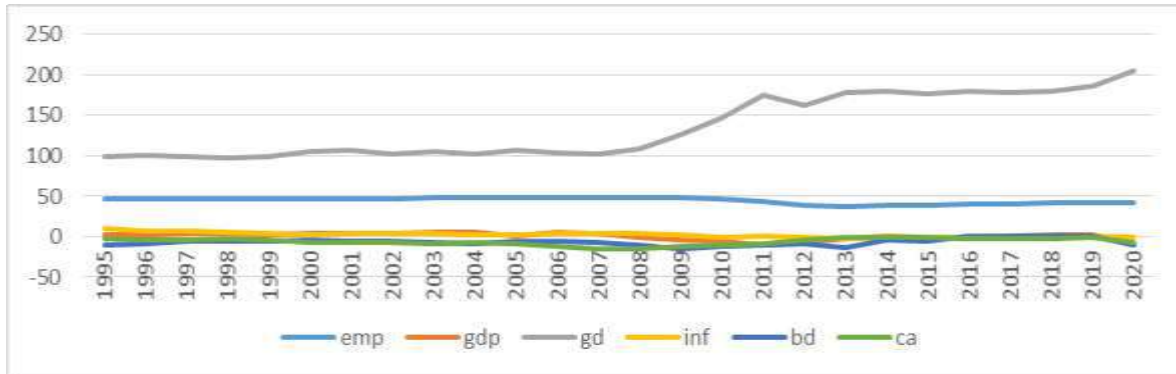
فمن خلال الشكل أعلاه يلاحظ ان معدلات البطالة ومنذ بداية سنة 1995 إلى غاية بداية سنة 2009 تميزت بالانخفاض نوعا ما، لتسجل ارتفاع كبيراً منذ انفجار أزمة الديون السيادية بلغت ذروتها حسب الشكل ما بين 2012 و 2015.

ثالثاً: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة ونسبة التشغيل إلى عدد السكان في اليونان يظهر من خلال الشكل الآتي تطورات المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في اليونان خلال الفترة 1995-2020 .

الشكل رقم(20): تطورات المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في اليونان للفترة 1995-2020

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EXEL

عند تتبع مسار إجمالي نسبة التشغيل يلاحظ الانخفاض المسجل في معدل العمالة منذ بداية انفجار أزمة الديون السيادية، كما أثرت الأزمة المالية أيضا بشكل كبير من خلال هجرة حوالي 400000 و 500000 شخص فنتيجة لهذه العوامل تظهر مشكلة نقص العمالة في عدة قطاعات وبدأت نسبة السكان في سن العمل في الانكماش فمثلا انخفضت عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاما مقارنة بسنة 2020 بنسبة 1.4 %، فهذا الرقم مرشح للارتفاع مستقبلا، في سنة 1951 نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة نسبة 38.6 % مقارنة بسنة 2020 بلغت 19.4 % مقابل انخفاض في نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم 65 سنة بلغت في سنة 1951 نسبة 8, 6 %، ولكن بحلول سنة 2020 كانت 22.3 %¹.

تضررت العمالة بشدة وارتفعت معدلات البطالة عقب أزمة الديون السيادية اليونانية بظهور أشكال توظيف مختلفة جاءت كنتيجة حتمية للأزمة منها العمل المؤقت أو العمل في الليل ونهايات الأسبوع مما ساهم في انتشار ظاهرة العمالة المحفوفة بالمخاطر بسبب عدم استقرار أنواع التوظيف مما يشير حدوث اضطراب في سوق العمل لذا تم تقديم إصلاحات لهذا السوق تضمنت (الإصلاحات المتعلقة بوقت العمل الحد الأدنى للأجور، العمل بدوام جزئي) وكل هذا ينطوي على انعدام الأمن الوظيفي، ظروف العمل السيئة، العقود المؤقتة، والأجور المنخفضة، حيث معظم الدراسات الأدبية في هذا الشأن تناولت مواضيع العمالة المؤقتة نتيجة عدم الاستقرار الوظيفي، مما خلف انتشار ظاهرة الهجرة تشير التقديرات بعد الأزمة العالمية وبداية أزمة الديون السيادية وخلال الفترة 2010-2015 هاجر بين 350 و 427 ألف شخص اليونان. ومن جانب خطط الإنقاذ الثلاث على التوالي (2010-2012-2018) ومن جانب آخر التي نصت الإصلاحات الاقتصادية في اليونان المتعلقة بسوق العمل منها رفع العمالة المؤقتة من خلال زيادة مدة العقود المؤقتة من

¹ Reporting Democracy, Greece's Ticking Demographic Time Bomb, September 8, 2022, available at: <https://balkaninsight.com/2022/09/08/greeces-ticking-demographic-time-bomb/> 2023/03/27

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

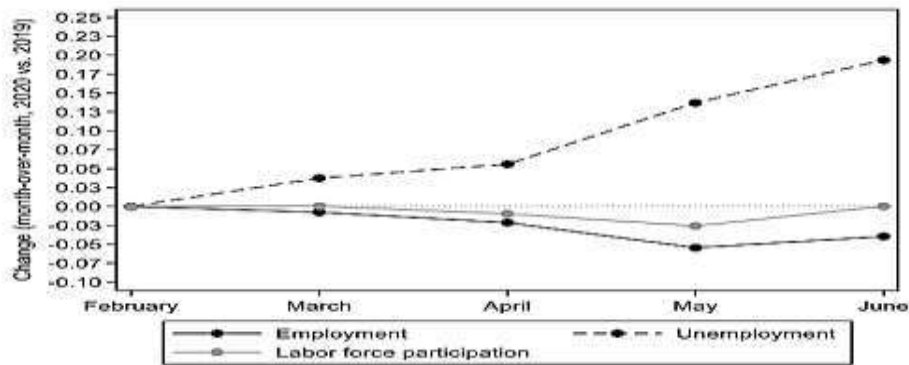
الفترة (1995-2020)

18 إلى 36 شهرا، كما تعليق القانون الذي لا يسمح بالعمل المؤقت في القطاع العام لمدة 3 سنوات، تم إلغاء علاوة المرتبات للعمل بدوام جزئي التي تقل عن 20 ساعة في الأسبوع كون أن العمل المؤقت أكثر شيوعا من العمل بدوام جزئي¹. بالرغم من إجراءات التقشف الصارمة التي طبقتها اليونان من خلال ما جاءت به الترويكا الأوروبية التي قامت بمتابعة عمليات الإنقاذ في اليونان، ولا تزال الازمة قائمة لتبقى اليونان تحتل المرتبة الأولى ضمن دول المنطقة فخطط الإنقاذ السابقة خلفت عواقب وخيمة على الاقتصاد اليوناني طويلة الأجل لا تزال اليونان تعاني من تداعيات الأزمة.

❖ أثر الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19-) على العمالة في اليونان

تجدر الإشارة إلى أهم انعكاسات أزمة كوفيد-19 على العمالة منذ بداية الجائحة ولقد أدت الإجراءات الصحية المفروضة إلى تراجع النمو الاقتصادي وانعكاسات وخيمة على المؤسسات والعمالة في سنة 2020، حيث تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 8.2% مقارنة بسنة 2019، وأصدرت الإحصائيات الصادرة في ماي 2020 انخفاض معدل المشاركة القوى العاملة بمعدل 0.9% وفي المقابل تراجع معدل التوظيف حوالي 1.6%، كما ارتفعت البطالة بمقدار 1.5% والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(21): تطور معدلات العمالة والبطالة والقوة العاملة خلال جائحة كورونا في اليونان



يوضح الشكل أعلاه تطورات معدلات العمالة في الأشهر الأولى من جائحة كورونا، يلاحظ أن معدلات التوظيف والمشاركة في القوى العاملة سجلت قيم أقل مقارنة بسنة 2019 ومن أجل دعم الاستقرار الاقتصادي والتصدي للأزمة الصحية وفرت الحكومة حزمة دعم مالي بقيمة 6.8 مليار يورو (3.5% من الناتج المحلي الإجمالي) في مارس و أبريل لتواصل تقديم حزمة إضافية

¹ Ilias Livanos and Evi Tzika, Precarious employment in Greece: Economic crisis, labour market flexibilisation, and vulnerable workers , Hellenic Observatory Discussion Papers on Greece and Southeast Europe, GreeSE Papers , Paper No. 171 , May2022 , PP4-20.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

بقيمة 24مليار يورو، تضمن القانون التشريعي الأول لدعم أرباب العمل (11 مارس) إجراءات لدعم السيولة على مستوى المؤسسات وفي 18 مارس وضعت وزارة المالية و وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتوفير راتب 800 يورو يغطي الفترة من 15 مارس إلى 30 ماي لصالح الموظفين الذين تم تعليق عقودهم نتيجة تعليق أماكن عملهم ففي بداية شهر ماي فقط استفاد ما يقارب 1.2 مليون موظف و550.000 من العاملين¹.

رابعاً: إصلاحات سوق العمل في إطار خطط الإنقاذ المالي

تضمنت خطة الإنقاذ الأولى تلقت فيها اليونان 110 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات منها 80 مليار يورو من طرف دول الاتحاد الأوروبي و 30 مليار يورو يقدمها صندوق النقد الدولي تضمنت إصلاحات سنذكرها لاحقاً² فمنذ سنة 2010 وفي سياق التدابير الإصلاحية التي استعانت بها اليونان بمساعدة صندوق النقد والاتحاد الأوروبي وافق البرلمان اليوناني على تدابير تقشفية وإصلاحات هيكلية في جوان 2011 كخطة متوسطة الأجل لغاية 2015 في ظل مواجهة أزمة الديون السيادية لدعم الوضع المالي اليوناني في إطار برنامج التقشف المالي للحكومة تم إقرار إصلاحات مست سوق التوظيف تضمنت المراحل التالية:

➤ حزمة التقشف الأولى: فيفري 2010 بتوفير 0.8 مليار يورو ما يلي³:

- تمديد تجميد الأجور للموظفين العموميين الذين يكسبون أقل من 2000 يورو في الشهر لفترة 3 سنوات وتقليص تكلفة التشغيل بنسبة 10 %.
- خفض المعاشات التقاعدية بنسبة 7 % مع تجميد معاشات التقاعد لسنة 2010 .
- فرض معايير للعائدات بالنسبة الى التقديرات الاجتماعية والتشدد في نظام منح تعويض البطالة وتقليص بعض تعويضات التقاعد التكميلية.
- مواصلة تقليص عدد المتعاقدين مع الدولة وإلغاء الاستثناءات بمعدل عقد واحد مقابل خمسة موظفين تركوا العمل وفتح باب الاستقالات.
- إعفاء 150000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم¹.

¹ Gordon Betcherman, Nicholas Giannakopoulos , Ioannis Laliotis· Ioanna Pantelaiou , Mauro Testaverde, Giannis Tzimas, The short-term impact of the 2020 pandemic lockdown on employment in Greece, Empirical Economics (2023), PP1277-1279.

² Victor A. Beker And Beniamino Moro, Modern Financial Crises: Argentina, United States and Europe, Springer, London, 2015, p p: 84-85

³ بوريش هشام، عفيف هناء، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17(01)، 2016، ص30.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

✓ **حزمة التقشف الثانية-مارس 2010** وافقت الحكومة اليونانية على تدابير تقشفية جديدة لتوفير 4.8 مليار يورو من خلال ما يلي² :

- تجميد معاشات القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- اقتطاع 60 % من الراتب الشهري للعمال في الجهات الحكومية، و 30 % من الراتب الشهري لموظفي المؤسسات الخاصة.

✓ **حزمة التقشف الثالثة ماي 2010**: اتخذت الحكومة إجراءات تقشفية صارمة لتوفير 30 مليار يورو من خلال ما يلي:

- تحديد سن التقاعد القانوني للنساء 60 سنة والرجال 65.
 - تمديد إجراءات تجميد الأجور والعلاوات في القطاع الحكومي.
 - تخفيض التعويضات للموظفين بنسبة 8%.
 - بالإمكان تسريح ما يعادل 2 % من العمال كل شهر مؤقتاً.
- لتأتي خطة الإنقاذ الثانية سنة 2012 ما قيمته 237 مليار دولار وأهم الإصلاحات التي تخص سوق العمل ما يلي³:

- زيادة ديناميكية السوق لتحسين القدرة التنافسية والتحكم في معدلات البطالة.
 - استعادة الاستثمار والنمو عن طريق الخصخصة ومحاربة البيروقراطية التي تعوق الاستثمار مما يسمح بتوفير فرص عمل وتحسين متطلبات عالم الشغل.
 - الاستمرار في تنفيذ برنامج التقشف الحكومي والعمل على استهداف الفئات الأكثر تضرراً للاستفادة من التحويلات المالية لحماية لذوي الدخل المحدود في المجتمع.
- ففي سنة 2012 تم تحديد سقف الحد الأدنى للأجور بنسبة تقل عن 22 % و نسبة 32 % الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة كمحاولة لتخفيض تكاليف العمالة في اليونان⁴. وبالتالي جاءت هذه الإصلاحات لتعديل الأجور بما يتماشى مع مستويات الإنتاجية مقابل خفض تكلفة وحدة العمل.

¹ خالد أحيمية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² ثوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، إدارة أ زمة الديون السيادية اليونانية بين برامج الإنقاذ المالي الدولية وحزم التقشف الوطنية للمدة، مجلة الكوت الاقتصادية والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 2004، بدون بلد النشر، 2016، ص8.

³ نشرة صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق ليتيح لليونان 28 مليار يورو من خلال تسهيل الصندوق الممدد، 15 مارس 2012، ص4-5.

⁴ Theodora Kosma Evangelia Papapetrou Georgia Pavlou Christina Tsochatzi Pinelopi Zioutou , Labour market adjustment and labour market reforms in Greece during the crisis: microeconomic evidence from the third wave of the wage dynamics survey, Worki,g paper Bank of Greece, June 2017, P5-6 .

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

- أما خطة الإنقاذ الثالثة 2015 لمدة ثلاث سنوات تضمنت ما يلي¹:
- تحديث سوق العمل لتتماشى وسياسات العمل مع المعايير الدولية والأوروبية.
 - اصلاح قواعد التفاوض الجماعي، حق الإضراب، والتسريح الجماعي.
 - اصلاح نظام التقاعد.

المطلب الثاني: اتجاهات أزمة الديون السيادية و العمالة في إيرلندا أولاً: أهم المؤشرات المفسرة لانفجار الأزمة

بعد أن قمنا بالتطرق إلى تحليل أزمة الديون السيادية في إيرلندا سنتناول في هذا العنصر أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة لانفجار الأزمة وتحليلها للفترة 1995-2020 كما يلي:

جدول رقم(06): أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة في إيرلندا خلال الفترة 2010-2020

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	9.63	7.37	11.02	8.76	10.52	9.40	5.30	5.89	3.01
العجز في الميزانية GDP%	-2.1	-0.2	1.4	2.1	3.5	4.9	1.0	-0.5	0.3
الدين الحكومي GDP%	78.6	69.9	61.6	51.4	46.6	36.4	33.5	30.9	29.3
الحساب الجاري % GDP	3.2	3.5	3.3	0.8	0.2	0.6	0.2	0.2	0.5
التضخم	3.03	2.29	3.92	6.55	4.37	6.87	6.85	5.18	3.91
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	6.78	5.73	4.98	5.31	-4.48	-5.09	1.68	0.83	-0.00
العجز في الميزانية GDP%	1.3	1.6	2.8	0.3	-7.0	-13.9	-32.1	-13.6	-8.5
الدين الحكومي % GDP	28.1	26.1	36.6	23.9	42.5	61.8	86.2	110.5	119.7
الحساب الجاري % GDP	-0.1	-3.5	-5.4	-6.5	-6.3	-4.7	-1.2	-1.6	-3.4

¹ Jonas Pontusson And Nancy Bermeo, Coping with Crisis Government Reactions to the great Recession, The Russel Sage Foundation, New York, 2012, p p: 175-176

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

التضخم	0.51	3.07	3.41	1.19	-0.50	-4.62	-2.88	1.71	2.28
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	1.12	8.64	24.37	2.00	9.00	8.52	5.44	6.18	/
العجز في الميزانية GDP%	-6.4	-3.6	-2.0	-0.8	-0.3	0.1	0.5	-5.1	/
الدين الحكومي % GDP	120	104.3	76.7	74.3	67.3	63.1	57.2	58.4	/
الحساب الجاري % GDP	1.16	1.1	4.4	-4.2	0.5	4.9	-19.8	-6.8	/
التضخم	1.05	0.05	8.38	0.72	1.09	1.07	3.57	-1.56	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EXEL

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=IE>
- https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/GOV_10DD_EDPT1_custom_5201549/default/table?lang=en
- <https://tradingeconomics.com/ireland/government-debt-to-gdp>
- <https://data.worldbank.org/indicator/BN.CAB.XOKA.GD.ZS?end=2021&locations=IE&start=2010>
- https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/TIPSI20_custom_5441186/default/table?lang=en

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي في إيرلندا :

سجلت في منتصف التسعينات وتحديدًا سنة 1995 إلى غاية سنة 2007 معدلات نمو مرتفعة تراوحت بين 9.63% و 5.31% بحيث تعتبر سنة 1994 نقطة انطلاق في إيرلندا نتيجة الإصلاحات التي طبقتها في السبعينات و بداية الثمانينات ومع استرجاع حالة التوازن الاقتصادي بدأ نمو الناتج بمعدلات كبيرة وبوتيرة أسرع أطلق عليها اسم بلاد "نمر السيلتيك" بلغ متوسط نمو الناتج 7.5% خلال السنوات الستة بين 1994¹-1999، لتشهد تراجع حاد في نمو الناتج المحلي نتيجة تأثر الاقتصاد الإيرلندي بالأزمة المالية العالمية تبعثها أزمة الديون السيادية منذ سنة 2007، مقارنة بتحسّنه في الفترة ما بعد سنة 2014 فشرارة الأزمة في إيرلندا انطلقت بداية من تقديم الحكومة ضمانات للبنوك الأيرلندية لتمويل قروضها العقارية فقدت البنوك حوالي 100 مليار أورو

¹ Nathalie Greenan et Yannick L'horty, La nouvelle économie irlandaise, Document de Travail, N° 33, Centre d'Étude de l'Emploi, France, septembre 2004, P6, Disponible sur: http://www.cee-recherche.fr/sites/default/files/webfm/publications/docdetravail/33-economie_irlandaise.pdf

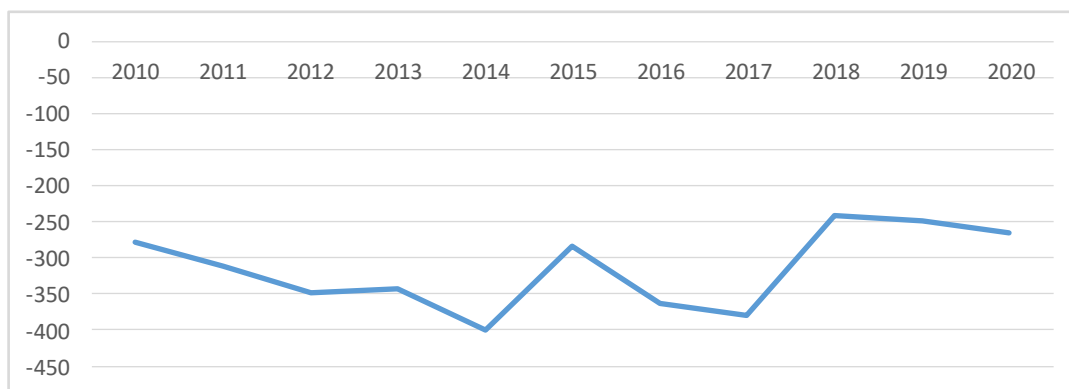
الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

انعكست هذه الخسارة على الحكومة كونها ضامنة لهذه القروض¹ ففي بداية سنة 2010 تحصلت إيرلندا على مساعدات مالية من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة 14 مليار أورو إلى غاية 2014. وهذا ما أدى إلى تسجيل معدلات إيجابية ومستقرة في الناتج.

2- عجز الموازنة العامة:

شهد عجز الموازنة العامة في إيرلندا معدل سلبي خلال عامي 1995 و 1996 على التوالي -2.1% و -0.2% ليحقق بعد هذه الفترة معدلات إيجابية خلال فترة الدراسة ليسجل بعد الأزمة العالمية وأزمة الديون وانفجار فقاعة الإسكان الأيرلندية عجز مالي نتيجة تداعيات الأزميتين فعند تتبع تطور العجز المالي فقلد سجل عجز مالي كبير بعد أزمة الديون والذي استمر إلى غاية سنة 2013 بلغ أكبر قيمة تاريخية بنسبة 32.1- % سنة 2010 ، لينخفض تدريجيا بين الفترتين 2013 و 2020 لكن تبقى معدلات عجز الموازنة سلبية مما يشير على عدم احترام معايير التقارب التي جاءت بها معاهدة ماستريخت للدول الخمسة محل الدراسة، لتبقى إيرلندا تحتل المرتبة الأولى من ناحية العجز المالي لتأتي بعدها اليونان والبرتغال واسبانيا وإيطاليا. ويوضح الشكل الآتي تطور حجم الدين الخارجي في إيرلندا خلال الفترة (2010-2020).

الشكل رقم(22): تطور حجم الدين الخارجي في إيرلندا



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EXCEL

https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/TIPSH20_custom_10570787/default/table?lang=en

سجل الدين الخارجي في إيرلندا تطور كبير جدا بمعدلات سالبة خلال فترة الدراسة بصورة مستمرة وذلك مقارنة باليونان وإيطاليا واسبانيا والبرتغال، بلغت عند بداية أزمة الديون السيادية

¹ نادية بلورغي، تداعيات الأزمة السيادية على الشراكة الأورو متوسطية، رسالة مقدمة لنيل الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص137.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

نسبة 277.9- % من الناتج سنة 2010 وفي سنة 2015 قدرت بنسبة 284.8- %، لتستمر في الارتفاع الى غاية 2020 بنسبة 265.7- %، ويرجع تفاقم حجم الديون الخارجية إلى عدم قدرة إيرلندا عن سداد التزاماتها المالية ما يجعلها مهددة بالخروج من منطقة اليورو نتيجة عدم التزامها بمعايير التقارب الاقتصادي التي جاء بها اتفاقية ماستريخت، الأمر الذي يشكل خطراً أو تهديداً حقيقياً بانهيار الاقتصاد الإيرلندي داخل المنطقة وجعله في حالة من عدم اليقين.

3- الدين الحكومي:

سجل الدين الحكومي في إيرلندا تراجعاً منذ بداية فترة الدراسة سنة 1995 بنسبة 78.6% ولقد تضاعف الدين الحكومي خلال الفترة 2007-2010 ثلاث مرات من 47.6 مليار يورو إلى 148 مليار يورو والذي استمر لسنة 2008 بلغ 42.5% والذي تزامن مع بداية كلا من الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون في دول الـPIIGS حيث بقي الدين الحكومي مرتفع إلى غاية بداية سنة 2015 ويرجع التراكم الكبير للدين إلى حجم الانفاق الكبير الذي قدمته الحكومة مقابل الركود الاقتصادي الحاد وتراجع التحصيل الضريبي. ليبقى حجم الدين الحكومي مرتفعاً لغاية سنة 2020، لذا فالمشكلة الإيرلندية ليست في الانفاق الحكومي ولكن تكمن في تلك الضمانات التي تقدمها الحكومة للمصارف والبنوك من أجل تمويل القروض العقارية، تلقت المصارف خسارة قدرت بـ100 مليار يورو ساهمت في نقل هذه الخسائر إلى الحكومة الإيرلندية كضامن لهذه القروض ليأتي بعدها انهيار اقتصادي¹.

أحدثت الجائحة ارتفاع حجم الدين فلقد تم تمويل الميزانية عن طريق الديون، لكن بالنظر إلى تطور حجم الديون منذ أزمة الديون السيادية استطاعت السياسة المالية والنقدية في إيرلندا النجاح في تخفيف عبء الديون المتراكمة منذ سنة 2010 إلى غاية 2020، قبل بداية الجائحة بلغت الالتزامات المالية المستحقة للحكومة الإيرلندية 204 بليون يورو وبحلول سنة 2020 ارتفعت إلى 218 مليار² وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

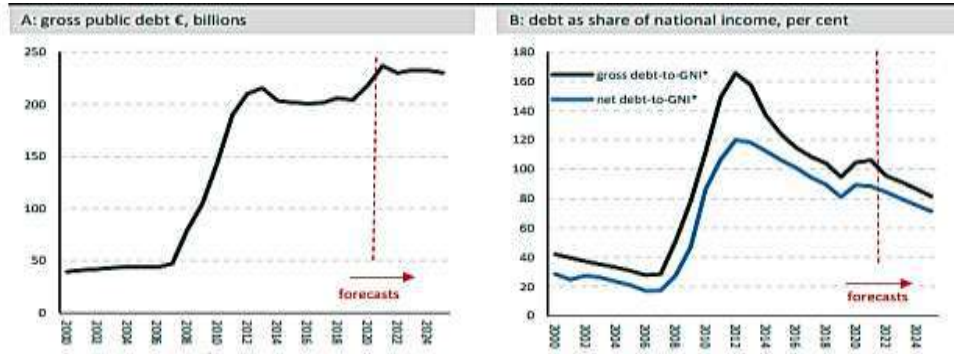
الشكل رقم(23): تطور حجم الدين العام ونسبته من الناتج الوطني في إيرلندا

¹ ليلي عشوب، مرجع سبق ذكره، ص181.

² An Roinn Airgeadais, Annual Report on Public debt in Ireland 2021 ,Department of Finance, February 2022 , P2.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)



Source: CSO, Department of Finance

يوضح الشكل أعلاه تطور الديون خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2024 بحيث تميزت الموجة الأولى بتراكم الديون بعد انهيار فقاعة العقارات، مع استمرار ارتفاعه للفترة 2012-2008، بينما الموجة الثانية كانت أقل حدة بكثير لأن تراكم الديون خلالها كان نتيجة سياسة مدروسة لدعم الاقتصاد خلال الجائحة، وهذا ما يتناقض مع الموجة الأولى التي شهدت تراكم كبير جدا للديون نتيجة غياب التنسيق السياسات والإجراءات التنظيمية حول توجيه تلك القروض. ومع الإلغاء التدريجي لدعم الميزانية هناك توقعات اقتصادية متوسطة الأجل تتوقع استقرار الذي الحكومي عند حوالي 230 مليار يورو بالقيمة الاسمية وانخفاض نسبة الدين إلى الدخل أن تبلغ نسبته حوالي 82%¹.

3- عجز الحساب الجاري:

حقق الحساب الجاري في إيرلندا معدلات إيجابية منخفضة منذ سنة 1995 إلى غاية بداية ظهور بؤادر الأزمة المالية العالمية تليها أزمة الديون لتسجل أكبر عجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2007 و 2008 بنسب تراوحت بين -6.5% و -6.3% نتيجة تراجع تنافسية الصادرات الوطنية الإيرلندية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، كما تأثر الحساب الجاري خلال جائحة كورونا خلال عامي 2019 و 2020 وكونها عضو في منطقة اليورو لم تمنع من الآثار الوخيمة التي خلفتها الجائحة حيث انكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 3.6% في الربع الأول سنة 2020 ، ولقد أظهرت بيانات اليورو ستات انخفاض الاستهلاك بنحو 4.7% بمنطقة اليورو، وتراجع الصادرات بنسبة 4.2%،

¹ An Roinn Airgeadais, opcit, P3.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

ويعد هذا الانكما الاقتصادي لدول اليورو هو الأكبر منذ بدء رصد البيانات في سنة 1995¹، ولقد انخفضت قيمة صادرات السلع الإيرلندية بنسبة 32% في شهر أبريل سنة 2020 نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي وتعطل سلاسل التوريد والقيود المفروضة.²

4- التضخم:

سجل معدل التضخم خلال فترة الدراسة 1995 و 2020 معدلات مرتفعة ومنخفضة لتشهد أعلى معدل تضخم سنة 2000 قدر بـ 6.87 والذي تزامن خلال هذه الفترة معدل نمو اقتصادي مرتفع وانخفاض في حجم تراكم الدين الحكومي مقابل المعدلات الإيجابية لكلا من الحساب الجاري والموازنة العامة، وهذا راجع إلى ارتفاع الطلب المحلي في إيرلندا خلال هذه الفترة، ليبدأ في الانخفاض بعدها ففي بداية الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية تم تسجيل معدلات تضخم سلبية نتيجة الركود الاقتصادي الذي عاشته إيرلندا في هذه الفترة، لكن الملاحظ أن إيرلندا ومنطقة اليورو منذ نهاية الأزمة العالمية وبدء جائحة كورونا ككل معدلات تضخم منخفضة سلبية حيث بلغ متوسط معدل التضخم في إيرلندا 0.23% بين عامي 2008 و 2020 ، لذا فمعدلات التضخم السلبية هي معدلات تتنافى مع معدل التضخم المستهدف للبنك المركزي الأوروبي ألا يفوق 2% وهذا التراجع السلبي لمعدل التضخم راجع إلى انخفاض الأسعار في منطقة اليورو ومن بين الإجراءات التي قام بها البنك المركزي الأوروبي الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند الصفر في المئة سعياً منه لتحفيز الاقتصاد والخروج من حالة الركود الذي تعيشه منطقة اليورو ككل.

ثانياً: تطور حجم العمالة المشتغلة في إيرلندا

الجدول رقم(07): تطور إجمالي القوة العاملة وحجم العمالة المشتغلة في إيرلندا خلال الفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي القوة العاملة	2252263	2231095	2225018	2247873	2258498	2285833

¹ أحمد حاتم، اقتصاد منطقة اليورو ينكمش 3.6 بالمئة خلال الربع الأول، شبكة مواقع الأناضول، على الموقع

<https://www.aa.com.tr/ar/23/03/2023> تاريخ الاطلاع

²EOIN Burk-Kennedy, Irish exports plunge 32% in April as pandemic hits world trade, The Irish Times, <https://www.irishtimes.com/business/economy/irish-exports-plunge-32-in-april-as-pandemic-hits-world-trade-1.4279394> in 2023/03/23

³ Houses of the Oireachtas, Inflation Issues for Ireland 2022, https://data.oireachtas.ie/ie/oireachtas/parliamentaryBudgetOffice/2022/2022-01-13_inflation-issues-for-ireland-2022_en.pdf 2023/03/23

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

العمالة المشتغلة	/	/	/	/	2.06
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي القوة العامة	2330010	2354153	2397838	2446760	2432234
العمالة المشتغلة	2.13	2.19	2.25	2.32	2.25

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- <https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN>
- <https://www.statista.com/statistics/795284/employment-in-ireland/>
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS>

الشكل الآتي يوضح إجمالي القوة العاملة في إيرلندا خلال الفترة (2010-2020) :

الشكل رقم(24): تطور اجمالي القوة العاملة في إيرلندا خلال الفترة 2010-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

وبناء على الجدول والشكل أعلاه تضررت إيرلندا بشدة من الأزمة المالية العالمية مما خلف ضغوط شديدة على سوق العمل ففي الفترة 2007-2013 ارتفع معدل البطالة بشكل كبير من 5% الى 20% وانخفضت القوى العاملة بنسبة 5% بين عامي 2007 و2012، لذا ساعدت الهجرة نحو إيرلندا في تخفيف ضغوط معاناة سوق العمل (انخفاض معدلات البطالة)، لكن تبقى حالة عدم اليقين بشأن امدادات العمالة في المستقبل لا يزال يمثل مشكلة بارزة خاصة في ظل آثار خروج بريطانيا من الاتحاد فهو يعتبر تهديدا حقيقيا للاقتصاد الايرلندي فبعد الإعانات التي تحصلت عليها إيرلندا في بداية أزمة الديون السيادية سنة 2010 وخروجها من برنامج المساعدة، كان هناك تحسن في

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

معظم مؤشرات سوق العمل منذ سنة 2013، لكن تبقى تحديات تواجه اقتصادها لا يمكن الاستهانة بها، بعد انهيار قطاع البناء والعقارات الذي يضم حوالي 17% من العمالة للفئة التي تقل أعمارهم عن 25 سنة¹، ولقد بلغ معدل المشاركة في عالم الشغل سنة 2019 نسبة 62.7%، ليسجل أدنى نسبة له منذ الأزمة المالية العالمية سنة 2007 بنسبة 67.4%، فالتداعيات التي أثرت على قطاع البناء تفسر ذلك النسبة الكبيرة من الوظائف التي فقدت وبالتالي نجد أن معدلات المشاركة في سوق العمل لم تتعافى جعلت العمال الذين فقدوا وظائفهم غير قادرين للعثور على وظيفة أخرى، بالرغم من دخول الاقتصاد مرحلة الانتعاش سنة 2012 لا تزال معدلات المشاركة في سوق العمل متقلصة². والجدول الموالي يوضح تطور إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق.

جدول رقم(08): تطور إجمالي نسبة التشغيل في إيرلندا خلال الفترة (1995-2020)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر	49.834	50.699	52.18	55.445	58.055	59.829	60.142
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر	59.939	59.977	60.238	62.284	62.956	63.302	61.476
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر	56.008	53.504	52.449	52.117	53.453	54.426	55.694
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020		
نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر	56.976	57.821	58.592	59.254	57.685		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS>

¹ PAUL REDMOND , ADELE BERGIN AND ELISH KELLY, The labor market in Ireland, 2000–2018 , IZA World of Labor , January 2020 , PP 3-4.

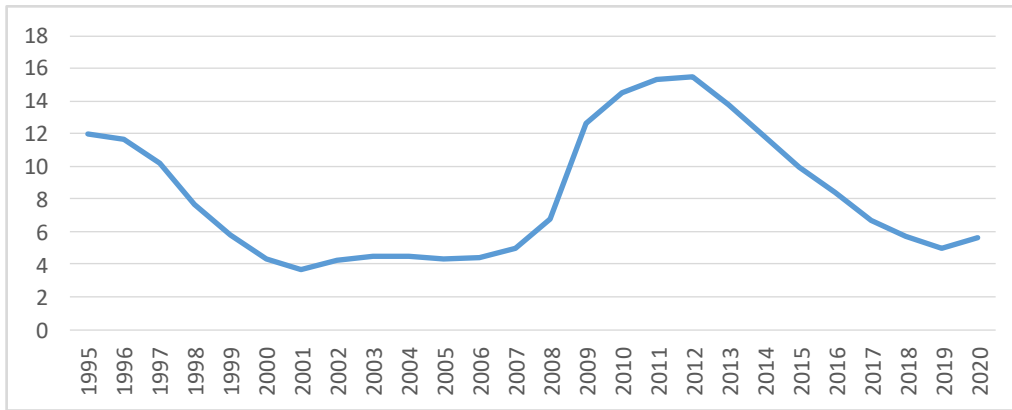
² Paul Goldrick-Kelly, Esmé Sheridan, Ian Walsh & Lisa Wilson, The anatomy of employment in Ireland: How has the structure of the labour market changed from crisis to crisis?, NEVIN Economic Research Institute, working paper series No 72, April 2021, PP9-12 .

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

انعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي شهدته إيرلندا على جميع القطاعات ساهم في نمو مستويات الأجور خمس مرات أسرع من متوسط منطقة اليورو من سنة 1997 إلى غاية 2007، فبعد تبني اليورو استفادت إيرلندا من عمليات التمويل الخارجية التي طبقت بأسعار فائدة منخفضة سمح لها بالتوسع في عمليات الائتمان المصرفي، حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أن سوق العمل والتشغيل في إيرلندا منذ سنة 1995 حافظ على معدلات إيجابية، ففي سنة 1995 تم تسجيل معدل عمالة منخفض مقارنة بباقي سنوات فترة الدراسة، قدر بـ 49.83% ليبقى محافظاً على مستويات إيجابية، وهو ما يعني أن الحكومة الإيرلندية قدمت مجهودات وإصلاحات حقيقية لمنع تدهور سوق العمل بعد فترة منتصف التسعينيات، لكن والمتتبع لتطور التشغيل في إيرلندا يلاحظ أن سوق العمل الإيرلندي ليس بمعزل عن باقي أسواق منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، إذ تأثر كغيره من الأسواق بتداعيات الأزمة المالية العالمية والتي سرعان ما امتدت تداعياتها بحدوث أزمة ديون سيادية في دول الـ PIIGS، ومثالا على ذلك سجل معدل التشغيل نسبة 53.50% خلال 2010 ليشهد تحسن تدريجي إلى غاية سنوات جائحة كورونا بنسبة 57.68 % سنة 2020. ويوضح الشكل الآتي تطور معدلات البطالة في إيرلندا خلال الفترة (1995-2020).

الشكل رقم(25): تطور معدلات البطالة في إيرلندا خلال الفترة (1995-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

شهدت معدلات البطالة قيما مرتفعة خلال السنوات الثلاث منذ 1995 إلى غاية 1997 ليبدأ بالانخفاض تدريجيا، إذ بلغ معدل البطالة سنة 1995 حوالي 11.97% من إجمالي القوة العاملة بينما سنة 2010 قدر بحوالي 14.53% وهو معدل تاريخي لم تسجله إيرلندا منذ بداية سنة 1995 ليواصل الارتفاع لغاية بداية سنة 2015 أين سجل معدل 9.91% مما يعكس حزم الإنقاذ التي

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

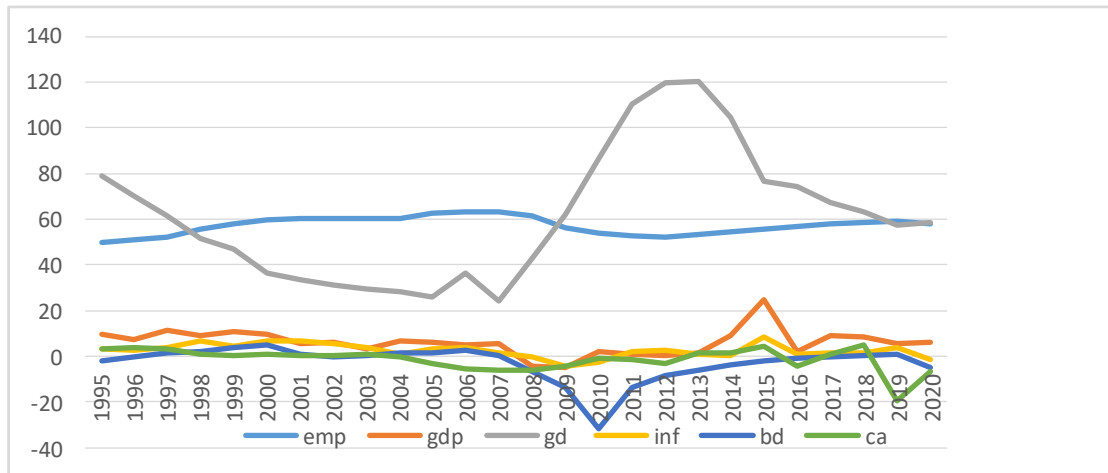
الفترة (1995-2020)

تلقت اليونان لإصلاح سوق العمل أدت إلى تحسن بعض مؤشرات سوق العمل الإيرلندي. والشكل الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في إيرلندا خلال فترة الدراسة. ولقد ساعد تحسن النمو الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية من خروج إيرلندا والبرتغال من برامج الإنقاذ المالي في شهر جويلية 2014، في حين تمكنت اليونان من الوصول إلى الأسواق في سنة 2014، إلا أن إسبانيا لم تحصل على برنامج إنقاذ حيث قدمت لها حزمة إنقاذها تمثلت في إعادة رسملة المصارف ولم تشمل الدعم المالي للحكومة نفسها¹.

ثالثا: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة ونسبة التشغيل إلى عدد السكان في إيرلندا

بعد التطرق لأهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة لأزمة الديون السيادية وتتبع مسارها خلال فترة الدراسة، وكذا تتبع تطور نسبة التشغيل في إيرلندا، يلاحظ من خلال الشكل أدناه أنه وبالرغم من حدوث اضطرابات وتقلبات ساهمت في أحداث ركود اقتصادي حاد إلا أن العمالة المشتغلة فعلا في سوق العمل الإيرلندي شهدت تأثرا سلبيا منذ بداية انفجار أزمة الديون السيادية مقابل تدهور مختلف مؤشرات الاقتصاد للفترة 1995-2020.

الشكل رقم(26): تطورات المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في إيرلندا خلال الفترة (1995-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Excel

¹ زهير حميلي، دور سعر إعادة الخصم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسة النقدية في ظل أزمة مجموعة الأورو - الدور الفعال للبنك المركزي الأوروبي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 1، 1، مارس 2021، ص 951.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

خلفت أزمة الديون السيادية أزمة عمالة حادة فخلال بين 2007-2012 ارتفع معدل البطالة من 5% إلى 15.9% تعرضت خلالها الحكومة لأزمة سوق العمل غير مسبقة مما دعا لضرورة اصلاح سوق العمل استجابة لانعكاسات الأزمة¹، فمن خلال الشكل أعلاه انخفاض في نسبة التشغيل خلال أزمة الديون السيادية مما ينعكس تأثر سوق العمل الايرلندي كغيره من الأسواق لكن الملاحظ عودة الارتفاع من جديد بعد الأزمة فخلال الفترة 2010-2020 ووفقا لإحصاءات اليوروستات نما معدل التشغيل من 65.5 % إلى 73.4 % (متوسط في الاتحاد الأوروبي 61.1%)، لترتفع عمالة الإناث من 61.1 % إلى 67.4 % (المتوسط في الاتحاد الأوروبي 66.8 %)، بينما انخفض معدل البطالة لنفس الفترة من 14% الى 5.3 % (المتوسط في الاتحاد الأوروبي 6.9%)². فبعد الانتعاش الاقتصادي في ايرلندا منذ سنة 2013 شهد سوق العمل الايرلندي تطورا وذلك بعد فقدان حوالي 300.000 وظيفة بين الفترة 2007 و 2012، ويرتبط أساسا الزيادات في دخل الأسر المعيشية نتيجة النمو في العمالة والزيادة في متوسط ساعات العمل³. قبل جائحة كورونا كانت ظروف العمالة في سوق العمل الإيرلندي قريبة من العمالة الكاملة، حيث كان هناك أكثر من 2.36 مليون شخص يعملون، وانخفض معدل البطالة إلى حوالي 4.7% من سنة 2019، لكن بعد إجراءات الحجر الصحي والاغلاق تم تسريح ما يقارب 591.000 شخص مقابل حصولهم على دعم مالي الذي أعلنت عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والتوظيف بقيمة 350 يورو في الأسبوع للعمال الذين تم تسريحهم توزع هذه المساعدة على جميع قطاعات سوق العمل، بحيث نصف المستفيدين كانوا يعملون في ثلاث قطاعات رئيسية: قطاع الإقامة، الجملة والتجزئة، البناء و الخدمات الغذائية، ولقد تم دعم الأجور منذ 16 أفريل للموظفين الذين كان متوسط راتبهم قبل الجائحة أكبر من 76.000 يورو وانخفض راتبهم بعدها أقل من 76.000 يورو⁴.

¹ Enda Murphy and Julien Mercille, (Re)making labour markets and economic crises: The case of Ireland , The Economic and Labour Relations Review 2019, Vol. 30(1), P17.

² Chiara Crepaldi ,Paola Asja Butera , Michelle Murphy, Ireland INCLUSIVE LABOUR MARKETS: ENSURING NO ONE IS LEFT BEHIND, Caritas Europa, October 2021, P11 .

³ Suzanne Linehan, Reamonn Lydon, Tara McIndoe-Calder, Paul Reddan and Diarmaid Smyth, The Labour Market and Wage Growth after a Crisis, Quarterly Bulletin 04 / October 17, P67.

⁴ Department of Employment Affairs and Social Protection, The Initial Impacts of the COVID-19 Pandemic on Ireland's Labour Market , Working Paper, Central Bank of Ireland, Vol 2020, No. 4, PP8-12.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

رابعاً: إصلاح سوق العمل في سياق خطط الإنقاذ المالي في إيرلندا

قامت إيرلندا باتخاذ إجراءات واستراتيجيات مالية واقتصادية وتشفية بالاعتماد على الانفاق الحكومي وإصلاح نظام الضرائب تم الاتفاق على خطة انقاذ 85 مليار يورو في بداية سنة 2010 وفي سياق اصلاح سوق العمل تم استخدام صندوق المعاشات الوطني لتمويل التكاليف طويلة الأجل للرفاهية الاجتماعية ومعاشات الخدمة العامة سنة 2025، تم اصدار قانون سنة 2010 نحو الاستثمار في الأوراق المالية للحكومة، واقترحت الحكومة تمويل برامج للوظائف من خلال ضريبة 0.5 % إلى صناديق المعاشات الخاصة¹.

ومن بين الإصلاحات التي مست سوق العمل في إيرلندا والتي جاءت بعد تعهد رئيس الوزراء بريان كوين بتخفيض الانفاق الحكومي بمقدار 10 مليون دولار وزيادة الضرائب بمقدار 5 مليون دولار على مدى أربع سنوات، ففي سنة 2015 وفي إطار إعادة هيكلة سوق العمل تم إطلاق مجموعة من الاستراتيجيات لدعم سوق العمل تمثلت في تعزيز الاحتفاظ بالوظائف والعودة للعمل، بناء المهارات والقدرات واشراك أصحاب العمل². ولقد شملت هذه التخفيضات في الانفاق خفض الحد الأدنى للأجور خفض الوظائف الحكومية وجمدت اتفاقية **The Croke Park Agreement** أجور العاملين في القطاع العام خلال الفترة 2010-2014 نتج عنه جمود الأجور الاسمية والحقيقية، خفض سياسات البرنامج الاجتماعي والذي أجبر العاملين على أداء عملهم دون تعويضات مما أدى تفاقم الاحتجاجات نتيجة عدم المساواة كون أن سياسات التقشف استهدفت أصحاب الدخل الضعيف³. حيث تم خفض النفقات الاجتماعية تضمنت خلالها خطة التقشف في نوفمبر 2010 تخفيض بنسبة 12 % للحد الأدنى للأجور وزيادة الضرائب مقابل تخفيض مدفوعات التأمين الاجتماعي لأصحاب العمل فيما يخص الموظفين ذوي الأجور المتدنية بنسبة 50%، فمثلاً تم تخفيض إعانات البطالة للعمال الأكبر سناً من 204.30 يورو الى 196 يورو⁴.

¹ ركي أحسن، مرجع سبق ذكره، ص142.

² Jennifer Van Aswegen, Disabling discourses and charitable model of disability: labour market activation for people with disabilities, Ireland – a critical policy analysis, Disability & Society, (2019), p9.

³ Taylor Soto, Austerity as enclosure: how austerity in Ireland after the global financial crisis acts as a method of inclusion and exclusion, College of Liberal Arts & Social Sciences Theses and Dissertations, 2018, PP42-44.

⁴ Jason Heyes, Flexicurity in crisis: European labour market policies in a time of austerity, European Journal of Industrial Relations 19(1), 2013, P76.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

المطلب الثالث: اتجاهات أزمة الديون السيادية والعمالة في إسبانيا

أولاً: تطور أهم المؤشرات المفسرة لانفجار الأزمة

تعتبر إسبانيا من بين الدول الأوروبية المتقدمة فلقد تأثرت كغيرها من الدول المجاورة بآثار أزمة الديون السيادية من خلال الركود الاقتصادي فخلال مدة قصيرة استطاعت خفض العجز الموازنة كنسبة من الناتج من -9.5% الى -3.1% للفترة 2010-2020 لتواجه بعدها أزمة صحية عالمية (كوفيد- 19) أدت إلى ارتفاع تاريخي لعجز الموازنة منذ انفجار الأزمة نتيجة تدني مداخيل والإيرادات المالية. والجدول الآتي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة في اسبانيا خلال الفترة (1995-2020) كما يلي:

جدول رقم(09): أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة في اسبانيا خلال الفترة (1995-2020)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.75	2.66	3.70	4.39	4.49	5.24	3.93	2.73	2.98
العجز في الميزانية نسبة من GDP	-6.8	-5.9	-3.9	-2.6	-1.2	-1.2	-0.5	-0.3	-0.4
الدين الحكومي نسبة من GDP	61.5	65.4	64.2	62.3	60.8	57.8	54	51.2	47.7
الحساب الجاري % من GDP	-1.2	-0.8	-0.7	-1.7	-3.2	-4.3	-4.4	-3.7	-3.9
التضخم	4.93	3.46	2.53	2.56	2.54	3.32	4.10	4.08	3.93
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.12	3.65	4.10	3.60	0.88	-3.76	0.16	-0.81	-2.95
العجز في الميزانية نسبة من GDP	-0.1	1.2	2.1	1.9	-4.6	-11.3	-9.5	-9.7	-11.6
الدين الحكومي نسبة من GDP	45.4	42.4	39.1	35.8	39.7	53.3	60.5	69.9	90
الحساب الجاري % من GDP	-5.5	-7.3	-8.9	-9.4	-8.9	-4.1	-3.7	-2.7	0.1
التضخم	3.88	4.10	3.97	3.41	2.25	0.14	0.15	-0.01	-0.11
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

/	- 10.82	2.08	2.28	2.97	3.03	3.83	1.38	-1.43	نمو الناتج المحلي الإجمالي
/	-10.3	-3.1	-2.6	-3.1	-4.3	-5.3	-6.1	-7.5	العجز في الميزانية نسبة من GDP
/	120	100.5	98.3	102.8	101.9	105.1	103.3	100.5	الدين الحكومي نسبة من GDP
/	0.6	2.1	1.9	2.8	3.2	2	1.7	2	الحساب الجاري % من GDP
/	1.10	1.30	1.24	1.29	0.32	0.54	-0.22	0.39	التضخم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المواقع التالي

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=ES>
- https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/gov_10dd_edpt1/default/table?lang=en
- <https://tradingeconomics.com/spain/government-debt-to-gdp>
- <https://data.worldbank.org/indicator/BN.CAB.XOKA.GD.ZS?locations=ES>

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي:

سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إسبانيا معدلات نمو مرتفعة منذ بداية سنة 1995 قدر بنسبة 2.75% ليواصل الارتفاع لغاية بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أين سجل معدلات منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة قدر بـ 0.88% لكن أزمة الديون السيادية عمقت حالة الركود الاقتصادي في إسبانيا بنسبة 3.76- % في بداية سنة 2009 لكن شهدت بعض التطورات الإيجابية نتيجة حزم الإنقاذ التي تلقتها إسبانيا والإصلاحات التي تبنتها سعيًا منها للخروج من حالة الركود الاقتصادي، لكن ومع بداية أزمة كورونا سجلت إسبانيا ركود اقتصادي تاريخي حاد لم يسبق له مثيل قدر بـ -10.82 % سنة 2020 راجع إلى إجراءات الغلق والحجر الصحي أسهم بدوره في ضعف الطلب المحلي وبالتالي ركود اقتصادي حاد .

2- عجز الموازنة العامة:

عانت إسبانيا من عجز الموازنة العامة منذ سنة 1995 إلى غاية سنة 2004 حيث شهدت معدل سلبية كبيرة تراوحت خلال هذه الفترة ما بين -6.8% و -0.1%، نتيجة ارتفاع النفقات العامة التي اتخذتها إسبانيا، فبعد الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية شهدت عجز كبير في الموازنة العامة فمثلا سنة 2008 و 2010 قدر بحوالي -4.6% و -9.6% ليستمر العجز

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

المالي منذ انفجار أزمة الديون السيادية إلى غاية الأزمة الصحية العالمية التي عمقت العجز بتسجيل أعلى معدل سلبي تاريخي منذ 1995 قدر بـ -10.3%.

نتيجة الانفاق الحكومي الكبير سجلت عجز مالي ليكون أول عجز منذ سنة 2004 نتيجة للركود الاقتصادي وضعف القدرة التنافسية لإسبانيا، لكن الحكومة الإسبانية كان لابد عليها من تحسين تنافسياتها عن طريق خفض قيمة العملة من بين الإجراءات لتحسين العجز في الحساب الجاري والموازنة العام على حد سواء¹. ووفقا لمعاهدة ماستريخت التي تنص على معايير الانضمام ألا يتجاوز إجمالي الديون 60 % من الناتج و عجز ميزانية لا يتجاوز 3 % إلا أنها اتخذت إصلاحات هيكلية وزيادات ضريبية تجنبت عمليات الإنقاذ مثل اليونان والبرتغال وإيرلندا، تم خفض عجز ميزانيتها من 11.5 % من ناتجها في سنة 2011 إلى 3 % في سنة 2014 لكن مستويات الدين بقيت في ارتفاع مستمر عند مستويات غير مسموح بها، وفي ذات السياق لجأت البنوك الخاصة للحكومة من أجل توفير التمويل لكن هذه الأخيرة كانت عاجزة عن تقديم التمويل نتيجة المشاكل الاقتصادية تلك الفترة، لذا لم تكن المشكلة الأساسية للأزمة في إسبانيا هي ديون سيادية مثل باقي الدول الأضعف في المنطقة بقدر ما كانت عبارة عن ديون خاصة ناتجة عن تلك الأصول الموجودة في بنوك الادخار، تحصلت في سنة 2012 على المساعدات المالية موجه بالأساس إلى البنوك الإسبانية المتعثرة وليس للحكومة نفسها قدرت بـ 100 مليار يورو (126 مليار دولار)².

3- الدين الحكومي:

خلال الفترة 1995 و 2008 شهدت إسبانيا انخفاض تدريجي في نسب الدين الحكومي قدرت بـ 61.5 % و 39.7 % والذي تزامن بانفجار الأزميتين خلفت كلاهما تداعيات وخيمة على الاقتصاد الإسباني وبحلول جائحة كورونا سنة 2020 ارتفع حجم الدين الحكومي إلى 120 % وهي أعلى نسبة دين تحققت إسبانيا نتيجة تداعيات هذه الأخيرة ارتفع حجم الديون لمواجهة وتجنب انهيار الاقتصاد لدعم الطلب المحلية وتغطية العجز الحاصل جراء عمليات الحجر الصحي خلال هذه الفترة. وتشير هذه النسب إلى أن إسبانيا تجاوزت نسبة 60 % التي نصت عليها معاهدة ماستريخت.

2- الحساب الجاري:

¹Mario Gruppe , Carsten Lange,P7.

² Pedro Schwartz, The Welfare State as an Underlying Cause of Spain's Debt Crisis, Cato Journal, Vol. 33, No. 2 (Spring/Summer 2013), PP276-278.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

شهدت المنتجات الاسبانية الوطنية ضعف في التنافسية في الأسواق العالمية خاصة خلال الفترة ما بين 1995 و 2011 أين سجلت معدلات عجز بلغت -1.2 % و -2.7% كما عانت إسبانيا من عجز وتذبذب في حسابها الجاري بقيمة 3.6 - % سنة 2010 إلى غاية 2013 تزامن ذلك مع ارتفاع حجم الدين الحكومي، حيث تعتمد اسبانيا على الاستيراد بنسبة كبيرة أي تمويل وارداتها من خلال قرض أجنبي الأمر الذي ساهم في ارتفاع عبء حجم الديون السيادية أيضا انتهاجها إلى سياسة دعم الطلب المحلي¹، والذي نتج عنه تسجيل معدلات سلبية في النمو خاصة بين الفترة 2010 - 2013 ليشهد تحسن بعدها لكن بمعدلات نمو متذبذبة في كل سنة. وبعد حزم الإنقاذ التي تلقتها اسبانيا ترجم التحسن في نسب الحساب الجاري منذ سنة 2012 قدر بـ 0.1 % إلى غاية سنة 2020 أين سجلت اسبانيا معدل موجب للحساب الجاري قدر بـ 0.6 % من الناتج المحلي الإجمالي ما يعكس الإجراءات والتدابير التي اتخذتها اسبانيا لمواجهة تحديات الأزمة الصحية العالمية.

3-التضخم:

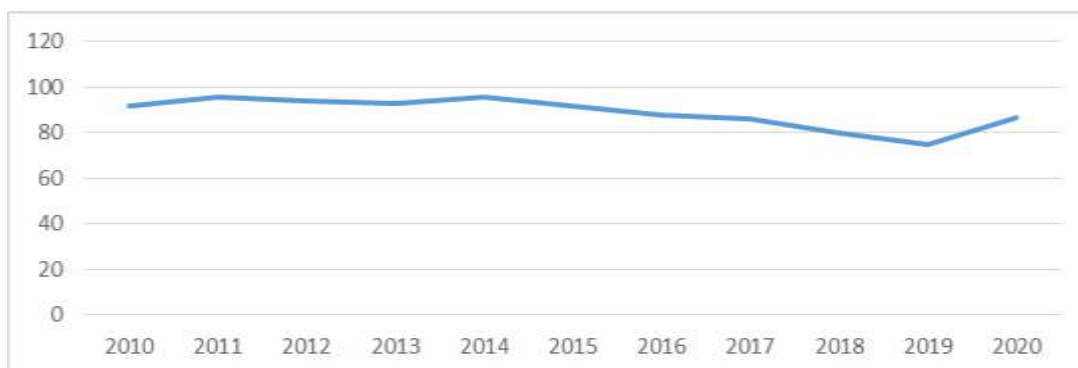
بقي معدل التضخم في إسبانيا بعيدا عن المعدل المستهدف من طرف البنك المركزي الأوروبي حيث سجل معدلات متذبذبة منذ سنة 1995 إلى غاية بداية ظهور بوادر أزمة الديون السيادية سنة 2009 بلغت على التوالي: 4.93% و 0.14% ويرجع هذا الانخفاض الكبير لمعدل التضخم إلى تراجع النشاط الاقتصادي وحالة الركود التي عاشتها اسبانيا خلال هذه الفترة ناهيك عن المعدلات السلبية التي سجلت في فترات 2011 و 2012 قدر بـ -0.11 % و -0.01 % ما يدل على عمق الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الاسباني خلفت تراجع في أسعار السلع والخدمات مقابل انخفاض تكاليف و أسعار الطاقة بينما سجل معدل التضخم خلال جائحة كورونا ارتفاع طفيف ليبقى دون تحقيق المعدل المستهدف المنصوص عليه قدر بـ 1.10 %.

من خلال الشكل الآتي يلاحظ تطور الدين الخارجي في اسبانيا خلال الفترة (2010-2020) حيث يظهر تراكم حجم الدين الخارجي في إسبانيا منذ سنة 2010 والذي يعكس الحجم الكبير لمشكلة الديون السيادية التي تترتب على إيطاليا مقابل حجم الانفاق الحكومي الكبير بحيث سعت إيطاليا إلى أداة الدين كوسيلة لتجنب الأزمة، لكنها عمقت من حدة تداعياتها وخلف انعكاسات وخيمة على الاقتصاد ككل.

¹ Alvaro Cencini, Opcit, P 10.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

الشكل رقم(27): تطور صافي الدين الخارجي في إسبانيا خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EXEL

https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/TIPSI20_custom_5441186/default/table?lang=en

ثانيا: تطور حجم العمالة المشتغلة في إسبانيا

انخفض إجمالي القوة العاملة (السكان الناشطون) إلى 22838137 مليون سنة 2020 مقارنة بسنة 2010 بلغت 23482007 مليون، والجدول الموالي يبين تطور حجم العمالة المشتغلة ونسبة التشغيل إلى عدد السكان.

الجدول رقم(10): تطور إجمالي القوة العاملة وحجم العمالة المشتغلة في إسبانيا خلال الفترة 2020-2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي القوة العاملة	23482007	23558861	23569775	23332032	23091303	23036096
العمالة المشتغلة	/	/	/	/	17.34	17.87
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
اجمالي القوة العاملة	22977373	22897892	22930163	23139046	22838137	
العمالة المشتغلة	18.34	18.83	19.33	19.78	19.2	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS>
- <https://www.statista.com/statistics/275314/employment-in-spain/>
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS>

نلاحظ من خلال الجدول أن العمالة المشتغلة تأثرت هي الأخرى بأزمة الديون السيادية فبعد سنة 2010 تراجع عدد العمال المشتغلين ونسبة العمالة إلى عدد السكان خاصة خلال السنوات 2011، 2012 و 2013، فبعد تعرض الاقتصاد الإسباني لحالة الركود الاقتصادي بدأ سوق العمل بالتعافي بين الفترة 2014 و 2018 تم استحداث أكثر من مليوني وظيفة خلال هذه الفترة ما يقل عن 30 % من إجمالي الوظائف تم استحداثها في منطقة اليورو، ولقد استطاعت إسبانيا بعد أزمة الديون السيادية أن تخلق فرص عمل جديدة أكثر من أي دولة أوروبية أخرى ارتفعت العمالة بأكثر من 12 % للفترة السابقة ومع ذلك لا تواجه عدة مشاكل متعلقة الفجوة في العمالة بين الجنسين، ظروف العمل، الأجور، حيث بلغ سنة 2007 عدد العاملين 20.8 مليون شخص لينخفض لمستوى أقل بلغ 17 مليون شخص عامل في سنة 2014 ليبدأ التوظيف منذ هذه الفترة بالارتفاع وصل إلى 19.5 مليون في سنة 2018¹.

ولقد سجلت إسبانيا أكبر زيادة في حجم العمالة منذ انفجار أزمة الديون السيادية وفقا للجدول أعلاه نلاحظ أن سنة 2019 تعتبر أول سنة الذي يتجاوز فيه نسبة التشغيل (عدد العاملين) إلى إجمالي السكان 49.406%². والجدول الموالي يوضح تطور إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان في إسبانيا.

¹ Raymond Torres, The Spanish labour market: Cyclical behaviour and structural challenges, Funcas SEFO Vol. 7, No. 6_November 2018, P61.

² أحمد الحمصي، كم يبلغ عدد سكان إسبانيا الآن؟ وماهي نسبة الأجانب في البلاد، إسبانيا بالعربي، بتاريخ 21 فبراير 2023 متاح على الموقع : <https://espanaenarabe.com> تاريخ 2023/05/04

**الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال
الفترة (1995-2020)**

جدول رقم(11): تطور إجمالي نسبة التشغيل في إسبانيا خلال الفترة (1995-2020)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	38.59	39.09	40.21	41.51	43.59	45.44	46.55
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	47.54	48.51	49.44	51.57	52.78	53.47	52.41
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	48.61	47.51	46.65	44.66	43.61	44.26	45.56
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	/	/
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	46.78	47.86	48.77	49.40	47.57	/	/

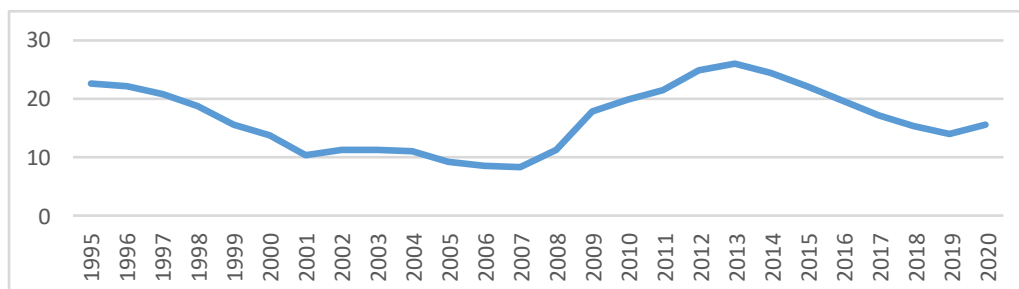
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EXEL

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS>

شهدت معدلات التشغيل ارتفاع تدريجي خلال الفترة 1995 و 2008 بلغت على التوالي النسب 38.59 % و 52.41 % لينخفض بعدما خلفت تداعيات الأزمة المالية العالمية تبعاتها أزمة الديون السيادية فمثلا بلغ معدل التشغيل سنة 2010 نسبة 47.51 % ليبقى تذبذب في معدلات التشغيل في سوق العمل الاسباني لغاية سنة 2020 قدر بـ 47.57 %، لكن بالرغم من تداعيات الأزمة الصحية العالمية استطاعت اسبانيا مواجهة اضطرابات سوق العمل الاسباني فهو معدل أكبر من ما تم تسجيله في منتصف التسعينيات حيث كان يعاني سوق العمل من انخفاض كبير في معدلات العمالة والتشغيل مقابل الارتفاع الكبير لمعدلات البطالة . والشكل الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في إسبانيا خلال الفترة (1995-2020).

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

الشكل رقم(28): تطور معدلات البطالة في إسبانيا خلال الفترة (1995-2020)

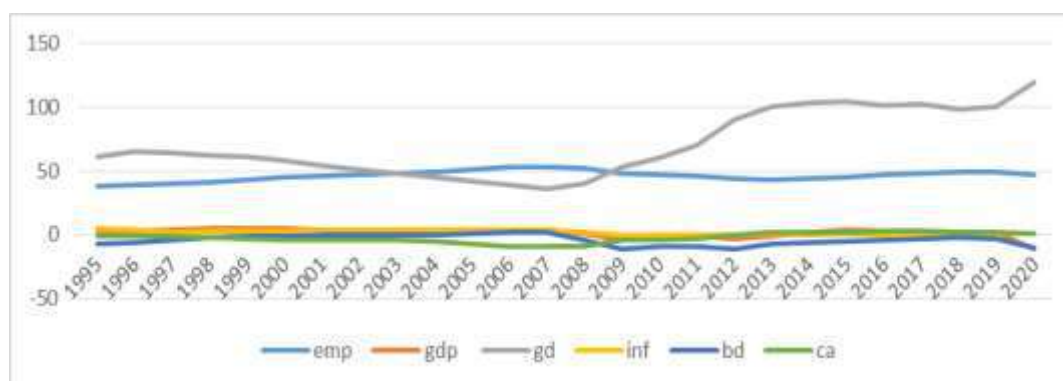


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

وهذا ما يوضحه الشكل أعلاه لتطور معدلات البطالة في اسبانيا خلال الفترة (2020-1995) ليسجل متوسط معدلات البطالة خلال العقود الثلاثة الماضية متوسط 17.3 % مقارنة 7.6 % في الاتحاد الأوروبي وهو معدل أعلى بكثير مقارنة بمعظم الدول المتقدمة. والشكل الموالي المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة ونسبة التشغيل في اسبانيا خلال الفترة (2020-1995) :

الشكل رقم(29): تطور المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في إسبانيا خلال الفترة (2020-1995)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجداول السابقة اعتمادا على مخرجات EXCEL

نلاحظ تأثر سوق العمل الإسباني بآثار أزمة الديون السيادية فبعد انفجار أزمة الديون تراجع عدد العمال ونسبة التشغيل مقابل ارتفاع معدلات البطالة نتيجة انخفاض حجم الاستثمارات في عدة مجالات أدى بتسريح عدد كبير من العمال في بداية الأزمة لكن سرعان ما استطاعت اسبانيا من خلال الإصلاحات الهيكلية وخطط الإنقاذ الحفاظ على سيرورة أداء سوق العمل بهدف خلق مناصب عمل جديدة وامتصاص أكبر قدر من العاطلين عن العمل. بالرغم من الانتعاش المستور

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

لسوق العمل الاسباني لا يزال بعيد عن الأداء الجيد في ظل تحديات البطالة وقضايا المهاجرين وعدم مساواة الأجور لاسيما للعمال ذوي الأجور المنخفضة¹.

شهد سوق العمل الاسباني أداء غير فعال على مدى الأربعة عقود الماضية وقبل الأزمة الصحية العالمية سجل أعلى معدل البطالة وأكثر تقلبا من معظم الدول المتقدمة بلغ خلال الثلاثة عقود الماضية متوسط 17.3% (مقارنة بـ 7.6% في الاتحاد الأوروبي و 5.2% في الولايات المتحدة) حيث أدت جائحة كورونا إلى انخفاض ساعات العمل في سنة 2020 بحوالي 6.2% ما يعكس تأثر سوق العمل الإسباني بشكل كبير بالجائحة انخفضت الوظائف بمقدار 1.34 مليون شخص (14.2%) في فصلين بين الربع الرابع لسنة 2019 والربع الثاني من سنة 2020 بينما استغرقت حوالي 17 فصل لتحقيق مثل هذا الانخفاض بين الربع الثالث سنة 2007 وبداية أزمة الديون السيادية سنة 2011 وفي سياق إصلاح سوق العمل الاسباني تم تفعيل آليات حماية العمال مثل نظام التوظيف المؤقت وتلك التي تسمح للشركات بتعليق العقود مؤقتا أو تقليل ساعات العمل لجزء أو كل موظفيها، وفي هذا السياق ارتفع عدد الأشخاص غير النشطين الذين تتراوح اعمارهم بين 16 و 64 سنة بمقدار حوالي 1.3 مليون شخص (16.9%)².

وبالتالي سوق العمل الاسباني بحيث عمقت الجائحة من التدهور الكبير في انخفاض الطلب على العمالة للعديد من القطاعات منها: تجارة التجزئة، الضيافة الترفيه، مقابل توقف الرحلات الجوية فهذه القطاعات لوحدها توظف ما يقارب 6.3% مليون عامل في إسبانيا (أكثر من 30% من إجمالي العمالة) حيث ركزت الحكومة الاسبانية على حماية سوق العمل عن طريق دعم ساعات العمل القصير والإجازات من خلال الحفاظ على أجور العمال عن طريق تقديم اعانات، تعليق عقود العمل، سياسات التأمين ضد البطالة و قروض ومنح نقدية للشركات التي تضررت بالجائحة وهذا ما يعكس تداعيات الأزمات التي انعكست على سوق العمل الإسباني بحيث انخفض معدل العمالة المؤقتة خلال فترات الركود الاقتصادي قبل الجائحة 33% ليصل إلى 25% مع سنة 2019 مقابل التخلص من 1.8 مليون وظيفة خلال الأزمات السابقة، وفقا لبيانات الضمان الاجتماعي وصل عدد العمال في شهر أفريل 2020 الذين تحميهم إلى 4 مليون عامل³.

¹ ANNA SANZ-DE-GALDEANO, ANASTASIA TERSKAYA, The labor market in Spain, 2002–2016, IZA World of Labor ,2017, P2.

² Juan J Dolado Florentino Felgueroso Juan F. Jimeno, The Spanish Labour Market at the Crossroads: COVID-19 Meets the Megatrends, IZA Institute of labor Economics, No .13869, November 2020, P8 .

³ Juan J Dolado, Florentino Felgueroso , Juan F. Jimeno, Opcit , P6.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

رابعا: اصلاح سوق العمل في سياق خطط الإنقاذ المالي في اسبانيا

استجابة للركود الاقتصادي الكبير الذي بدأ في سنة 2008 والذي سرعان من أعقبه أزمة الديون السيادية في سنة 2010 وافقت الحكومة الاسبانية في فيفري 2012 على جملة من الإصلاحات العميقة في سوق العمل¹، فمنذ بداية تفاقم الأزمة سنة 2011 تبنت إسبانيا جملة من الإصلاحات أهمها²:

- خفض أجور ورواتب العاملين في القطاع لعام بنسبة 5%.
 - تجميد أجور ومعاشات التقاعد خلال سنة 2011 .
 - تخفيض رواتب الوزراء بنسبة 15 %.
 - الغاء الحكومة منحة المواليد الجدد التي تقدر 2500 أورو من سنة 2011.
- كما تم إعطاء أولوية لأصحاب الشركات بإدخال تغييرات متعلقة بظروف العمل، مثل ساعات العمل أو الأجور فالغرض من هذه الإصلاحات وفقا للحكومة الاسبانية هو استجابة للتراجع الاقتصادي من أجل الحفاظ على مرونة القوى العاملة من خلال تخفيض الأجور أو عدد ساعات العمل لخفض التكاليف الى غاية استعادة النمو الاقتصادي، السماح للمؤسسات صغيرة الحجم التي توظف أقل من 50 عامل بممارسة الدوام الكامل تسمح لأصحاب العمل تمديد الفترة للعمال الجدد لمدة عام واحد، مقارنة بالإجراءات السابقة التي تفرض ستة أشهر كفترة تجريبية. بهدف الحفاظ على العمالة طويلة الأجل وحماية المؤسسات من المخاطر المتوقعة³.
- ففي ظل الضغوط التي شهدها سوق الشغل انخفاض العمالة وارتفاع معدل البطالة الناجم عن أزمة الديون السيادية، كان الهدف الرئيسي لإصلاح سوق العمل في بداية 2012 هو تحقيق أكبر قدر من المرونة الداخلية من حيث الأجور أو ظروف العمل بهدف خفض تكاليف العمالة وتعزيز الصادرات طريق نحو الانتعاش الاقتصادي، فخلال الفترة 2013-2019 تم استحداث ما يقارب 3 مليون وظيفة بينما انخفضت البطالة بمقدار 3.3 مليون⁴ .

¹ María García-Vega , Richard Kneller , Joel Stiebale, Labor market reform and innovation: Evidence from Spain, Research Policy, 50(2021), P3.

² رجال فاطمة، نادية بلورغي، دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، 2016، ص146.

³ Laszlo Horwitz and Martin Myant , Spain's labour market reforms: the road to employment – or to unemployment?, Working Paper 2015.03, european trade union institute , Brussels, 2015, PP7-8.

⁴ Juan J. Dolado, Florentino Felgueroso, Juan F. Jimeno, Past, present and future of the Spanish labour market: when the pandemic meets the megatrends, Applied Economic Analysis, Vol. 29 No. 85, 2021, P24.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

المطلب الرابع: اتجاهات أزمة الديون السيادية والعمالة في إيطاليا

خلال الربع الثاني من سنة 2011 خفض التصنيف الائتماني لإيطاليا نتيجة التراكم الكبير للديون وأشارت وكالات التصنيف الائتماني الى خطورة الوضع في إيطاليا لتسجل أكبر دين سيادي من بين دول الاتحاد الأوروبي قدر في بداية الأزمة 199.2 كنسبة من الناتج، ساهم هذا الوضع في انتشار الذعر في أوساط المستثمرين وضعف ثقتهم مما خلف آثار وخيمة على الوضع المالي والاقتصادي في إيطاليا.

جدول رقم (12): أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة في إيطاليا خلال الفترة (1995-2020)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.88	1.26	1.83	1.81	1.62	3.78	1.95	0.25	0.13
العجز في الميزانية نسبة من GDP	-7.2	-6.6	-3.0	-3.0	-1.8	-2.4	-3.2	-2.9	-3.2
الدين الحكومي نسبة من GDP	119.4	119.1	116.3	114.1	113.3	109	108.9	106.4	105.5
الحساب الجاري % من GDP	2.1	2.8	2.6	1.7	0.8	-0.3	0.2	-0.5	-0.8
التضخم	4.92	4.50	2.56	2.40	1.53	1.79	3.03	3.27	3.14
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	1.42	0.81	1.79	1.48	-0.96	-5.28	1.71	0.70	-2.98
العجز في الميزانية GDP %	-3.5	-4.1	-3.6	-1.3	-2.6	-5.1	-4.2	-3.6	-2.9
الدين الحكومي GDP%	105.1	106.6	106.7	103.9	106.2	116.6	119.2	119.7	126.5
الحساب الجاري % GDP	-0.5	-0.9	-1.5	-1.4	-2.8	-1.9	-3.3	-2.8	-0.2
التضخم	2.67	2.01	2.12	2.47	2.40	1.67	0.43	1.60	1.54
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

نمو الناتج المحلي الإجمالي %	-1.84	-0.00	0.77	1.29	1.66	0.92	0.41	-8.93	/
العجز في الميزانية GDP %	-2.9	-3.0	-2.6	-2.4	-2.4	-2.2	-1.5	-9.6	/
الدين الحكومي GDP%	132.5	135.4	135.3	134.8	134.2	134.4	134.1	155.3	/
الحساب الجاري % GDP	1.1	1.9	1.4	2.6	2.7	2.6	3.3	3.9	/
التضخم	1.14	0.91	0.93	1.13	0.72	1.06	0.91	1.16	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=IT>
- https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/GOV_10DD_EDPT1_custom_5384921/default/table?lang=en
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/BN.CAB.XOKA.GD.ZS?locations=IT>
- <https://tradingeconomics.com/italy/government-debt-to-gdp>
- https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/TIPSI20_custom_5441186/default/table?lang=en

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي:

ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي موجبا منذ بداية سنة 1995 إلى غاية 2007 والتي تزامنت مع بداية كلا من الأزميتين والتي خلفت ركود اقتصادي حاد وغير مسبوق منذ سنة 1995 قدرت بين عامي 2008 و 2009 على التوالي - 0.96% و -5.28% ليبقى بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية الأزمة الصحية العالمية سنة 2020 بلغ نمو الناتج -8.93% .

2- عجز الموازنة العامة:

بالرغم من المرتبة الثالثة التي تحتلها إيطاليا في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا وفرنسا إلا انها تعاني من مشاكل وتقلبات اقتصادية كبيرة منها العجز الكبير في الموازنة العامة حيث انها ومنذ بداية فترة الدراسة لم تسجل فائض في الموازنة العامة ومثالا في منتصف التسعينيات بلغ نسبة العجز المالي بـ -7.2%

لينخفض بنسب قليلة جدا وبمجرد انفجار أزمة الديون السيادية ارتفع العجز سنة 2009 بنسبة 5.1% وبحلول الأزمة الصحية سنة 2020 سجل أكبر عجز تاريخي لينذر بأزمة ديون سيادية تلوح في الأفق أو بتلقي حزم انقاذ مالية جديدة بلغ -9.6% وهو ما يهدد الاقتصاد الإيطالي بالخروج من الاتحاد الأوروبي في ظل الركود الاقتصادي الحاد.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

3- الدين الحكومي:

ففي ظل العجز المالي الذي تعاني منه إيطاليا منذ بداية الفترة 1995 لوحظ تراكم كبير لحجم الدين الحكومي خلال نفس الفترة بلغ 119.4 % ليبدأ بالانخفاض الطفيف بعد منتصف التسعينات لكن الملاحظ أن تداعيات أزمة الديون السيادية لم تمنع الاقتصاد الإيطالي بتسجيل تراكمات للديون منذ التسعينات ليبلغ سنة 2012 قدر بـ 126.5 % و 155.3 % بحلول سنة 2020 .

حيث يلاحظ تزايد نسب الدين الحكومي ، وهذا بسبب تراجع الإيرادات والتهرب الضريبي بعد الأزمة العالمية، ما يجعلها عرضة للصدمات على المستوى المحلي والخارجي، شهدت المؤسسات في شمال إيطاليا نزوح أو هجرة إلى أسواق العمالة ذات التكلفة المنخفضة مثل الصين ودول شرق أوروبا، وهذا من شأنه أن يكون عامل لانخفاض العمالة في شمال إيطاليا، ومن بين الأسباب التي ساهمت في تفاقم حجم الديون منها: الدعم الحكومي لشمال إيطاليا الفقيرة التي تعتمد على وظائف القطاع العام ساهم في تراكم الدين، و ارتفاع معدل الفائدة على الدين الحكومي تزامن مع تزايد العجز المالي، راجع إلى عدم تحرك الحكومة لكبح هذا التراكم في إيطاليا ليست اليونان، لذا سيكون من الصعب انقاذ اقتصاد يعادل 10 أضعاف حجم الاقتصاد اليوناني كونه ثاني أعلى مستوى سوق دين في منطقة اليورو، حيث سجل سعر الفائدة على السندات السيادية الإيطالية لمدة 10 سنوات سنة 2011 نسبة 6.98 %، وبالتالي تواجه إيطاليا وأيضاً إسبانيا واليونان أزمة في جذب المستثمرين إلى شراء السندات السيادية، لتبقي إيطاليا على سياسة نقدية توسعية للتصدي لحالة الركود الناجم العام الوباء منذ سنة 2019.

فهناك نظرة سلبية لوكالات التصنيف الائتماني للسندات السيادية الحكومية الإيطالية¹. كما أثرت شيخوخة السكان في إيطاليا بالفعل في ارتفاع الانفاق الحكومي على المعاشات التقاعدية، فحسب تقرير المفوضية الأوروبية سنة 2018 تتفق إيطاليا ما يعادل 16 % من الناتج على المعاشات التقاعدية وهي أعلى مقارنة بالمتوسط دول الاتحاد الأوروبي البالغ 11.2 %، ومن المتوقع أن يرتفع الانفاق على المعاشات التقاعدية في إيطاليا من 17.2 % بحلول سنة 2030².

بحيث يركز الاقتصاد الإيطالي على الصناعة المالية والمرافق والنفط والغاز وقطاع السيارات علاوة على ذلك فإن ديون القطاع الخاص من حيث القروض منخفضة إذا ما قورنت بالدول الأوروبية، بلغ الدين الخاص 40.4 % في سنة 2018، وهو أقل من مستوى الدين في المملكة

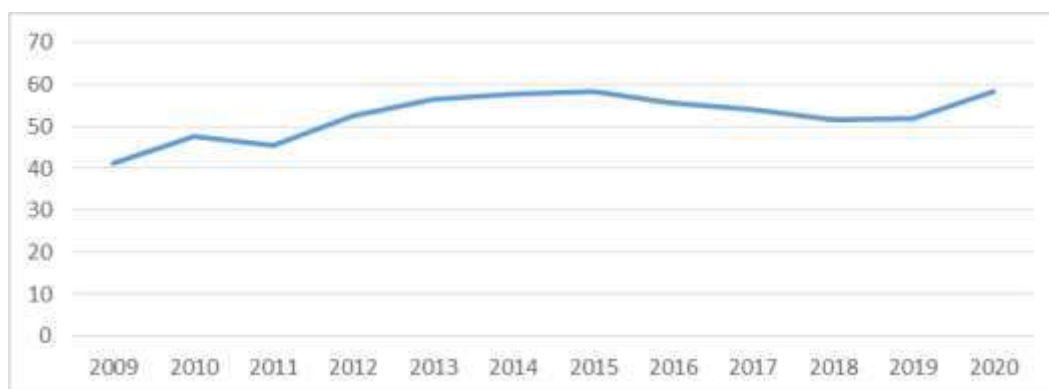
¹ Oliver Holtemöller, Tobias Knedlik and Axel Lindner, P318.

² UniCredit, Funding of Italian regions, Credit Research, 17 December 2019, Sector Report – SSA, P5.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

المتحدة (82.0%) وفرنسا (59.2%) وإسبانيا (58.6%) وألمانيا (53.1%) وفقا لبيانات اليورو ستات¹. والشكل الآتي يوضح تطور صافي الدين الخارجي في إيطاليا.

الشكل رقم(30): تطور صافي الدين الخارجي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا خلال الفترة (2009-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/TIPSH20_custom_10570787/default/table?lang=en

4- عجز الحساب الجاري:

حقق الحساب الجاري فائضا خلال منتصف التسعينات سنة 1995 قدر بـ 2.1 % وبظهور بواذر الأزميتين سجل عجز في رصيد الحساب الجاري نتيجة تراجع جانب الصادرات الإيطالية التي تأثرت بآثار الأزميتين لكن سرعان ما سجل فائضا بعد سنوات نتيجة حزم الإنقاذ المالي التي تلقتها إيطاليا لعبت دورا كبير في تحسن ميزان المدفوعات، أما في سنة 2020 سجل الحساب الجاري فائضا بمعدل 3.9 %.

5- التضخم:

انخفض معدل التضخم إلى النصف منذ سنة 1995 إلى غاية 2008 بمعدلات قدرت بـ 4.92 إلى 2.40 ليصل إلى 1.60 بحلول سنة 2020 وهو المعدل الغير مستهدف من طرف البنك المركزي الأوروبي الذي ينص على أن يعادل 2 %.

فترجع معدل التضخم يعكس تراجع الطلب المحلي في إيطاليا وباقي دول الـ PIIGS ومنطقة اليورو بسبب تدابير التقشف التي اتبعتها هذه الدول، ويعود هذا التراجع في معدل التضخم إلى انخفاض الأسعار في الاقتصاد لمنطقة اليورو نتيجة أسعار الطاقة التي تسببت دون رفع مؤشر الأسعار انخفضت أسعار الطاقة بـ 50.1 % وصول معدل التضخم إلى أدنى مستوياته منذ سنة

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

مما سمح للبنك المركزي الأوروبي باتباع عمليات السوق المفتوحة عن طريق شراء سندات الحكومة بقيمة 60 مليار يورو شهريا في محاولة منه لرفع التضخم من خلال ما يسمى برنامج التسيير الكمي شمل هذا البرنامج 19 شهرا من شراء الأصول المالية من مارس 2015 إلى غاية سبتمبر 2016 تضمن شراء سندات طويلة الاجل تاريخ استحقاقها من 2 إلى 30 سنة مقومة باليورو وعمليات الشراء تختلف من بلد إلى آخر وفقا لحصة رأس مالها لدى البنك المركزي الأوروبي، لترتفع الأسعار سنة 2015 مما يوحي بالتأثير الإيجابي والفعال لبرنامج التسيير الكمي¹.

ولقد شهد معدل التضخم معدلات سلبية بعد الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية نتيجة أزمة الرهن العقاري وتأثيرها المباشر على الدولار الأمريكي من جهة وانخفاض الطلب على الوقود من جهة أخرى مما أدى إلى تراجع أسعار البترول والذي تسبب في تسجيل معدلات التضخم سلبية في دول الـ PIIGS ومنطقة اليورو بصفة عامة.

فالههدف من وراء تطبيق برنامج التسيير الكمي المطبق خلال سنوات 2015 و 2020 من خلال برنامج الشراء الطارئ أثناء جائحة كورونا شملت شراء للديون الحكومية والخاصة كان الهدف من شراء هذه السندات السعي لخفض أسعار القائدة من أجل تحفيز الاقتصاد ورفع الأسعار، جمع البنك المركزي الأوروبي ما يصل إلى 5 تريليونات يورو (4 تريليونات دولار) من الديون على مدى السنوات العشر الماضية إلا أن هذه الإجراءات لم توافق التحركات الإيجابية لرفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم باعتبارها أداة يطبقها البنك لتحقيق المعدل المستهدف للتضخم، فهناك توجهات لكبح ميزانية البنك المركزي الأوروبي للتخلي عن سياسته النقدية التوسعية والتوجه نحو كبح أو التشديد الكمي². لكن المعضلة الأساسية يتعين على البنك الأوروبي الاستمرار في شراء السندات (دعم أسواق السندات) لأن الدول الأوروبية وعلى رأسها دول PIIGS بحاجة إلى قروض لبرامجها الحكومية³.

والجدير بالذكر أن دول الـ PIIGS البنك المركزي الأوروبي كمقرض الملاذ الأخير إذا تعرضت ديونها للضغط على أسواق السندات السيادية وبالفعل قام البنك المركزي الأوروبي خلال جائحة كورونا بشراء ديون بعض دول منطقة اليورو لذلك ارتفعت اجمالي أصولها بشكل حاد بلغت

¹ عشوب ليلي، مرجع سبق ذكره، ص182 .

² العربي الجديد، جموح التضخم يضغط على الميزانية الضخمة للبنك المركزي الأوروبي، متاح على الموقع :

<https://www.alaraby.co.uk/economy> بتاريخ 2024/03/24

³ وكالة الأنباء الموريتانية مستقلة، المركزي الأوروبي يسير على حبل مشدود مكافحة التضخم أو إشعال أزمة ديون، متاح على الموقع : <https://www.elilami.info/node/16825> بتاريخ 2024/03/25

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

ما يقارب 8.9 تريليون يورو في سنة 2022 بالرغم من ذلك لم يرتفع التضخم، وفي سياق الخروج من تداعيات الجائحة قام الاتحاد الأوروبي بإصدار سندات لتمويل برامج لمساعدة دول منطقة اليورو مما تسبب في تفاقم حجم الديون الأوروبية بلغ ما يزيد عن 400 مليار يورو ما يعادل 450 مليار دولار ارتفاعاً من نحو 50 مليار يورو في نهاية سنة 2019¹.

ثانياً: تطور حجم العمالة المشتغلة في إيطاليا

سجل إجمالي القوة العاملة في إيطاليا ارتفاع طفيف خلال فترة الدراسة من 24546581 مليون سنة 2010، مقارنة بسنة 2020 بلغت 2512633 مليون، والجدول التالي يبين تطور حجم القوة العاملة ومعدل التشغيل.

الجدول رقم(13): تطور إجمالي القوة العاملة وحجم العمالة المشتغلة في إيطاليا خلال الفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي القوة العاملة	24546581	24567360	25127011	25287655	25689865	25654399
العمالة المشتغلة(مليون)	/	/	/	/	21.92	22.12
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
إجمالي القوة العاملة	25932536	26103399	26164163	25907430	25126336	
العمالة المشتغلة(مليون)	22.45	22.74	22.96	23.11	22.39	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN?view=chart>

- <https://www.statista.com/statistics/795289/employment-in-italy/>

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS?end=2022&start=2010>

من خلال البيانات أعلاه يعاني التوظيف في إيطاليا من مشاكل واضطرابات منذ الركود الاقتصادي الذي تزامن مع بداية الأزمة العالمية 2008 وأزمة الديون بداية 2010، منها ارتفاع البطالة بين الشباب والتفاوت بين الجنوب والشمال، ليشهد انتعاشاً طفيف في سنة 2014 حيث لا

¹ الرابطة الدولية للخبراء والمحليلين السياسيين، كيف يتعامل الاتحاد الأوروبي مع أزمة الديون، متاح على الموقع:

<https://apa-inter.com/post.php?id=6692> بتاريخ 2024/03/24

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

تزال البطالة عند مستويات مرتفعة خاصة بالنسبة للشباب مقابل مشاركة المرأة بنسبة ضعيفة، ولقد شكلت الفترة 2008-2013 صدمة سلبية كبيرة أثرت على سوق العمل الإيطالي إلى غاية سنة 2014، وفي ذات السياق ارتفع معدل المشاركة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم 55-65 سنة من حوالي 25 % خلال الفترة 2000-2016، لتبلغ 53.4 % سنة 2017 وهذا في ضوء الإصلاحات الأخيرة في نظام المعاشات التقاعدية (زيادة سن التقاعد)¹.

جدول رقم(14): تطور إجمالي نسبة التشغيل في إيطاليا خلال الفترة (1995-2020)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	41.75	41.79	41.78	41.97	42.42	42.91	43.65
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	44.26	44.87	45.77	45.31	45.75	45.78	45.80
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	44.72	44.17	44.11	43.85	42.86	42.83	43.14
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020		
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	43.71	44.22	44.62	44.92	44.06		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS>

في عام 1994 اتخذت إيطاليا إجراءات هادفة إلى إيجاد حوافز للعمالة تستهدف الفئات الهشة في سوق العمل لتشهد فترة التسعينات العديد من اتفاقيات التوظيف بهدف زيادة مرونة سوق العمل الإيطالي² بالرغم من الإصلاحات التي مست سوق العمل الإيطالي، وبالنظر إلى تطورات التشغيل

¹ FRANCESCA MARINO , LUCA NUNZIATA, The labor market in Italy, 2000–2016, IZA World of Labor, 2017, PP2-5.

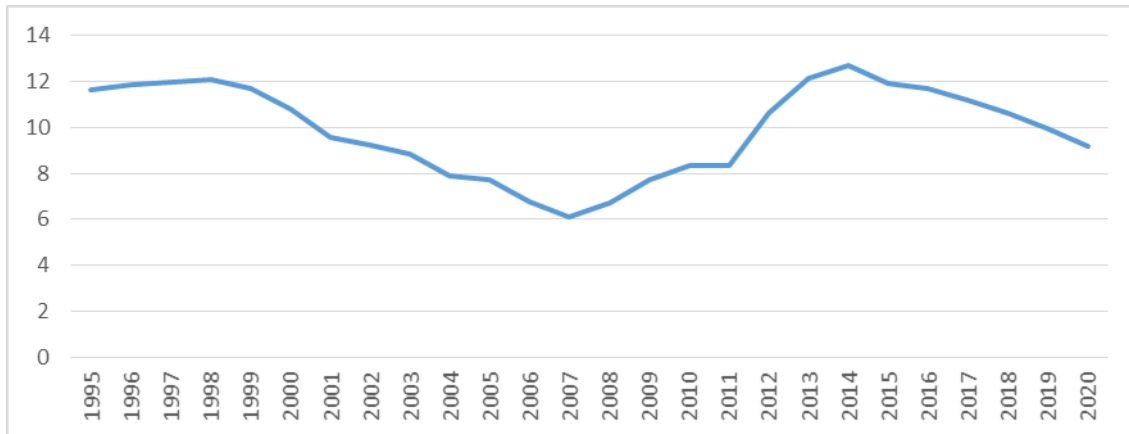
² SASCHA O. BECKER, EMPLOYMENT PACTS IN ITALY 1992 TO 2002, <https://www.ifo.de/DocDL/dicereport104-rm2.pdf> 2024/03/25

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

منذ سنة 1995 أين سجلت 41.75 % من إجمالي نسبة التشغيل لترتفع بشكل طفيف خلال سنوات 2008 و 2010 و 2020 بنسب متقاربة وبالتالي لا تزال العمالة الإيطالية دون المستوى مقارنة بباقي الدول بالرغم من الإصلاحات التي مست سوق العمل، ولهذا قامت الحكومة الإيطالية في شهر 17 لسنة 2020 بتطبيق سياسيتين لحماسة سوق العمل " مخطط إجازة كوفيد 19" ما يسمى **COVID-19 furlough scheme** و "a ban on layoffs" يشير إلى الحظر وإجراءات الغلق، تم تنفيذ المخطط الأول بأثر رجعي بدءاً من شهر فيفري ينص على إجازات لجميع الشركات يهدف إلى الحفاظ على العمالة والسماح لهذه المؤسسات بخفض تكاليف العمالة خلال فترة الحجر عن طريق تخفيض ساعات العمل وفق سياسة دعم الأجور الذي تقدمه الحكومة، بينما المخطط الثاني ينص على السماح للشركات بتسريح الموظفين لمدة 60 يوم وقبت سارية المفعول إلى غاية سنة 2021 وهذا التفاوت من ناحية الجانب الاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب الإيطالي والذي يتميز ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل فمثلاً تتوقف 30 % من الأمهات الإيطاليات عن العمل للرعاية ولا يعود منهم سوى 12 % إلى العمل لكن هذه النسبة أقل بكثير في الجنوب الإيطالي¹

الشكل رقم(31): تطور معدلات البطالة في إيطاليا خلال الفترة (1995-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد:

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

¹ Davide Fiaschi, Cristina Tealdi , Scarring Effects to the COVID-19 Pandemic on the Italian Labor Market, IZA Institute of labor Economics, NO.15102, 2022, P6.

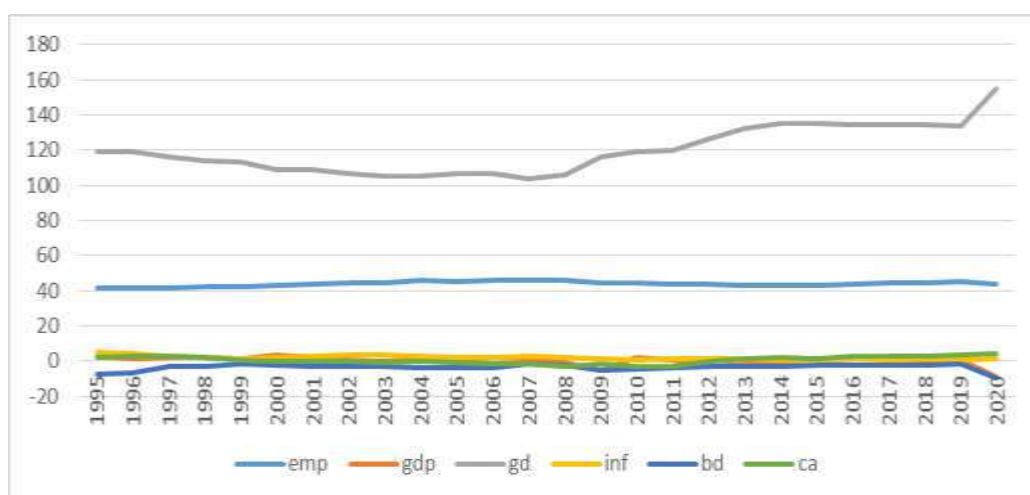
الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

والشكل أعلاه يوضح تطورات معدل البطالة في إيطاليا خلال الفترة (1995-2020) أين بلغت معدلات البطالة من إجمالي القوة العاملة خلال السنوات 1995 و 2010 و 2020 على التوالي 11.66% ، 8.36% ، 9.16%.

ثالثاً: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة ونسبة التشغيل إلى عدد السكان في إيطاليا

خلفت أزمة الديون السيادية تداعيات أدت إلى إحداث تقلبات واضطرابات في المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تشير بدورها إلى تفاقم الديون السيادية والتي سرعان ما أثرت على سوق العمل وذلك خلال فترة الدراسة، لذا يوضح الشكل الآتي تطور المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في إيطاليا خلال الفترة (1995-2020):

الشكل رقم(32): تطور المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في إيطاليا خلال الفترة (1995-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة

بالنظر إلى الشكل أعلاه انخفض عدد العاملين خلال السنوات الأولى نتيجة آثار أزمة الديون السيادية على العمالة في إيطاليا بحيث أن التقلبات الاقتصادية (عجز الموازنة العامة، تفاقم حجم الدين الحكومي والخارجي)، أدت إلى استمرار التباطؤ الاقتصادي وتدهور ظروف سوق العمل ليبدأ سوق العمال بالانتعاش الطفيف في بداية 2016.

علاوة على ذلك تعتبر معدلات العمالة العامل المحدد لانخفاض الإنتاج أثناء أزمة الديون السيادية بحيث انخفاض معدل العمالة يؤثر على النمو الاقتصادي ، فسوق العمل الإيطالي يعاني من الازدواجية حيث أن العمالة المحلية تعمل بعقود دائمة تتوفر على درجة عالية من الحماية بينما

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

العمالة الخارجية معظمها فئة الشباب يتم تعيينها بعقود مؤقتة وفقا لتدريب محدود¹، فالملاحظ أن سوق العمل في بداية 2016 شهد تحسن طفيف إلى جانب تحسن الحالة الاقتصادية كون أن دعم نمو العمالة الانتعاش باعتباره أحد عوامل الإنتاج ترجم من خلال تحسن دخل الأسر والاستهلاك، ولقد شجعت الإصلاحات الهيكلية منذ بداية أزمة الديون السيادية بما فيها الإصلاحات في سوق العمل خروج العديد من أصحاب الدخل الضعيف والمحدود من الوضع الاجتماعي الصعب، لكن بالرغم من التحسين الطفيف لسوق العمل لا تزال إيطاليا في وضعية سيئة بين بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية معدل البطالة (15-75 سنة) بلغت 11.2 % ونسبة التشغيل لعدد السكان منخفضة نسبيا 44.22 %².

تضررت إيطاليا كغيرها من الدول بإجراءات الغلق ووقف الأنشطة التجارية التي تم تنفيذها في مارس الربع الأخير من سنة 2019 تسريح 44 % من العاملين لحسابهم الخاص و33 % من الموظفين (حوالي 34 % من إجمالي العمالة) وفي نفس الوقت قامت الحكومة الإيطالية بتغطية برامج العمل بدوام جزئي في جميع القطاعات تقريبا، قدمت مكافأة ثابتة بمتوسط 600 يورو خلال الأشهر الثلاث مارس أبريل وماي³.

ففي سنة 2020 انخفض معدل التوظيف في أبريل 1.2 % حين قررت الحكومة إغلاق الشركات غير الضرورية مما أثر على حوالي 8 ملايين عامل، مقابل إمكانية مزاولة النشاط للعاملين في القطاع المصرفي والتأمين فضلا عن الإدارة العامة عن بعد لتتخفف ساعات العمل بحوالي 20 % سنة 2020⁴ تميز سوق العمل الإيطالي بتباين كبير مقارنة بالدول الأوروبية حيث كانت جزء من القوى العاملة أقل من 20 % تحمل وظائف مؤقتة وكان هذا النوع من العقود منتشر بين الشباب وبشكل رئيسي في قطاع الخدمات⁵.

¹ كريستين لاغارد، بناء مستقبل لشباب إيطاليا التصدي للحاضر وتحدي المستقبل، تاريخ الاطلاع 2023/07/15، بتوقيت 19:58 <file:///C:/Users/HB/Downloads/120914apdf.pdf>

² OCDE iLibrary, Chapter 1. Recent trends in the Italian Labour Market, <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/160a3c28-en/1/2/2/index.html?itemId=/content/publication/160a3c28-en&csp=b0c9866fd1c3435a67d45c5faf64ea4f&itemIGO=oecd&itemContentType=book>, 2023/07/16.

³ Francesca Carta, Marta De Philippis, The impact of the COVID-19 shock on labour income inequality: Evidence from Italy, e Bank of Italy, Number 606 – February 2021, PP11-13.

⁴ Tommaso Colussi, COVID-19 Crisis Response Monitoring, Catholic University Milan, Institute of labor economics, October 2020, P4-8.

⁵ Angel ´ Luis Gomez, Salvatore Lattanzio, Worker reallocation in Italy and Spain after the COVID-19 pandemic, Latin American Journal of Central Banking, 2023 , P3.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

رابعاً: اصلاح سوق العمل في سياق خطط الإنقاذ المالي

تم الإعلان عن برنامج التقشف المالي من طرف البرلمان الإيطالي في منتصف سنة 2010 تضمن أهم التدابير المتعلقة بإصلاح سوق العمل الإيطالي اصلاح نظام التقاعد خاصة رفع سن التقاعد للنساء¹ كما تم الغاء أحكام التقاعد المبكر في ديسمبر 2011 والذي خلف من قبل انعكاسات وخيمة على سوق العمل الإيطالي حيث وجد أكثر 150.000 عامل أنفسهم بدون عمل ولا إعانات بطالة ولا معاشات تقاعدية كانت تهدف من خلالها الشركات تقليص قوتها العاملة من خلال خروج قوتها العاملة الأكبر سنا وهذا بعد موافقة العديد من العمال على الاستقالة من عملهم بموجب دفع الشركة راتبهم حتى التقاعد، كما تم إصلاح نظام المعاشات التقاعدية لذا فإن الإصلاح الآخر الذي جاء في جوان سنة 2012 غير من سمات السوق الإيطالي ليركز على القانون الخاص بالعقود المؤقتة واستحقاقات البطالة وإعادة ترتيب إعانات، وبالتالي كان الهدف الرئيسي من جهود الإصلاح حماية العمالة². ليتم رفع سن التقاعد اعتباراً من سنة 2012 لجميع الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص حيث ارتفع تدريجياً من 62 سنة وبلغ ذروته عند 66 سنة 2018³. بدأ ما يقارب 40 % من العمال الإيطاليين في العمل عن بعد من المنزل وهذا في سياق حزمة الطوارئ التي قدمتها الحكومة الإيطالية في 17 مارس 2020 بقيمة 25 مليار يورو في شكل مرسوم تنفيذي المعروف باسم « The Cura Italia » تضمن إجراءات حماية العمال لتخفيض ساعات العمل بسبب الجائحة و العمل المؤقت كما تم تقديم مكافآت للعاملين لحسابهم الخاص والمؤقتين والعاملين في القطاع السياحي والترفيهي والزراعي⁴،

وفي سياق اصلاح سوق العمل التي تقوم بها الحكومة الإيطالية عن طريق قانون الوظائف الذي اعتمد في ديسمبر 2014 والذي يعزز النمو الاقتصادي الإيجابي بزيادة التوظيف واستحداث 150.000 وظيفة جديدة بعد خمس سنوات ولقد ركزت الإصلاحات على⁵:

- توسيع مجالات السياسة النشطة لسوق العمل.

¹ يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص412.

² Pietro Garibaldi, Filippo Taddei, Italy: A dual labour market in transition Country case study on labour market segmentation, Employment Working Paper No. 144, International Labour Organization 2013, P24.

³ Elisa Borghi, The impact of anti –crisis measures and the social and employment situation Italy, European Economic and Social Committee, 2013, P5.

⁴ Giulia Bettin, Isabella Giorgetti, Stefano Staffolani, The impact of COVID -19 lockdown on the gender gap in the Italian labor market, Universta politecnica dellecnica dellemarche, , Dipartimento di Scienze Economiche e Sociali, January 2022, P11-13.

⁵ OCDE, Italy Structural reforms: impact on growth and employment, FEBRUARY 2015, <https://www.oecd.org/italy/structural-reforms-in-italy-impact-on-growth-and-employment.pdf> , P4.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

- جعل الحماية الاجتماعية أكثر فعالية.
- تشجيع مشاركة النساء في القوة العاملة.
- إصلاح النظام الضريبي.

وبالتالي فإن الإجراء الذي اتخذته الحكومة الإيطالية حول قانون الوظائف "Jobs Act" سنة 2014 أدخل هذا القانون نوع جديد من العقود يسمح بإعادة استرجاع مناصب الموظفين الذين تم تسريحهم من قبل مما سمح بزيادة عدد عقود العمل المؤقتة مقارنة بالعقود الدائمة، وهذا في سياق تحرير سوق العمل لزيادة العمالة وتعزيز الإنتاجية واستئناف النمو الاقتصادي¹.

المطلب الخامس: اتجاهات أزمة الديون السيادية والعمالة في البرتغال

شهدت اليونان أداء اقتصادي ضعيف خلال الفترة 1999-2010 حيث نما الناتج بمتوسط قدره 1 % أي أقل من الاتحاد الأوروبي فهي تمثل أضعف دول الاتحاد، تعرضت لعدة مشاكل اقتصادية كلية فلقد ساهم التوسع في الاستهلاك العام والخاص والذي تجاوز نمو الناتج بسبب التضخم وأسعار الفائدة المنخفضة نسبياً الذي نجم عنه توسع الائتمان المصرفي وانخفض الناتج المحلي بعد تفاقم أزمة الديون السيادية فخلال الفترة 2008-2014 بنسبة 8.3 %، حيث لم يتجاوز في الفترة 2007-2011 لم يتعدى نمو الناتج 1 %².

والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم(15): المؤشرات الاقتصادية المفسرة لأزمة الديون السيادية في البرتغال (1995-2020)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نمو الناتج المحلي الإجمالي	4.28	3.50	4.40	4.80	3.90	3.81	1.94	0.77	-0.93
العجز في الميزانية نسبة من GDP	-5.2	-4.7	-3.7	-4.4	-3.0	-3.2	-4.8	-3.3	-5.7
الدين الحكومي نسبة من GDP	62.2	63.3	58.7	55.6	55.4	54.2	57.4	60	63.9
الحساب الجاري	-0.1	-4.4	-6.1	-7.6	-8.9	-10.8	-10.4	-8.4	-6.6

¹ Marta Fana, Dario Guarascio and Valeria Cirillo, Did Italy Need More Labour Flexibility? The Consequences of the Jobs Act, Leibniz Information Centre for Economics, Volume 51(02), 2016, P80.

² Leonida Correia, The European Crisis: Repercussions on the Portuguese Economy, Athens Journal of Mediterranean Studies- Volume 2, Issue 2, April 2016 , P133.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

									% من GDP
3.42	4.18	3.71	3.42	3.37	3.82	3.88	2.39	3.42	التضخم
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
-4.05	-1.69	1.73	-3.12	0.31	2.50	1.62	0.78	1.78	نمو الناتج المحلي الإجمالي %
-6.2	-7.7	-11.4	-9.9	-3.7	-2.9	-4.2	-6.1	-6.2	العجز في الميزانية GDP%
129	114.4	100.2	87.8	75.6	72.7	73.7	72.2	67.1	الدين الحكومي % GDP
-1.6	-6	-10.3	-10.3	-11.8	-9.6	-10.3	-9.6	-8	الحساب الجاري GDP %
-0.38	-0.26	0.64	1.09	1.73	2.96	3.18	3.33	2.39	التضخم
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
	-8.44	2.68	2.84	3.50	2.01	1.79	0.79	-0.92	نمو الناتج المحلي الإجمالي %
	-5.8	0.1	-0.3	-3.0	-1.9	-4.4	-7.4	-5.1	العجز في الميزانية GDP%
	135.2	116.6	121.5	126.1	131.5	131.2	132.9	131.4	الدين الحكومي % GDP
	-1	0.4	0.6	1.3	1.2	0.2	0.2	1.6	الحساب الجاري GDP من %
	1.94	1.74	1.81	1.51	1.71	2.01	0.70	2.24	التضخم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=PT>
- https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/GOV_10DD_EDPT1_custom_544_1128/default/table?lang=en
- <https://tradingeconomics.com/portugal/government-debt-to-gdp>
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/BN.CAB.XOKA.GD.ZS?locations=PT>

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حقق الاقتصاد البرتغالي أعلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغت سنة 1998 نسبة 4.80 % ليبدأ بالانخفاض تدريجياً بمعدلات منخفضة وسلبية ليصل إلى -3.12 % سنة 2009 نتيجة تفاقم الديون السيادية وانفجارها ليسجل نمو الناتج المحلي انتعاش اقتصادي منذ بداية سنة

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

2014 قدر بـ 0.79 % بدأ الاقتصاد البرتغالي بالتعافي نتيجة الجهود والإصلاحات المبذولة للتدابير التقشفية والهيكلية والتي مست العديد من الجوانب التي اتخذتها الحكومة البرتغالية. والملاحظ أنه و في بداية الألفية كان الاقتصاد البرتغالي ينمو بمعدلات بطيئة مقارنة بباقي دول الـ PIIGS فالمشكلة التي كانت تواجه البرتغال هي مشكلة السيولة التي مثلت عائق لعدم قدرتها للوصول إلى أسواق رأس المال من أجل إعادة التمويل نتيجة المعدل المرتفع، وجدت البرتغال نفسها أمام ضرورة حتمية للحصول على الدعم المالي لتعزيز النمو واللجوء إلى النقشف المالي من أجل علاج الاختلالات الهيكلية لتجد نفسها أمام مستويات مرتفعة من الديون .

2- عجز الموازنة العامة

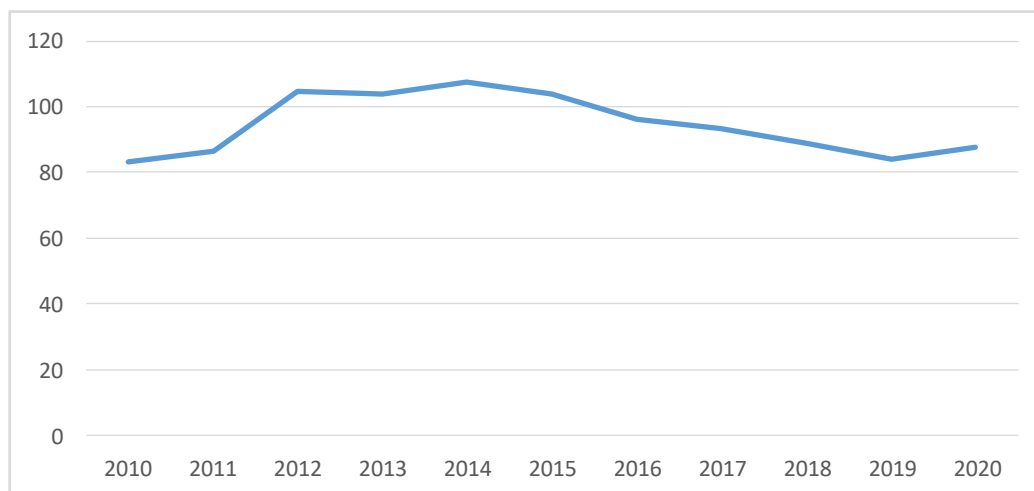
تعاني البرتغال من مشاكل في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة لتحقيق بذلك أعلى عجز تاريخي خلال أزمة الديون السيادية -11.4 % سنة 2010 تحديدا وهذا نتيجة الانفاق الحكومي الكبير مقابل ضعف تحصيل الإيرادات مما عمق العجز في ظل تراكم الدين الحكومي سعيا من الحكومة البرتغالية لمواجهة تداعيات الأزمة إلا أن العجز المالي لم يحقق فائض في الموازنة العامة ليبلغ -5.8 % سنة 2020.

يلاحظ من الجدول أعلاه تراجع نمو الناتج أثناء الأزمة وبعدها وبمعدلات سلبية وأيضا انخفاض كبير في عجز الميزانية لنفس الفترة بمعدل يفوق النسبة في معاهدة ماستريخت والتي تقدر بـ 3 %، نلاحظ أنه بعد سنة 2013 نلاحظ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي شهد انتعاشا اقتصاديا واستقرارا خاصة في الفترة ما بين 2014 إلى غاية بداية جائحة كورونا 2019، وفي المقابل وخلال نفس الفترة سجلت الموازنة العامة زيادة بنحو 14 مليار يورو¹ منذ سنة 1995 بدأت الديون السيادية في الارتفاع نتيجة اعتماد النموذج الاقتصادي البرتغالي القائم الاستهلاك المحلي والاستثمار الحكومي لكن هذا النموذج فشل في تحسين معدل النمو الاقتصادي أدى إحداث عجز مزدوج لتكون البرتغال ثالث دولة تطلب إعانات مالية بعد اليونان وإيرلندا فمن جهة مستويات الديون المرتفعة قيدت نمو الناتج المحلي مما جعل البرتغال عاجزة عن تحصيل الضرائب.

الشكل رقم(33): تطور صافي الدين الخارجي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البرتغال خلال الفترة (2010-2020)

¹ Sousa-Leite, J., Correia, D., Coutinho, C., & Camacho, C. (2022). The Banco de Portugal balance sheet expansion during the last two decades: a monetary policy perspective. Banco de Portugal Occasional Paper Series,(5) , P24.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EXCEL

https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/TIPSI20_custom_5441186/default/table?lang=en

تؤدي مستويات النمو المنخفضة للمزيد من الضغط على الدين الحكومي والخارجي فقبل الأزمة كان هناك توسع ائتماني للقطاع العام والخاص بأسعار فائدة منخفضة نتيجة لذلك تراكم كمية هائلة من الديون¹ كما يوضحه الشكل أعلاه. مما أدى الى تفاقم حجم الديون الخارجية منذ بداية انفجار الأزمة.

3- الدين الحكومي:

في سنة 2010 أعلنت البرتغال عن تجميد الأجور—تقليل عدد الموظفين في القطاع الحكومي نتيجة ارتفاع الدين الحكومي لتسجل الموازنة عجز قياسي، أجبرت الحكومة البرتغالية إلى اتخاذ تدابير من شأنها تخفيف حدة الأزمة منها عمليات الخصخصة، رفع معدلات الضرائب وتخفيض رواتب السياسيين مما أدى إلى مشاكل اجتماعية تمثل في مظاهرات لعشرات الآلاف من موظفي القطاع العمومي احتجاجا عن خطط التقشف، لتعلن وزارة المالية عن سداد ديون تقدر بحوالي 26.3 مليار يورو لصندوق النقد الدولي كنسبة تلقتها من قبل 7 سنوات في الفترة ما بين 2011 إلى 2014، ليبلغ حجم القروض إلى غاية سنة 2017 التي قدمتها البرتغال للصندوق بنحو 10 مليارات يورو مما يشير إلى تحسن اقتصادها وتبقى حجم القروض التي لم تسدها البرتغال 4.5 مليار يورو، ارتفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 15 % في 3 سنوات، فهذه الإصلاحات خلفت

¹ Vitor da Conceição Gonçalves, Joaquim Miranda Sarmento and Ricardo Rodrigues, Aftermath of the sovereign debt crisis, thenew challenges to competitiveness in Portugal, ECONOMIC RESEARCH, 2021, Vol. 34, No. 1, P1003.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

نتائج إيجابية على سوق العمل مقابل زيادة الرواتب بـ 2.6 % ، كما حققت صادرات السلع الزراعية نمو أعلى من 20 % ونمو فاق نسبة 15 % في قطاع السيارات والطيران والمنتجات الميكانيكية وكذا البرمجيات ليؤكد رئيس الوزراء البرتغالي أن الاقتصاد يشهد تعافي¹

حيث شكل حجم الدين الحكومي المرتفع في البرتغال مشكلة لدى الحكومة وهيئات صناع القرار وصلت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ذروة بلغت على التوالي 132.9 % و 135.2 % خلال سنة 2014 و 2020 وهي أعلى مستويات يبلغها الدين الحكومي في البرتغال ورغم أن انخفاضها بعد سنة 2014 إلا أنها سجلت ارتفاع قياسي بحلول سنة 2020 وهي نسب أعلى بكثير من الحد المسموح به وفق معاهدة ماستريخت والذي يبلغ 60 % ولقد تفاقم الوضع مع تفشي الجائحة. لتشكل نسبة القروض المتعثرة في البرتغال ثالث أعلى نسبة في الاتحاد الأوروبي في سنة 2020 بالرغم من دعم النظام المصرفي في سنة 2017 بحزمة مالية 9.3 مليار دولار في caixa Geral de Depósitos أكبر بنك في البرتغال كما تم تأسيس لجنة تشرف على قطاع التأمين وصناديق التقاعد إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لعلاج اضطرابات القطاع المصرفي².

1- عجز الحساب الجاري:

ارتفع عجز الحساب الجاري في البرتغال منذ بداية منتصف التسعينيات ليسجل أعلى عجز - 11.8 % ولقد شهدت فترة التعافي الاقتصادي بين عامي 2013 و 2014 في زيادة تنافسية الصادرات البرتغالية نحو الخارج بتحقيق فائض قدر 1.6 % و 0.2 % على التوالي حيث سجلت نمو صادراتها حوالي 5.8 % مقابل تراجع الواردات 5.4 % مما ساعد في انخفاض العجز التجاري وهذا ما يدل على أن الإجراءات التقشفية التي طبقتها البرتغال استطاعت تحقيق فائض تجاري خلال هذه الفترة لتصبح الصادرات البرتغالية أكثر تنافسية³. ففي ظل الأزمة الصحية العالمية وتعطل سلاسل الامداد على مستوى الأسواق الدولية تراجعت صادرات البرتغال بنسبة 40 % مما أدى إلى تسجيل عجز في الحساب الجاري 1 - % في سنة 2020 .

2- التضخم:

¹ صحيفة الوطن الإخبارية، تعرف على تخلص البرتغال من أزمة الديون بـ"التكشف"، https://www.elwatannews.com/news/details/3092090#goog_rewarded

² Faster Capital، البرتغال: PIIGS في خطر تحليل تحديات الاقتصادية التي تواجهها البرتغال، <https://fastercapital.com/arabpreneur/12024/03/25> بتاريخ

³ مركز الاتحاد للأخبار، صادرات البرتغال ترتفع 5.8 % خلال العام الماضي رغم تدابير التكشف، <https://www.aletihad.ae/article/15688/2013> بتاريخ 2024/03/25

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

يمثل التضخم من بين التحديات الاقتصادية التي تواجهها البرتغال على غرار باقي دول منطقة اليورو ليسجل معدلات مرتفعة منذ سنة 1995 إلى غاية 2007 قدرت بـ 3.42% و 2.96% بالنسبة لمعدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل ، لتسجل معدلات سلبية للتضخم بحلول الأزمة المالية العالمية وانفجار أزمة الديون مما أدى تراجع النشاط الاقتصادي بحدوث ركود اقتصادي حاد أدى إلى تراجع أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد ككل وباقي منطقة اليورو على حد سواء لكن سنة 2015 استطاعت البرتغال الوصول إلى المعدل المستهدف وفقا لمعايير التقارب، وبما أن معدل التضخم السلبي يترجم الطلب الضعيف وعبء الديون الكبيرة في الدول الأضعف اقتصاديا داخل المنطقة كما تم تسجيل معدلات تضخم سلبية سنة 2020 مما يدل على ضعف الطلب سواء في البرتغال أو باقي دول منطقة اليورو ولا يزال يضغط على الأسعار في المنطقة في ظل مخاوف استمرار الجائحة.

ثانيا: تطور حجم العمالة المشتغلة في البرتغال

سجل إجمالي القوة العاملة في البرتغال ارتفاع طفيف خلال فترة الدراسة من 24546581 مليون سنة 2010، مقارنة بسنة 2020 بلغت 2512633 مليون، والجدول التالي يبين تطور حجم القوة العاملة ومعدل التشغيل.

جدول رقم(16): تطور إجمالي القوة العاملة وحجم العمالة المشتغلة في البرتغال 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي القوة العاملة	5491635	5428758	5385170	5289169	5231791	5204013
العمالة المشتغلة (مليون)	/	/	/	/	4.55	4.61
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
اجمالي القوة العاملة	5187357	5226891	5242420	5264058	5166305	
العمالة المشتغلة (مليون)	4.67	4.83	4.94	4.98	4.89	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN>

- <https://www.statista.com/statistics/795372/employment-in-portugal/>

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS?end=2022&start=20>

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

شهدت البرتغال بعض الهجرة الجماعية سجلت سنة 2017 حوالي 35000 شخص وفي 2018 استمرت موجة الهجرة إلى حوالي 80000 شخص، ولا يزال البلد يواجه ظاهرة الشيخوخة وفقاً للمعهد الوطني للإحصاء يوجد 163.2 شخص فوق سن 65 لكل 100 شخص مما يدل على ضعف معدل الخصوبة في البرتغال¹، إضافة تهميش هناك حوالي 39% من السكان في سن العمل في سنة 2014 وكما هو الحال لبقية دول المنطقة الهشة أثرت الأزمة العالمية سنة 2008 على معدلات التوظيف في البرتغال لينخفض بين عامي 2007-2013 من 73 % إلى 65 %، وهو انخفاض مشابه مثل ما كانت عليه أيرلندا وإسبانيا²، كما يعزى انخفاض العمالة في البرتغال هجرة الأشخاص ما يقارب 500000 شخص عامي 2011 و 2014 وهو أكبر معدل هجرة شهدته البلاد منذ 50 سنة 0.6 مما تسبب في تقلص عدد السكان في سن العمل، لينتعث الاقتصاد في بداية سنة 2016 ليصل العجز المالي بنسبة 0.9 % في سنة 2017 انخفض الدين العام بـ4.3 نقطة مئوية وهو أكبر انخفاض منذ 20 عاماً³. والجدول الموالي يوضح تطور إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان في البرتغال خلال الفترة (1995-2020):

جدول رقم(17): تطور إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان في البرتغال خلال الفترة (1995-2020)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر	54.03	53.50	53.94	57.77	57.88	58.48	59.07
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر	59.22	58.19	57.63	57.17	57.31	57.25	57.34
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر	55.57	54.63	52.82	50.80	49.68	50.63	51.28

¹ Laetitia, population au Portugal, Marco Vasco Portugal, <https://www.marcovasco.fr/europe/portugal/guide-portugal/population-au-portugal.html> , 2019, Available 2023/05/11 .

² Daniele Pacifico and Céline Thévenot, FACES OF JOBLESSNESS IN PORTUGAL: ANATOMY OF EMPLOYMENT BARRIERS , <https://www.oecd.org/els/soc/Faces-of-Joblessness-in-Portugal.pdf> OCDE, October 2016, PP9-12.

³ MÁRIO CENTENO, From sick man to poster boy: Portugal's successful recovery from the euro crisis, European Economic Policy Forum, 2018, PP10-11.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

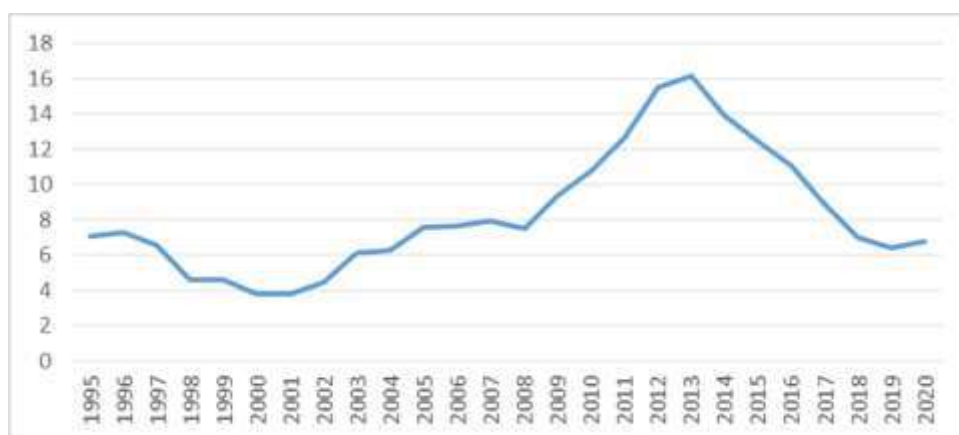
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق	51.98	53.71	54.97	55.42	54.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS>

شهدت معدلات العمالة في البرتغال منذ منتصف التسعينيات مستويات مقبولة نتيجة تحسن ظروف سوق العمل في تلك الفترة حيث قاربت بين 2000 و 2001 حوالي 60 % من إجمالي نسبة التشغيل في البرتغال لكن خلال الفترة (2011-2020)، حيث كان معدل البطالة في أدنى مستوياته منذ سنة 2002 بلغ 6.5 % لكن شهدت تراجع ما بين 40 و 50 % نتيجة تداعيات الأزمات التي أثقلت الاقتصاد البرتغالي انعكست تداعيات على تدهور سوق العمل ترجم بارتفاع في معدلات البطالة خلال هذه الفترة وتسريح العمال وفقاً لتدابير وإجراءات احترازية اتخذتها الحكومة من بينها تجميد الأجور وتعديل قانون التقاعد ورفع الضريبة على الأجور لأصحاب الدخل المرتفع مما خلف انخفاض في معدلات التوظيف نتيجة عبء الميزانية العامة والانفاق الحكومي .

الشكل رقم (34): تطور معدلات البطالة في البرتغال خلال الفترة (1995-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

وكما هو ملاحظ من الشكل أعلاه سجلت معدلات البطالة ما يقارب 10.77 %، 6.8 % خلال عامي 2010 و 2020 من إجمالي القوة العاملة لتسجل معدلات الأجور الحقيقية نمواً بين

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

عامي 2018 و 2019 قدر بـ 2.7% و 2% على التوالي مقابل تحسن الظروف المالية للبنوك والمصارف المالية انخفضت القروض المتعثرة للمؤسسات من 15.5% سنة 2015 إلى 6.5% في سنة 2019 إلا أن الاقتصاد البرتغالي لا يزال يعاني من تداعيات الأزمات وما خلفته من مشاكل هيكلية في ظل التفاقم الكبير لحجم الديون.

❖ تداعيات الأزمة الصحية العالمية على العمالة في البرتغال والتدابير المطبقة:

فخلال بداية الجائحة ارتفعت البطالة من 316000 إلى 392000 لترتفع بنسبة 22.1% بحلول نهاية شهر أبريل فأكثر من 100.000 مؤسسة توظف حوالي 1.3 مليون عامل قامت بتقديم من خلال الحكومة البرتغالية باتخاذ تدابير لحماية سوق العمل منها:

- التسريح المؤقت للموظفين وتعليق عقود العمل مؤقتاً .
- خفض الأجور بمقدار الثلث. مما أدى إلى خسارة الدخل لمئات الآلاف من العمال.
- استفادة أكثر من 170.000 من تدابير البرنامج الاستثنائي لدعم الدخل، استهدف الأسر التي لديها أطفال أقل 12 سنة.
- تدهور الوضعية المالية للشركات بحيث حوالي 50% لم عززت عن تقديم أجور الموظفين لأكثر من شهر.

جدول رقم(18): القطاعات الأكثر تضرراً بالأزمة الصحية العالمية كوفيد-19

قطاع النقل والمواصلات	-87.1%
قطاع التجزئة	-78.7%
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	-70.3%
صناعة الفحم والمنتجات النفطية المكررة	-63.0%
أنشطة خدمية أخرى (الفنون والترفيه)	-62.2%
النقل والتخزين	-52.9%
خدمات صحية	-50.3%
اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	-48.8%
تصنيع المنسوجات والمنتجات الجلدية	-46.8%
صناعة المطاط والمنتجات البلاستيكية	-45.5%

Source: Bank of Portugal

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

لقد شكل قطاع العقارات والخدمات الإدارية وخدمات الدعم من نسبة ارتفاع البطالة بمقدار 40% وقطاع الفنادق والإقامة والخدمات الغذائية 20%. وهذا ما يوضحه الشكل بعضل القطاعات المتضررة من الأزمة الصحية العالمية في البرتغال سنة 2020¹.

لتأتي بعدها الإجراءات والتدابير الحكومية التي طبقتها البرتغال لحماية سوق العمل من التقلبات والاضطرابات في ظل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض العمالة والتي نوجزها في الجدول الآتي:

جدول رقم (19): التدابير والإجراءات المطبقة في البرتغال خلال جائحة كورونا

الإجراءات وتدابير الدعم	قيمة الدعم المالي المقدم في سنة 2020
نظام التسريح المؤقت	2197 مليون يورو (اجمالي 3 أشهر)
إجراءات الدعم للأسر الاستثنائية	133 مليون يورو
دعم استثنائي لفئة العاملين لحسابهم الخاص والعمال الإداريين	60 مليون يورو

Source: Ricardo Paes Mamede , Mariana Pereira , António Simões, Portugal: Rapid assessment of the impact of COVID-19 on the economy and labour market, International Labor Organisation, June 2020, P12.

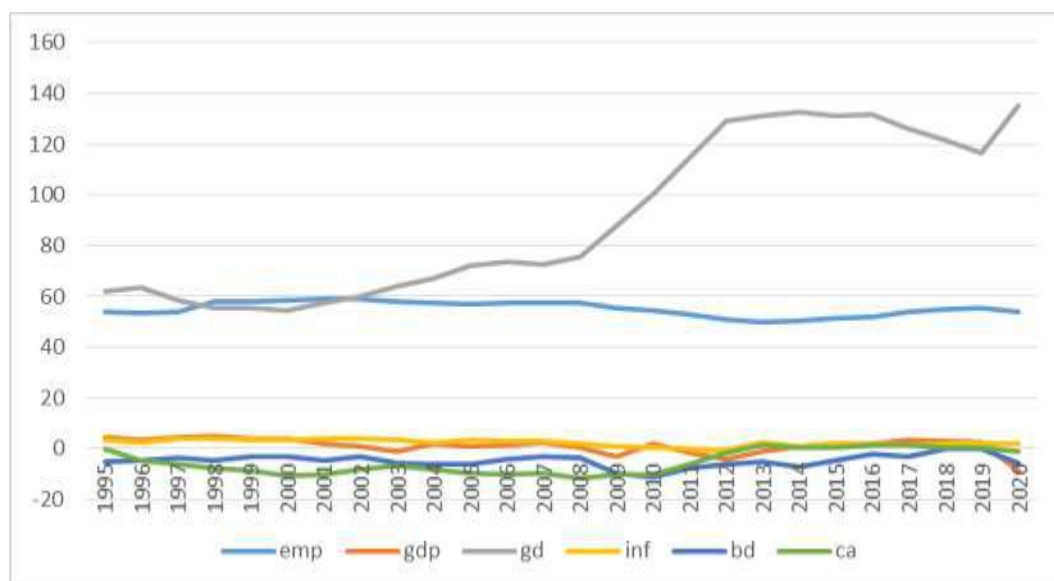
ثالثا: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة للأزمة ومعدل التشغيل في البرتغال

شكلت الأزمة تحديا امام صانعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية سعيا منها لتجنب آثار الأزمة والخروج منها بأقل الأضرار إلا أن تداعياتها لم تلبث لتنتقل إلى أحداث اختلالات في سوق العمل البرتغالي كغيره من دول PIIGS المتضررة والشكل الآتي يوضح تطور المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في البرتغال خلال الفترة 1995-2020:

¹ Ricardo Paes Mamede , Mariana Pereira , António Simões, Portugal: Rapid assessment of the impact of COVID-19 on the economy and labour market, International Labor Organisation, June 2020, PP6-8.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

الشكل رقم(35): تطور المؤشرات الاقتصادية ونسبة التشغيل في البرتغال خلال الفترة 1995-2020



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EXCEL

يلاحظ من الشكل انخفاض عدد العاملين خلال السنوات الأولى نتيجة آثار أزمة الديون السيادية على العمالة في البرتغال ساهمت أهم مؤشرات الأزمة (عجز الموازنة العامة، تفاقم حجم الدين الحكومي والخارجي)، في المزيد من التباطؤ في الاقتصاد البرتغالي مما أدى إلى تدهور ظروف سوق العمل لكن وكما هو ملاحظ شهد سوق العمل انتعاش في بداية سنة 2015 تقريبا بالرغم من بقاء بعض المؤشرات الاقتصادية في أسوأ حالاتها منها استمرار عجز الموازنة العامة والتي فاقت نسبة المقررة في معاهدة ماستريخت 3% والنمو السلبي للنمو الاقتصادي والحساب الجاري، وفي المقابل شهدت معدلات الدين الحكومي والخارجي معدلات مرتفعة خاصة خلال جائحة كورونا (كوفيد-19) قامت خلالها الحكومة بزيادة الانفاق الحكومي وطرح برامج مساعدات مالية من أجل التصدي للاضطرابات على مستوى الاقتصاد جراء الأزمة الصحية.

وبالتالي فتحسن ظروف سوق العمل يتحكم فيه قدرة الدولة على الانفاق الحكومي وتقديم تلك البرامج والإصلاحات الهيكلية الموجه بعضها لسوق العمل وهذا ما نلاحظه اتجاهات طردية بين تطور معدل التشغيل إلى عدد السكان والدين الحكومي والخارجي.

تعرضت البرتغال لضغوطات اقتصادية كلية بسبب الجائحة ومنها أكثر من 100.000 شركة توظف 1.3 مليون عامل ما يقارب ثلث إجمالي العاملين نتيجة لإجراءات الغلق وتعليق عقود العمل المؤقت أدى إلى خفض الأجور في 10 أبريل استفاد أكثر من 170.000 شخص من إجراءات

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

دعم الدخل الاستثنائي عانت الشركات من ضغوطات مالية كبيرة حيث 25 % لم تكن قادرة على تلبية المدفوعات لأكثر من شهر لتصل هذه النسبة إلى 50 %، ولقد أدت حالة عد اليقين وفقدان الوظائف والانخفاض الحاد في الدخل المتاح إلى تراجع الاستهلاك، ولقد تأثر القطاع السياحي والنقل الداخلي والدولي بشكل كبير من الأزمة الصحية، يمثل القطاع السياحي حوالي 8 % من الناتج المحلي الإجمالي و 9 % من العمالة في البرتغال يشكل قطاع العقارات والأنشطة الإدارية 40 %، وخدمات الإقامة 20 % نسبة العمالة المفقودة، ومن بين التدابير التي اتخذتها الحكومة تأجيل الضرائب والمدفوعات وضمانات القروض التي لها أثر مالي على الميزانية، كما أتاحت إعانات البطالة والحماية الاجتماعية و القروض، منح الأجانب الذين لديهم عمليات الهجرة نفس الحقوق الممنوحة للمقيمين الدوليين مؤقتاً¹، وبلغ إجمالي عدد العاطلين عن العمل في البرتغال سنة 2020 نسبة 9.6 % مقارنة بسنة 2019 والتي سجلت 3.7 % كما انخفض عدد الوظائف المعروضة بنسبة 11 % سنة 2020 مقارنة بالسنة السابقة بنسبة 26 % وهذا ما ساهم بتدهور سوق العمل البرتغالي بشكل كبير حيث قامت أكثر من 3000 شركة قامت بإجراء تسريحات جماعية وأصبح حوالي 29000 عامل عاطل عن العمل بغض النظر عن نوع عقد العمل²، ففي ظل التدابير التصدي للأزمة الصحية منها الإعفاءات الضريبية أعلنت الحكومة البرتغالية عن حزمة تحفيز بقيمة 9.2 مليار يورو تحصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دعم مالي حكومي يقدر بـ 200 مليون يورو من أجل دعم السيولة ودعم الأجور لدى المؤسسات المتأثرة الأزمة³.

فقبل تفشي جائحة كورونا شهد سوق العمل الإيرلندي نوع من الاستقرار حيث كان أكثر من 36 مليون عامل وانخفض معدل البطالة إلى 4.7 % في الربع الرابع من سنة 2019، لكن بعد التدابير الاحترازية تم تسريح ما يقارب 591000 عامل مقابل حصولهم على دعم مؤقت بقيمة 350 يورو في الأسبوع معظمهم يعملون في قطاع الجملة تجارة التجزئة، الإقامة، البناء والعقارات. فنسبة 92 % من القوى العاملة في قطاع الإقامة تلقوا دعم حكومي، وعموما تم تقديم

¹ Ricardo Paes Mamede, Mariana Pereira, António Simões, Portugal: Rapid assessment of the impact of COVID-19 on the economy and labour market, International Labor Organization, June 2020, PP4-12.

² Priscila Ferreira, João Cerejeira and Miguel Portela, IZA COVID-19 Crisis Response Monitoring: Portugal, Institute of labor Economics, University of Minho, Portugal, May 18, 2020, PP4-5 .

³ Pedro M Alves, Portugal Government and institution measures in response to COVID-19, <https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2020/04/portugal-government-and-institution-measures-in-response-to-covid.html> 2023/09/25 .

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

اعانات للموظفين الذين كانوا يتلقون أجر أقل من 76000 يورو بعد الجائحة¹، من أجل دراسة سوق العمل حول استعادة استقرار لابد من تحديد العمال الذين تم فصلهم بصفة دائمة وأولئك الذين تم فصلهم بصفة مؤقتة ففي بداية الجائحة تم مطالبة حوالي 43000 مؤسسة لحصولها على دعم حكومي وقد تلقى 427400 موظف قيمة 410 يورو أسبوعيا لصالح الموظفين الذين يحصلون على أقل من 586 يورو في الأسبوع حيث تشير البيانات أن المؤسسات التي توظف أقل من 10 عمال تشكل نسبة 25.6 % من إجمالي التوظيف علما أن متوسط الأجر الصافي في جميع القطاعات كان يعادل 487 يورو² حيث تم صرف ما يقارب 8.8 مليار يورو من خلال مخطط دعم منحة البطالة فمنذ 16 أكتوبر 2020 إلى غاية 20 مارس 2021 تم تطبيق تدريجي لهذه المنحة بقيمة: 203 يورو، 250 يورو، 300 يورو ثم 350 يورو على أن يتم إلغائه بحلول شهر أبريل 2022 وهذا في سياق الدعم الذي قدمته الحكومة للشركات منها مخطط دعم أجور الوظيف، إعفاء من الرسم التجارية تقديم برامج قروض بتكاليف منخفضة مثل مخطط ضمان الائتمان في نوفمبر 2021³.

رابعاً: اصلاح سوق العمل في سياق خطط الإنقاذ المالي

طلبت البرتغال مساعدة مالية في أبريل 2011 ببرنامج مساعدة مالية يقدر بـ 52 مليار دولار من الصندوق المالي الأوروبي والآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي، و 26 مليار يورو من صندوق النقد الدولي وفق شروط بإدخال إصلاحات اقتصادية ومالية متفق عليها في مذكرة التفاهم منها ما يلي⁴:

- خفض عجز الميزانية إلى 3 % من الناتج.
- زيادة تكاليف المرونة عن طريق تخفيف حماية العمالة.
- خفض مدة استحقاقات البطالة وزيادة تغطيتها.
- وضع آليات تحديد الأجور والسياسات النشطة لسوق الشغل والتكوين.

¹ Dermot Coates and others, The Initial Impacts of the COVID-19 Pandemic on Ireland's Labour Market, Department Employment Affairs and Social Protection, Vol 2020, No. 4, P5-10.

² Stephen Byrne, Dermot Coates, Enda Keenan & Tara McIndoe-Calder, The Initial Labour Market Impact of COVID-19, Central Bank of Ireland, May 2020, PP9-12.

³ Gerard McMahon, Industrial relations and social dialogue Ireland: Working life in the COVID-19 pandemic 2021, WORKING PAPER, European Foundation, January 2020, PP5-7.

⁴ Afonso, António; Verdial, Nuno, Sovereign Debt Crisis in Portugal and Spain, EconPol Working Paper, No. 40, ifo Institute - Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, Munich, P9.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

ومن جانب الانفاق فإن موظفي القطاع العام الناشطين والمتقاعدين أكثر الفئات الذين تم التضحية بها فبعد التخفيض بنسبة 5 % في الأجور الاسمية للقطاع العام والمدرجة في ميزانية سنة 2011، تم تجميد الأجور والمعاشات التقاعدية بالقيمة الاسمية للفترة ما بين 2012-2013، وستكون الترقبات للعمال مقيدة بشدة ليلعب متوسط خسائر الأجور الحقيقية للعمال 12 % في 3 سنوات وتحصل على 17 % للأجور الاسمية التي تزيد عن 200.4 يورو وفقا لمؤشر أسعار المستهلكين، ولقد تأثرت فئة المتقاعدين الذي تزيد أجورهم عن 1500 يورو نتيجة الانخفاض التدريجي لأجور القطاع العام في بداية سنة 2011 باستثناء ادنى المعاشات التقاعدية في سنة 2012 لحماية الأشخاص أكثر ضعفا كما تم إعداد خطة عمل لإصلاح نظام التأمين ضد البطالة حيث تم تخفيض إعانة استحقاقات البطالة بنسبة 10 % وتخفيض فترة الاشتراكات اللازمة للحصول على التأمين ضد البطالة والتركيز على مرونة ووقت العمل وتحديد الأجور والفصل الفردي¹. ولقد تم التركيز على إعادة هيكلة الاستحقاقات من خلال تقليص الاحتياجات واعانات البطالة²، وفي سياق مذكرة التفاهم جانفي 2012 ركزت بشكل أكبر على تعزيز المرونة الداخلية للقوى العاملة وتخفيض مدفوعات العمل الإضافي وخفض عدد أيام العطل الرسمية، وفي سنة 2013 خفضت مدفوعات إنهاء الخدمة من خلال التعديلات التي أدخلت على قانون العمل وخفض تكلفة الفصل من الخدمة وفي ذات السياق طالب أرباب العمل من الحكومة البرتغالية اعفاء بعض القطاعات من تلك الإصلاحات التي مست سوق العمل خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تضم أكثر من 30% من القوة العاملة³ ولقد تمثلت أهم اصلاحات للحفاظ على العمالة البرتغالية فيما يلي⁴:

- تجميد سنة 2012 معاشات التقاعد لمدة شهرين للمعاشات التي تزيد عن 1100 يورو.
- تخفيض منح مواليد الأطفال.
- في سنة 2013 زيادة سن التقاعد الى 66 سنة وضريبة إضافية بمتوسط 10 % على المعاشات التقاعدية التي تزيد عن 600 يورو.
- تجميد الحد الأدنى للأجور بمبلغ 485 يورو شهريا.

¹ By João Carlos Graça, João Carlos Lopes, Rafael Marques, The European Sovereign Debt Crisis: the Portuguese Case, Volume 12, Number 3 (July 2011) , PP42-43.

² DANIEL CARDOSO ,RUI BRANCO, Labour Market Reforms and the Crisis in Portugal: No change, U-Turn or New Departure?, NOVA University of Lisbon & IPRI-NOVA, WORKING PAPER N° 56/2017, P4.

³ PAULO PEDROSO, Portugal and the Global Crisis The impact of austerity on the economy, the social model and the performance of the state, Friedrich-Ebert-Stiftung , Germany, April 2014, PP14-18.

⁴ Maria Petmesidou and Miguel Glatzer , THE CRISIS IMPERATIVE, REFORM DYNAMICS AND RESCALING IN GREECE AND Portugal, European Journal of Social Security, Volume 17 (02), 2015, P167-170.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر أزمة الديون السيادية على معدلات نمو العمالة في دول PIIGS خلال الفترة 1995-2020

بعد التطرق خلال ما سبق في هذا الفصل إلى تحليل بيانات المتغير التابع للدراسة والمتمثل في معدل نمو العمالة والمعبر عنه حسب تعريف البنك الدولي - نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة (فما فوق) للدول محل الدراسة، والمتغيرات المستقلة التي يمكنها التأثير على المتغير التابع، سيتم خلال هذا المبحث محاولة نمذجة العلاقة بين المتغيرات سالفة الذكر باستخدام بيانات بانل.

المطلب الأول: التعريف بالإطار القياسي المتبع في الدراسة

يستعرض هذا المطلب الإطار القياسي المتبع في دراسة أثر أزمة الديون السيادية على معدلات نمو العمالة في دول PIIGS الخاضعة لفترة الدراسة 2010-2020، وهذا من خلال بيانات بانل، ومنه سيتم فيما يلي تعريف بيانات البانل، والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها، وكذا اختبارات الاستقرار وعلاقات التكامل المشترك المحددة للنموذج الأكثر تعبيراً للدراسة.

أولاً: تعريف بيانات بانل وأهميتها

تعرف بيانات البانل على أنها " تلك البيانات تتضمن مزايا البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية بالنسبة للبيانات المقطعية تقوم بوصف سلوكيات مجموعة من الوحدات أو الأشخاص في مدة محددة، أما السلاسل الزمنية فهي تعبر عن السلوك لمفردة واحدة في مجال زمني، وهنا تظهر أهمية تطبيق بيانات بانل باعتبارها تضم بيانات تتعامل مع الزمن (T) وعلى مفردات متعددة (N) من أجل الحصول على (NT) مشاهدة¹.

ففي حالة كانت لدينا بيانات بانل بنفس عدد المفردات والفترات الزمنية فإننا أمام بيانات بانل متوازنة (Balanced Panel Data)، وإذا كانت فترات الزمن تختلف من مفردة إلى أخرى تسمى هذه الحالة بيانات بانل غير متوازنة² (UnBalanced Panel Data).

ويتميز تحليل بيانات البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالمزايا التالية³:

- تتحكم في التباين الفردي والذي يمكن أن يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يؤدي إلى نتائج متحيزة.

¹ Dielman , « Pooled Gross and Time series Data Analysis », Texas Christian University, USA, 1989, P2.

² Damodar N, Gujarati, Dawn C. Porter , Basics Econometrics, The Mc Graow-Hill, 4 Edition, P460.

³ Baltagi , Badi H, « Econometrics Analysis of Panel Data », Wiley and sons, 3rd Edition, 2005, PP4-9 .

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

- تضم بيانات البائل معلومات كثيرة مقارنة بالبيانات المقطعية أو الزمنية مما يساعد في القيان بتقدير أكثر دقة، مما يجعل مشكلة الارتباط الذاتي أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز بعدد أكبر من درجات الحرية.
 - تعطي نماذج بائل قدرة على دراسة ديناميكية التعديل، التي يمكن ألا تظهر في البيانات المقطعية، وهي تتناسب للظواهر الاقتصادية مثل: التضخم، النمو والفقر، وفي المقابل تربط بيانات بائل بين سلوك مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
 - تساعد بيانات البائل من تقليل ظهور مشكلة المتغيرات المهمة، التي تنتج عن مزايا المفردات غير المشاهدة ترجع لتقديرات متحيزة والتخفيف من مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ.
- ثانيا: النماذج الأساسية لتقدير بيانات بائل

يمكن تقدير بيانات بائل بثلاث طرق هي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) والشكل العام لهذه النماذج:

1. الصيغة العامة لبيانات بائل:

إذا كان N مشاهدات مقطعية في الفترة عددها T ، فإن الصيغة الأساسية التي اقترحها W.Green لانحدار بيانات بائل تكون على الشكل التالي¹:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1, 2, \dots, N \quad t=1, 2, \dots, T \quad (1)$$

حيث: Y_{it} : قيمة المتغير التابع في الملاحظة i عند t

α_i : قيمة نقطة تقاطع F بالملاحظة i (الثابت)

β_j : قيمة ميل خط الانحدار

$X_{j(it)}$: المتغير المستقل j في الملاحظة i عند t

ε_{it} : قيمة الخطأ في الملاحظة i عند t

¹ عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 02، 2023، ص 167.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

يتم ترتيب معطيات بيانات البائل من حيث الأثر الفردي و الزمن الذي تمت فيه مشاهدة البيانات، وبالتالي كل فترة t يتم ملاحظة n فرد، وعليه يكون عدد المشاهدات الاجمالي في هذا النموذج جداء $n \times t$.

2. صيغة نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model:

يمثل من أبسط النماذج البيانات الطولية يكون الحد الثابت α هو نفسه لجميع الوحدات المقطعية وهنا يتم التعامل مع النموذج بطريقة كلاسيكية وتستخدم طريقة المربعات الصغرى (OLS) عند تقدير المعلمات تظهر مقدرات تتميز بالكفاءة والاتساق، وعند كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي بالشكل الآتي¹:

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1, 2, \dots, N \quad t=1, 2, \dots, T \quad (2)$$

حيث أن:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \text{ و } var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$$

3. صيغة نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effects Model:

تهدف هذه الصيغة إلى التعرف على سلوك البيانات المقطعية على حده بجعل معلمة القطع α مختلفة من مجموعة لأخرى، وتبقى معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، ليصبح النموذج بالصيغة الآتية²:

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1, 2, \dots, N \quad t=1, 2, \dots, T \quad (3)$$

حيث أن:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \text{ و } var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$$

تعتبر التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لجميع البيانات المقطعية ثابتة عبر الزمن ويكون التغير في مجاميع البيانات المقطعية من أجل تقدير معلمات النموذج (المعادلة رقم 3) بحيث يسمح للمعلمة B_0 التغير بين المجاميع المقطعية ويستخدم في العادة متغيرات وهمية من أجل تجنب التعداد الخطي

¹ زكريا يحي الجمل، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص 5-9.

² عماد الدين إبراهيم علي، مرجع سابق، ص 169.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

التام ومن ثم اتباع طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج. وعند إضافة المتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model) تصبح المعادلة رقم (3) بالصيغة التالية:

$$i=1,2, \dots, N \quad t=1,2, \dots, T \quad y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة المقطع B_0 ويصبح نموذج المعادلة كالآتي:

$$i=1,2, \dots, N \quad t=1,2, \dots, T \quad (5) y_{it} = \sum_{d=1}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

4. صيغة نموذج التأثيرات العشوائية¹:

يتبع حد الخطأ ε_{it} في نموذج التأثيرات العشوائية توزيع طبيعي بمقدار 0 و قيمة التباين تساوي σ_ε^2 وحتى تكون معلمات هذا النموذج غير خاطئة وبعيدة عن التحيز يفترض تباين الخطأ ثابت لكل المشاهدات المقطعية وليس هناك ارتباط ذاتي خلال الزمن بين مجموع المشاهدات المقطعية خلال مدة معينة.

لذا هذا النموذج نموذج مناسب عند وجود خطأ في بعض الافتراضات التي ذكرت في نموذج التأثيرات الثابتة، يتم التعامل مع معامل القطع $\delta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقدار μ بمعنى:

$$i=1,2, \dots, N \quad t=1,2, \dots, T \quad (06) B_{0i} = \mu + v_i$$

بتعويض المعادلة (06) في المعادلة (03) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية بالصيغة التالية:

$$i=1,2, \dots, N \quad t=1,2, \dots, T \quad (07) y_{it} = \mu + v_i + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

V_i يعبر عن حد الخطأ ضمن مجموعة البيانات المقطعية i

¹عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، العدد 1، 2010، ص19.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

ويسمى أيضا نموذج مكونات الخطأ لأن النموذج في المعادلة (07) يضم مركبين للخطأ ε_{it} و V_i يشمل خصائص رياضية منها $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$ و $E(\varepsilon_{it}) = 0$.

ليكن لدينا حد الخطأ المركب التالي:

$$w_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$$E(W_{it}) = 0$$

$$var(W_{it}) = \sigma^2 V + \sigma^2 \varepsilon$$

تعطي طريقة المربعات الصغرى العادية مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر أي: $t \neq s$, $cov(w_{it}, W_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0$.

وبالتالي من أجل تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

ثالثا: الاختبارات الأساسية لاختبار نموذج بيانات بانل

1. اختبار مضاعف لاغرنج (Lagrange Multiplier)

اقترحه Breuch and Pagan (1980) اختبار عدم التجانس لما تكون الفروقات بين متغيرات النموذج متباينة، من أجل اختبار وجود الأثر العشوائي توجد عدة اختبارات تستخدم لاختبار عدم التجانس ويتم تحديد أي النماذج المناسبة عن طريق المفاضلة بين النموذجين الانحدار التجميعي والآثار الثابتة مثل Lagrange Multiplier يتم تطبيقه اعتمادا على احتمال القيمة لإحصائية لهذا الاختبار¹، ويعبر عن العلاقة بالصيغة التالية²:

¹ مريم بالأطرش، عبد الغفور دادن، عبد الوهاب دادن، أثر استخدام القيمة العادلة على ترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية دراسة تطبيقية على سوق الدار البيضاء خلال الفترة (2000-2014)، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص 122.

² Barbora Petrová, Test of hypotheses with panel data, Stochastic modeling in economics and finance, November 4, 2015, P20 .

https://www.karlin.mff.cuni.cz/~vejmelp/NMEK613/Seminar/1516z/1516z_petrova.pdf

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it}^2)}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \varepsilon_{it}^2} - 1 \right] \rightarrow X_1^2$$

يتضمن اختبار عدم التجانس الفرضيات التالية¹:

$$H_0: \varepsilon_{it}^2 = 0$$

$$\neq 0 H_1: \varepsilon_{it}^2$$

ونعبر عن فرضية العدم والفرضية البديلة كالآتي:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي (النموذج المناسب)

1: نموذج التأثيرات الثابتة و أو العشوائية هو المناسب

ففي حالة قيمة LM التي احتسبت أكبر من كاي تربيع (درجة واحدة) ، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن أن نعطي الحكم عن طريق إحصائية Mackinnon فإذا كانت P-Value أقل من 5 % نرفض فرضية العدم.

2. اختبار Hausman (1978):²

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد نوعية الأثر الفردي والذي يعتمد على مقارنة مقدر المربعات الصغرى المعممة لنموذج الأثر العشوائي والمقدر الداخلي لنموذج الأثر الثابت واللذان يختلفان في حالات التي يكون فيها عامل الزمن T محدود حالة الدراسات المرتبطة بالاقتصاد الكلي. بمعنى يطبق هذا الاختبار لمعرفة الاختلاف بين التأثيرات الثابتة والعشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، تنص فرضية العدم على وجود ارتباط فعندما تكون جميع مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متنسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية هي الأكثر كفاءة، ففي ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فإن مقدرات نموذج التأثيرات الثابتة تكون هي فقط متنسقة وأكثر كفاءة حيث تتبع إحصائية هوسمان توزيع كاي تربيع بدرجة حرية K. ويستخدم هذا الاختبار بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية أي منهم المناسب للدراسة— تنص فيه فرضية العدم أن نموذج

¹ Badi Baltagi, Qu Feng, Chihwa Kao, A Lagrange Multiplier Test for Cross-Sectional Dependence in a Fixed Effects Panel Data Model, Working Paper No. 137, Center for Policy Research, Maxwell School of Citizenship and Public Affairs, Syracuse University, 2012, PP3-4.

² ياسين سالم، دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية panel data لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة بين الجزائر وبعض الدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2019-2020، ص235.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

التأثيرات العشوائية هو الأفضل للدراسة بينما الفرضية البديلة تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب، وتعطى علاقة اختبار Hausman كما يلي¹:

$$(09)H = (B_{OLS} - B_{GLS})' [Var(B_{OLS}) - Var(B_{GLS})]^{-1} (B_{OLS} - B_{GLS})$$

يمثل الفرق $(B_{OLS} - B_{GLS})$ بين المقدرات الثابتة والتأثيرات العشوائية و $Var(B_{OLS}) - Var(B_{GLS})$ يعبر عن الفرق بين مصفوفة التباين والتباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية. ففي حالة كانت القيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (K) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب.

3. اختبار فيشر:

تدل الفرضية الصفرية H_0 لاختبار Fisher في انحدار من الشكل:

$$Y_{it} = \alpha + \mu_i + X'_{it}\beta + V_{it}$$

أن الآثار الثابتة المشاهدة وغير المشاهدة هي مساوية للصفر $H_0 = \mu_1 = \dots = \mu_{n-1} = 0$ وفي حال تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة H_1 بمعنى يوجد على الأقل مجموعة / ثابت وقت معين μ_i لا يساوي قيمة الصفر.

وهذا ما يقود إلى استنتاج أن هنالك أثراً ثابتاً معنوياً، أو زيادة معنوية في جودة الملاءمة "Good-of-Fit" في نموذج الأثر الثابت، وبالتالي يكون الأثر الثابت (FE) أفضل من التجميعي "Pooled OLS"².

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية (تقدير نماذج بيانات البانل واختبار صلاحية الأنسب منها)

كما سبقت الإشارة خلال هذا الفصل يتمثل المتغير التابع في نسبة التشغيل إلى عدد السكان (معدل العمالة) حيث يرمز له في هذه الدراسة بـ EMP حسب تعريف البنك الدولي، أما المتغيرات المستقلة التي يفترض أن تؤثر فيه فهي كالتالي: GDP رمزاً في هذه الدراسة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، CA رمزاً لنسبة الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي، INF رمزاً للتضخم، BD

² آسيا عطيّل، دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم دراسة تجريبية على بعض الدول النامية خلال الفترة 1993-2019، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022-2023، ص 205.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

رمزاً لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، GD رمزاً لنسبة الدين الحكومي للناتج المحلي الإجمالي. حيث تشير متغيرات الدراسة المستخدمة إلى ما يلي:

EMP: نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 سنة فما فوق.

GDP: نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

GD: نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

BD: نسبة عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

CA: نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

INF: معدل التضخم.

يتطلب تقدير نماذج بيانات بانل القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات الممثلة في النموذج، وفحص مصفوفة الارتباط بينها بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين المتغيرات للتأكد من خلو النموذج من المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات بانل ثم تقدير النماذج وذلك وفق الخطوات التي سيتم التطرق إليها في المطلب الموالي.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الديون السيادية على معدلات العمالة في دول PIIGS للفترة 1995-2020. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم توظيف نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، على اعتبار أنها الأنسب في إجراء المقارنات بين الدول، بالإضافة إلى أن تطبيق النماذج التقليدية قد ينتج عنها ما يسمى بالانحدار الزائف وبالتالي الحصول على تقديرات مزيفة.

أولاً: نتائج تطبيق التحليل الساكن

كما سبقت الإشارة إليه في الجانب النظري من هذا الفصل فإنّ تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية يتم من خلال ثلاثة أشكال رئيسية: نموذج التجانس الكلي (الانحدار التجميعي)، نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي. وقد تم تقدير كل من نموذج التجانس الكلي (Pooled)، ونموذج الأثر الثابت (FEM) وفق طريقة المربعات الصغرى العادية، بينما تقدير نموذج الأثر العشوائي (REM) بطريقة المربعات الصغرى المعممة:

1- نتائج تقدير النماذج المرشحة

1-1- نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي:

يعتبر هذا النموذج أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه جميع المعاملات α_i و β_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية أي يهمل تأثير الزمن، وبإعادة صياغة المعادلة (4) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,...,N \quad t=1,2,...,T \quad (1)$$

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

حيث: $E(\varepsilon_{it})=0$ $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$

ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS).

نتائج تقدير هذا النموذج جاءت موضحة في الجدول التالي:

الجدول (20): نتائج تقدير التجانس الكلي

Dependent Variable: EMP Method: Panel Least Squares Date: 01/01/24 Time: 20:16 Sample: 1995 2020 Periods included: 26 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 130				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	0.467715	0.097984	4.773391	0.0002
CA	-0.317942	0.091509	-3.474418	0.0007
GD	-0.078876	0.013910	-5.670248	0.0000
GDP	0.367857	0.113726	3.234603	0.0016
INF	-0.355349	0.214483	-1.656766	0.1001
C	56.22171	1.892461	29.70825	0.0000
R-squared	0.521208	Mean dependent var	49.49359	
Adjusted R-squared	0.501902	S.D. dependent var	6.424880	
S.E. of regression	4.534426	Akaike info criterion	5.906329	
Sum squared resid	2549.566	Schwarz criterion	6.038677	
Log likelihood	-377.9114	Hannan-Quinn criter.	5.960106	
F-statistic	26.99707	Durbin-Watson stat	0.152286	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

ويتضح من نتائج التقدير عدم معنوية متغيرة التضخم (INF)، حيث جاءت قيمة الاحتمال المرافقة للإحصائية t-Statistic أكبر من 5%، لذلك تم استبعادها من النموذج وإعادة تقدير النموذج بدون هذه المتغيرة، نتائج التقدير جاءت موضحة في الجدول (22) التالي:

الجدول (21): نتائج تقدير التجانس الكلي باستبعاد متغيرة التضخم

Dependent Variable: EMP Method: Panel Least Squares Date: 01/01/24 Time: 20:18 Sample: 1995 2020 Periods included: 26 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 130				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	0.237190	0.094973	2.497455	0.0031
CA	-0.307134	0.091911	-3.341631	0.0011
GD	-0.072095	0.013387	-5.385364	0.0000
GDP	0.372819	0.114477	3.256725	0.0015
C	54.61217	1.635369	33.39441	0.0000
R-squared	0.510610	Mean dependent var	49.49359	
Adjusted R-squared	0.494949	S.D. dependent var	6.424880	
S.E. of regression	4.565964	Akaike info criterion	5.912839	
Sum squared resid	2606.004	Schwarz criterion	6.023129	
Log likelihood	-379.3345	Hannan-Quinn criter.	5.957653	
F-statistic	32.60498	Durbin-Watson stat	0.121764	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

1-2- نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت:

يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع α مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية. وعليه نجد النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N, \quad t = 1, 2, \dots, T \quad (2)$$

$$\text{حيث: } E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة α لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية Least Squares Dummy Variables (LSDV) وذلك من خلال إضافة متغيرات وهمية عددها (N-1) وبعد إضافة المتغيرات الوهمية يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^K \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \quad (3)$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع α ونتائج تقدير هذا النموذج بطريقة OLS جاءت كما يلي:

الجدول (22): نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: EMP Method: Panel Least Squares Date: 01/01/24 Time: 20:18 Sample: 1995 2020 Periods included: 26 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 130				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	56.54897	1.549434	36.49654	0.0000
BD	0.132501	0.049956	2.652377	0.0091
CA	-0.230891	0.062582	-3.689391	0.0003
GD	-0.067589	0.011807	-5.724264	0.0000
GDP	-0.191602	0.079262	-2.417327	0.0171
INF	-0.082052	0.125252	-0.655091	0.5137
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.885025	Mean dependent var	49.49359	
Adjusted R-squared	0.876402	S.D. dependent var	6.424880	
S.E. of regression	2.258761	Akaike info criterion	4.541313	
Sum squared resid	612.2399	Schwarz criterion	4.761893	
Log likelihood	-285.1853	Hannan-Quinn criter.	4.630942	
F-statistic	102.6343	Durbin-Watson stat	0.286680	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

ويظهر أيضا من خلال نتائج التقدير عدم معنوية متغيرة التضخم (INF)، لذلك سيتم استبعادها من النموذج، والجدول (23) الموالي يمثل نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت بعد استبعاد متغيرة التضخم.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

الجدول (23) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت بعد حذف متغيرة INF

Dependent Variable: EMP Method: Panel Least Squares Date: 01/05/24 Time: 18:07 Sample: 1995 2020 Periods included: 26 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 130				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	55.88986	1.175544	47.54384	0.0000
BD	0.124420	0.048294	2.576290	0.0112
GD	-0.063321	0.009824	-6.445751	0.0000
GDP	-0.190629	0.079061	-2.411177	0.0174
CA	-0.241838	0.060168	-4.019400	0.0001
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.884614	Mean dependent var	49.49359	
Adjusted R-squared	0.876985	S.D. dependent var	6.424880	
S.E. of regression	2.253426	Akaike info criterion	4.529498	
Sum squared resid	614.4294	Schwarz criterion	4.728020	
Log likelihood	-285.4174	Hannan-Quinn criter.	4.610164	
F-statistic	115.9570	Durbin-Watson stat	0.288478	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

1-3- نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي:

وبذلك نجد أن نموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + V_i + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \quad (4)$$

حيث V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalised Least Squares (GLS).

نتائج تقدير هذا النموذج مبينة في الجدول (24) التالي:

الجدول (24): نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: EMP Method: Panel EGLS (Period random effects) Date: 01/01/24 Time: 20:21 Sample: 1995 2020 Periods included: 26 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 130 Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	0.395024	0.190491	2.073716	0.0462
CA	-0.317942	0.085790	-3.706037	0.0003
GD	-0.078876	0.013041	-6.048251	0.0000
GDP	0.367857	0.106618	3.450235	0.0008
INF	-0.355349	0.201079	-1.767213	0.0797
C	56.22171	1.774187	31.68872	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

في هذا النموذج أيضا تظهر عدم معنوية متغيرة التضخم (INF)، لذلك سيتم استبعادها في هذا النموذج. نتائج التقدير بعد استبعاد هذه المتغيرة من النموذج جاءت كما يلي:

الجدول (25): نموذج الأثر العشوائي بعد حذف متغيرة INF:

Dependent Variable: EMP
Method: Panel EGLS (Period random effects)
Date: 01/01/24 Time: 20:23
Sample: 1995 2020
Periods included: 26
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 130
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	0.203161	0.089721	2.264365	0.0019
CA	-0.307134	0.086829	-3.537242	0.0006
GD	-0.072095	0.012647	-5.700610	0.0000
GDP	0.372819	0.108146	3.447366	0.0008
C	54.61217	1.544932	35.34923	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

ثانيا: تحديد نوع النموذج الملائم: يتم تحديد النموذج الملائم وفق الاختبارات التالية:

1-1 اختبار فيشر: يتكون هذا الاختبار من الفرضية البديلة والتي مفادها نموذج التأثيرات الثابت هو الملائم، ضد الفرضية الصفرية القائلة أن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم الموضح في العلاقة التالية¹:

$$y_{it} = \delta_{0i} + X'_{it}\delta + \varepsilon_{it}$$

$$H_0: \delta_{01} = \delta_{02} = \dots = \delta_{0N} = 0 \text{ نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم}$$

$$H_1: \delta_{0i} \neq 0 \text{ (FEM) نموذج الأثر الثابت هو الملائم}$$

ومن العلاقة التالية: $F = \frac{(RRSS - URSS)(N-1)}{URSS(NT-N-K)}$ يتم تعيين قيمة فيشر F . حيث تمثل القيمة

$RSS = 2606$ المبينة في الجدول رقم (26)، مجموع المربعات المتبقية المقيدة للنموذج التجميعي، وأيضا القيمة $URSS = 614.42$ مجموع المربعات المتبقية غير المقيدة لنموذج التأثيرات الثابتة. وتمثل T الفترة الزمنية المساوية لـ 22 سنة، و N عدد الافراد وقيمتها 5 بلد، و K عدد المتغيرات المستقلة وقيمتها 4 متغيرات. وعليه يتم حساب القيمة الإحصائية لفيلشر: $F_c = \frac{(2606 - 614.42)(5-1)}{614.42/(110-5-4)} = 81.9$ وكذلك لدينا القيمة الإحصائية لفيلشر الجدولية:

¹ Panchanan Das , Econometrics in Theory and Practice, Springer, Singapore, 2019.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

$(F_{(4,101)} = 2.46)$ مما يعني أن F_c أكبر من F_t أي أن الفرضية البديلة محققة عند مستوى معنوية 5% مما يدل على قبول نموذج الأثر الثابت.

2-2 اختبار مضاعف لاغرانج (LM) واختبار (1985) Honda: توضح النتائج المبينة في الجدول رقم (26) اختبار كل من مضاعف لاغرانج (LM) و Honda، وهذا وفق فرضية العدم H_0 والتي تنص على وجود أثر فردي، ضد الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود أثر عشوائي. نتائج اختبار مضاعف لاغرانج جاءت موضحة في الجدول (26) كما يلي:

الجدول (26): نتائج اختبار مضاعف لاغرانج

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	562.3290 (0.0000)	0.275196 (0.5999)	562.6042 (0.0000)
Honda	23.71348 (0.0000)	0.524591 (0.2999)	17.13890 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

✓ يتضح من الجدول السابق أن إحصائية LM أكبر من إحصائية مربع كاي عند درجة حرية واحدة $\chi^2 = 3.841$ ومعنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية البديلة H_1 ، أي أنه يوجد أثر عشوائي. ليس هذا فقط بل إحصائية الاختبار H_0 المحسوبة تفوق قيمة التوزيع الطبيعي المعياري عند مستوى معنوية 5% $N(0,1) = 1.96$ مما يدل على قبول الفرضية H_1 بوجود أثر عشوائي.

1-3- اختبار Hausman (1978) للمفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي والثابت: من الاختبارات السابقة يتبين لنا وجود أثر عشوائي وأثر فردي، وللمفاضلة بينهما يتم استخدام اختبار Hausman إذ يقوم هذا الاختبار على اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن النموذج المفضل هو نموذج التأثيرات العشوائية في مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم. نتائج تطبيق هذا الاختبار جاءت كما يلي:

الجدول (27): نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي والثابت

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	392.202127	4	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

ويتضح من هذا الجدول أن إحصائية Hausman المحسوبة $\chi^2 = 392.202$ أكبر من الإحصائية الجدولية $\chi^2 = 09.488$ أي أنه نقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

ثالثاً: التحليل الإحصائي والاقتصادي لنموذج التأثيرات الثابتة:

بناءً على التقديرات الموضحة في الجدول رقم (25) يمكن كتابة نموذج التأثيرات الثابتة على النحو التالي:

$$Emp_{it} = 55.889 - 0.190Gdp_{1it} - 0.063Gd_{2it} + 0.124Bd_{3it} - 0.241Ca_{4it}$$

- التحليل الإحصائي:

نستنتج من خلال نتائج اختبارات (Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج المبينة في الجدول رقم (25)، معنوية معلمة كل المتغيرات المستقلة والحد الثابت عند مستوى معنوية 5%. وأيضاً يمكن القول أن النموذج ككل معنوي، حيث $Prob(F - statistic) = 0$. كما أن معامل التحديد يعتبر ذو قدرة تفسيرية قوية، والمساوي لـ 0.8846 مما يعني أن المتغير التابع في بلدان العينة مفسر بـ (88.46%) عن طريق المتغيرات المستقلة المقترحة و (11.54%) تدخل ضمن متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

- التحليل الاقتصادي:

توضح التقديرات التجريبية لنموذج الأثر الثابت إلى وجود تأثير، سلبي لأثر الديون السيادية على معدل العمالة في الغالب، ولكن حجم التأثير يختلف باختلاف نوع مؤشرات الديون السيادية، ونتيجة لذلك نجد أن زيادة في عجز الموازنة (BD)، بالنسبة 1% من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في معدل العمالة بـ 0.12%، أما الزيادة في كل من رصيد الحساب الجاري، والدين الحكومي، ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDP، GD، Ca) بالنسبة 1% من شأنها أن تؤدي إلى نقصان في معدل العمالة بـ 0.24%، 0.06%، 0.19%، على التوالي. ويختلف الباحثين بخصوص أثر الديون السيادية على معدل العمالة بين العلاقة الطردية والعكسية، وذلك حسب طبيعة العينة والفترة المدروسة. وإضافة لذلك فإن مصدر الاختلاف بين بلدان العينة في أثر الديون السيادية، على معدل العمالة هو العنصر الثابت وليس العشوائي، باعتبار أن كل البلدان لها عنصر ثابت خاص بها يمكن تفسيره على أساس طبيعة وخصوصية كل بلد على حدى ويتضح من الجدول رقم (29) قيم الآثار

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

الثابتة لكل البلدان والتي تتراوح ما بين (6.88) و(-4.51). وعلى العموم يعتبر النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية.

الجدول رقم (28): نتائج الآثار الثابتة لبدان عينة الدراسة

البلدان	اليونان	ايرلندا	ايطاليا	البرتغال	اسبانيا
الآثر الثابت	-3.137	6.885	-3.789	4.553	-4.511

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

- التحليل القياسي:

من الجدول رقم (28) يتضح لنا أن القيمة الاحصائية لاختبار درين واستن $DW = 0.288$ ، تقع داخل المجال $[0, 1.81]$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء وهذا ما يجعل مقدرات المعالم غير متسقة، وعليه فإن النموذج غير مقبول قياسيا، وأيضا قيمة درين واستن أقل من معامل التحديد وهذا مؤشر على وجود انحدار زائف في النموذج.

المطلب الثالث: التقدير الديناميكي لنموذج الدراسة

تعد النتائج المتحصل عليها من خلال التحليل الساكن لنموذج بانل مضللة وغير موثوق فيها كونها تهتم فقط بالآثر الثابت، ولا تهتم بالتأثير في الأجل الطويل وآلية الإرجاع إلى الوضع التوازني في حالة حدوث صدمة على متغيرات الدراسة، مما يؤدي إلى تطبيق التحليل الديناميكي لنموذج بانل. وهو ما يلزم الأخذ في الحسبان استقراره السلاسل محل الدراسة.

أولا: دراسة استقرارية سلاسل الزمنية للمتغيرات:

تبين نتائج الجدول رقم (29) اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند المستويات $I(0)$ و $I(1)$ وهذا بالاعتماد على الاختبارات التالية: $Levin, Lin \& Chu t^*$ و $ADF - Fisher Chi-square$ و $PP - Fisher Chi-square$.

الجدول (29): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند المستوى $I(0)$			
المتغيرات	إحصائية الاختبار	Levin, Lin & Chu t*	ADF - Fisher Chi-square
Emp_{it}		-0.10992 (0.4562)	3.44526 (0.9689)
Bd_{it}		-2.39456 (0.0083)	15.5204 (0.1142)
Ca_{it}		-2.18436	15.6197 (0.0115)

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال
الفترة (1995-2020)

	(0.1110)	(0.0145)	
Gd_{it}	2.63608 (0.9887)	2.21120 (0.9865)	(0.9890) 2.62223
Gdp_{it}	22.4172 (0.0131)	0.37133 (0.6448)	(0.0083) 23.7317
نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند الفرق الأول I(1)			
$D(Gd_{it})$	24.3784 (0.0001)	-3.71268 (0.0067)	(0.0001) 36.8748
$D(Bd_{it})$	60.1497 (0.0000)	-7.13762 (0.0000)	(0.0000) 77.6809
$D(Ca_{it})$	57.4403 (0.0000)	-5.78311 (0.0000)	(0.0000) 87.7352
$D(Emp_{it})$	39.0736 (0.0000)	-5.24637 (0.0000)	(0.0000) 40.3040

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13 الموضحة في الملحق

رقم (01)

وعلى أساس النتائج المتحصل عليها الموضحة في الجدول رقم (29)، وبمستوى معنوية 5%، فإن جميع المتغيرات Gd_{it} ، Bd_{it} ، Ca_{it} ، Gdp_{it} ، Emp_{it} فهي متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$. أي أن المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة فإن إمكانية وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تبقى واردة.

ثانياً: اختبارات تجانس معلمات الانحدار لجميع الافراد Slope homogeneity tests:

يتم الاعتماد على اختبار (2013) Blomquist, Westerlund وفقاً للفرضية الصفرية القائلة أن معاملات المنحدرات متجانسة، ضد الفرضية البديلة القائلة أن معاملات المنحدرات غير متجانسة، والمبينة في الجدول التالي:

الجدول (30): نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار وفق (2013) Blomquist, Westerlund.

الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمال
Δ_{HAC}	-0.036	0.971
$(\Delta_{HAC})_{adj}$	-0.041	0.967

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata17 الموضحة في الملحق رقم (02)

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

يمكن قبول الفرضية الصفرية لتجانس الميل في جميع الحالات، لأن قيم الاحتمال أكبر من 5% لجميع الحالات. مما يعني معاملات الانحدار متجانسة، أي يوجد تجانس بين بلدان عينة الدراسة؛ لذلك يستلزم توظيف تقنيات بانل المتجانسة.

ثالثاً: تحليل التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

مما سبق اتضح لنا أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما يقودنا إلى الخطوة التالية للتحقق من وجود تكامل مشترك بينهما، أي اختبار مدى وجود علاقة تكامل في المدي الطويل بين معدل العمالة والديون السيادية. ومن أهم الاختبارات المعدة لهذا الغرض. اختبار Kao 1999. الذي يعتمد على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، حيث يدعم هذا الأخير الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لا يوجد تكامل مشترك، ضد الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك، وأيضا اختبار Pedroni إذ قدم هذا الأخير عدة اختبارات للتكامل المشترك لنماذج بيانات البانل التي تأخذ في الاعتبار عدم التجانس، حيث أنه يفترض وجود اتجاهات المقاطع العرضية، وغياب التكامل المشترك في الفرضية الصفرية¹ وكذلك اختبار Westerlund والجدول التالي يبين نتائج الاختبارات:

الجدول (31): نتائج اختبار Pedroni و Kao للتكامل المشترك

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المحسوبة لـ t	القيمة الاحتمالية
Westerlund	Variance ratio	3.1848	0.0007
Pedroni	Modified Phillips-Perron t	2.9015	0.0019
	Phillips-Perron t	2.3533	0.0093
	Augmented Dickey-Fuller t	1.9002	0.0287
Kao	Modified Dickey-Fuller t	-1.8705	0.0307
	Dickey-Fuller t	-2.6917	0.0036
	Augmented Dickey-Fuller t	-2.6990	0.0035
	Unadjusted modified Dickey-Fuller t	-1.8450	0.0325
	Unadjusted Dickey-Fuller t	-2.6828	0.0037

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata17 الموضحة في الملحق رقم (03)

يتضح من الجدول السابق أن نتائج جميع الاختبارات لـ Pedroni و Kao و Westerlund تدعم غياب الفرضية الصفرية، والتي مفادها عدم وجود التكامل المشترك، لأن جميع قيم الاحتمال

¹ Dimitrios Asteriou, Stephen G Hall, Applied Econometrics, 2007, Palgrave MacMillan, USA.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

للاختبارات أصغر من 5%، وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين العمالة، ومؤشرات الديون السيادية لعينة من البلدان. حينئذ يمكن التقدير هذه العلاقة وفق الطريقة نموذج شعاع تصحيح الخطأ لبانل.

رابعاً: تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ للبيانات المقطعية (Panel):

جاءت نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (32): نتائج تقدير شعاع تصحيح الخطأ PVECM

Independent Variables	Dependent variables				
	Equation 01	Equation 02	Equation 03	Equation 04	Equation 05
	D(EMP)	D(BD)	D(CA)	D(GD)	D(GDP)
Long-run coefficient					
ECT(-1)	-0.000147**	-0.001123**	-0.000177	0.000124	-0.000102
Short-Run coefficient					
D(EMP(-1))		1.706616**	-0.790615**	-0.111027	-0.381895
D(EMP(-2))		-0.723111*	0.017850	-0.047660	-0.472074
D(BD(-1))	0.100285**		0.026562	-0.906478**	0.091940
D(BD(-2))	0.048508		0.132769	-0.547637**	0.075479
D(CA(-1))	0.024598	0.036728		-0.180666	-0.021239
D(CA(-2))	-0.045922	0.056017		-0.341906	0.121766
D(GD(-1))	-0.037275**	0.026164	0.038679		-0.066201
D(GD(-2))	-0.015434	-0.129928**	0.065749		-0.035593
D(GDP(-1))	0.110474*	0.028027	-0.071311	-0.369886	
D(GDP(-2))	0.016936	-0.038108	0.049949	0.042896	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13 الموضحة في الملحق رقم (04)

(**), (*): مستوى المعنوية عند 5% و 10% على التوالي.

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول (32) أعلاه الخاص بنتائج تقدير شعاع تصحيح

الخطأ لبانل (Panel vector error correction)، يمكن أن نخلص إلى جملة النتائج التالية:

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال

الفترة (1995-2020)

• من المعادلة (01):

- وجود علاقة سببية (طويلة/قصيرة) الأجل بين المتغير الداخلي والذي يمثل إجمالي نسبة التشغيل والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في كل من عجز الموازنة العامة، رصيد الحساب الجاري، الدين الحكومي ونمو إجمالي الناتج المحلي.

- معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT) معنوية وسالبة وقيمتها تساوي (-0.000147) وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه يمكن القول أن أي تغير في أحد متغيرات الدراسة (GDP، GD، CA، BD) في الأجل القصير سوف يؤثر على النموذج ويدفعه للتوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل تبلغ 0.015% سنوياً.

- ويتضح أيضاً فيما يخص العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات على أساس إحصائية t-statistic والتي كانت غير معنوية بالنسبة للمتغيرات $(D(GD(-2)), D(CA(-2)), D(CA(-1)), D(BD(-2)))$ ، $(D(GD(-2)))$ حيث بلغت قيمها الاحتمالية المرافقة لمعاملات هذه المتغيرات على التوالي (0.1161، 0.5088، 0.4223، 0.3893، 0.7368) مما يعني قبول فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود سببية بين المتغيرات في الأجل القصير عند مستوى 5%، وهذا ما يعكس على عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين إجمالي نسبة التشغيل والمتغيرات (عجز الموازنة العامة عند الفرق الثاني، رصيد الحساب الجاري عند الفرق الأول والثاني، الدين الحكومي عند الفرق الثاني، نمو إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الثاني)، في حين نجد أن المعلمات للعلاقة قصيرة الأجل بين إجمالي نسبة التشغيل والمتغيرات (عجز الموازنة العامة عند الفرق الأول، الدين الحكومي عند الفرق الأول، نمو إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الأول)، معنوية عند 5% و10% على التوالي، مما يعني وجود سببية قصيرة الأجل بين المتغيرات سابقة الذكر.

• من المعادلة (02):

- وجود علاقة سببية (طويلة/قصيرة) الأجل بين المتغير الداخلي والذي يمثل عجز الموازنة العامة والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في كل من إجمالي نسبة التشغيل، رصيد الحساب الجاري، الدين الحكومي و نمو إجمالي الناتج المحلي.

- سرعة التعديل نحو التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل، عندما يتم التعامل مع متغير عجز الموازنة العامة كمتغير تابع، يكون في حدود (-0.001123)، ويتم تفسيره على أن سرعة تعديل كل من متغيرات إجمالي نسبة التشغيل، رصيد الحساب الجاري، الدين الحكومي ونمو إجمالي الناتج المحلي نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل هي 0.11%.

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

- ويتبين أيضا فيما يخص العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات على أساس إحصائية t- statistic والتي كانت معنوية بالنسبة للمتغيرات $(D(GD(-2)), D(EMP(-2)), D(EMP(-1)))$ حيث بلغت قيمها الاحتمالية (0.0000، 0.0857، 0.0171) على التوالي مما يعني قبول الفرضية البديلة عند مستويات معنوية 5% و 10% على التوالي، وتفسير ذلك يعني وجود سببية بين المتغيرات في الأجل القصير، وهذا ما يعكس على وجود علاقة قصيرة الأجل بين عجز الموازنة العامة والمتغيرات (إجمالي نسبة التشغيل عند الفرق الأول والثاني، الدين الحكومي عند الفرق الثاني)، في حين نجد أن المعلمات للعلاقة في الأجل القصير بين عجز الموازنة العامة وباقي المتغيرات، غير معنوية عند مستويات المعنوية 5% و 10% على التوالي، مما يعني عدم وجود سببية قصيرة الأجل بين المتغيرات سالفة الذكر.

- من المعادلتين 3، 4 و 5: أما فيما يخص علاقة السببية (طويلة/قصيرة) الأجل لكل من المعادلة (3)، المعادلة (4)، المعادلة (5) تم إقصائها نظرا لعدم معنوية معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT).

الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ومعدلات نمو العمالة في بلدان PIIGS خلال الفترة (1995-2020)

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق تم التوصل في هذا الفصل إلى جملة من النتائج:

- اندلعت أزمة الديون السيادية من اليونان بداية سنة 2009 لتنتقل عدوى الأزمة في كل إيرلندا واسبانيا وإيطاليا والبرتغال مهددة استقرار منطقة اليورو.

- فمن خلال اتفاقية ماستريخت يتضح أن الاتحاد الأوروبي فشل إلى حد ما في إنجاح معايير التقارب بشكل صحيح وفق ما جاءت به القوانين المؤسسية في إطار الاتحاد النقدي أسهمت في زيادة التفاوت بين دول الشمال والجنوب.

- أثبتت الاختلالات الهيكلية والتقلبات الاقتصادية أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي وآليات التكيف لم تحقق أهداف الوحدة النقدية في منطقة اليورو بالرغم من وضع آلية الاستقرار والنمو المراقب للوضع الاقتصادي لكل دولة في منطقة اليورو. إلا أن أزمة الديون السيادية أظهرت العجز الكبير في القدرة على تجنب الأزمات والسيطرة عليها في دول العينة خاصة ومنطقة اليورو ككل.

- خلفت مؤشرات الديون السيادية انعكاسات سلبية على سوق العمل تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات العمالة والتشغيل وذلك منذ بداية انفجار أزمة الديون السيادية.

- بالرغم من التدابير والإجراءات الوقائية لحماية سوق العمل والعمالة في دول العينة خلال أزمة الديون إلا أن مستويات العمالة لم تصل إلى المعدلات المستقرة والمطلوبة.

- ساهمت الإصلاحات الحكومية التي قدمتها دول (اليونان، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا والبرتغال) التي اتخذتها مقابل الجهود الإقليمية والدولية في اصلاح سوق العمل والحفاظ على نمو معدلات العمالة في ظل الخروج من أزمة الديون السيادية بعد سنوات من التقشف وخطط الإنقاذ. إلا أن سوق العمل ومعدلات العمالة في دول العينة لم تصل إلى المعدلات المستقرة والمطلوبة.

- هناك علاقة سببية في الأجلين القصير والطويل معاً بين المتغير الداخلي ومؤشرات الديون السيادية إضافة إلى أن مؤشرات الديون السيادية لها تأثير سلبي على معدلات نمو العمالة في بلدان عينة الدراسة ولكن حجم التأثير يختلف باختلاف نوع المؤشر.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر أزمة الديون السيادية على معدلات العمالة في الدول الهشة التابعة لمنطقة اليورو (اليونان، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا والبرتغال) للفترة (1995-2020)، وتسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات والآليات اللازمة التي اتخذتها هذه الدول لحماية العمالة على حد سواء في ظل تفاقم المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها والتي سرعان ما انتشرت من اليونان وصولاً إلى إيطاليا، البرتغال، إسبانيا وإيرلندا وأصبحت تهدد ليس فقط هذه الدول بل الاتحاد الأوروبي ككل، وكما اتضح من خلال هذه الدراسة أيضاً أن الاقتصاد العالمي تعرض لأزمات مالية متتالية ومتكررة الأمر الذي شكل ظاهرة مثيرة للقلق وتهديداً حقيقياً على الاستقرار الاقتصادي والسياسي لدول العالم، أفرزتها العولمة الرأسمالية في نهاية القرن العشرين ليتوسع نطاقها وازدادت مخاطرها التي مست العديد من الدول المتقدمة والنامية الأمر الذي استوجب البحث عن استراتيجيات فعالة لمواجهة وتجنب الأزمات مستقبلاً ووضع آليات لمواجهة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن انعكاسات أزمة الديون السيادية على معدلات العمالة في دول العينة خلقت تكاليف مالية كبيرة، سعيها منها للحفاظ على اليد العاملة في سوق العمل من خلال الإعانات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الدولية وأيضاً بتطبيق الإصلاحات الهيكلية التي مست سوق العمل، وكما يستخلص من هذه الدراسة التحليلية لأزمة الديون السيادية وانعكاساتها على العمالة في دول العينة، تبين أن هذه الديون نتجت عن عدم سدادها عند تاريخ الاستحقاق، حيث كانت معدلات الفائدة على السندات الحكومية لهذه الدول مرتفعة نتيجة انتشار الذعر ومخاوف المستثمرين من عدم القدرة على السداد، إضافة إلى ذلك صاحبه ارتفاع العجز المالي والدين العام لتنتشر عدوى الأزمة باعتبارها من أكثر الدول المتضررة من أزمة الديون السيادية. ولقد ساهمت التقلبات الاقتصادية التي مست الدول الأوروبية وبداية تراكم الديون السيادية في اليونان في انتشار مخاطر القدرة الائتمانية للدول لسداد ديونها، الأمر الذي نتج عنه تراجع التدفقات النقدية بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة تراجع الطلب المحلي وتسريح العمال، وظهور عقود عمل بشكل مؤقت للحفاظ على اليد العاملة في سوق العمل، وذلك من خلال إصدار قوانين واتفاقيات شجعت العمل المؤقت بدوام جزئي من أجل ترشيد الانفاق الحكومي في ظل الأزمة وهو ما سمح ببروز ملامح ضعف في النظام المالي من خلال اضطرابات الأسواق المالية، مما مكّن الاقتصاد العالمي من الدخول في حالة الركود الاقتصادي. وفي ذات السياق فقد عرفت دول PIIGS تزايداً في العجز في الموازنة العامة مسجلة معدلات نمو ضعيفة مقارنة بباقي الدول الأوروبية، حيث تأتي هذه الدول في مقدمة الدول المتضررة من أزمة الديون السيادية التي مست أوروبا وبأكثر حدة نجدها تضررت من تسجيل معدلات سلبية في ميزان المدفوعات والحساب الجاري إلى جانب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج

وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وما خلفته هذه الأزمة من انعكاسات وخيمة على معدلات العمالة والتشغيل.

➤ اختبار صحة الفرضيات:

دفعتنا هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج بخصوص الفرضيات المقدمة، وتتلخص تلك النتائج فيما يلي:

1. بحسب مختلف التحليلات الاقتصادية والدراسات الاقتصادية والقياسية السابقة المهمة بموضوع الديون السيادية، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم، عجز الموازنة العامة، عجز الحساب الجاري والدين الحكومي من المؤشرات الأساسية المستخدمة لتقييم الديون السيادية. والعلاقة بين هذه المؤشرات تعتبر معقدة، حيث يؤثر بعض منها على الآخر، مما يجعلها أدوات مهمة للتحليل الاقتصادي. كذلك هذه المؤشرات تعكس الحالة الاقتصادية للدولة وتساعد في فهم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. ونتيجة لذلك يمكن اعتبار الفرضية الأولى صحيحة.
2. أثرت أزمة الديون السيادية على المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن بينها معدلات العمالة في دول PIIGS. ففي الجانب التحليلي، يتضح أن للديون السيادية أثر على معدلات العمالة فقد تراجعت العمالة في بداية انفجار أزمة الديون السيادية كما شهدت ارتفاع معدلات البطالة ارتفاعا قياسيا، وأما في الجانب القياسي، فنجد أن كل مؤشرات الديون السيادية ذات العلاقة العكسية بمعدلات العمالة. وعلى هذا الأساس فإن الفرضية الثانية تعتبر أيضا صحيحة.
3. حققت الجهود الإقليمية والدولية المقترحة للخروج من أزمة الديون السيادية بعد أكثر من 8 سنوات من التقشف والخطط الإنقاذية، استطاعت دول العينة في السنوات الأخيرة بإيصال أزمة الديون السيادية إلى مشارف نهايتها بعد اعلان وزراء المالية لمنطقة اليورو سنة 2018 بانتهاء أزمة اليونان ووضع حد للتقلبات الاقتصادية والاجتماعية وهذا في ظل سعيها للحفاظ على معدلات العمالة وحمايتها وفقا لقوانين ومراسيم لحماية العامل في سوق العمل وهذا ما جاءت به الخطط والإصلاحات الاقتصادية منذ بداية أزمة الديون السيادية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
4. ساهم تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية المفسرة لأزمة الديون السيادية في تدهور ظروف العمالة في دول العينة مما خلف ارتفاع قياسي في معدلات البطالة وتراجع معدلات العمالة مما يعكس الأثر السلبي لهذه الأزمة على معدلات العمالة في هذه الدول الهشة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
5. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشرات أزمة الديون السيادية على معدل العمالة في دول العينة محل الدراسة. وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

➤ استخلاص نتائج الدراسة:

1. انفجار أزمة الديون السيادية في اليونان وانتشارها إلى باقي الدول الهشة إيطاليا، البرتغال، إسبانيا وإيرلندا يعود سببه الرئيسي في بنية الهيكل الاقتصادي الهش لهذه الدول نتيجة العديد من العوامل التي عمقت من حدة الأزمة وما خلفته من اضطرابات في معدلات العمالة ومؤشرات سوق العمل بصفة عامة.
2. استعادت بعض هذه الدول الهشة (اليونان، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا والبرتغال) عافيتها بعد أزمة الديون السيادية التي تضررت منها بشدة فقد تمكنت من سداد البعض من ديونها تجاه صندوق النقد الدولي وهذا راجع إلى الخطط والإصلاحات التي طبقتها، لكن تبقى تداعيات التي خلفتها الأزمة على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية والتشغيل إلى غاية يومنا الحاضر.
3. سمحت الخطط التقشفية والإجراءات التي تبنتها دول العينة منذ بداية أزمة الديون السيادية في حماية العمالة وهذا ما يلاحظ التعافي الطفيف في أسواق العمل لهذه الدول في السنوات الأخيرة، لكن دون المستوى المطلوب.
4. إن تعزيز دور الحوكمة من خلال ترشيد الانفاق الحكومي لدول العينة وتقوية نظام معلوماتي قوي يضمن سلامة الاحصائيات والأرقام الاقتصادية المقدمة له دور أساسي في استمرارية عمل النظام المصرفي والمالي بشكل آمن مما يجنب المخاطر ويعزز قوة النظام المصرفي من خلال التصدي للتقلبات التي أحدثتها الأزمات المالية، وفقا لمؤشرات الإنذار المبكر.
5. ساهمت مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية المفسرة لأزمة الديون السيادية في تدهور معدلات العمالة في دول العينة، وذلك بالرغم من الإصلاحات الهيكلية التي تم تطبيقها لحماية العمالة في ظل تجنب الأزمة.
6. هناك تأثير إحصائي وقياسي سلبي لمعظم المؤشرات الاقتصادية المفسرة لأزمة الديون السيادية منها الدين الحكومي، عجز الحساب الجاري، التضخم، نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على إجمالي نسبة التشغيل.
7. يختلف حجم تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية على إجمالي نسبة التشغيل حسب نوع المؤشر وشدة تأثيره في الأجل القصير والطويل.

➤ التوصيات:

1. إصلاح القطاع المصرفي للدول الهشة التابعة لمنطقة اليورو الذي يعتبر عصب الاقتصاد المفتوح في أي بلد.

2. فك الارتباط لدول PIIGS بالمساعدات المالية والقروض والاعتماد على تطوير منتجات تكون موجهة للتصدير.

3. تطوير الأسواق المالية في هذه الدول حتى تتمكن من الاعتماد على الاقتصاد التمويلي وبالتالي مسايرة التطورات على الصعيد الدولي، مما يسمح لها باستقطاب الرساميل لتساهم في تحقيق التنمية بمختلف جوانبها.

4. إعادة النظر في الهيكل الاقتصادي لدول العينة من قبل هيئات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والوقوف على أبرز نقاط الضعف واصلاحها ودعم نقاط القوة حتى تجنبها من الوقوع في أزمات مالية مستقبلية.

5. من أجل الخروج من الأزمة اليونانية لا يمكن اكتفاء الاتحاد الأوروبي بعملة نقدية موحدة فلا بد من تنسيق السياسات المالية والنقدية بين دول الاتحاد ككل في شكل اتحاد مالي. فمن أجل تمكن هذه الدول الهشة من الخروج من أزمة الديون السيادية لا يمكن الاكتفاء بعملة نقدية موحدة بل يستلزم تأسيس نظام مصرفي موحد.

➤ آفاق الدراسة:

من خلال ما سبق نؤكد أن دراستنا تكمّلها العديد من المواضيع والأسئلة بحاجة إلى الدراسة والتحليل يمكن اعتبارها أبحاثاً مستقبلية، نقترح التساؤلات التالية:

1. ما هو مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية المتكررة التي يواجهها هل سيفقد مكانته أو سيتمكن من استقراره؟

2. ما هي السيناريوهات المحتملة حالة خروج الدول الضعيفة من منطقة اليورو؟ وماهي انعكاساتها المتوقعة؟

3. كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على المؤشرات الاقتصادية الكلية على دول PIIGS منذ بداية انفجارها إلى غاية الوقت الحاضر؟

4. ما هو مستقبل الدول الهشة (اليونان، إيطاليا، إيرلندا، إسبانيا والبرتغال) داخل الاتحاد الأوروبي في ظل الصراعات السياسية على الصعيد الدولي؟.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أحمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الثانية، محافظة بغداد، ريف جنوب الغرب القصر الأوسط، 2021.
- أحمد إبريهي علي، نظرية الدين الحكومي، قسم الدراسات والبحوث، البنك المركزي العراقي، 2020.
- أحمد ماهر، تقليل العمالة، الدار الجامعية للطبع والنشر، مصر، 2000.
- أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
- إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية- التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.
- بول سامويلسون، ويليام نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة، 1998.
- زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2003.
- سايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، العراق، 2015.
- شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- شعيب بونوة، زهرة يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 155.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2009.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

- عاصم بن طاهر عرب، اقتصاديات العمل نظرية عامة، مكتبة ملك فهد الوطنية ، ط02، المملكة العربية السعودية، 2006 .
- عباس الحميري وآخرون، إدارة المدنية والوظيفة العامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015.
- عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث والدراسات، الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019.
- عبد الزهرة فيصل يونس، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.
- عبد العزيز مهنا، البطالة والعمالة الكاملة، الطبعة الثانية، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، 1950.
- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000.
- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2013.
- فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.
- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)، دار الحامد للنشر والتوزيع، مطبعة الأجيال، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.
- محمد البخاري، الاقتصاد الكلي المعمق -الجزء الأول-، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية " نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد طاقة آخرون، اقتصاديات العمل، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- منظمة العمل الدولية، قاموس المصطلحات الاقتصادية-نوع الجنس، العمل، والاقتصاد غير المنظم، بيروت، 2009.
- منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995.

- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة والتشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- هيثم عيسى وآخرون، الاقتصاد الدولي، المركز العربية للتعبير والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 2013.
- يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن. بدون سنة النشر.

رسائل ماجستير ودكتوراه:

- أحسن ركي، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على اقتصاديات الدول العربية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة المدية، 2014-2015.
- آسيا عطيل، دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم دراسة تجريبية على بعض الدول النامية خلال الفترة 1993-2019، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022-2023.
- بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2008-2007.
- بن جدو سامي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في بلدان المغرب العربي: الجزائر، المغرب وتونس نموذجا -دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه علوم في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2017-2018.
- جمال الدين صحراوي، الأبعاد المؤسسية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تخصص اقتصاد عمومي والمؤسسات، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2018-2019.
- حميدة جرو، مواءمة استراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل من وجهة نظر اداري وأستاذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير في تخصص علم اجتماع التربية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2015-2014.
- حياة قويدر، مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2014-2013.

- خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة على أسعار صرف العملات الارتكازية (دراسة حالة: الأورو والدولار)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020-2021.
- ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013.
- الزهرة فلاح، أثر التكلفة النسبية على طلب العمالة المؤهلة والعمالة غير المؤهلة في المؤسسة الإنتاجية- دراسة حالة- أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-، 2017-2018.
- سعاد منصوري، العمل والمبادرة المحلية دراسة ميدانية برنامج الأعمال المأجورة بمبادرة محلية دائرة زرالدة، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- سميرة كنتاش، أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، جامعة الجزائر 3، 2021-2020.
- صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020.
- العايب عبد الرحمان، البطالة واشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي -حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- عبد القادر لعاطف، سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1994-2005، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-، 2005-2006.
- عنتر حساني، المديونية الخارجية والتنمية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الخروبة، 2006-2007، ص 82.
- عويسي وردة، الاستثمار الزراعي وأثره على سوق العمالة في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014-2015.
- فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر 2001-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

- ليلى عشوب، آليات واستراتيجيات التصدي للأزمات المالية العالمية دراسة حالة أزمة الديون السيادية 2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020.
- ليلى خالد ادريس دحلان، البطالة النسائية في قطاع غزة الواقع والأسباب وسبل العلاج، مذكرة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، 2013-2012.
- محمد ادريوش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر-محاولة تحليل-. أطروحة دكتوراه غ م في تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013 .
- محمد حدو، أثر سياسات سوق العمل النشطة على التشغيل في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 2018-2000، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية ، جامعة الجزائر 03 ، 2019-2020.
- محمد حدو، أثر سياسات سوق العمل النشطة على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة الجزائر 3-2019-2020.
- محمد لموتي، أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية في تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
- مسيفة عكاش، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر -03-، 2012-2013.
- مشير الوردي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة قياسية اقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3 ، 2006.
- مولود نورين، العوامل المؤثرة على العلاقة بين الأجور والتعليم دراسة قياسية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي واحصاء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي -الشلف-، 2012-2011.
- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013.
- نادية بلورغي، تداعيات الأزمة الديون السيادية على الشراكة الأورو متوسطية، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2012.

- ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
- وسيلة دموش، السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2001-2014 في تخصص تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، 2017-2018.
- وليد بيبى، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية - دراسة حالة دول شمال إفريقيا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015 .
- ياسين سالمى، دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية panel data لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة بين الجزائر وبعض الدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2019-2020.

المقالات:

- أحمد المصباح، محمد عبد الكريم المرعي، العوامل المؤثرة في الطلب على العملة في بعض الدول العربية عماد الدين خلال الفترة 1990-2011، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 02، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2014.
- أياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العدد الثاني، 2008.
- إيمان رحال، حدة طويل، أزمة الديون السيادية في اليونان: قراءة في عمق الأزمة، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018، جامعة الوادي، الجزائر.
- إيمان عبد خيضر، خالد عبد الحميد عبد المجيد، أزمة اليونان (أزمة اليورو) والدروس المستفادة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، 2013.
- بلقاسم زايري ، الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الإسلامي و النظام الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، خلال الفترة 23-24 فيفري 2011.
- بن عاشور أم الخير، مناقر نور الدين، أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاديات المتوسطة دراسة قياسية للفترة 1995-2015، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة بشار، 2017.

- حسام عبد العال عبد العال شعبان، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، الجزء الأول، جامعة سوهاج كلية التجارة، 2018 .
- حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، المعهد العربي للتخطيط، العدد السادس عشر، السنة الثانية، الكويت، أبريل 2003
- حمزة بن سويسي، دور وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الأزمات المالية وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الجزائري، مجلة الحقيقة، العدد 38، جامعة أحمد دراية أدرار، 2016.
- خالد أحيمية، لخضر مرغاد، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وأثارها على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثامن، جامعة الواد، 2017.
- خالد رواق، فريد بن عبيد، أثر الجدارة الائتمانية للديون السيادية على اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 02، جامعة المسيلة، 2021.
- خالد رواق، مفتاح صالح، أثر أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة على أسعار صرف العملات الارتكازية دراسة حالة العملة الأوروبية الموحدة اليورو للفترة 2009-2016، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد (01)11، جامعة الواد، 2021.
- رابح أمين المانسبغ، أنيس هزلة، متطلبات تحسين أداء نشاط التتقيط بوكالات التصنيف الائتماني الدولية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الواد، 2022.
- ربيعة جعفرور، الزهرة باعمر، مفهوم العمل لدى الأستاذة الجامعية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، حزيران ، 2018.
- رضا الشكدالي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الازمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، العدد الثامن، تونس، 01 سبتمبر 2010.
- زكريا يحي جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012.
- زهير حمبلي، دور سعر إعادة الخصم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسة النقدية في ظل أزمة مجموعة الأورو -الدور الفعال للبنك المركزي الأوروبي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 8، العدد 1، مارس 2021.
- سفيان خوجة علامة، قايد مريم، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة- العدد 03 - مارس 2018.
- سيد علي، ستي حميد، ظاهرة الهجرة الدولية محاولة نمذجة حالة الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، جامعة تسيमित، 2017.
- صالح رحيمة بوصبيح، مروى رحمانى، الأزمة اليونانية بين الانتشار الأوروبي، الملتقى الدولي حول واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، 26-27 فيفري 2012.

- صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (التوظيف-القروض)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2013.
- صلاح حامد، تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية والوسائل المستحدثة لتسويتها دراسة تطبيقية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، الجزء الأول، جامعة عين الشمس، مصر، يناير 2016.
- صندوق النقد الدولي (كريستين لاغارد)، إيرلندا والاتحاد الأوروبي - عزيمة مشتركة ومصير واحد، دبلن، 8 مارس 2013.
- عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، العدد 1، 2010.
- عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، منظمة العمل العربية، ورشة العمل الإقليمية التجريبية حول "تنمية و تطوير المشروعات الصغرى والصغيرة و المتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، سلطنة عمان، مسقط، 8-12 ديسمبر 2007.
- عبد الغاني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.
- عبد القادر دربال، العلاقات بين التجارة الخارجية، التنمية، المؤسسات والهجرة، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من اجل التنمية CREAD، الجزائر، السداسي الرابع 2017.
- عبد الكريم البشير، دلالات البطالة والعمالة ومصادقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 5، العدد 6، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، 2009.
- عبد المجيد مرغيت، الاتحاد النقدي الأوروبي : أصوله - أدائه - ومشكلاته، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 07/08 ماي 2013.
- عبد المحسن ميرغني عبد الله، الأزمات المالية وكيفية الاستعداد لها، بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء، العدد 73، السودان، سبتمبر 2014.
- عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 02، 2023.
- عمار محمود حميد، محمد حسين كاظم، سرمد عبد الجبار هدا، فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 108، المجلد 24، جامعة بغداد، 2018.

- عمر إقبال توفيق المشهداني، ماهر علي حسين الشام، الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق، مجلة تنمية الرافدين، العدد 117، المجلد 37، العراق، 2018.
- عيسى شقيب، فتيحة زرزي، العوامل المؤثرة في الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة (2014-1980)، مجلة المؤسسة، المجلد 08، العدد 01، جامعة الجزائر 03، 2019.
- غزاري عماد، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة المدية، سبتمبر 2014.
- فاطمة بومزراق، يعقوب المسوس، مدى ملائمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل (دراسة ميدانية بالمركز الجامعي أحمد زبانة غليزان)، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 01، جامعة غليزان، 2022.
- فاطمة رحال، نادية بلورغي، دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- فاطمة عبد الله محمد عطية، عوامل زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الإسلامي، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة-جامعة الأزهر، العدد الثالث عشر، يناير 2015.
- فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، 2009.
- قشار محمد، مفهوم ومكانة العمل في المجتمع، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، جامعة غرداية، 2017.
- قيس حسين علي الطربولي، انعكاسات أزمة كورونا على الإيرادات النفطية في العراق لعام 2020، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد الأول، العدد الأول، العراق، آذار 2021.
- لمياء بوعروج، الاقتصاديات الأوروبية في مواجهة الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 02، جامعة منتوري قسنطينة، 2017.
- ليلي عبد الكريم محمد الهاشمي، تضبيب مؤشرات الاستدامة المالية باستخدام نموذج Patrol كاستراتيجية للتحوط من الأزمات المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والستين، نيسان 2021.
- محمد إبراهيم مقداد، مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 16، العراق، 2016.
- محمد المومني، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2014.

- محمد طاقة، حسين عجلان، المآزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (02)، العدد (20)، بغداد، 2009.
- مريم بالأطرش، عبد الغفور دادن، عبد الوهاب دادن، أثر استخدام القيمة العادلة على ترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية دراسة تطبيقية على سوق الدار البيضاء خلال الفترة (2000-2014)، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.
- منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، جامعة سوهاج كلية التجارة، أكتوبر 2020.
- مها مزهر محسن، أثر القصور في المعايير والأدوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية- بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 107، المجلد 24، 2018.
- نغم حسين نعيمة، تبارك نعمان علي، الصناديق السيادية ودورها في الأزمات المالية مع " إمكانية استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث، العدد 1، كانون الثاني، جامعة النهرين، العراق، 2022.
- نور الدين بالكور، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2013.
- نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية بين برامج الإنقاذ المالي الدولية وحزم التقشف الوطنية للمدة، مجلة الكوت الاقتصادية والإدارية، العدد 2004، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، بدون بلد النشر، 2016.
- هشام بوريش، هناء عفيف، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية دراسة حالة اليونان، مجلة العلوم والتقانة في العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 01، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.
- هشام طراد خوجة، صلاح الدين سوايم، وكالات التصنيف الائتماني أسلوب لتحوط من الأخطار أمام حاجز تطور الأسواق المالية الناشئة-دراسة حالة سوق دبي للأوراق المالية للتصنيف الائتماني-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021.
- وسن إحسان عبد المنعم، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول المتقدمة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 8، العدد 4، جامعة بابل، 2010.

Les Livres:

- ANDRZEJ KLIMCZUK, Labor Markets , The Wiley-Black Encyclopedia of social Theory chapter labor Markets, Publisher: Wiley –Black, London, November 2017.
- Baltagi , Badi H, « Econometrics Analysis of Panel Data », Wiley and sons, 3rd Edition, 2005.
- Damodar N, Gujarati, Dawn C. Porter , Basics Econometrics, Mc Graow-Hill, 4 Edition.

- Jean –Pierre Faugère, « Economie Européenne », presse de Science, Paris, 1999 .
- Joachim Moller, Lutz Arnold, Theory of Job Search. Unemployment-Participation Tradeoff and Spatial Search with Asymmetric Changes of the Wage Distribution, Alisher Aldashev , Mannheim, November 14, 2007.
- Joyce Jacobsen, Gilbert Skillman, labor markets and employment relationships A comprehensive approach, Blachwell Publishing, first published, 2004.
- Julien Mercille, The political Economy and Media Coverage of the European Economic Crisis the case of Ireland, 1st edition, series Routledge Frontiers of Political Economy, Routledge, 2014.
- Marc Peter Radke, Explaining Financial Crises, PETER LANG, Germany, Bern 2006.
- MICKY LEE, BUBBLES AND MACHINES Gender Information and Financial Crises, University of Westminster Press, London, First published 2019.
- Muriel Maillefert, L'économie de travail Concepts Débats et analyse, 2ème édition , Studyrama, 2004.
- OWEN PARKER, DIMITRIS TSAROUHAS , CRISIS IN THE EUROZONE PERIPHERY The Political Economies of Greece, Spain, Ireland and Portugal, Building a Sustainable Political Economy: SPERI Research & Policy, Palgrave Macmillan, Denmark, 2018.
- S. Ali Abbas, Alex Pienkowski, Kenneth Rogoff, Sovereign debt : a guide for economists and practitioners, Oxford University Press, First Edition, 2020.
- William Chislett , The Internationalization of the Spanish Economy, Published by the Real Instituto Elcano, Madrid and Buendía, July 2002.

Les Thèses:

- Bénédicte Serbini, Gestion des crises de dette souveraine : Vers une révision des seuls de vote des clauses d'action collectives, Thèse de doctorat, non publiée, Université du sud, Touloun-var, France, 2010.
- Ceren Inan, Dynamique démographique de la population active occupée en France, Thèse du doctorat en Démographie, UNIVERSITE MONTESQUIEU - BORDEAUX IV, France, 2009.
- Dimitrios Asteriou, Stephen G Hall, 2007, Applied Econometrics, Palgrave MacMillan, USA.
- Dollo Christine, Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SEA (l'exemple du chômage), thèses de doctorat, sciences économiques, UNIVERSITE AIX-MARSEILLE I , 2001.
- Gaëtan Stephan, La déformation de la loi d'Okun au cours du cycle économique, THÈSE / UNIVERSITÉ DE RENNES 1 sous le sceau de l'Université Européenne de Bretagne, Centre de Recherche en Economie et Management Faculté des Sciences Economiques, 2014.
- Lamia Benhabib, Chomage des jeunes et intégralités d'insertion sur le marché du travail algerien: analyses multidimensionnelles et expérimentation, thèses de doctorat, sciences économiques, école doctorale organisation marché institutions, université Paris-Est CRETEIL, 2017-2018.
- Michele Patricia Akiobe Songolo, La crise des subprimes: vers un meilleur encadrement des risques financiers et juridiques liés à la titrisation des créances, Thèse Doctorat en droit , université LAVAL, Québec, Canada, 2019.
- Mme Isseu DIOP, Impact des événements de crédit sur le risque pays : une étude empirique des pays émergents, THESE DE DOCTORAT, Sciences de l'homme et de la société Sciences de gestion, L'UNIVERSITE PARIS-SACLAY, 2016.

- Panchanan Das , 2019, Econometrics in Theory and Practice, Springer, Singapore.
- Samah EL CHEIKH, Le rôle des Crédit Default Swaps dans les crises de la dette souveraine. Une application au cas de la zone euro, THÈSE DE DOCTORAT, Université Côte D'azur, Droit et science politique Economiques et de Gestion, 2019.

Les articles:

- Abdessalem Guider, Ridha Nouria, Faouzi Sboui, La relation croissance-chômage en Tunisie : validation de la spécification non linéaire de la loi d'Okun, Région et Développement n° 47, Université de Toulon, 2018 .
- Adel Salam Kashcool, Ghalib Shaker Buhee, Shymaa Fadhel Mohammad, THE IMBALANCE OF THE PUBLIC BUDGET FINANCING, EXTERNAL DEBT AND ITS EFFECTIVE ON DEFICIT IN IRAQ FOR PERIOD (2003-2016), Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences, Issue 31, Wasit University, 2019.
- Afonso, António; Verdial, Nuno, Sovereign Debt Crisis in Portugal and Spain, EconPol Working Paper, No. 40, ifo Institute - Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, Munich, 2020.
- Ali Coşkun Tunçer, Sovereign Debt and International Financial Control: The Middle East and the Balkans, 1870–1914, Palgrave Studies in the History of Finance, Publisher Palgrave Macmillan UK, 2015.
- Amir Sufi, A Ian M. Taylor, Financial Crises :A Survey, Beker Friedman Institute, Chicago, August 2021.
- An Roinn Airgeadais, Annual Report on Public debt in Ireland 2021 ,Department of Finance, February 2022.
- Angel ´ Luis Gomez, Salvatore Lattanzio, Worker reallocation in Italy and Spain after the COVID-19 pandemic, Latin American Journal of Central Banking, 2023.
- ANNA SANZ-DE-GALDEANO, ANASTASIA TERSKAYA, The labor market in Spain, 2002–2016, IZA World of Labor ,2017.
- Antoin E.Murphy, The Celtic Tiger-An Analysis of Ireland's Economic Growth Performance, EUI WORKING PAPERS, European University Institute, Italy No 16, University of Pittsburgh, 2000.
- Aviva Aron-Dine, Chad Stone, and Richard Kogan, HOW ROBUST WAS THE 2001-2007 ECONOMIC EXPANSION?, Center Budget and Policy Priorities , Revised April 22, Washington, 2008.
- Badi Baltagi, Qu Feng , Chihwa Kao, A Lagrange Multiplier Test for Cross-Sectional Dependence in a Fixed Effects Panel Data Model, Working Paper No. 137, Center for Policy Research, Maxwell School of Citizenship and Public Affairs, Syracuse University, 2012.
- Barbora Petrová, Test of hypotheses with panel data, Stochastic modeling in economics and finance, November 4, 2015.https://www.karlin.mff.cuni.cz/~vejmel/NMEK613/Seminar/1516z/1516z_petrova.pdf
- Bitzenis Aristidis, Makedos Ioannis, The absorption of a shadow economy in the Greek GDP, Procedia Economics and Finance 9, University of Macedonia, 2014.
- Bruno Van der Linden, Job Search Theory, FNRS & Université catholique de Louvain, Belgium, Economic School of Louvain (UCLouvain), November 8, 2021.
- Bruno Van der Linden, Travail, chômage et politiques d'emploi, LIDAM – Institut de Recherches Economiques et Sociales & Economics School of Louvain Université catholique de Louvain, 2022 .

- By João Carlos Graça, João Carlos Lopes, Rafael Marques, The European Sovereign Debt Crisis: the Portuguese Case, economic sociology_the european electronic newsletter, ISSN 1871-3351, Max Planck Institute for the Study of Societies (MPIfG), Cologne, Vol. 12, Iss. (July 2011) .
- Byrne David, Storbl Eric,(2001), Defining unemployment in developing countries: The case of Trinidad and Tobago, working paper, CREDIT Research paper, No01 /09, The University of Nottingham, Centre for Research in Economic Development and International Trade (CREDIT).
- Cabral-Cardoso, C., Cortez, M.C. and Lopes, L. , "Venture capital and the financial crisis in Portugal: the VC managers' viewpoint", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 23 No. 4, University of Otago.(2016) ،
- Chiara Crepaldi ,Paola Asja Butera , Michelle Murphy, Ireland INCLUSIVE LABOUR MARKETS: ENSURING NO ONE IS LEFT BEHIND, Caritas Europa, October 2021.
- Dagmar Brožová, Modern labour economics: the neoclassical paradigm with institutional content, Procedia Economics and Finance (30) , University of Economics, Winston Churchill, 2015.
- DANIEL CARDOSO ,RUI BRANCO, Labour Market Reforms and the Crisis in Portugal: No change, U-Turn or New Departure?, WORKING PAPER N° 56, NOVA University of Lisbon & IPRI-NOVA, 2017.
- Daniel Detzer, Hansjörg Herr, Theories of Financial crises an overview, Institute for international Political Economy Berlin, Working Paper, No.32, Berlin School of economics and law, 2014.
- Daniele Pacifico and Céline Thévenot, FACES OF JOBLESSNESS IN PORTUGAL: ANATOMY OF EMPLOYMENT BARRIERS , Policy Analysis Note (PAN) for Portugal , OCDE, October 2016.
- David M. Henningsen , The Origins of the Italian Sovereign Debt Crisis, Claremont Colleges, Claremont Colleges, 2012.
- Davide Fiaschi, Cristina Tealdi , Scarring Effects to the COVID-19 Pandemic on the Italian Labor Market, IZA Institute of labor Economics, NO.15102, 2022..
- Department of Employment Affairs and Social Protection, The Initial Impacts of the COVID-19 Pandemic on Ireland's Labour Market , Working Paper, Central Bank of Ireland, Vol 2020, No. 4.
- Dermot Coates and others, The Initial Impacts of the COVID-19 Pandemic on Ireland's Labour Market, Department Employment Affairs and Social Protection, Vol 2020, No. 4.
- Dielman , « Pooled Gross and Time series Data Analysis », Texas Christian University, USA,1989.
- Edda Zoli, Italian Sovereign Spreads: Their Determinants and Pass-through to Bank Funding Costs and Lending Conditions, IMF Working Paper, April 2013.
- Elisa Borghi, THE IMPACT OF ANTI-CRISIS MEASURES AND THE SOCIAL AND EMPLOYMENT SITUATION ITALY, European Economic and Social Committee, 2013.
- Enda Murphy and Julien Mercille, (Re)making labour markets and economic crises: The case of Ireland , The Economic and Labour Relations Review, Vol. 30(1), 2019.
- Esraa Sadeq Kadhim, Ghufraan Hatem Alwan,The impact of public debt on financial stability in Iraq, journal of Economics And Administrative Sciences, Volume 26, Issue 121,University of Baghdad, 2020 .
- Esther KRAMER, ECONOMIC, SOCIAL AND TERRITORIAL SITUATION OF GREECE, Policy Department Structural and Cohesion Policies, European Parliament, July2011.

- Francesca Carta, Marta De Philippis, The impact of the COVID-19 shock on labour income inequality: Evidence from Italy, e Bank of Italy, Number 606 – February 2021.
- FRANCESCA MARINO , LUCA NUNZIATA, The labor market in Italy, 2000–2016, IZA World of Labor, 2017.
- Franklin Allen, Ana Babus, Elena Carletti, Financial Crises: Theory and Evidence, European University Institute, June 8, 2009.
- George Economakis, Valeriu Frunzaru, Ioannis Zisimopoulos, The economic crisis and industrial relations: Greece and Romania in comparison, Journal of Economics and Business, No 1 Vol. XIX ,Université de Picardie Jules Verne, 2016.
- Gerard McMahon, Industrial relations and social dialogue Ireland: Working life in the COVID-19 pandemic 2021, WORKING PAPER, European Foundation, January 2020.
- Giulia Bettin, Isabella Giorgetti, Stefano Staffolani, THE IMPACT OF COVID-19 LOCKDOWN ON THE GENDER GAP IN THE ITALIAN LABOUR MARKET , UNIVERSITÀ POLITECNICA DELLEMARCHE, Dipartimento di Scienze Economiche e Sociali, January 2022.
- Gordon Betcherman, Nicholas Giannakopoulos , Ioannis Laliotis• Ioanna Pantelaiou , Mauro Testaverde, Giannis Tzimas, The short-term impact of the 2020 pandemic lockdown on employment in Greece, Empirical Economics (2023), PP1277-1279.
- Holger Schier, Towaeds A Reorganisation System For Sovereign Debt , An International Law Perspective, Martinus Nijhof Publishers, Leidon- Boston, 2007.
- Ilias Livanos and Evi Tzika, Precarious employment in Greece: Economic crisis, labour market flexibilisation, and vulnerable workers , Hellenic Observatory Discussion Papers on Greece and Southeast Europe, GreeSE Papers , Paper No. 171 , May2022.
- International Monetary Fund, IMF Executive Board Concludes 2016 Article IV Consultation with Portugal, Washington, D. C. 20431 USA, September 22, 2016.
- International Organization of Supreme Audit Institutions, Indicateurs de la Dette, publiées par l'Organisation internationale des institutions supérieures de contrôle des finances publiques (INTOSAI), Novembre 2010.
- Itay Goldstein, Assaf Razin, Three Branches of Theories of Financial Crises, Foundations and Trends in Finance , Volume 10, Issue 2, 2015.
- Jason Heyes, Flexicurity in crisis: European labour market policies in a time of austerity, European Journal of Industrial Relations 19(1), University UK , 2013.
- Jennifer Van Aswegen, Disabling discourses and charitable model of disability: labour market activation for people with disabilities, Ireland – a critical policy analysis, Disability & Society.(2019) ،
- Jonas Pontusson And Nancy Bermeo, Coping with Crisis Government Reactions to the great Recession, The Russel Sage Foundation, New York, 2012.
- Juan J Dolado Florentino Felgueroso Juan F. Jimeno, The Spanish Labour Market at the Crossroads: COVID-19 Meets the Megatrends, IZA Institute of labor Economics, No .13869, November 2020.
- Juan J. Dolado, Florentino Felgueroso, Juan F. Jimeno, Past, present and future of the Spanish labour market: when the pandemic meets the megatrends, Applied Economic Analysis, Vol. 29 No. 85, Emerald Publishing Limited , 2021.
- Karl Whelan, Ireland's sovereign debt crisis, UCD Centre for Economic Research Working Paper Series No.WP11/09, University College Dublin, May 2011.
- Kris James Mitchener Christoph Trebesch, SOVEREIGN DEBT IN THE 21ST CENTURY, WORKING PAPER 28598, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge , June 2022.

- Laszlo Horwitz and Martin Myant , Spain's labour market reforms: the road to employment – or to unemployment?, Working Paper.03, european trade union institute , Brussels, 2015.
- Leonardo Martinez, Francisco Roch, Francisco Roldan and Jeromin Zettelmeyer, Sovereign Debt, IMF Working Paper, June 2022.
- Leonida Correia, The European Crisis: Repercussions on the Portuguese Economy, Athens Journal of Mediterranean Studies- Volume 2, Issue 2, April 2016.
- Marcia Quintslr, Séminaire « Emploi et chômage : un nouveau regard sur la pertinence et les fondements conceptuels des statistiques », METHODE D'APPROCHE DES RECOMMANDATIONS INTERNATIONALES CONCERNANT LES STATISTIQUES DE LA POPULATION ACTIVE, DE L'EMPLOI ET DU CHÔMAGE : COMPTE RENDU DE L'EXPERIENCE DU BRESIL, 18e Conférence Internationale de Statisticiens du Travail Genève, ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL, 24 novembre 2008 - 5 décembre 2008.
- Marcos Arruda, Translated by Peter Lenny, External Debt Brazil and the International Financial Crisis, Pluto Press LONDON • STERLING, VIRGINIA in association with and Transnational Institute (TNI) , 2000.
- María García-Vega, , Richard Kneller , Joel Stiebale, Labor market reform and innovation: Evidence from Spain, Research Policy, 50(2021). <https://doi.org/10.1016/j.respol.2021.104213>
- Maria Petmesidou and Miguel Glatzer , THE CRISIS IMPERATIVE, REFORM DYNAMICS AND RESCALING IN GREECE AND Portugal, European Journal of Social Security, Volume 17 (02), 2015.
- Maria Petmesidou and Miguel Glatzer , THE CRISIS IMPERATIVE, REFORM DYNAMICS AND RESCALING IN GREECE AND Portugal, European Journal of Social Security, Volume 17 (02), 2015.
- MÁRIO CENTENO, From sick man to poster boy: Portugal's successful recovery from the euro crisis, European Economic Policy Forum, 2018.
- Mario Gruppe , Carsten Lange, Spain and the European sovereign debt crisis, European Journal of Political Economy (34(. , 2014 . <http://dx.doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2013.08.006>
- Marta Fana, Dario Guarascio and Valeria Cirillo, Did Italy Need More Labour Flexibility? The Consequences of the Jobs Act, Leibniz Information Centre for Economics, Intereconomics Review of european Economic Policy, Volume 51(02), 2016.
- Matthias Dax, Julian Kreipl, Funding of Italian regions, Credit Research, UniCredit , , Sector Report – SSA, 17 December 2019.
- Michael Mah-Hui Lim , Subprime Mortgage Crisis—Causes and Consequences , The Levy Economics Institute, Working Paper No .532, Malaysia, 2008.
- Mohamed Ali Trabelsi, The Impact of The Sovereign Debt Crisison The Eurozone Countries, Munich Personal RePEc Archive, No. 76974, 2017.
- Neva R . Goodwin, Julie A.Nelson, Frank Ackerman, Thomas Weisskopf, Theories of unemployment, Global Development and Environment Inst, Tufts Univesity, USA, November 2006.
- Nidhi Gupta , Ms Sugandha, Abroad overview of sub prime crisis its causes and the repercussions,International Journal of science Technologie, Vol.No4, special Issue No.01, New Delhi, India, , September 2015.
- Oana Simona Hudea: Classical, Neoclassical and New Classical Theories and Their Impact on Macroeconomic Modelling, Procedia Economics and Finance, N 23, Elsevier, 2015.
- OCDE, Italy Structural reforms: impact on growth and employment, FEBRUARY 2015, <https://www.oecd.org/italy/structural-reforms-in-italy-impact-on-growth-and-employment.pdf>.

- Oliver Holtemöller, Tobias Knedlik and Axel Lindner, On the Risk of a Sovereign Debt Crisis in Italy, Intereconomics, Leibniz Information Centre for Economics , 2018.
- Paolo Manasse, Nouriel Roubini, Axel Schimmelpfening, Predicting Sovereign Debt Crises, IMF Working Paper, Fiscal Affairs Department , November 2003 .
- Paraskevi - Viviane Galata, Manolis Chrysakis , Active Labour Market Policies in Greece: Challenges and responses during the economic crisis, e-Publisher(06), Hellenic Social Policy Association, 2016.
- Patrick Imam, The Paris Club and Official Bilateral Debt, International Monetary Fund, October 2018 .
- Patrizia Baudino, Diarmuid Murphy and Jean-Philippe Svoronos , The banking crisis in Ireland, FSI Crisis Management Series No 2, Financial Stability Institute , Bank for International Settlements, 2020.
- Paul Goldrick-Kelly, Esmé Sheridan, Ian Walsh & Lisa Wilson, The anatomy of employment in Ireland: How has the structure of the labour market changed from crisis to crisis?, NEVIN Economic Research Institute, working paper series No 72, April 2021.
- PAUL REDMOND , ADELE BERGIN AND ELISH KELLY, The labor market in Ireland, 2000–2018 , IZA World of Labor , January 2020.
- Paul Swaim, Pascal Marianna, OECD Employment Outlook 2017, June 2017.
- PAULO PEDROSO, Portugal and the Global Crisis The impact of austerity on the economy, the social model and the performance of the state, Friedrich-Ebert-Stiftung , Germany, April 2014.
- PAULO PEDROSO, Portugal and the Global Crisis The impact of austerity on the economy, the social model and the performance of the state, Friedrich-Ebert-Stiftung , Germany, April 2014.
- Pavlina. R, Keynes's Approach to Full Employment Aggregate or Targeted Demand?, Working Paper, No. 542, The Levy Economics Institute of Bard College, 2008.
- Pedro Schwartz, The Welfare State as an Underlying Cause of Spain's Debt Crisis, Cato Journal, Vol. 33, No. 2 , Colombia University, 2013.
- Pietro Garibaldi, Filippo Taddei, Italy: A dual labour market in transition Country case study on labour market segmentation, Employment Working Paper No. 144, International Labour Organization 2013.
- Priscila Ferreira, João Cerejeira and Miguel Portela, IZA COVID-19 Crisis Response Monitoring: Portugal, Institute of labor Economics, University of Minho, Portugal, May 18, 2020.
- Ray Marshall, Labor Standards , human capital and economic development, EPI working paper no 271, economic policy institute, USA, February 2005.
- Raymond Torres, The Spanish labour market: Cyclical behaviour and structural challenges, Funcas Spanish and International Economic and Financial Outlook, Vol. 7, No. 6, November 2018.
- Ricardo Correa , Horacio Sapriza, Sovereign Debt Crises, Board of Governors of the Federal Reserve System, International Finance Discussion Papers, Number 1104, Washington, May 2014 .
- Ricardo Paes Mamede , Mariana Pereira , António Simões, Portugal: Rapid assessment of the impact of COVID-19 on the economy and labour market, International Labor Organisation, June 2020.
- Rory O'Donnell, IRELAND'S ECONOMIC TRANSFORMATION Industrial Policy, European Integration and Social Partnership, Working Paper No.2, Center for west European studies, Université of Pittsburgh, December 1998.

- Saktinil Roy, David M. Kemme, The run –up to the global financial crisis: A longer historical view of financial liberalization capital inflows and assets bubbles, International Review of Financial Analysis 69.(2020)
- Serdar Ozturk , Ali Sozdemir , Effects of Global Financial Crisis on Greece Economy, Procedia Economics and Finance 23, 2nd GLOBAL CONFERENCE on BUSINESS, ECONOMICS, MANAGEMENT and TOURISM, 30-31 October 2014, Prague, Czech Republic.(2015) ،
- Shaan Gurnani, The Financial Crisis in Portugal: Austerity in Perspective , The Libraries Student Research Prize, Lehigh University, 2016.
- Sotiria Theodoropoulou , Severe pain, very little gain: internal devaluation and rising unemployment in Greece, Unemployment, internal devaluation and labour market deregulation in Europe, https://www.etui.org/sites/default/files/Chapter%201_1.pdf
- Sousa-Leite, J., Correia, D., Coutinho, C., & Camacho, C. The Banco de Portugal balance sheet expansion during the last two decades: a monetary policy perspective. Banco de Portugal Occasional Paper Series,(5), Banco de Portugal.(2022) ،
- Stephen Byrne, Dermot Coates, Enda Keenan & Tara McIndoe-Calder, The Initial Labour Market Impact of COVID-19, Central Bank of Ireland, May 2020.
- Suzanne Linehan, Reamonn Lydon, Tara McIndoe-Calder, Paul Reddan and Diarmaid Smyth, The Labour Market and Wage Growth after a Crisis, Quarterly Bulletin 04 , Central Bank of Ireland, October 2017.
- Taylor Soto, Austerity as enclosure: how austerity in Ireland after the global financial crisis acts as a method of inclusion and exclusion, College of Liberal Arts & Social Sciences Theses and Dissertations, 2018.
- Theodora Kosma Evangelia Papapetrou Georgia Pavlou Christina Tsochatzi Pinelopi Zioutou, Labour market adjustment and labour market reforms in Greece during the crisis: microeconomic evidence from the third wave of the wage dynamics survey, Working paper, Bank of Greece, June2017.
- Theodora Kosma Evangelia Papapetrou Georgia Pavlou Christina Tsochatzi Pinelopi Zioutou , Labour market adjustment and labour market reforms in Greece during the crisis: microeconomic evidence from the third wave of the wage dynamics survey, Working paper ,Bank of Greece, June 2017.
- Tim Bulman, REJUVENATING GREECE’S LABOUR MARKET TO GENERATE MORE AND HIGHERQUALITY JOBS, ECONOMICS DEPARTMENT WORKING PAPERS No. 1622 , Organisation for Economic Co-operation and Development , 2 October 2020.
- Tommaso Colussi, COVID-19 Crisis Response Monitoring, Catholic University Milan, Institute of labor economics, October 2020.
- Victor A. Beker And Beniamino Moro, Modern Financil Crises: Argentina, United States and Europe, Spinger, London, 2015.
- Vitor da Conceic~ao Goncalves, Joaquim Miranda Sarmentoand Ricardo Rodrigues , Aftermath of the sovereign debt crisis, thenew challenges to competitiveness in Portugal, ECONOMIC RESEARCH Vol. 34, No. 1, 2021 . <https://doi.org/10.1080/1331677X.2020.1812418>
- Wee Chian Koh, M. Ayhan Kose, Peter S. Nagle, Franziska L. Ohnsorge, Naotaka Sugawara, Debt and Financial Crises , Policy Research Working Paper 9116, The world Bank, January 2020 .
- Yannis Markovits , Diana Boer, Rolf van Dick, Economic crisis and the employee: The effects of economic crisis on employee job satisfaction, commitment, and self-regulation, European Management Journal(32) 2014, <https://doi.org/10.1016/j.emj.2013.09.005>

- Yannis Valinikis, Greece's European Policy Making, Hellenic Observatory European Institute, GreeSE Paper No.63, October 2012 .
- Zied Akrou, Crise de la dette souveraine en Europe, Insurance and Risk Management, vol. 80(1), University of the Witwatersrand, Johannesburg, April 2012.
- Zied Akrou, Crise de la dette souveraine en Europe, revue assurance et gestion de risque, vol 80 , France, Avril 2012.

مواقع الإنترنت:

- بتينا بين جريفز، السياسة الاقتصادية: آراء لليوم ولغد، نقلا عن موقع الأنترنت : <http://www.misbahalhurriyya.org> بتاريخ: 2022/06/28.
- David Malpass, Shaping tomorrow's debt restructuring system, World Bank Blogs, available at : <https://blogs.worldbank.org/voices/shaping-tomorrows-debt-restructuring-system>, May10, 2023, 12:11.
- David C. Wheelock, The Great Depression: An Overview , available at :<https://www.stlouisfed.org/-/media/project/frbstl/stlouisfed/files/pdfs/great-depression/the-great-depression-wheelock-overview.pdf> at 2023/06/07 at 16:31 .
- TROY SEGAL, The Great Depression: Overview, Causes, and Effects, available at :https://www.investopedia.com/terms/g/great_depression.asp, 2023/06/17 .
- المركز الديمقراطي العربي، المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، نقلا عن موقع الأنترنت: <https://democraticac.de/?p=77228> بتاريخ 17/06/2023
- Brian Duignan, Financial Crisis of 2007-2008, available at: <https://www.britannica.com/money/topic/financial-crisis-of-2007-2008> , 19/06/2023
- Olivier Blamangin and others, The Paris Club How sovereign debts are restructured, and why an alternative is necessary , French Debt and Development Platform – PFDD, available at: <https://dette-developpement.org/IMG/pdf/parisclub.pdf> 2022/12/14
- JÜRGEN KAISER, Resolving Sovereign Debt Crises Towards a Fair and Transparent International Insolvency Framework, available at: <https://library.fes.de/pdf-files/iez/10263.pdf> . 2022/10/05.
- Martin Muhleisen , Mark Flanagan, Three Steps to a debt Crisis, IMF Blogs, available at : <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2019/01/18/blog-three-steps-to-avert-a-debt-crisis> , 21/06/2023 .
- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسنوات (2015-2018)، نقلا عن موقع الأنترنت: https://cosit.gov.iq/documents/national_accounts/national_income/reports/eco_and_social.pdf بتاريخ: 24/12/2022.
- Rafael Diez De Medina, Indicateurs Cles Du Marche Du Travail, Chef Statisticien et Directeur Département de statistique Bureau International Du Travail Genève, sur site Web: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_498930.pdf 2023/09/03
- مقتدر حمدان عبد المجيد، مفهوم الكسب والعمل في الفكر الاقتصادي الإسلامي، نقلا عن موقع الأنترنت: <https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/a457bf6d> بتاريخ 2022/08/22

- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسنوات (2015-2018)، ، نقلا عن موقع الأنترنت :
[https://cosit.gov.iq/documents/national_accounts/national_income/reports/eco_and_social.p](https://cosit.gov.iq/documents/national_accounts/national_income/reports/eco_and_social.pdf)
df بتاريخ: 04/07/2022
- Rafael Diez De Medina, Indicateurs Cles Du Marche Du Travail, Chef Statisticien et Directeur Département de statistique Bureau International Du Travail Genève, sur site Web: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_498930.pdf 2022/09/02.
- المتداول العربي، الأزمات الاقتصادية التي واجهت إسبانيا وخطرها على منطقة اليورو، نقلا عن موقع الأنترنت: <https://www.arabictrader.com/ar/news/economy/46375> / بتاريخ 10/03/2023
- William Chislett, The Way Forward for the Spanish Economy: More Internationalisation, REAL INSTITUTO ELCANO, AVAILABLE AT: [HTTPS://WWW.REALINSTITUTOELCANO.ORG/EN/WORK-DOCUMENT/THE-WAY-FORWARD-FOR-THE-SPANISH-ECONOMY-MORE-INTERNATIONALISATION-WP/](https://www.realinstitutoelcano.org/en/work-document/the-way-forward-for-the-spanish-economy-more-internationalisation-wp/) AT 2023/03/11.
- مازن محمود، الاقتصاد الاسباني يفاجئ ويغرد خارج سرب منطقة اليورو، اتحاد المصارف العربية، نقلا عن موقع الأنترنت: <https://uabonline.org/a/r> بتاريخ 12/03/2023
- Charles Trottman, Italie : le chemin escarpé des réformes, Institut de l'entreprise , Paris, P 5,sur site web<https://docs.google.com/viewer?url=https%3A%2F%2Fwww.institut> 2023/03/20.
- Reporting Democracy, Greece's Ticking Demographic Time Bomb, available:at <https://balkaninsight.com/2022/09/08/greeces-ticking-demographic-time-bomb/> at 2023/03/27.
- أحمد الحمصي، كم يبلغ عدد سكان اسبانيا الآن؟ وماهي نسبة الأجانب في البلاد، اسبانيا بالعربي، نقلا على الموقع الأنترنت: <https://espanaenarabe.com> / بتاريخ 04/05/2023.
- كريستين لاغارد، بناء مستقبل لشباب إيطاليا التصدي للحاضر وتحدي المستقبل، نقلا عن موقع الأنترنت <file:///C:/Users/HB/Downloads/120914apdf.pdf> بتاريخ 15/07/2023
- OCDE iLibrary , Chapter 1. Recent trends in the Italian Labour Market, available at <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/160a3c28-en/1/2/2/index.html?itemId=/content/publication/160a3c28-en&csp=b0c9866fd1c3435a67d45c5faf64ea4f&itemIGO=oecd&itemContentType=book> , 2023/07/16.
- Laetitia, population au Portugal, Marco Vasco Portugal, available at <https://www.marcovasco.fr/europe/portugal/guide-portugal/population-au-portugal.html> at 2023/05/11.

- عبد اللطيف درويش، تقارير اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن موقع الأنترنت: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/08/2012812102556783756.htm> .
اطلع عليه بتاريخ: 23/12/2022 .
- نشرة صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق يتيح لليونان 28 مليار يورو من خلال تسهيل الصندوق الممدد، نقلا عن موقع الأنترنت:
[file:///C:/Users/HB/Downloads/pr1285apdf%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/HB/Downloads/pr1285apdf%20(1).pdf) بتاريخ 23/07/2023 .
- Reserve bank of Australia, Unemployment: Measurement and Types, available at: <https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/pdf/unemployment-its-measurement-and-types.pdf> 2023/01/05.
- أحمد حاتم، اقتصاد منطقة اليورو ينكمش 3.6 بالمئة خلال الربع الأول، شبكة مواقع الأناضول،
على الموقع <https://www.aa.com.tr/ar> تاريخ الاطلاع 23/03/2023
- EOIN Burk-Kennedy, Irish exports plunge 32% in April as pandemic hits world trade, The Irish Times, <https://www.irishtimes.com/business/economy/irish-exports-plunge-32-in-april-as-pandemic-hits-world-trade-1.4279394> in 2023/03/23
- Houses of the Oireachtas, Inflation Issues for Ireland 2022, https://data.oireachtas.ie/ie/oireachtas/parliamentaryBudgetOffice/2022/2022-01-13_inflation-issues-for-ireland-2022_en.pdf 2023/03/23
- الرابطة الدولية للخبراء والمحليلين السياسيين، كيف يتعامل الاتحاد الأوروبي مع أزمة الديون، نقلا
عن موقع الأنترنت : <https://apa-inter.com/post.php?id=6692> بتاريخ 2024/03/24
- وكالة الأنباء الموريتانية مستقلة، المركزي الأوروبي يسير على حبل مشدود مكافحة التضخم أو
إشعال أزمة ديون، نقلا على موقع الأنترنت: <https://www.elilami.info/node/16825> بتاريخ
2024/03/25
- SASCHA O. BECKER, EMPLOYMENT PACTS IN ITALY 1992 TO 2002, <https://www.ifo.de/DocDL/dicereport104-rm2.pdf> 2024/03/25
- مركز الاتحاد للأخبار، صادرات البرتغال ترتفع 5.8 % خلال العام الماضي رغم تدابير التقشف،
نقلا على موقع الأنترنت: <https://www.aletihad.ae/article/15688/2013> بتاريخ 2024/03/25
- صحيفة الوطن الإخبارية، تعرف على تخلص البرتغال من أزمة الديون بـ"التقشف"، نقلا عن موقع
الأنترنت: https://www.elwatannews.com/news/details/3092090#goog_rewarded
- Faster Capital، البرتغال: PIIGS في خطر تحليل تحديات الاقتصادية التي تواجهها البرتغال،
نقلا عن موقع الأنترنت: <https://fastercapital.com/arabpreneur/l> بتاريخ 2024/03/25
- Faster capital، أيرلندا النهضة الاقتصادية الأيرلندية: ترك PIIGS خلفه، متاح على موقع
الأنترنت : <https://fastercapital.com/arabpreneur/l> بتاريخ 2024/03/26

- القنصلية العامة لدولة قطر في ميلانو -الجمهورية الإيطالية، الاقتصاد والاستثمار، متوفر على موقع الانترنت: <https://milan.consulate.qa/> بتاريخ 2024/03/26
- صحيفة الشرق الأوسط، "فيتش" تبقي على التصنيف الائتماني لإيطاليا، متوفر على موقع الانترنت: <https://aawsat.com/home/article/1605001> بتاريخ 2024/03/26
- Ministry of Foreign Affairs, Permanent mission of Portugal to the United Nations, available at <https://onu.missaoportugal.mne.gov.pt/en/about-portugal/economy> in 2024/03/27

قائمة الملاحق

الملحق (01): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج:

متغيرة GD

Panel unit root test: Summary Series: GD Date: 01/09/24 Time: 22:06 Sample: 1995 2020 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.21120	0.9865	5	120
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	2.63608	0.9887	5	120
PP - Fisher Chi-square	2.62223	0.9890	5	125
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

متغيرة BD

Panel unit root test: Summary Series: BD Date: 01/09/24 Time: 21:57 Sample: 1995 2020 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.39456	0.0083	5	120
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	15.3842	0.1187	5	120
PP - Fisher Chi-square	15.5204	0.1142	5	125
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

متغيرة EMP

Panel unit root test: Summary Series: EMP Date: 01/09/24 Time: 22:02 Sample: 1995 2020 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.10992	0.4562	5	120
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	4.63484	0.9142	5	120
PP - Fisher Chi-square	3.44526	0.9689	5	125
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

متغيرة CA

Panel unit root test: Summary Series: CA Date: 01/09/24 Time: 22:00 Sample: 1995 2020 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.18436	0.0145	5	120
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	15.6197	0.1110	5	120
PP - Fisher Chi-square	22.8097	0.0115	5	125
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

متغيرة GDP

Panel unit root test: Summary Series: GDP Date: 01/09/24 Time: 22:08 Sample: 1995 2020 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.37133	0.6448	5	120
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	22.4172	0.0131	5	120
PP - Fisher Chi-square	23.7317	0.0083	5	125
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق (02): نتائج اختبارات جذر الوحدة للفروق الأولى لمتغيرات النموذج

متغيرة GD

Panel unit root test: Summary Series: D(GD) Date: 01/09/24 Time: 22:15 Sample: 1995 2020 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.71268	0.0001	5	115
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	24.3784	0.0067	5	115
PP - Fisher Chi-square	36.8748	0.0001	5	120
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

متغيرة BD

Panel unit root test: Summary Series: D(BD) Date: 01/09/24 Time: 22:10 Sample: 1995 2020 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.13762	0.0000	5	115
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	60.1497	0.0000	5	115
PP - Fisher Chi-square	77.6809	0.0000	5	120
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

متغيرة EMP

Panel unit root test: Summary Series: D(EMP) Date: 01/09/24 Time: 22:13 Sample: 1995 2020 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.24637	0.0000	5	115
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	39.0736	0.0000	5	115
PP - Fisher Chi-square	40.3040	0.0000	5	120
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

متغيرة CA

Panel unit root test: Summary Series: D(CA) Date: 01/09/24 Time: 22:11 Sample: 1995 2020 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.78311	0.0000	5	115
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	57.4403	0.0000	5	115
PP - Fisher Chi-square	87.7352	0.0000	5	120
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

متغيرة GDP

Panel unit root test: Summary Series: D(GDP) Date: 01/09/24 Time: 22:21 Sample: 1995 2020 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.1955	0.0000	5	115
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	76.2909	0.0000	5	115
PP - Fisher Chi-square	70.4984	0.0000	5	120
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق (03): نتائج إختبار التجانس (Blomquist, Westerlund (2013)

```
. xtstst emp gdp gd bd ca, hac
Testing for slope heterogeneity
(Blomquist, Westerlund. 2013. Economic Letters)
H0: slope coefficients are homogenous
```

	Delta	p-value
	-0.036	0.971
adj.	-0.041	0.967

```
HAC Kernel: bartlett
with average bandwidth 2
Variables partialled out: constant
```

الملحق (04): نتائج اختبارات التكامل المشترك Kao, Pedroni and Westerlund

```
. xtointtest kao emp gdp gd bd ca
Kao test for cointegration
```

H0: No cointegration	Number of panels	=	5
H1: All panels are cointegrated	Number of periods	=	24

Cointegrating vector: Same

Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	1.40 (Newey-West)
AR parameter:	Same	Augmented lags:	1

	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	-1.8705	0.0307
Dickey-Fuller t	-2.6917	0.0036
Augmented Dickey-Fuller t	-2.6990	0.0035
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	-1.8450	0.0325
Unadjusted Dickey-Fuller t	-2.6828	0.0037

```
. xtointtest westerlund emp gdp gd bd ca
Westerlund test for cointegration
```

H0: No cointegration	Number of panels	=	5
H1: Some panels are cointegrated	Number of periods	=	26

Cointegrating vector: Panel specific

Panel means:	Included
Time trend:	Not included
AR parameter:	Panel specific

	Statistic	p-value
Variance ratio	3.1848	0.0007

```
. xtointtest pedroni emp gdp gd bd ca
Pedroni test for cointegration
```

H0: No cointegration	Number of panels	=	5
H1: All panels are cointegrated	Number of periods	=	25

Cointegrating vector: Panel specific

Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	0.00 (Newey-West)
AR parameter:	Panel specific	Augmented lags:	1

	Statistic	p-value
Modified Phillips-Perron t	2.9015	0.0019
Phillips-Perron t	2.3533	0.0093
Augmented Dickey-Fuller t	1.9002	0.0287

الملحق (05): نتائج تقدير شعاع تصحيح الخطأ (Panel VECM)

Vector Error Correction Estimates						
Date: 01/09/24 Time: 21:17						
Sample (adjusted): 1998 2020						
Included observations: 115 after adjustments						
Standard errors in () & t-statistics in []						
Lags interval (in first differences): 1 to 2						
Endogenous variables: EMP BD CA GD GDP						
Deterministic assumptions: Case 1: No deterministic terms.						
Cointegrating Eq:		CointEq1				
EMP(-1)		1.000000				
BD(-1)		587.5833 (91.3997) [6.20990]				
CA(-1)		-177.4144 (56.2083) [-3.15637]				
GD(-1)		11.88453 (3.77676) [3.14675]				
GDP(-1)		165.3938 (55.8876) [2.95940]				
Error Correction:		D(EMP)	D(BD)	D(CA)	D(GD)	
COINTEQ1		-0.000147 (7.3E-05) [-2.00788]	-0.001123 (0.00022) [-5.12477]	-0.000177 (0.00021) [-0.85874]	0.000124 (0.00056) [0.22038]	-0.000102 (0.00021) [-0.48764]
D(EMP(-1))		0.516937 (0.11859) [4.35942]	1.706616 (0.35595) [4.79455]	-0.790615 (0.33420) [-2.36560]	-0.111027 (0.91459) [-0.12140]	-0.381895 (0.33908) [-1.12627]
D(EMP(-2))		-0.031930 (0.13885) [-0.22996]	-0.723111 (0.41681) [-1.73487]	0.017850 (0.39135) [0.04561]	-0.047660 (1.07095) [-0.04450]	-0.472074 (0.39705) [-1.18894]
D(BD(-1))		0.100285 (0.03717) [2.69771]	0.177570 (0.11159) [1.59129]	0.026562 (0.10477) [0.25353]	-0.906478 (0.28672) [-3.16159]	0.091940 (0.10630) [0.86491]
D(BD(-2))		0.048508 (0.03061) [1.58471]	0.108369 (0.09188) [1.17942]	0.132769 (0.08627) [1.53897]	-0.547637 (0.23609) [-2.31965]	0.075479 (0.08753) [0.86233]
D(CA(-1))		0.024598 (0.03710) [0.66294]	0.036728 (0.11138) [0.32975]	-0.634701 (0.10458) [-6.06928]	-0.180666 (0.28618) [-0.63130]	-0.021239 (0.10610) [-0.20018]
D(CA(-2))		-0.045922 (0.05700) [-0.80563]	0.056017 (0.17111) [0.32738]	-0.395788 (0.16065) [-2.46361]	-0.341908 (0.43964) [-0.77769]	0.121766 (0.16300) [0.74704]
D(GD(-1))		-0.037275 (0.01664) [-2.23961]	0.026164 (0.04996) [0.52371]	0.038679 (0.04691) [0.82457]	0.205321 (0.12837) [1.59949]	-0.066201 (0.04759) [-1.39100]
D(GD(-2))		-0.015434 (0.01785) [-0.86451]	-0.129928 (0.05359) [-2.42442]	0.065749 (0.05032) [1.30668]	0.363286 (0.13770) [2.63829]	-0.035593 (0.05105) [-0.69720]
D(GDP(-1))		0.110474 (0.05720) [1.93131]	0.028027 (0.17171) [0.16323]	-0.071311 (0.16122) [-0.44233]	-0.369888 (0.44118) [-0.83840]	-0.232558 (0.16357) [-1.42178]
D(GDP(-2))		0.016936 (0.05025) [0.33701]	-0.038108 (0.15085) [-0.25262]	0.049949 (0.14164) [0.35266]	0.042896 (0.38760) [0.11067]	-0.138515 (0.14370) [-0.96391]
R-squared		0.522343	0.444143	0.360954	0.324546	0.091548
Adj. R-squared		0.478414	0.390695	0.299507	0.259599	0.004197
Sum sq. resid		100.5690	906.1951	798.8623	5982.530	822.3298
S.E. equation		0.983367	2.951849	2.771528	7.584479	2.811942
F-statistic		11.37293	8.309847	5.874258	4.997055	1.048048
Log likelihood		-155.4679	-281.8765	-274.6277	-390.3998	-276.2925
Akaike AIC		2.895093	5.093504	4.967438	6.990948	4.996391
Schwarz SC		3.157652	5.356063	5.229997	7.243407	5.258950
Mean dependent		0.096374	-0.223478	-0.046087	2.364348	-0.463099
S.D. dependent		1.359006	3.781611	3.311444	8.814388	2.817862
Determinant resid covariance (def adj.)		7920.389	4790.976			
Log likelihood		-1303.173				
Akaike information criterion		23.70735				
Schwarz criterion		26.13949				
Number of coefficients		60				